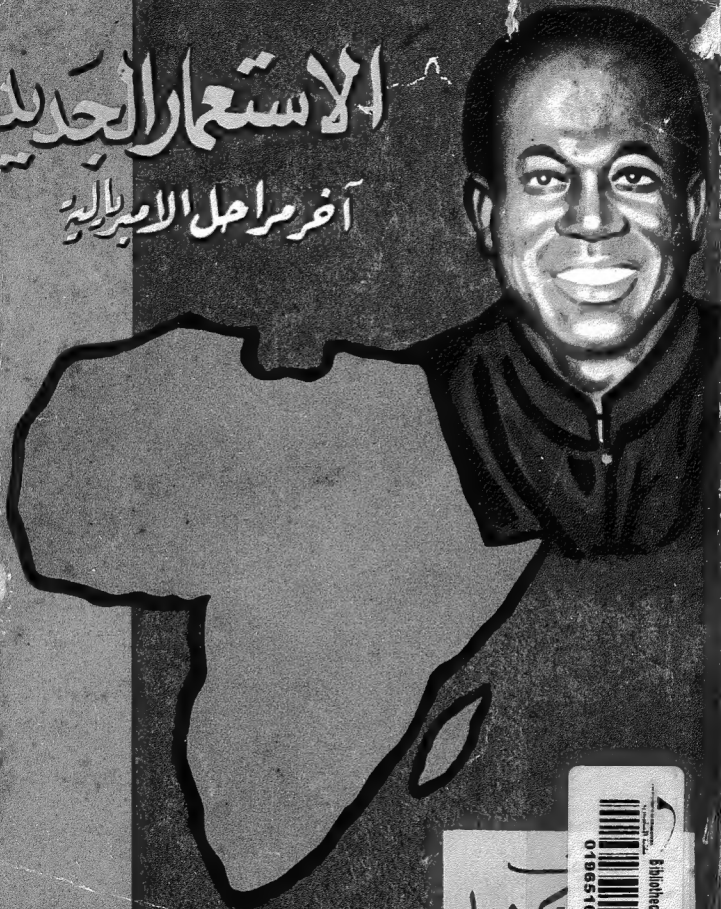


الاستعمار الجديد

آخر مراحل الامبريالية



مكتروما

0196516



0196516
Bibliotheca Alexandrina

ترجمة: عبد الحميد حمدي

اهداءات ١٩٩٩

محمود محمد علي العيسوي

الإسكندرية

الاستعمار الجديد

آخر مراحل الامبريالية

تأليف : كوامي نكروما

ترجمة : عبد الحميد حمدي

مقدمة

يمثل الاستعمار الجديد اليوم الامبريالية في آخر مراحلها وربما في اخطر مراحلها . وفي الماضي كان من الممكن تحويل بلاد فرض عليها نظام الاستعمار الجديد الى مستعمرة - وتعتبر مصر في القرن التاسع عشر مثالا لذلك . أما اليوم فلم تعد هذه العملية معقولة . وان كان لم يقض بعد قضاء تاما على الاستعمار القديم . انه ما زال يشكل مشكلة أفريقية وان كان في طريقه الى الانسحاب من كل مكان فاذا ما استقلت بلد من البلاد استقلالا اسميا لم يعد ممكنا - كما كان الحال في القرن الماضي - قلب هذه العملية . وقد تستمر المستعمرات القائمة على حالها ولكن لم يعد يمكن خلق مستعمرات جديدة . وقد حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم كأداة امبريالية .

ان جوهر الاستعمار الجديد هو استقلال نظرى للبلاد التى طبق نظامه فيها وسيادة دولية بكل مظاهرها . أما نظامها الاقتصادى ودفتها السياسية فتوجه من الخارج .

وقد تاخذ طرق هذا التوجيه واساليبه اشكال متنوعة . فنجد مثلا في الحالات المتطرفة أن قوات الدولة الامبريالية تقوم بحماية الدولة التى فرض عليها نظام الاستعمار الجديد كما تشرف على حكومتها . وكثيرا ما يكون هذا الاشراف الاستعمارى الجديد بوسائل اقتصادية او مالية . وقد تجبر الدولة الخاضعة لنظام الاستعمار الجديد على أن تستورد المنتجات المصنوعة في الدولة الامبريالية دون منتجات الدول المنافسة الأخرى . وقد يكون الاشراف على سياسة الحكومة في صورة معونات مالية للاسهام في تكاليف ادارة الدولة او في

صورة تزويد البلاد بموظفين حكوميين يشغلون مناصب يستطيعون عن طريقها أن يملوا سياستهم • كما قد يكون في صورة اشراف مالي بواسطة فرض نظام مصرفي من جانب الدولة الامبريالية •

وحيث يوجد الاستعمار الجديد نجد أن السلطة المشرفة غالبا ما تكون الدولة التي كانت تحكم هذه البلاد • ولكن لم تكن هذه هي القاعدة دائما • فمثلا في حالة فيتنام الجنوبية كانت القوة الامبريالية السابقة هي فرنسا ثم انتقل الاستعمار الجديد الى الولايات المتحدة • وقد يحدث أن يمارس هذا الاشراف اتحاد من الشركات المالية لا نستطيع ان نقين فيه دولة معينة • وقمل الكونغو هذا النوع الأخير حيث تحكم فيها بعض المشروعات المالية الدولية العظمى •

وفي الاستعمار الجديد يستخدم رأس المال الاجنبي في استغلال البلاد المتخلفة أكثر مما يستخدم للنهوض بها • ان الاستثمار في ظل الاستعمار الجديد يعمل على توسيع الهوة - لا تضيقها - بين الدول الغنية والدول الفقيرة •

ولا يستهدف النضال ضد الاستعمار الجديد منع رأس مال الدول المتقدمة من أن يستثمر في البلاد المتخلفة • انه يستهدف منع سلطة الدولة المالية من أن تعمل على أن تزيد من فقر الدولة المتخلفة •

واساس عدم الانحياز - الذي تمارسه غانا وبلاد أخرى كثيرة - التعاون مع كل الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو كان لها اقتصاد مختلط • وتسمح مثل هذه لسياسة باستثمارات الدول الرأسمالية ، ولكن يجب أن تتم هذه الاستثمارات وفقا لخطة قومية ترسمها الدولة غير المتحازة مستهدفة مصلحتها هي • وليس العبرة هي الربح الذي يعود على المستثمر الأجنبي نظير استثماره • والأفضل له أن يستثمر أمواله في دولة غير متحازة ، من أن يستثمره في دولة خاضعة للاستعمار الجديد • ان الدولة الأخيرة هي مصدر تهديد للسلام

العالمى . فان اطراد انتاج الأسلحة النووية قد جعل توازن القوى القديم غير ذى موضوع . هذا التوازن الذى كان يعول على الموافقة النهائية عند قيام حرب . ان التاكيد من حدوث الدمار الشامل لكلا الطرفين يمنع كل معسكر من معسكرى الدول العظمى من تهديد المعسكر الآخر باحتمال نشوب حرب عالمية ، وكانت النتيجة ان النزاع العسكرى اقتصر على الحرب المحدودة . وهنا نجد ان الاستعمار الجديد هو مرتع خصيب لهذا النوع من الحروب .

ويمكن بطبيعة الحال لمثل هذه الحروب ان تلتشب فى البلاد التى لم يكن يسيطر عليها الاستعمار الجديد . ويكون الغرض من ذلك هو فرض نظام استعمارى جديد فى بلد صغير كان مستقلا . وان ضرر الاستعمار الجديد هو انه يقف حجر عثرة فى سبيل تكوين الوحدات الكبرى التى من شأنها ان تجعل نشوب الحروب المحدودة مستحيلا . ولنضرب لذلك مثلا : فلو كانت افريقيا موحدة لما امكن لأى كتلة من كتل الدول العظمى ان تخضعها عن طريق الحرب المحدودة لأن طبيعة هذه الحرب المحدودة تجعل مكاسبها محدودة أيضا . ان التوفيق فى الوصول الى نتائج حاسمة عن طريق هذه الحروب لا يتم الا فى حالة الدول الصغيرة اذ يتم الانتصار بواسطة انزال بضعة آلاف من رجال الأسطول او باستخدام بعض الجنود المرتزقة وتمويلهم .

ولكن اقتصار العمل العسكرى على الحروب المحدودة لا يعتبر ضمانا للسلام العالمى ، بل وقد تكون هذه الحروب المحدودة عاملا يدفع الدول العظمى فى النهاية الى التورط فى حرب عالمية مهما كان تصميم هذه الدول على تجنبها .

ان الحرب المحدودة - متى بدأت - تأخذ دفعا خاصا بها ، وتشكل الحرب فى فيتنام الجنوبية مثلا لذلك . انها تنتشر رغم رغبة الدول العظمى فى جعلها محدودة . وحتى اذا منعنا هذه الحرب من أن تؤدى الى صراع عالمى فان ازدياد عدد هذه الحروب المحدودة لن يكون له فى آخر الامر الا نهاية واحدة : حرب عالمية وما ينتج عنها من صراع نووى مريع .

ويعتبر الاستعمار الجديد أسوأ ألوان الامبريالية فهو يعنى لمن يمارسونه سلطة دون تحمل للمسئولية ، وهو يعنى لمن يقاسون منه استغلالا دون تعويض ففي أيام الاستعمار القديم كان على الدولة الامبريالية أن تبرر أعمالها في الخارج امام شعبيها . اما في المستعمرة نفسها فقد كان من يخدمون الحاكم الامبريالي يتطلعون الى أن تقوم الدولة الامبريالية بحمايتهم ضد أى عدوان من خصومهم . اما في حالة الاستعمار الجديد فلا يوجد أى من الوضعين .

وفوق ذلك فان الاستعمار الجديد - مثله في ذلك مثل الاستعمار القديم - انما يؤجل مواجهة العواقب الاجتماعية التي كان على قطاع العالم المتقدم أن يواجهها ، قبل أن يمكنه ازالة خطر حرب عالمية او حل مشكلة الفقر العالمية .

ان الاستعمار الجديد - مثل الاستعمار القديم - هو محاولة لتصدير الصراع الاجتماعى الموجود في البلاد الرأسمالية . ان النجاح المؤقت لهذه السياسة يمكن ان نراه في توسيع الهوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ولكن التناقض الذى يخلقه الاستعمار الجديد وأنواع الصراع التى يسببها تجعلنا متأكدين من انه لا يستطيع أن يستمر كسياسة عالمية ثابتة . اما كيف نضع حدا له فهذه مشكلة يجدر دراستها بواسطة الدول المتقدمة لأنها هي التى سوف تشعر اكثر من غيرها بوطاة الفشل في النهاية . وكلما طال استمرارها كلما زاد تأكيدنا من أن حتمية انهيارها ستدمر في النهاية النظام الاجتماعى الذى وضع كاساس لها .

ويمكننا أن نلخص السبب في تطور هذا الاستعمار الجديد في الفترة التى اعقبت الحرب العالمية . كانت المشكلة التى واجهت الدول الغنية في نهاية الحرب العالمية الثانية هي استحالة عودة الموقف الأول الذى كان قائما قبل الحرب ، وهو وجود هوة سحيقة بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة . وبقي النظر عن الحزب السياسى الذى كان يتولى الحكم فقد كان الضغط الداخلى في الدول الغنية من الشدة بحيث لم يعد ممكنا للدولة رأسمالية بعد الحرب أن تبقى الا اذا أصبحت

دولة تعمل للصالح العام • قد يكون هناك تفاوت في درجة الامتيازات الاجتماعية التي تغطي للعمال الزراعيين والعمال الصناعيين ، ولكن كان من المستحيل العودة الى نظام البطالة الواسعة النطاق او الى مستوى المعيشة المنخفض الذي كان سائدا قبل الحرب •

فمنذ نهاية القرن التاسع عشر كان ينظر الى المستعمرات على انها مورد الثروة التي تستخدم لتقليل الصراع الطبقي في الدول الرأسمالية وكما سوف نبين بعد ذلك قد اصابته هذه السياسة بعض النجاح • ولكنها فشلت في النهاية لأن الدول الرأسمالية كانت منظمة قبل الحرب داخليا بحيث كان أغلب الأرباح الواردة من المستعمرات يذهب الى جيوب طبقة الرأسماليين دون العمال • وبدلا من أن تحقق هذه السياسة الهدف المنشود فانها أدت الى اتجاه أحزاب الطبقة العاملة نحو ربط مصالحها بمصالح الشعوب المستعمرة وبهذه الطريقة وجدت الدول الاستعمارية نفسها تحارب في جبهتين جبهة داخلية تضم عمالها وجبهة خارجية تتألف من قوات التحرر من نير الاستعمار •

وقد افتتحت فترة ما بعد الحرب سياسة استعمارية مختلفة كل الاختلاف . فبذلت محاولة لتحويل المكاسب الاستعمارية من جيوب الطبقة الثرية الى الدولة نفسها • وسوف نرى من الأمثلة التي سوف نوردتها فيما بعد كانت هذه هي الوسيلة التي اتبعها زعماء طبقة العمال الذين كانوا ينظرون الى الشعوب المستعمرة على انها حلفاؤهم الطبيعيون ضد أعدائهم الرأسماليين في الداخل •

وساد الاعتقاد في بادئ الأمر أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق عن طريق الاحتفاظ بالنظام الاستعماري الذي كان موجودا قبل الحرب • ولكن أثبتت التجربة أن هذا سوف يؤدي الى كارثة وسوف يثير حروبا استعمارية من شأنها أن تمنع استمرار نظام الحكم الاستعماري وقد أدركت بريطانيا ذلك في وقت مبكر ، وتبدو سلامة حكم البريطانيين واضحة من تجربة فشل الاستثمار الفرنسي في الشرق الأقصى وفي الجزائر ومن فشل الهولنديين في الاحتفاظ بأى مستعمرة من مستعمرات امبراطوريتهم السابقة •

ولذلك اتبع نظام الاستعمار الجديد فخلع الدول المتقدمة خدمة جليلة • ولكن تكون نتائجه وخيمة الا بعد فترة طويلة •

ويقوم الاستعمار الجديد على أساس تفتيت البلاد المستعمرة الواسعة الى عدد من الدويلات الصغيرة التي لا تستطيع النهوض بنفسها ، بل يجب أن تعتمد على الدولة المستعمرة لتتولى الدفاع عنها ، بل ولتحتفظ لها بأمنها الداخلى • وكما كان الحال أيام الاستعمار القديم تستمر نظمها المالية والاقتصادية مرتبطة بنظم الحاكم المستعمر السابق •

وقد يبدو من النظرة الأولى أن هذا المشروع يعود بالزاياء على الدول المتقدمة وأنه يمكن الحصول على كل مكاسب الاستعمار الجديد اذا أمكن قيام نظام الاستعمار الجديد فى نسبه معقولة من الدويلات ، ولكن ليس من الضرورى قيامه فى كل الدويلات • فما لم تتحد هذه الدويلات الصغيرة فسوف تجد نفسها مجبرة على أن تبيع موادها الخام الى الدول المتقدمة ثم تشتري السلع المصنعة من هذه الدول الأخيرة بالثمن الذى تحدده لها • ولما كان فى مقدور الاستعمار الجديد أن يحول بين الظروف السياسية والاقتصادية وبين تحقيق التنمية المناسبة فان الدول النامية سواء كانت خاضعة للنظام الاستعماري الجديد - أو لم تكن - غير قادرة على إيجاد السوق الذى يعين على حركة التصنيع فيها • وفى نفس الوقت ستعوزها القوة المالية التى تجعلها قادرة على أن تفرض على الدول المتقدمة شراء موادها الخام بأسعار معقولة •

وفى البلاد التى يسيطر عليها الاستعمار الجديد يمكن بعد أن تنازل الاستعمار القديم - نظريا - عن الاشراف السياسى ، تضحية الحكومة المحلية اذا حدثت ثورة واحتلال أخرى تساويها خضوعا محلها • ومن جهة أخرى فى أى قارة يوجد فيها الاستعمار الجديد على نطاق واسع تقوم نفس الضغوط الاجتماعية التى تسبب الثورات فى بلاد هذا الاستعمار بفرض تأثيرها على الدول التى رفضت قبول هذا النظام ، وعلى ذلك يكون فى يد البلاد الاستعمارية سلاح تشهره فى وجه خصومها اذا ما تحنوا بنجاح هذا النظام •

هذه الميزات التي تبدو واضحة لأول وهلة تصبح بعد تحصيلها وهمة لأنها لا تأخذ في الاعتبار حقائق العالم اليوم .

ثم ان الاستعمار الجديد ليزيد من المنافسة التي كانت موجودة بين الدول العظمى والتي كان يثيرها الاستعمار القديم . فمهما كانت السلطة التي في يد حكومة المستعمرة فلها بحكم استقلالها الاسمى بعض النفوذ . فهي وان كانت غير قادرة على الوجود دون سيد مستعمر الا أن في مقدورها أن تغير هذا السيد .

ان الدولة المثالية للاستعمار الجديد هي الدولة الخاضعة لمصالح المستعمر ، ولكن وجود الدول الاشتراكية يجعل من المستحيل فرض نظام الاستعمار الجديد بعذافيره . ان وجود نظام آخر هو في حد ذاته تعدد لنظام الاستعمار الجديد . ان التحذير من أخطار النظام الشيوعي هو سلاح ذو حدين لأنه يذكر أولئك الذين يعيشون في ظله . وفي الحقيقة ان الاستعمار الجديد ليقع فريسة لمتناقضاته فحتى يبدو الاستعمار الجديد جذابا في عين أهل المستعمرة يجب أن يظهر بمظهر النظام الذي يرفع من مستوى معيشتهم ، فكيف يتم ذلك وهدف الاستعمار الجديد الاقتصادي هو الهبوط بمستوى المعيشة لمصلحة المستعمر . واذا فهمنا هذا التناقض أمكننا أن نفسر السر في فشل برامج المعونة الكثيرة .

فاول كل شيء يستمد حكام المستعمرات (ذات النظام الجديد) سلطتهم - لا من رغبة الشعب في أن يحكموه - بل من التأييد الذي يمنحه لهم أسيادهم المستعمرون . ولهذا السبب نجد أنه لا يهمهم في كثير أن ينهضوا بالتعليم أو أن يقووا روح المساومة في نفوس العمال الذين تستخدمهم الشركات الاجنبية ، أو أن يتخذوا أى خطوات من شأنها أن تتحدى النمط الاستعماري للتجارة والصناعة الذي يستهدف المستعمر الأبقاء عليه . وعلى ذلك تكون المعونة المقدمة الى المستعمرة عبارة عن قرض يدفعه السيد المستعمر ثم يستعيده مرة أخرى على شكل أرباح طائلة .

ثانيا : ان مجال المعونة هو المجال الذى تتنافس فيه الدول المتقدمة فطالما أن الاستعمار الجديد موجود فهناك مجالات المصالح ومجالات النفوذ وهذا بدوره يجعل المعونة المقدمة من جهات كثيرة - وهى المعونة الحقيقية المجدية - مستحيلة .

ومتى بدأت المعونة المتعددة الأطراف وجد سادة الاستعمار الجديد أنهم يواجهون عداوة المصالح المكتسبة فى بلادهم . فرجال الصناعة يعترضون بطبيعة الحال على أى محاولة يقصد بها رفع أسعار المواد الخام التى يحصلون عليها من المستعمرة ، كما يعترضون على فكرة إنشاء صناعات قد تقف من صادراتهم موقف المنافسة . وحتى التعليم يقفون منه موقف الريبة خشية أن يسفر عن حركة طلابية ، وفعلا حدث فى كثير من البلاد المتخلفة أن كان الطلاب طلابا للقتال ضد الاستعمار الجديد .

وفى النهاية يسفر الموقف عن الاعتقاد بأن أضمن نوع من المعونة يمكن للاستعمار تقديمه هو المعونة العسكرية .

وإذا وصلت المستعمرة الجديدة الى مثل هذه الحالة من الفوضى الاقتصادية والبؤس نشبت الثورة وهنا لا يتوانى المستعمر عن اظهار نوبة من الكرم بشرط أن تنفق كل الاعتمادات الممنوحة فى أغراض حربية صرفة .

وتعتبر المعونة العسكرية المرحلة الأخيرة للاستعمار الجديد ، وإن أثرها لدمر . فاجلا أو عاجلا تنتقل الأسلحة المقدمة الى أيدي خصوم الاستعمار الجديد ثم تزيد الحرب من بؤس الشعب الاجتماعى هذا البؤس الذى كان سببا فى نشوب هذه الحرب .

ان الاستعمار الجديد هو حجر الطاحون المعلق برقاب الدول المتقدمة التى تمارسه . وما لم تقم هذه الدول بالتخلص منه فإنه سيكون سببا فى غرقها . وقديما كان فى إمكان هذه الدول المتقدمة أن تهرب من نتائج هذا الاستعمار الجديد

وعواقبه ، بأن تحوله الى استعمار مباشر ، ولكن أصبح مثل هذا الحل غير ميسور ، كما أوضحه مستر أوين لاتي مور - الحبير الأمريكى فى شسئون الشرق الأقصى ومستشار جنرال تشيانج كاي شيك فى فترة ما بعد الحرب • انه يقول ما ياتى :

« لقد اظهرت آسيا التى ظلت خاضعة لفزاتها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مقدرة مذهلة فى مقاومتها لكل عتاد الجيوش الحديثة المزودة بالطائرات والدبابات والسيارات والمدفعية •

« اما فى الماضى فقد كان فى استطاعة قوات قليلة ان تغزو مناطق شاسعة • وكان الدخل الناتج من أعمال النهب ثم من الضرائب المباشرة واخيرا من التجارة ومن استثمار رؤوس الاموال ومن الاستثمارات طويلة المدى يغطى نفقات العمليات العسكرية • ويمثل هذا الحساب اغراء عظيما للدول القوية ، ولكن سرعان ما يجابههم حساب من نوع آخر مما يشبط همتهم » •

ولذلك فهذا الكتاب هو محاولة للدراسة الاستعمار الجديد لا فى المجال الأفريقى ولا فى علاقته بالوحدة الأفريقية فحسب بل فى المجال العالمى . فالاستعمار الجديد ليس موضوع الدول الأفريقية وحدها • فقبل أن يمارس على نطاق واسع فى افريقيا كان نظاما قائما فى جهات أخرى فى العالم • ولم يشب قط نجاحه فى أى مكان فى رفع مستوى المعيشة او فى منفعة الشعوب التى طبق فيها •

وقد سبق ان تنبأ ماركس بان اتساع الهوة التى تفصل بين ثروة الطبقات الفنية وبين العمال الذين تستخدمهم سوف يسفر فى النهاية عن صراع يقضى على الرأسمالية فى كل دولة من الدول الرأسمالية •

لقد انتقل هذا الصراع بين الأغنياء والفقراء الى المجال الدولى ولم نعد فى حاجة الى أن نستشير الكتاب الماركسيين فى هذا الموضوع • لقد اوضحت الموضوع امهات الصحف فى البلاد الرأسمالية • ولناخذ مثلا المقتطفات الآتية من صحيفة « وول ستريت » وهى افضل صحيفة يمكن ان تعكس التفكير الرأسمالى الأمريكى

ففي عددها الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ وتحت عنوان : « حالة بؤس الشعوب الفقيرة » قامت الصحيفة أولا بعمل تحليل عن البسلاد المعتمدة بلادا صناعية والبلاد المعتمدة بلادا متخلفة . وقالت الصحيفة انه بالرغم من عدم وجود طريقة محددة لعمل هذا التقسيم الا أنها اشارت الى ما يأتي :

« يقول مسئول في صندوق النقد الدولي أن هذا الخط الفاصل أصبح واضحا . فالدول الصناعية هي الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، معظم دول غرب أوروبا ، كندا ، اليابان . وهناك مجموعة أخرى من الدول المتقدمة تضم البلاد الأوروبية مثل فنلندة واليونان وإيرلندة ويضاف إليها استراليا ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا . أما الدول المتخلفة في نظر مسئول صندوق النقد الدولي فهي دول أمريكا اللاتينية وكل الشرق الأوسط تقريبا والجزء غير الشيوعي من آسيا ثم أفريقيا .

بمعنى آخر ان البلاد المتخلفة هي البلاد الواقعة في منطقة الاستعمار الجديد .

وبعد ان استشهدت الصحيفة بالأرقام لتدعيم وجهة نظرها علقت على الموقف بقولها :

« لقد أضافت الدول الصناعية ما يقرب من ٢ بليون دولارا الى احتياطيها الذي يقرب من ٥٢ بليون دولارا . وفي نفس الوقت لم يكتف احتياطي الدول المتخلفة بأن توقف عن الارتفاع بل انخفض بمقدار ٢٠٠ مليون دولارا . ومعنى مثل هذه الاحصائيات واضح : ان الهوة الاقتصادية لتتسع بسرعة بين طبقة البورجوازية الفنية ، بين نخبة غنية جدا من شمال الاطلنطي وبين غيرهم وليس هذا بالبراث المريح الذي نتركه لأطفالنا » .

« وكلمة غيرهم » تشمل تقريبا ثلثي سكان الكرة الأرضية منتشرين في حوالي ١٠٠ دولة » .

وليسـت هـذه بالمـشكـلة الجـديـدة . فـى الفـقـرة الـأولـى مـن كـتاب « الحـرب عـلى الفـقر العـالمى » الـذى كـتبـه فـى عـام ١٩٥٣ زعيم العمال البريـطانى - مـستر هـارولـد ويلسون - تـخص المـشكـلة العـالمية الكـبرى كـما كان يـراها :

« ان المـشكـلة الهـامة العـاجلة الـتى تـواجه السـواد الاعظم مـن البـشريـة لـيسـت الحـرب ، ولا الشـيوعـية ، ولا نفقات المعيشة ولا الضرائب . انـها مـشكـلة الجـوع . هـناك ما يـزيد عـلى ١٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ شـخصا (اى ثلثى عـدد سـكان العـالم) يـعيشون فـى جـوع شـديد تـوضـحه احـصاءات امراض التـقـذية المتفشية بـينهم . ان هـذا الجـوع هـو نـتيـجة للفـقر وسبب له » .

كـما ان عـواقبـه مـفهـومة . ويـقوم مـراسـل صـحـيفة وول سـترىـت الـذى سـبق ان اقـتبـسنا فـقـرة مـنها :

« . . . وينظر كـثير مـن الدبـلومـاسيـين وكـثير مـن الاقـتصاديـين الى هـذه المـشكـلة عـلى انـها مـشكـلة سـياسية شـديدة الحـطـورة . فـما لـم ينعكـس هـذا التـيار فـانه يـخشى ان تـواجه الـولايات المـتـعـدة وغيـرها مـن الدول الصـناعية حـربا طـبقية دولية »

وان ما يـنقـصنا الـآن هـو المـقـترحات الايـجابية لمـعالجة المـوقف . وكـل ما فـعله مـراسـل صـحـيفة « وول سـترىـت » هـو انـه اـوضح ان الطـرق التـقليدية المـقـترحة لمـعالجة الاـضرار انما تـزيد المـوقف سـوءا .

وقـد قـيل ان وـاجـب الدول المـتـقـدمة ان تـعاون الدول الفقيرة ، وان وـاجـب العـالم كـله بـقـتضيه ان يـتـحول الى دول تـعمل للصـالح العام ، ولكن الـامـل فـى تـحقيق هـذا الـهـدف ضـعيف . فان ما يسمونه بـرامـج المـعـونة المـمنوحة لمـعاونة الاقـتصاد المتـخلف يـمـثل - طـبقا لـاحـصائيات الامم المـتـحدة - نـصف وـاحـد فـى المـائة مـن جـمـلة دـخـول الدول الصـناعية ، واما مـن جـهة اـحـتمـال زياـدة هـذه المـعـونة فـنظـرتنا الى ذلـك نظـرة تـشاؤم .

« وهناك مدرسة فكرية كبرى تعتقد ان مشروعات « مقاسمة الثروة » هي مشروعاتها مثالية وغير عملية . وتقول هذه المدرسة لتبرر اعتقادها ، بان المناخ وانعدام المهارات الانسانية ونقص الموارد الطبيعية وغيرها تعوق التقدم الاقتصادى فى هذه البلاد وان المسألة ليست مسألة مال . كما تقول هذه المدرسة كذلك بان هذه البلاد يعوزها الاشخاص المدربون او الذين لديهم الرغبة الصادقة فى استغلال هذه المعونة استفلا فاعلا . وطبقا لوجهة النظر هذه يكون مثل هذه المشروعات مثل من يصب النقود فى بئر لا قرار له ، ان هذه المشروعات تضعف من قوة الدول التى تمنح المعونة وفى نفس الوقت لا تقضى عل ما يقاسى منه من تتلقى المعونة » .

ان سخافة هذه الفكرة لتبدو واضحة اذا ذكرنا ان كل سبب من الأسباب سائلة الذكر كان قد مر فى تجربة البلاد المتقدمة فى المدة السابقة للوقت الذى اصبحت فيه متقدمة . ولكن هناك وجهة نظر اخرى حقيقية . لا يمكن للبلاد المتخلفة ان تصبح بلادا متقدمة بواسطة حسن نية الدول المتقدمة وكرمها . انها تستطيع ان تصبح بلادا متقدمة اذا ما ناضلت ضد القوى الخارجية التى تجد ان مصلحتها مرتبطة ببقائها متخلفة .

وان القوة الرئيسية من بين هذه القوى فى هذه المرحلة من التاريخ هى الاستعمار الجديد .

وانى ازمع ان اقوم بتحليل الاستعمار الجديد . اولا بدراسة حالة القارة الافريقية وكيف يعمل الاستعمار الجديد بطرق مصطنعة على أن يبقيا فقيرة . وبعد ذلك اعتمد ان اوضح كيف أن الوحدة الافريقية العملية - التى لا يمكن أن تتحقق الا بعد هزيمة الاستعمار الجديد - هى التى تستطيع رفع مستوى المعيشة ، ومن هذه النقطة سادرس الاستعمار الجديد بصفة عامة أولا من الناحية التاريخية ثم اقوم بدراسة الاحتكارات الدولية الكبرى التى تمسك بخناق القطاعات المختلفة لتضمن بقاء هذا النظام - نظام الاستعمار .

الفصل الأول

موارد القارة الإفريقية

ان القارة الافريقية مجموعة من المتناقضات التي توضح الاستعمار الجديد وتلقى الأضواء عليه . ان أرضها غنية ولكن منتجاتها التي تأتي من فوق تربتها ومن تحتها تعمل على إثراء - لا الافريقيين أنفسهم - بل جماعات وأفراد آخرين يعملون على أن تظل القارة في حالة فقر . فبينما نجد ان عدد سكانها يلفون ٢٨٠ مليون نسمة تقريبا أى ما يقرب من ٨٪ من سكان العالم نرى ان انتاجها لايزيد على ٢٪ من جملة انتاج العالم . ويوضح المسح الخالي لموارد القارة الطبيعية - وان كان غير دقيق - ان هذه القارة تحوى ثروة عظيمة لم تستغل بعد . ففيها كمية من الحديد ضعف ما هو موجود فى أمريكا وثلاثا ما هو موجود فى الاتحاد السوفييتى، على أساس أنها تبلغ بليونين من الأطنان المترية . بينما تبلغ كمية احتياطي الفحم الموجود فى أرضها ما يكفي للاستغلال مدة ثلاثمائة عام . وتكتشف آبار البترول الجديدة فى جميع أنحاء القارة . ورغم ذلك فان هذا الانتاج الضخم من المعادن الخام لم يمس بعد سوى الأطراف .

وتملك القارة الافريقية أكثر من ٤٠٪ من قوى العالم المائية وهو نصيب يفوق نصيب أى قارة أخرى . ولكن لم يستغل من هذه القوى الا ٥٪ أو أقل . وإذا اخذنا فى الاعتبار الأراضي الشاسعة التي تشغلها الصحراء الكبرى فلا يزال بها أراضى قابلة للزراعة وللتحويل الى مراعى أكثر مما هو موجود فى الولايات

المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد السوفييتي • انها تزيد حتى على ما هو موجود في آسيا • كما أن مساحات الغابات في القارة الأفريقية ضعف مساحات الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية •

ولو استغلت موارد القارة الأفريقية المتعددة في النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم • ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل وما زالت تستغل للنهوض بمصانع الدول الأخرى فيما وراء البحار • وفيما يلي ما زودت به القارة الأفريقية بريطانيا في عام ١٩٥٧ من مواد أساسية استخدمتها في صناعاتها :

النسبة	المواد
٪ ١٩	الصفائح الخام
٪ ٢٩	الحديد الخام
٪ ٨٠	المنجنيز
٪ ٤٦	النحاس الأحمر
٪ ٤٧	البوكسيت
٪ ٥٠	الكروم الخام
٪ ٦٦	الاسبتوس
٪ ٨٢	الكوبالت
٪ ٩١	الانتيمون

وقد استوردت فرنسا من القارة الأفريقية المواد الآتية :

٪ ٣٣	القطن
٪ ٣٦	الحديد الخام
٪ ٥٨	الزنك الخام
٪ ٨٥	الرصاص
٪ ١٠٠	الفوسفات

أما ألمانيا فقد استوردت المواد الآتية :

٪ ٨	الواردات النحاسية
٪ ١٠	الحديد الخام
٪ ١٢	الرصاص الخام
٪ ٢٠	المنجنيز الخام
٪ ٢٢	الكروم الخام
٪ ٧١	الفسفور

ورغم كل ذلك فلا يوجد فى أى دولة من دول أفريقيا الجديدة صناعة متكاملة واحدة تعتمد على أحد الموارد السالفة الذكر .

وبالرغم من أن القارة الإفريقية تمتلك ٥٣ معدنا من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم إلا أنها تأتى فى الذيل من حيث التقدم الصناعى .

ويمكن من نظرة واحدة الى الجدول التالى أن نرى كيف أنها تشتغل بالمنتجات الأولية بالمقارنة بالدولة ذات أكبر انتاج ، ألا وهى الولايات المتحدة :

الدولة	العام	صيد الأسماك	الزراعة	التعدين	الصناعة	البنائى	المواصلات	التجارة	الدفاع	الإدارة العامة	أخرى
الجزائر	١٩٥٨	٢١	٣	١١	٦	٦	٦	١٩	٢٢	١٢	
الكونغو (ل)	١٩٥٨	٢٦	١٦	١٢	٦	٩	٧	١٤	١٦		
كينيا	١٩٥٨	٤٢	١	١٠	٤	٩	١٣	١٠	١١		
المغرب	١٩٥٨	٣٤	٦	١٨	٤	٠٠	١٥	١٠	١٣		
نيجيريا	١٩٥٦	٦٣	١	٣	١١	١	٤	٦	٣		
روديسيا ونياسالاند	١٩٥٨	٣٠	١٤	١٩	٨	٩	١٠	٤	٢٤		
تنجانيقا	١٩٥٨	٥٩	٤	٧	٦	٧	٥	٧	٥		
جنوب أفريقيا	١٩٥٨	١٢	١٣	٣	٥	٨	١٢	١٠	٢٠		
الولايات المتحدة	١٩٥٩	٤	١	٣٠	٥	٨	١٧	١٣	٢٢		

(هذا البيان مأخوذ من كتاب الإحصاء الذى أصدرته الأمم المتحدة ١٩٦٠)
(هلم الأرقام نسب مئوية)

ويمكننا ان نتبين من الاحصاء السابق ان الزراعة والغابات وصيد الاسماك يحتل في أمريكا ٤ ٪ فقط من جملة النشاط القومى وتحتل المناجم ١ ٪ فقط . ومن جهة أخرى نجد ان الصناعة والتجارة تحتلان ٤٧ ٪ . اما فى البلاد الأفريقية الميينة فى الجدول السابق وهى - باستثناء نيجيريا التى بها جماعات كبيرة من المستوطنين وعلى ذلك تكون أكثر البلاد استغلالا - فنجد ان الزراعة تحتل المكان البارز . اما الصناعة والتجارة فهما متخلفتان . وحتى فى جنوب أفريقيا - وهى اكبر قطاع مصنع فى القارة الأفريقية - فنجد ان الزراعة تبلغ ١٢ ٪ والمناجم ١٣ ٪ وهى مساوية لنسبة الصناعة والبناء معا .

ورغم ذلك فقد ثبت ان المناجم هى أكثر المشروعات ربحا بالنسبة لاستثمارات رأس المال الأجنبى فى أفريقيا . أما فوائدها بالنسبة للأفريقيين فلا تساوى فوائدها بالنسبة للأجانب . وفى عدد كبير من البلاد الأفريقية نجد ان انتاج المناجم يعود على السكان الأفريقيين بواقع دولارين لكل فرد من السكان . ويقول يوروب أوتريميه (فرنسى) : « ومن المؤكد ان انتاج المناجم الذى يعود على الفرد بمبلغ دولار أو دولارين لا يمكن ان يؤثر على مستوى المعيشة » . وبعد ان أكد انه بالمقارنة بمناطق الاستثمار الاخرى نرى ان صناعة التعدين ترفع من مستوى المعيشة مما جعل الكاتب يقول ان مناطق المناجم تعتبر كجزر محظوظة تقع وسط اقتصاد شامل فقير .

وسبب ذلك هو عدم وجود الصناعة وذلك نتيجة ان انتاج المناجم موجه اساسا نحو التصدير فى أشكاله الخام . انه يغلب صناعات اوروپا وأمريكا ومصانعهما الشيء الذى يزيد من فقر البلاد المنتجة .

ويقول يوروب أوتريميه ايضا ان حوالى ٥٠ ٪ من انتاج المناجم الأفريقية يبقى فى البلاد المنتجة على هيئة أجور . ولكن أى نظرة الى حسابات شركات التعدين تفند هذا الرأى . فزيادة الإيرادات عن المصروفات تؤكد ان الأجور التى يتلقاها العمال لا يمكن ان تصل الى هذه النسبة المبالغى فيها أى ٥٠ ٪ . ان المبالغ

الطائلة التى تمنح كمرتبات للموظفين الأوروبيين سواء منهم الإداريون أو العمال المهرة - وبعضها يحول الى بلادهم الأوروبية - تعادل جملة المبالغ المعطاة الى العمال الأفريقيين . ولا يدخل فى هذا الاموال الطائلة التى تزيد من دخول المديرين الاثرياء الذين يسكنون فى عواصم بلاد الغرب .

كذلك تتجاهل الملاحظة السابقة حقيقة هامة . وهى أنه مع ضعف أجور العمال فإن جزءا منها ينفق فى شراء سلع مصنوعة ومستوردة من الخارج . وهكذا يخرج من البلاد المنتجة جزء كبير من أجور العمال . وفى أحوال كثيرة تكون السلع المستوردة منتجات للشركات التابعة لشركات التعدين . ولذلك نجد أنها كثيرا ما تباع من مخازن شركات المناجم أو بواسطة وكلائها ويفرض على العمال أسعار تعددها الشركات .

وتتضح حالة الفقر التى تعيش فيها الشعوب الأفريقية من الحقيقة البسيطة التى تقول بأن دخل الفرد فى أفريقيا من أقل دخول الأفراد فى العالم .

وفيما يلى جدول يبين دخل الفرد بالدولار الأمريكى فى أعوام ١٩٦٠-١٩٦٣ :

أقل من ٨٠ دولار	٨١ - ١٢٥ دولار	١٢٦ - ٢٠٠ دولار	٢٠٠ - ٢٥٠ دولار	أكثر من ٤٠٠ دولار
بوستولاند	أنجولا	ليبيريا	الجزائر	جنوب أفريقيا
بوتشوانالاند	الكامرون	ليبيا	ساحل العاج	
بوراندى	الكونغو (ل)	المغرب	جابون	
تشاد	غامبيا	سوازيلاند	غانا	
كونغو (ب)	غينا	تونس	موريتيس	
داهومى	كينيا		السفال	

تابع - متوسط دخل الفرد ١٩٦٠ - ١٩٦٣

أقل من ٨٠ دولار	٨١ - ١٢٥ دولار	١٢٦ - ٢٠٠ دولار	٢٠٠ - ٢٥٠ دولار	أكثر من ٤٠٠ دولار
اثيوبيا	مالاجاشي	أفريقيا الجنوبية القرية		
غينيا	موريتانيا	زامبيا		
مالاوى	سيراليون	روديسيا		
مالي	السودان			
موزمبيق	توجا			
النيجر	الجمهورية العربية المتحدة			
نيجيريا				
رواندا				
الصومال				
تنجانيقا				
زنجبار				
اوغندا				
الفولتا				

وفى بعض البلاد - مثل جابون وزامبيا - نجد أن نصف الانتاج المحل يدفع الى الاجانب المقيمين والى شركات ما وراء البحار التى تمتلك المزارع والناجم • كما نجد فى غينيا وأنجولا وليبيا وسوازيلاند وأفريقيا الجنوبية

الغربية وروديسيا أن أرباح الشركات الأجنبية ودخول المستوطنين الأجانب تبلغ أكثر من ثلث الانتاج المحلي . وكانت الجزائر والكونغو وكينيا من بين هذه المجموعة قبل أن تحصل على استقلالها .

وعند الحصول على الاستقلال كانت الدول الأفريقية الجديدة ترسم الخطط للتنمية والنمو الاقتصادي حتى تحسن من الكفاية الانتاجية وترفع بذلك مستوى معيشة الشعب . ولكن طالما أن القارة الأفريقية منقسمة على نفسها فسوف يكون هذا التقدم بطيئا . أن التنمية الاقتصادية لا تعتمد فقط على الموارد الطبيعية فحسب ولا على عدد السكان فقط وإنما تعتمد كذلك على الحجم الاقتصادي الذى يدخل فيه عامل عدد السكان ودخل الفرد . ونجد في دول أفريقية كثيرة أن عدد السكان وانتاج الفرد صغير جدا مما يجعل الدولة من الناحية الاقتصادية لا تزيد على شركة متوسطة الحجم في دولة راسمالية غربية أو مشروع حكومى في دولة اشتراكية اوروبية .

ان افريقيا لتدفع ثمنا باهظا مرة أخرى على شكل أرباح خيالية تدخل جيوب الراسماليين في الغرب ، كان في اول الامر نتيجة الاتجار فى شعوبها ثم نتيجة الاستغلال الاستعماري . أن عملية اثناء جانب عن طريق استغلال الجانب الآخر قد جعل الاقتصاد الأفريقي عاجزا عن التصنيع . فعندما كانت أوروبا تمر فى ثورتها الصناعية كانت الهوة التى تفصل بين القارتين أضيق . ولكن كانت كل خطوة يخطوها تطور طرق الانتاج وطرق الاستثمار الصناعى توسع من هذه الهوة فى سرعة متزايدة .

وبين تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة عن أفريقيا والذى نشر في ديسمبر ١٩٦٢ تحت عنوان « النمو الصناعى فى افريقيا » أن الهوة التى كانت بين القارتين التى يفصل بينها البحر الأبيض المتوسط قد زاد اتساعها سرعة فى القرن العشرين أكثر من أى وقت قبل ذلك . حقيقة لقد ارتفع انتاج الفرد فى العشرين سنة الأخيرة بمقدار يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ فى المائة . ولكن انتاج الفرد فى البلاد

الصناعية قد ارتفع في نفس المدة بمقدار ٦٠٪ . كما أن انتاج الفرد الصناعي يزيد على مثيله في افريقيا بمقدار خمس وعشرين مرة . وحتى يحدث التغير الحقيقي المطلوب يجب على الاقتصاد الافريقي ألا يضاعف الانتاج الزراعي فحسب بل يجب أن يزيد الانتاج الصناعي بمقدار خمس وعشرين مرة . ويوضح التقرير أن الصناعة - لا الزراعة - هي الوسيلة التي يتم بواسطتها رفع مستوى المعيشة في افريقيا على جناح السرعة .

وهناك اخصائيون في الاستعمار ينصحون الدول غير المتقدمة أن تركز مجهودها على الزراعة وإن توجّل التصنيع بعض الوقت حتى تحصل شعوبها على التغذية المناسبة . إن التطور الاقتصادي في العالم ليبين أن التصنيع ذا المستوى المرتفع هو وحده الذي يرفع من مستوى تغذية الشعوب عن طريق رفع مستوى دخلهم . حقيقة أن الزراعة مهمة لأسباب كثيرة ، ولذلك فإن حكومات الدول الافريقية المهتمة برفع مستوى شعوبها تخصص الجزء الأكبر من استثماراتها للزراعة . ولكن حتى تقل الزراعة محصولا أكبر لابد من الاستعانة بالانتاج الصناعي . ولا يمكن أن يظل العالم المتخلف إلى الأبد تحت رحمة البلاد الصناعية . إن هذا الاعتماد يجب أن يضعف من سرعة الزيادة في زراعتنا ويجعلها خاضعة لمطالب المنتجين الصناعيين . وهذا هو السبب الذي يجعلنا لا نستطيع أن نتقبل التصرّيات التي يبل بها البروفسور ليوبولد شيدل الأستاذ في مدرسة الاقتصاد في فينا في اجتماع المؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد أخيرا . بقول البروفسور « شيدل » :

« إن شعوب البلاد النامية تعتقد أن كل ما هو مطلوب منهم حتى يصبحوا في ثراء الغرب هو أن يقيموا المصانع . ولكن الخبراء يتفقون على أنه من الحكمة تطوير الزراعة إلى درجة الاكتفاء الذاتي وحتى تصبح في مستوى التسويق الاقتصادي . » (صحيفة التايمز في ٢٤ يوليو ١٩٦٤) وهذا الاتجاه في التفكير يتفق اتفاقا مباشرا مع تفكير سير جوك كامبل رئيس شركات بوكر ، وهي الشركات التي تحتكر صناعات السكر ومشتقاتها في غانا البريطانية والتي تتاجر في الكاديبي وفي افريقيا الشرقية والتي تقوم في الوقت الحاضر بالتغافل

في غرب القارة الأفريقية • لقد صرح سير جوك كامبل في خطابه السنوي الذي القاه في مكتب أفريقيا في لندن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ أن « الزراعة هي الأساس الذي يجب أن تركز عليه التنمية الأفريقية ، وأن المزارع هي الطريقة الفعالة لزيادة الامكانيات الاقتصادية » • أنه يعتبر أنه طالما أن الزراعة المصنعة تستخدم رجالا عندهم الحرية في أن يحضروا أو يذهبوا فهذا أفضل من ناحية الكفاية والحرية من نظام المزارع الجماعية الاشتراكية التي جاءت نتائجها أقل مما كان متوقعا في كل من روسيا والصين » • (صحيفة التايمز في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٢) • ويبدو أنه لم يستطع أن يقنع عمال السكر في غيانا البريطانية • ومن المشكوك فيه أنه استطاع أن يقنع عمال شركاته في نياسالاند وروديسيا وجنوب أفريقيا عن فوائد فلسفته الخاصة بالحرية في الحضور أو الذهاب • وحتى المؤيدون للتمط الاستعماري يدركون عيوب سياستهم ، ولكنهم ينسبون - بكل دهاء - تركيز البلاد النامية على التصنيع الى اطماع سياسية لا الى ضرورة اقتصادية واجتماعية • وتكلم مستر د. فراير الممثل الاوروبي لجامعة ملايو في اجتماع المؤتمر الجغرافي الدولي السالف الذكر وقال « ان زيادة الكفاية في الصناعات التصديرية التقليدية في البلاد المتخلفة هو حركة واضحة ولكنها غير مقبولة سياسيا • انها تتضمن استمرار قبول الاقتصاد الاستعماري القديم • ان التصنيع هو حركة مكتملة للحركة الوطنية • ان مبعثها ليس اقتصاديا بل أنه سياسي • وكثيرا ما يكون التطور السياسي أهم من الكفاية الاقتصادية في الصناعة الجديدة » •

ان الوصول بادارة الانتاج الأولى الى درجة الكفاية وان تحسين مستوى التسويق هو مكسب للاستعمار وخسارة لنا • وقد أوضح هذه النقطة سير جورج بولتون رئيس بولسا (بنك لندن وأمريكا الجنوبية) • فقد صرح في صحيفة « فينانشيال تايمز » في ٦ مارس ١٩٦٤ بأنه واثق من ارتفاع أسعار السلع مما سيكون له أكبر الاثر في البورصات الاجنبية • ولمصلحة من؟ ويجب سير جورج فيقول : « ان ذلك سوف يزيد من النقد الاحتياطي - الاسترليني

والدولار . ولماذا ؟ لأنه بما أنهم مرتبطون بهذه العملات فسوف يقوم المنتجون بادخار الفائض بالاسترليني والدولارات « . ويبدو أن هذا ما هو الا اعتراف مباشر باهتمام الدوائر المالية والمصرفية العالية باستقلال البلاد النامية . وجدير بنا أن نلاحظ أن وكلاء بولسا في لندن هم الشركة المتحدة للمناجم والمشروعات ومجموعة شركات المناجم الامريكية في أمريكا اللاتينية وكندا ، وهي متصلة اتصالا وثيقا بمجموعة الشركات التي تستغل موارد القارة الأفريقية الطبيعية .

ولسنا بكل تأكيد ضد التسويق والتجارة . على العكس اننا نحبذ توسيع امكانياتنا في هذه المجالات . ونحن مقتنعون أننا سوف نستطيع أن نجعل الميزان في صفنا بتطوير الزراعة وجعلها تفي بحاجتنا ، ثم نقوم بمعاونتها عن طريق تصنيع سريع كفيلا بأن يقضى على نمط الاستعمار الجديد السائد في الوقت الحالي .

ومهما عملت القارة الأفريقية على زيادة انتاجها الصناعي فانها لن تستفيد من ذلك الا اذا توحدت سياسيا واقتصاديا بحيث تستطيع أن تجبر العالم على أن يعطيها الثمن المناسب للمحصولات التي تصدرها .

وفيما يلي مثل لذلك . لقد زادت كل من غانا ونيجيريا في فترة الاستقلال التي أعقبت الحرب انتاجها من الكاكاو كما يبين الجدول الآتي :

العام	الأطنان		الدليل ١٠٠ = ١٩٥٠/١٩٤٩		العام
	غانا	نيجيريا	غانا	نيجيريا	
١٩٥٠/١٩٤٩	٢٤٨٠.٠٠٠	٩٩.٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٥٠
١٩٥١/١٩٥٠	٢٦٢.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	١٠٦	١١١	١٩٥١
١٩٥٢/١٩٥١	٢١١.٠٠٠	١٠٨.٠٠٠	٨٥	١٠٩	١٩٥٢

العام	الدليل ١٠٠ = ١٩٥٠/١٩٤٩		الاطنان		العام
	نيجيريا	غانا	نيجيريا	غانا	
١٩٥٣	١١٠	١٠٠	١٠٩,٠٠٠	٢٤٧,٠٠٠	١٩٥٣/١٩٥٢
١٩٥٤	٩٨	٨٥	٩٧,٠٠٠	٢١١,٠٠٠	١٩٥٤/١٩٥٣
١٩٥٥	٩٠	٨٩	٨٩,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١٩٥٥/١٩٥٤
١٩٥٦	١٥٥	٩٦	١١٤,٠٠٠	٢٣٧,٠٠٠	١٩٥٦/١٩٥٥
١٩٥٧	١٣٦	١٠٦	١٣٥,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٥٧/١٩٥٦
١٩٥٨	٨٢	٨٣	٨١,٠٠٠	٢٠٧,٠٠٠	١٩٥٨/١٩٥٧
١٩٥٩	١٤١	١٠٣	١٤٠,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	١٩٥٩/١٩٥٨
١٩٦٠	١٥٧	١٢٨	١٥٥,٠٠٠	٣١٧,٠٠٠	١٩٦٠/١٩٥٩
١٩٦١	١٩٧	١٧٤	١٩٥,٠٠٠	٤٣٢,٠٠٠	١٩٦١/١٩٦٠
١٩٦٢	١٩٣	١٦٥	٨٩١,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠	١٩٦٢/١٩٦١
١٩٦٣	١٧٠	١٧٠	١٧٦,٠٠٠	٤٢٢,٠٠٠	١٩٦٣/١٩٦٢
١٩٦٤	٢١٩	١٧٠	٢١٧,٠٠٠	٤٢١,٠٠٠	١٩٦٤/١٩٦٣
١٩٦٥	٣١٣	٢٣٨	٣١٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	١٩٦٥/١٩٦٤

ولم تأت هذه النتيجة عفوا وإنما كانت نتيجة اتفاق أموال طائلة على مقاومة أمراض النبات وآفاته وعلى منح معونات لشراء المبيدات وآلات الرش وعلى شراء أصناف جيدة من بنور الكاكاو التي تستطيع مقاومة الأمراض المتوطنة . ويمثل هذه الوسائل استطاعت أفريقيا بصفة عامة أن تزيد من إنتاج الكاكاو بينما بقي إنتاج الكاكاو في أمريكا اللاتينية كما هو .

ما الذي استفادته نيجيريا أو غانا من هذه الزيادة الهائلة في الانتاج الزراعى ؟ ٠٠٠ فى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ عند ما كان انتاج غانا من الكاكاو ٢١٠,٠٠٠ طنا كان ايرادها من هذا المحصول ٨٥٪ مليوناً من الجنيهات . أما

فى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ عندما بلغ محصولها ٥٩٠.٠٠٠ طن قدر ايرادها بمبلغ ٧٧ مليوناً من الجنيهات . وحدث نفس الشيء فى نيجيريا وفى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ انتجت ٨٩.٠٠٠ طن وبلغ ايرادها ٣٩٪ مليون جنيه . وفى عام ١٩٦٥ يقدر محصول نيجيريا بمقدار ٣١٠.٠٠٠ طن بينما سيكون ايرادها حوالى ٤٠ مليون جنيه . بمعنى آخر لقد ضاعفت غانا ونيجيريا محصولهما من الكاكاو الى ثلاثة اضعاف بينما هبط ايرادها منه من ١٢٥ مليون جنيه الى ١١٧ مليون جنيه .

ان دراسه مستفيضة للانتاج والأسعار كفيلة بأن توضح لنا أن البولة المتقدمة المستهلكة للمحصول هى التى تجنى ثمار زيادة الانتاج . وطالما أن المنتجين الزراعيين فى القارة الأفريقية غير متحدين فسوف يظلون عاجزين عن التحكم فى سعر السوق بالنسبة لحاصلاتهم .

وكما اوضحت تجربة اتحاد منتجي الكاكاو ان أى منظمة او هيئة يكون اساسها مقصوراً على اتفاق تجارى بين المنتجين غير كافية لأن تتحكم فى السعر العالمى . ولكن يمكننا ان نحقق ذلك اذا ما كانت هناك تنظيمات سياسية واقتصادية مشتركة للدول المنتجة ، توضع خلفها جميع الموارد المالية للدول المعنية .

وطالما ان القارة الأفريقية باقية على انقسامها فسوف تبقى الدول المستهلكة الغنية هى وحدها القادرة على املاء أسعار المحاصيل الأفريقية . ومع ذلك حتى لو استطاعت افريقيا ان تمل أسعار محاصيلها فلن يستطيع هذا توفير التوازن الاقتصادى اللازم للتنمية . والحل الوحيد هو التصنيع .

ولا يمكن للقارة الأفريقية ان تأمل فى ان تصنع نفسها بطريقة الحرية الاقتصادية التى تتبعها اوربا . فاولاً هناك عامل الزمن . ثانياً ان على افريقيا ان تستعين بكل قواها الكامنة وكل مواهبها حتى تستطيع ان تواجه تحديات

استقلالها وتستجيب لمطالب شعوبها بتوفير مستوى للمعيشة افضل . فلن
تستطيع ان تقابل التحدى بعمل مجزأ ولكن يجب ان تعبى موارد القارة تعبئة
شاملة داخل اطار من التخطيط الشامل .

وقد لاحظنا ان الزراعة هي العمل السائد في الدول التي تضم اكبر عدد
من المستوطنين ، وهي الدول التي تعرضت للاستقلال اكثر من غيرها مثل الجزائر
والكونغو وكينيا والمغرب وروديسيا ومالاوى وجنوب افريقيا وتنجانيقا . وفي
حالة جنوب افريقيا التي تعتبر اكثر بلاد القارة الافريقية تطورا نجد ان الزراعة
والتعدين تعادل الصناعة والبناء . ويسند اقتصاد جنوب افريقيا تصدير انتاج
مناجمها . ويساهم الذهب بسبعين في المائة من جملة الصادرات الشيء الذي
يجعل الاقتصاد - رغم ازدهاره الظاهري - غير ثابت ، مثله في ذلك مثل
الاقتصاد الخاص بالدول غير المتقدمة في القارة الافريقية . وبالرغم من صناعاتها
الثانوية وبالرغم من انتاجها الخرى ومن صناعة الصلب بها ومن صناعاتها
الكيمياوية فقد فشلت جنوب افريقيا حتى الآن في ان تضع اساس تصنيعها .
وقد قال ج . أ . مينيل مدير شركة الاستثمار المتحدة (انجلو ترانسفال) التي
تحتكر الذهب والماس واليورانيوم في تصريح له ضمن خطابه السنوى الذي
القاه في ٦ ديسمبر ١٩٦٣ في اجتماع حملة الاسهم بجوهانسبرج « يقوم اساس
الاقتصاد في بلادنا على اصول متناقضة او مستهلكة هي مناجم الذهب في
الترانسفال وفي ولاية اورانج الحرة . ولقد اصبحنا اكثر ادراكا لهذه الحقيقة
في السنوات الاخيرة نظرا لأن عددا كبيرا من مناجم قد قاربت الوصول الى نهاية
حياتها دون أن تظهر أى علامات تنبئ باكتشاف مناجم ذهب جديدة ، بالرغم
من ملايين الجنيهات التي تبذل لتحقيق اكتشاف هذه المناجم » .

ان الاستثمار الخاص باقتصاد جنوب افريقيا يركز أساسا على راس المال
الغربي الذي يسند المالية المحلية التي لا تستطيع حتى الآن أن تقف على قدميها .
ان الدافع الوحيد هو الحصول على الربح السريع ولذلك بينما مدير شركة

الانجلو ترانسفال كان يرى الاخطار المحيطة بالاقتصاد فقد كان سعيدا وهو يعلن
أن ارباح عام ١٩٦٢ قد ضربت رقما قياسيا .

ويوجه الاقتصاد كله لمصلحة رأس المال الاجنبى الذى يسيطر على جنوب
افريقيا . ان البيوت المصرفية فى جنوب افريقيا - كما هو الحال فى معظم الدول
الافريقية - هى فروع من عصارف الغرب وبيوته المالية . ويسيطر على جنوب
افريقيا الاحتكار الغربى أكثر من أى دولة أخرى فى القارة الافريقية وسبب ذلك
ان الاستثمارات هناك أكبر منها فى أى مكان آخر . ويزيد من عيوب ذلك أن
هذه الدولة هى التى تزود مصانع الغرب بالمنتجات الخام والمنتجات شبه المصنوعة
على نطاق واسع ، أوسع من أى دولة أخرى من الدول الافريقية .

وتحكى نيجيريا بأرقام أساسية قليلة قصة من نوع آخر عن سوء التكيف
الاقتصادى . فى عام ١٩٦٠ كانت الزراعة والغابات وصيد الاسماك تشكل
٦٣٪ من النشاط الاقتصادى ، بينما كانت المناجم تشكل ٨٪ . ويؤكد عدم
التوازن أن تبلغ نسبة الصناعة ٢٪ . وهو على نقيض الحال فى الولايات المتحدة
حيث تبلغ نسبة المناجم ٨٪ والزراعة ٤٪ من جملة انتاجها الاقتصادى . وفى
حالة الولايات المتحدة تؤكد هذه النسبة المنخفضة النسبة المرتفعة للصناعة .
أما فى نيجيريا فهناك تجاهل تام من جانب الاستعمار لامكانيات البلاد فى هذا
المجال . ولا يرجع سبب ذلك الى خلو نيجيريا من الموارد الصناعية الطبيعية اذ
ثبت أخيرا وجود بترول وحديد . وإنما سبب ذلك أن الزراعة فى نيجيريا كانت
تدر ربحا أكثر على الاستثمار الاوروبى من المجازفة التى قد تكون فى استغلال
رؤس الأموال فى الكشف واستغلال المناجم .

وقد أسهم البترول ومنتجاته فى عام ١٩٦٢ بـ ٩٩٪ من صادرات
نيجيريا ، ولكن كانت شركة شل هى التى تأمل فى أن تجنى معظم الفوائد .
كان معظم الصادرات عبارة عن بترول خام ، مقداره أكثر من ٣٠٠٠٠٠ طن .

وتأمل شركة البترول أن تحقق رقما في التصدير يبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن من البترول الخام في عام ١٩٦٥ • ان المصانع نفسها موجودة في اوروبا - لا في نيجيريا •

اما معامل تكرير البترول في بورت هاركورت فتمتلكها شركة شل كما تمتلك الغاز الطبيعي شركتا شل وباركليز • وتستغل معامل التكرير في نيجيريا ١٠٪ فقط من انتاج البترول الخام ، وتخدم مشتقات هذه الكمية سوق نيجيريا المحلي • وان مثل هذا التنظيم من شأنه الا يعرض العمليات خارج نيجيريا للاضطراب فوف انه يتيح الفرصة لأرباح أكثر من العمليات النيجيرية •

ونستطيع ان نقول بصفة عامة انه بالرغم من نفقات الكشف - التي تغطي الأرباح اضعافها - فان عملية التعدين هي مشروع مربح لرأس المال الأجنبي المستثمر في القارة الأفريقية • أما فوائدها بالنسبة للأفريقيين فلا يعتد بها رغم ما يقال •

ويوضح هذه الحقيقة عدم وجود صناعات تركز على استخدام الموارد الطبيعية المحلية وكذلك عدم وجود تجارة فيها ، وذلك لأن انتاج المناجم يستغل أساسا في التصدير بشكله الخام • ويستثنى من هذا التعميم جنوب أفريقيا وزامبيا والكنغو • ويجرى تحويل بسيط في هذا المجال في بعض البلاد مثل المغرب والجزائر وموزمبيق • فيصدر نحاس جنوب أفريقيا على شكل معادن ويصدر جزء صغير من حديدتها على شكل سبائك ، ويكرر ذهبها • وبصرف النظر عن هذه الحالات الاستثنائية فان معظم المعادن تصدر من موانئ القارة الأفريقية في شكلها الخام • انها تصدر كى تقلى صناعات اوروبا ومصانعها وكذلك مصانع أمريكا واليابان وصناعاتهما • ان المعادن الخام التى تستخرج من سوازيلاند بواسطة شركة سوازيلاند للحديد الخام (التى تمتلكها شركة الانجلو أمريكان بالاشتراك مع شركة الصلب القوية (جيست لين) تصدر بمعدل ٢٠٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ طن سنويا ولمدة عشر سنوات قادمة الى مصانع الصلب باليابان •

وعندما تجبر هذه البلاد المصدرة للمعادن الخام على أن تشتري ثانية معادنها على شكل سلع مصنوعة فإنها تشتريها بأسعار مرتفعة جدا . وقد جاء في اعلان عام نشرته جنرال الكتريك في عدها الصادر في مارس / ابريل ١٩٦٢ من مجلة « مودون جفرنمنت » : « من قلب القارة الافريقية الى افران مصانع الصلب العالمية يخرج على شكل صلب افضل - صلب للمباني - صلب للالات صلب للقضبان الحديدية . من هذا الصلب التابع من افريقيا تقوم شركة جنرال الكتريك بصنع وسائل النقل التي تنقل معادن أخرى لها ولغيرها من الشركات الاستغالية » . ويمضي نفس الاعلان فيصف « كيف يوجد في اعماق غابات افريقيا الوسطى الحارة اغنى منجم خام المنجنيز » ولكن هل يستغل لمنفعة افريقيا وسد حاجتها ؟ كلا مطلقا فهذا المنجم الذى تملكه الشركة الفرنسية « كومباني مينير دى ليجو » يقع على ضفة نهر اوجو فى جمهورية جابون . فبعد ان يستخرج الخام ينقل مسافة خمسين ميلا نقلا سلكيا . ثم ينقل مسافة ٣٠٠ ميل بواسطة قطارات الديزل الكهربائية الى ميناء « بوان نوار » لشحنه الى المصانع العالمية . ويقصد بالعالية الولايات المتحدة أولا ثم فرنسا ثانيا .

ان مثل هذا الاستغلال لا يمكن ان يحدث الا نتيجة تقسيم القارة الافريقية . ان عملية التقسيم هذه هى السلاح الماضى فى يد الاستعمار الجديد ، وسوف نجده فى كل مكان يمارس فيه هذا الاستعمار الجديد .

الفصل الثانى

العقبات التى تعرض التقدم الاقتصادى

جاء فى تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم عن افريقيا الغربية فى عام ١٩٦٢ ما يأتى :

« لا توجد مناطق أخرى فى العالم بها هذا الصدد الكبير من البوالات الصغيرة - صغيرة من حيث الانتاج ومن حيث عدد السكان • ان الاقليم المهم الوحيد الذى يشبهه هو امريكا الوسطى » •

تنقسم افريقيا الغربية الى تسع عشرة دولة مستقلة كما تشمل مستعمرتين تابعتين لاسبانيا والبرتغال • ويبلغ عدد سكان المنطقة حوالى ثلث سكان افريقيا ، ويبلغ متوسط عدد سكان كل دولة - باستثناء نيجيريا - ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة • بل لا يجدر بنا ان نعتبر نيجيريا مستثناء من سياسة التقسيم هذه التى يمارسها الحكام المستعمرون ، وذلك لان الدستور الذى فرض على نيجيريا عند استقلالها قام بتقسيم البلاد الى ثلاثة اقاليم (وقد نمت هذه واصبحت اربعة) ترتبط ببعضها ارتباطا ضعيفا على اساس فيدرالى ، ولكن ترك لكل اقليم من الحرية ما يكفى لان يشل كل حركة تستهدف التخطيط الشامل • واذا كانت دول افريقيا الغربية تعتبر مثلا للتقسيم السياسى فان نيجيريا تعتبر مثلا للتقسيم الاقتصادى • وقد انقد غانا - التى يبلغ عدد سكانها اكثر من سبعة ملايين - من هذا المصير المقاومة التى ابدتها حكومة حزب المؤتمر الشعبى ضد الحطة البريطانية

التي كانت تستهدف خلق مالا يقل عن خمسة أقاليم ، يبلغ عدد سكان بعضها اقل من مليون نسمة ، ولكن كان المخطط ان يعطى كل اقليم من السلطة ما يكفي لان يحبط أى تخطيط مركزي .

وكانت كينيا قد أجبرت عندما منحت استقلالها على قبول هذا الطراز من الدستور ، ولكنها نجحت أخيرا فى اقامة نظام حكم موحد .

وعندما وجدت فرنسا أنها تواجه احتمال الاضطرار الى الموافقة على الاستقلال أو على الأقل على الحكم الذاتى من البلاد التي كانت منضمة الى الاتحادات الاستعمارية القديمة لافريقيا الفرنسية الغربية و أفريقيا الاستوائية الفرنسية اتخذت سلسلة من الاجراءات الخاصة بتقسيمها الى دويلات صغيرة . وحدد القانون Loi-Cadre الصادر فى عام ١٩٥٦ حدود الدويلات الناطقة بالفرنسية . وقد تمت عملية التفكيك التي بداها القانون انسالف الذكر بالاستفتاء الذى تم فى عام ١٩٥٨ بشأن دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة . وقد طلب الى كل من الدويلات ان تقرر منفصلة ما اذا كانت ترغب فى ان تبقى ولاية فرنسية فيما وراء البحار أو تصبح جمهورية ذات استقلال ذاتى داخل النطاق الفرنسى أو تصبح مستقلة .

وقد نشرت تيريز هايتر الباحثة المساعدة فى معهد التنمية البريطانى فيما وراء البحار فى صحيفة المعهد البريطانى الملكى للشئون الدولية فى عددها الصادر فى ابريل ١٩٦٥ تصف هذه العملية فقالت :

« كان على الاقاليم ان تتخذ قرارات منفصلة ، وعلى ذلك كانت هذه الاقاليم هى التي تراث فرنسا - لا اتحادات افريقيا الغربية و افريقيا الاستوائية . ولم يتخذ أى تدبير لتقوية الهيئات الفيدرالية وفعلا تم تفكيكها بعد الاستفتاء وانتهت رسميا فى ابريل ١٩٥٩ ، وكان الفرض الاساسى من الاتحادات ان تتمكن المستعمرات من ان تعول نفسها عن طريق اعادة النظر فى اعتمادات ايراداتها . . . وقد وجه سنجور التهمة الى فرنسا بأنها تهدف الى تقسيم افريقيا عن طريق

ذلك القانون • وعندما خیرت الولايات لم تقف ضد الدستور الا غينيا التي صوتت ضده • اما الدولات الاخرى فقد قبلت ان تكون جمهوريات مستقلة استقلالا ذاتيا وان تكون اعضاء في المجموعة الافريقية الفرنسية •

وخوفا من ان تحلوا الدولات الاخرى التي قبلت ان تكون اعضاء في المجموعة الفرنسية حلو غينيا استولت الحكومة الفرنسية على كل ما له قيمة في البلاد • فسحبت الاداريين والمدرسين • واخذت كل الوثائق ونزعت كل اللمبات الكهربائية من المباني الحكومية • وقطعت المعونة المالية والتجارية وتوقفت عن دفع معاشات قدامى المحاربين •

وبالرغم مما تعرضت له غينيا من ضغط فقد رأت الدولات الفرنسية الباقية نفسها تحت ضغط داخل للسعي للحصول على استقلال سياسي • وهذا يقضى على الفكرة المرتبطة عادة بالجنرال ديغول - منشى المجموعة الفرنسية المكونة من مجموعة الدول الافريقية التي ليس لها سيادة والتي ترتبط كل واحدة منها ارتباطا منفصلا بفرنسا • وهكذا حصلت الجمهوريات المستقلة استقلالا ذاتيا على سيادتها الدولية الواحدة بعد الاخرى ولكن مع الاحتفاظ بالروابط العسكرية والمالية والتجارية والاقتصادية التي كانت موجودة في فترة الاستعمار السابق • وحتى تبدو كدوليات مستقلة فرض عليها قبول المعونة الفرنسية حتى يمكنها ان تواجه مصروفاتها •

وإذا قارنا المعونة الفرنسية بنسبة الدخل القومي لفرنسا نجد انها اعل معونة في العالم ، كما انها بشكل مطلق ثاني معونة في العالم • وتمتص كل هذه المعونة تقريبا التزامات فرنسا في افريقيا ، ويذهب نصفها الى الدول الاربعة عشرة التي كانت جمهوريات مستقلة استقلالا ذاتيا في الماضي والتي يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من عدد سكان نيجيريا بقليل • ان معونة من هذا الطراز هي التي غلّى نوع العلاقات الافريقية مع العالم المتقدم ، وهي كما اثبتت التجربة تشكل خطورة على البلاد التي تتلقاها •

ومنشا المعونة الفرنسية لافريقيا هو الفائدة التي تحصل عليها الشركات الفرنسية والافراد من منطقة الفرنك الافريقي . وهذا هو الذي يحدد الاطار الذي ما زالت للمعونة تمنح على اساسه . فطالما ان العلاقة التي تهيؤها المعونة مريحة لفرنسا فانها تستمر . وهي في الواقع جزية يدفعها دافعو الضرائب الفرنسيون لصالح بعض الافراد والشركات الفرنسية .

اما القيمة النهائية لهذه السياسة بالنسبة لفرنسا فهي انه في مقابل ضمان اسواق واسعار المنتجات الافريقية الاولية مثل البن والكافور والفول السوداني والموذ والقطن تلتزم الدول الافريقية ان تستورد من فرنسا كميات ثابتة من بعض السلع مثل الآلات والمنسوجات والسكر والدقيق بأسعار لا تخضع للمنافسة الخارجية . وبالإضافة الى ذلك كانت هذه الدول الافريقية مجبرة على ان تحدد وارداتها من الدول الواقعة خارج نطاق منطقة الفرنك . وبينما كان هذا المشروع من شأنه ان يقضي على أى خطة تستهدف تبادل التجارة بين الدول الافريقية بعضها وبعض، فانه كان يعود على فرنسا بالربح الوفير . والآن وبعد هبوط أسعار السلع الاولية في السوق العالمية بدأت هذه الارباح تنكمش ، كما انكمش في الوقت نفسه حماس المعونة في فرنسا . واقصى ما يمكن ان يقال في الوقت الحاضر في صالح المعونة الفرنسية انها لا توفر لفرنسا - كما كانت تفعل في الماضي - ربحا حقيقيا من البلاد المتخلفة التي كانت تكون امبراطوريتها الافريقية السابقة .

وتوجز تيريزا هايتير هذا بقولها :

« ان فرنسا بمعاملاتها التجارية مع الدول الافريقية لا تكسب كما انها لا تخسر شيئا . فهي تعتمد الى أن توازن بين المعونة والاستثمارات الخاصة ونفقات الحكومة الفرنسية والواردات وبين الصادرات والارباح العائدة على فرنسا والمرتببات » .

ان هذه الحالة لم تعد ذات قيمة بالنسبة لفرنسا . ويشعر تقرير جنيني
الذى نشر فى عام ١٩٦٤ والذى يوضح وجهة النظر الفرنسية الرسمية بان النظام
الوقتاني للمنطقة الفرنسية لم يعد فى صالح فرنسا ولذلك ينصح التقرير باعادة
توزيع المعونة . وعلى كل حال فلان على فرنسا ان تلعب لالتزاماتها حيال السوق
الاوروبية المشتركة . وتقضى الاتفاقية الخاصة بالسوق والتي بدأ تنفيذها فى
صيف عام ١٩٦٤ بان على الاعضاء الستة المشتركين فى السوق الاوروبية
المشتركة ان يصلوا على مراحل الى منطقة حرة للتجارة ، وهذا لا يتيح لفرنسا
ان تميز الدول الافريقية ، كذلك لا يتيح للدول الافريقية ان تقف من شركاء فرنسا
فى السوق المشتركة موقفا مضادا . وسوف تكون الصادرات من هذه الدول فى
نهاية فترة طولها خمس سنوات مرتبطة بالاسعار العالمية . وهكذا سيصبح
الانتاج الاول الذى بنى على اساس اسواق واسعار مضمونة غير قادر على ان
يدخل فى منافسة . فمثلا لا يمكن ان نتصور كيف تستطيع السنغال بنوع خاص
ان تسير دون المعونة التى تقلمها لها فرنسا بالنسبة لمحصول الفول السودانى ،
وقد أشار الرئيس سنجور الى ذلك فعلا ولفت النظر الى الموقف الاقتصادى الخطير
الذى تقفه بلاده .

وفى الحقيقة ان فترة الاستعمار الفرنسى الجديد تتداخل فى الوقت الحاضر
مع الاستعمار الجماعى الجديد ، وهذا مما يساعد الدول الاخرى التى بقيت حتى الآن
خارج المجموعة الفرنسية على ان تستفيد من هذا النظام . وهى فى نفس الوقت تجعل
تقسيم افريقيا الى مناطق اقتصادية اساسه أوروبا ، وذلك باجذابها اربع ولايات
او دول اخرى . فنجد ان الكونغو (ليوبولديغيل) وبوراندى ورواندا (بحكم
انها كانت مستعمرات بلجيكية سابقة) مرتبطة بالنظام الاقتصادى البلجيكى ،
بينما الصومال (بحكم ارتباطها السابق بإيطاليا) تدخل كدولة فى السوق
الاوروبية المشتركة .

ان مثل هذا التقسيم يثير مشاكل واسعة خاصة بالاستعمار الجديد ، كما انه
يؤكد طبيعته غير المسؤولة . وتكون غينيا من بين مجموعة المستعمرات السابقة

لفرنسا هي الدولة الوحيدة التي استطاعت بعد ان قامت وخسرت كثيرا ان تتخلص من هذا الاستعمار الجديد الذي فرض على الآخرين فرضا . ولقد اجبرت مالى على ان تقبل بعض القواعد التي تنظم العلاقات بين المستعمرات الفرنسية السابقة وبين فرنسا، ولكنها على الاقل استطاعت ان يكون لها نقدها الخاص، كما استطاعت ان تحدد تحويل النقد الى الخارج . وهي لا تتلقى من فرنسا الا ضمانا جزئيا بشأن الفرق الخاص بعملياتها وارتباطها بالفرنك الفرنسى . اما فى حالة الدول الاخرى فقد ثبتت عملياتها على اساس فروق ثابتة مع الفرنك السويسرى كما انها منحت ضمانا كاملا من الخزنة الفرنسية . وتقوم هذه الدول بدفع مدفوعات من الفرنكات الفرنسية على شكل حسابات للعمليات فى الخزنة الفرنسية . ويمكن للدول ان تسحب اكثر من قيمتها دون قيود او حدود . ومن الواضح انه مهما كان الموقف من الناحية النظرية فان الموقف المالى للدول لهذه البلاد يكون عرضة للتحكم فيه فى اى وقت اذ يمكن وقف حساباتها فى الخزنة الفرنسية كما حدث فعلا فى حالة غينيا . وعلى كل حال لا توجد لدى معظم الدول الافريقية الشجاعة او القوة التى تتيح لها الوقوف فى وجه مثل هذا الضغط كما فعلت غينيا .

وهنا تتساءل لماذا لا تتيح هذه السلطات لفرنسا الفرصة او القدرة لان تقنع هذه الدول الافريقية ان تتبع نفس السياسة الخارجية التى تتبعها فرنسا وهي السياسة المبنية على فكرة « القوة الثالثة » ؟ . فلم تقم فرنسا بتأييد الولايات المتحدة وبلجيكا فى تدخلهما فى ستانلى فيل بالكونغو . وعلى عكس ما فعلته بريطانيا والدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة اعلنت فرنسا معارضتها السافرة لسياسة الولايات المتحدة فى سانتو دومينجو كما اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، وكذلك اوصت بتحديد فيتنام . ولكن لم يعد حلو فرنسا من الدول الافريقية الخاضعة لها سوى اقلية . اما السواد الاعظم لهذه الدول فقد رفض الاعتراف بالصين كما رفض انتقاد سياسة الولايات المتحدة . بل على العكس فان هذه الدول تصرف كما لو كانت واقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة

لا نفوذ فرنسا . ولكن الاجابة على هذا التناقض الظاهر ستتضمنه الفصول الآتية من هذا الكتاب والتي سأحاول فيها شرح سلطة التحكم الدولى المالى وما يتفرع منه . هنا توجد دولة كبرى تستطيع في بعض الاوقات ان تدرس او تلغى رغبات السياسة التى يملها سيد الاستعمار الجديد .

ويقوم بالاشراف على أرصدة الدول الافريقية الداخلة في مجموعة الاستعمار الجديد المجلس الادارى لمصارفها المركزية ، والذي يتكون بعضه من فرنسين لا يمكن دون موافقتهم اتخاذ قرار خاص بالسياسة المالية . ان هذا المكتب المصرفى الذى له الاشراف المطلق على العملات والمدفوعات الخارجية للدول الخاضعة للاستعمار الفرنسى الجديد هو الذى يمل على الدول ضرورة اتباع السياسة الفرنسية . ومع ذلك فان هذا المكتب المركب نفسه خاضع - كما سنصف فيما بعد - للضغوط الخارجية التى قد تؤيد سياسة الولايات المتحدة اكثر مما تؤيد سياسة فرنسا اذا ما كان ثمة خلاف بينهما .

وان الفائدة التى تعود من دراسة الاستعمار الجديد في مجاله الافريقى هي انها تعطينا امثلة عن كل نمط من انماط هذا النظام . ويستحيل ان نجد الموقف الافريقى على أنه موقف دول مستقلة تنقسم الى دول غير منحازة ودول داخلية في معسكر الاستعمار الجديد او مستعمرات ودول عنصرية مثل جنوب افريقيا ، ونحن نجد ان كل المستعمرات الافريقية السابقة التى حصلت على استقلالها - بما في ذلك جنوب افريقيا - عرضة الى حد ما لضغوط الاستعمار الجديد ، وانها لا تستطيع تجنبها مهما كانت رغبتها في المقاومة ومهما كان نضالها . والحقيقة ان الفرق هو بين الدول التى تقبل الاستعمار الجديد كسياسة وبين الدول التى تقاومه . وبالمثل فان المشكلة الاستعمارية في افريقيا هي الى حد كبير مشكلة استعمار جديد . فمثلا تبدو الدول البرتغالية في افريقيا لاول وهلة كأنها تثير موضوع التحرر من الحكم الاستعماري ، ولكنها في الحقيقة تظل كمستعمرات ، لأن البرتغال نفسها مستعمرة من الطراز الاستعماري الجديد . ففي الخمسين سنة الاخيرة ظلت الدول العظمى تنظر الى المستعمرات البرتغالية كعجاجة

الشطرنج تستطيع ان تتبادلها فيما بينها حتى تحفظ توازن القوى . ففي عام ١٩١٣ وقع البريطانيون والامان اتفاقية بشأن تقسيم هذه المستعمرات ولم يمنع التنفيذ سوى نشوب الحرب العالمية الاولى . وفي فترة التهدئة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية عندما ساد الاعتقاد بأنه يمكن شراء هتلر بعرض بعض المستعمرات عليه ، كانت المستعمرات البرتغالية هي التي ينظر اليها كرشوة .

واذا كانت البرتغال تسيطر على هذه المستعمرات في الوقت الحاضر فذلك بسبب القوة العسكرية التي تستمدتها من كونها عضوا في حلف الاطلنطي ، وهي ليست عضوا في هذا الحلف نتيجة لمعونة عسكرية تستطيع تقديمها الى الحلف وانما لان ذلك طريقة مناسبة يسهل على قوات الاعضاء الاخرى في هذا الحلف الحصول عليها .

ثم هناك مستعمرة الصومال . انها ما زالت مستعمرة لا لان فرنسا تقاوم منحها الاستقلال ، ولكن بسبب انقسام القارة الافريقية . ان الانقسام وحده هو سبب بقائها على حالها من الاستعمار .

وروديسيا - وان كانت من الناحية النظرية مستعمرة - الا انها في الحقيقة نظام متجمد من انظمة الاستعمار الجديد الذي كان سائدا في افريقيا الجنوبية حتى تم انشاء اتحاد جنوب افريقيا . ولا يعتمد نظام الحكم في روديسيا على استخدام افراد من شعب الاقليم ليتولوا حكم البلاد - كما هو الحال في نظام الاستعمار الجديد - ولكنه يقوم على استخدام اقلية اجنبية . وقد وفد السواد الاعظم من طبقة الحكام الاوروبيين على روديسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فهم الذين تنظر اليهم بريطانيا على أنهم الحكومة - لا سكان البلاد الافريقيين الذين تبلغ نسبتهم الى الاوروبيين ١٦ : ١ . ويحجم هذه الدولة العنصرية من أى ضغط خارجي كونها - طبقا للقانون الدولي - مستعمرة بريطانية . وبعبارة اخرى تقوم بريطانيا بحماية روديسيا كاتحاد جنوب افريقيا آخر على اعتبار أنها من الوجهة الرسمية مستعمرة ، وهكذا تترك بريطانيا الاوروبيين العنصرين احرارا ليعاملوا السكان الافريقيين كما يشاؤون .

وهكذا يتسم النظام في روديسيا بكل سمات الاستعمار الجديد ، فتقوم السلطة المسيطرة - بريطانيا - بمنح الحكومة المحلية - التي تدعى أنه لا سيطرة لها عليها - حقوقا غير محدودة وسلطة للاستقلال وفي نفس الوقت لا تزال بريطانيا تحتفظ بالسلطة لمنع أى دولة خارجية تحاول أن تتدخل كى تحرر الشعب الأفريقى أو كى توجه اقتصاد البلاد الى منطقة نفوذ أخرى . ان المناورات التى تقوم بها بريطانيا متعلقة باستقلال روديسيا هى مثل واضح لاعمال الاستعمار الجديد والصعوبات العملية التى تنشأ عنه . فلا يمكن لاقلية أوروبية يبلغ عددها أقل من ربع مليون أن تسيطر على أربعة ملايين أفريقى دون معونة خارجية، وعندما يتحدث المستوطنون عن الاستقلال فهم لا يتحدثون عن الوقوف على أقدامهم وإنما يتحدثون عن السعى للوصول الى سيد مستعمر جديد يستطيعون الاعتماد عليه أكثر مما يستطيعون الاعتماد على بريطانيا .

وكما سيبتين من فصول هذا الكتاب المقبلة يعتمد الاستعمار الجديد فى أساسه على سيطرة المصالح المالية الضخمة على الدول المستقلة استقلالا صوريا . وهذه المصالح تتحقق لصالح دولة رأسمالية خاصة ، كما أن هناك نوع قديم من « الاستعمار الجديد » يركز أساسه على اعتبارات عسكرية .

فالدولة التى تلغو ظروفها الاستراتيجية الى ضرورة حصولها على قاعدة عسكرية فى احدى الدول المستقلة استقلالا اسميا تحب دائما أن تتأكد من صداقة هذه الدولة . وهنا يظهر سبب آخر لتقسيم هذه الدول الى دويلات . فإذا كانت هذه القاعدة موجودة فى بلد لا يمكن أن يعيش اقتصاديا دون معونة من الدولة صاحبة القاعدة أمكن للأخيرة أن تطمئن الى مركزها . ولكن ثبت ان هذه النظرية الاخيرة خاطئة . فوجود القواعد الاجنبية يثير عداة الشعب ضد كل اجراءات المستعمر ولذلك نجد أن هذه القواعد آخذة فى الاختفاء من افريقيا . وتشكل ليبيا مثلا يوضح فشل سياسة اقامة القواعد الأجنبية .

لقد ظلت ليبيا مستعمرة حقبة طويلة . فمند القرن السادس عشر أصبحت مستعمرة تركية حتى كان عام ١٩٠٠ - وهو العهد الذهبى للاستعمار - عندما

اتفقت إيطاليا وفرنسا على أنه إذا لم تعترض إيطاليا على احتلال فرنسا للمغرب فسوف لا تعترض فرنسا على احتلال إيطاليا لليبيا . ولذلك عندما كانت فرنسا تقوم باحتلال المغرب في عامي ١٩١١ ، ١٩١٢ دخلت إيطاليا في حرب مع تركيا وبعد أن هزمتها ضمت ليبيا إليها .

وبالرغم من الوعود التي كانت تبذل في أثناء الحرب العالمية الثانية لشعب ليبيا بأنه لن يخضع مرة ثانية للحكم الإيطالي فقد حاولت فرنسا عند عمل تسويات الصلح أن تعيد إيطاليا الى ليبيا حتى تثبت هي مركزها في تونس . ولكن ثبت استحالة تنفيذ هذا الحل ولذلك أصبحت ليبيا مستقلة صوريا وخاضعة في الحقيقة لاستعمار بريطانيا الجديد .

وقد جاء في تقارير معهد التنمية البريطاني فيما وراء البحار ان ليبيا تسلمت في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٣ ما لا يقل عن ١٧٪ من جملة المعونة التي كانت بريطانيا تقدمها لكل الدول الاجنبية خارج نطاق الكومنولث في المدة المذكورة . وقد جاء في مذكرات معهد التنمية ان هذه المبالغ كانت تدفع في صورة معونة ولكن مما لا شك فيه انها كانت ثمنا مباشرا يدفع للحكومة الليبية في مقابل استخدام القواعد . ومع ذلك فقد تطلب الضغط الشعبي ان تقوم الحكومة الليبية بانهاء الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقواعد البريطانية هناك .

ولكن هذا القصور في الاستقلال الحقيقي لبلاد كثيرة في أفريقيا يجب الا يغفل الانتصارات العظيمة التي احرزناها في نضالنا من اجل استقلال افريقيا ووحدها .

كانت افريقيا تضم في عام ١٩٤٥ معظم مستعمرات الدول الاوروبية ، وقد كان يبدو على انه ضرب من المحال انه في خلال عشرين سنة سوف تحصل غالبية دولها على الاستقلال . ومع ذلك فلم يقتصر ما حققته الدول الافريقية على حصولها على الاستقلال، بل لقد قطعت شوطا طويلا نحو تحقيق الوحدة الافريقية . وما زالت

هناك بعض العراقل التي تقف في وجه هذه الوحدة ولكنها ليست اصعب من العراقل التي سبق أن تغلبنا عليها . وسوف يسهل علينا مهمتنا لو تفهمناها على طبيعتها .

وتؤيد الشعوب الافريقية الوحدة بنفس الحماس الذي سبق أن أيدت به الحركات المحلية المختلفة التي قامت لتحقيق استقلالها . فمثلا لم يؤيد كثير من زعماء افريقية القرية الفرنسية الاستقلال في بادئ الامر . وحدث مثلا في الجمعية الوطنية الفرنسية أن وقف هوفويه بوانيه - رئيس ساحل العاج - وكان عفسوا في الجمعية الوطنية في ذلك الوقت وقال : « ليس بيننا في المجلس انفصاليون .. هناك رابطة قوية تستطيع أن تصمد لكل التجارب ، رابطة ادبية تجمع بيننا . انها الرابطة المثالية رابطة الحرية والاخاء والمساواة التي لم تتردد فرنسا مطلقا في أن تضحي في سبيلها بدمها النبيل » . وكان يؤيد نفس السياسة ، اى سياسة الاستمرار في الوحدة مع فرنسا الرئيس سنجور رئيس السنغال الذي صرح بقوله : « ان الاتحاد الفرنسى ، هو اتحاد للحضارات ، هو بوتقة للثقافة وصهرها .. هو زواج أكثر منه اتحاد » .

لقد كان الضغط الجماهيرى هو الذى اجبر هؤلاء الزعماء أن يغيروا مواقفهم السابقة وان يعلنوا تأييدهم للسيادة القومية .

ويتكرر نفس الشيء . فكما أن الضغط الجماهيرى هو الذى جعل من المستحيل بالنسبة للزعماء الافريقيين أن يقاوموا الاستقلال كذلك كان هذا الضغط الجماهيرى هو الذى جعل من المستحيل على الزعماء الافريقيين أن يسفروا عن معارضتهم للوحدة الافريقية ، وحتى أولئك الذين يقفون ضدها انما يبلون معارضتهم بطرق غير مباشرة ، بأن يقولوا بأن الخطوات الى تحقيقها تسير أسرع مما يجب ، أو أن هذه الخطوة او تلك ليست عملية ، أو أن هناك بعض الصعاب مما قد يحول بينهم وبين رسم خطة عملية لتحقيقها . ان قضية الوحدة الافريقية قضية قوية كما أن غريزة جماهير الشعب تصبى دائما .

لن تستطيع أفريقيا أن تنهض اقتصاديا من أجل مصلحتها ومن أجل اقتصاد عالمي صحيح إلا إذا كسرت الحدود المصطنعة التي تفصل بين دولها والا إذا حققت في النهاية وحدة أفريقية سليمة . فالحاجة ماسة إلى نقد مشترك وإلى تحسين طرق المواصلات بكافة أنواعها حتى تسمح بتدفق السلع والخدمات بكل حرية .

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرارا الحاجة إلى تخطيط اقتصادي على مستوى القارة . ويتضح عدم صلاحية التخطيط القومي بنظرة إلى اقتصاد مالي وفولتا العليا والنيجر وأوغندا . فهذه الدول المغفلة التي تصدر كميات طائلة من مواد الغذاء إلى الدول الأفريقية الأخرى لا يمكن أن تتجاهل مشروعات الاكتفاء الزراعي الذاتي التي يضطلع جيرانها بالقيام بها . وبالمثل قد يحدث أن تخطط حكومة أفريقية لإقامة صناعة جديدة ثم تكتشف بعد ذلك أن إحدى جيرانها تفعل نفس الشيء . وهذا الأزواج تكون نتيجته ضياع الموارد إذا كانت كل دولة تعتمد على تصدير الفائض عندها إلى جيرانها .

ولا يجادل كثيرون ضد الحاجة إلى تخطيط قومي فما بالك بتخطيط اقتصادي على مستوى القارة ؟ وكلما زاد اعتماد الدول والشعوب بعضها على بعض كلما قوى الاتجاه الحديث نحو توسيع الوحدات الاقتصادية والسياسية . فليست هناك دولة يمكن أن تحقق اكتفاء ذاتيا كاملا أو تتجاهل الأحداث السياسية التي تقع خارج نطاق حدودها . وواضح أن أفريقيا مفتتة إلى دول صغيرة كثيرة - يعوزها الاقتصاد وتعوزها الحياة - وكثير منها يناضل نضالا غنيا في سبيل الحياة . وكما ذكرنا سابقا كانت النتيجة أن بعضها يتمسك بالروابط القديمة التي كانت تصلها بحكامها السابقين من المستعمرين ، وبذلك أصبحت فرسة لقوى الاستعمار الجديد . كما أن بعضها وجد نفسه - سواء أراد أم لم يرد - مدفوعا إلى الدخول في الحرب الباردة وإلى المنافسات التي كانت قائمة بين الدول بعضها وبعض . والكونغو هو مثل ملموس لهذا .

وبطبيعة الحال كان اهتمام كل حكومة وطنية موجها أولا وقبل كل شيء نحو مصالح مواطنيها . ونحن لا نتوقع منها أن توافق على سياسة التوحيد

الا اذا كانت المنافع والفوائد المباشرة والطويلة المدى من الوضوح بحيث انها تتأكد ان فى عدم تعاونها ضررا يعود على مواطنيها . وهنا نواجه مشكلة علم تكافؤ النمو الاقتصادى بين الدول . فبعض الدول الافريقية اغنى من البعض الآخر من حيث الموارد الطبيعية . ولذلك يقتضينا الواجب ان نؤكد للدول التى لم يسعدها الحظ بان مصالحها لن يصيبها شيء من جانب الدول المتقدمة عنها .

ولم تكن تجربة الاتحاد الاقتصادى فى الماضى تجربة مشجعة . فارتباط روديسيا ونياسالاند لم يفلد منه سوى روديسيا الجنوبية . اما كينيا فقد استفادت من سوق شرق افريقيا المشتركة ، بينما كانت اوغنده وتنجانيقا على الهامش . وفى الاتحادات الاستعمارية الفرنسية السابقة كانت فوائد الوحدة الاقتصادية تتركز فى برازيل وبيديان وداكار . وهذه الامثلة تقوى الحجة بضرورة تخطيط النمو الاقتصادى على مستوى القارة حتى تستفيد جميع الدول من التصنيع وغيرها من المزايا التى تحققها الوحدة . فستطيع الدول الفنية ان تقدم المساعدة الى الدول الفقيرة . ويمكن ان تجمع الموارد وتنسق مشروعات التنمية لرفع مستوى كل الدول الافريقية .

وعامل الوقت له اهميته . وتقول اللجنة الاقتصادية ان الوقت الحاضر هو الوقت المناسب قبل ان تتورط كل دولة فى استثمارات كبرى وقبل ان تتخذ قرارات اساسها الاسواق المحلية المحدودة . ومع مرور كل شهر تقوى قبضة مصالح الاستعمار الجديد على حياة القارة الافريقية الاقتصادية .

ان تغفل أمريكا من الناحية التجارية فى افريقيا ليسر مرة اخرى الى خطر الاستعمار الجديد . كذلك يشكل نفس الخطر انضمام الشركات وتجمعها لفرض احتكارات قوية . فكيف يمكن لبعض دولنا الصغرى ان تأمل فى النجاح عند مساومة المنشآت الاجنبية القوية التى تهيمن على امبراطوريات مالية تزيد فى حجمها على جملة دخل الدولة ؟ وكلما صغرت الدولة وكلما قوى سلطان المصالح الاجنبية كلما كانت الفرصة ضئيلة لان تحصل الدولة الافريقية على

استقلالها الاقتصادى • فمثلا بالنظر الى حجم غانا الاقتصادى وصناعاتها البديلة كانت فى موقف للمساومة مع شركات الالومونيوم اقوى من موقف توجو التى تسفرها حجما وتقل عنها فى المجال الاقتصادى عند معالجتها لشركات الفوسفات الفرنسية • يجب ان نضع نهاية لسيطرة الشركات الاجنبية على اقتصاد افريقيا اذا اردنا لهذا الاقتصاد النهوض الشامل ، ولكن نستطيع ان نحقق هذا الا عن طريق العمل الموحد •

اننا فى حاجة الى ما يشبه الثورة الاقتصادية • لقد كان نمط الاقتصاد الاستعمارى هو الذى يعوق تنميتنا ونهوضنا • نحن نحتاج الى ان نعيد تنظيم انفسنا تنظيميا كاملا بحيث تخصص كل دولة فى انتاج السلع والمحاصيل التى تناسبها •

وعن طريق هذه الوحدة الاقتصادية تستطيع الدول الافريقية التى تكون قد بدأت فى انشاء الصناعات الحديثة من ان تستفيد من الاسواق الواسعة المفتوحة امامها • كما اننا سوف نكون فى موقف نستطيع فيه ان نساوم من اجل اثمان افضل لسلعنا ، كما نستطيع كذلك فرض الضرائب على المكاسب الاجنبية • ان هذا فى الحقيقة هو السبيل لتحقيق نمط جديد من التنمية الاقتصادية • وتمكن الزراعة ان تسير بخطوات واسعة سريعة نحو الآلية ، كما تجد تحت تصرفها رؤوس اموال اكثر • ويمكن تخطيط الصناعات على مستوى اقتصادى اوسع • ونحن نعرف ان المصانع الصغرى التى خططت كى تفى بالاحتياجات القومية فقط تكون نفقاتها اكبر ، ولذلك لا نستطيع ان نخفض تكاليف الانتاج كما تفعل الوحدات الصناعية الكبيرة الحجم •

ومع ذلك فما زال امام التخطيط القومى دور كبير يلعبه فى افريقيا الموحدة فهو الذى يزودنا بالبيانات الضرورية عن الاحوال المحلية ، ولكن يكون عمله اسر اذا عاونته هيئة تخطيط واحدة تنظر الى مصلحة القارة الافريقية عامة • امامشروعات التنمية وما يتبعها من البحوث والتدريب التى يقوم بتنفيذها معهد التنمية التابع

للجنة الاقتصادية في داكار فسوف تزيد من قوتها حتى تغدم كلا من المستوى القومي والمستوى القارى . كما سوف تتجنب الفشل الذى يكلفنا كثيرا والذى ينجم عن عدم التنسيق . ومثل ذلك مشروع سد انجا الذى يمد بالقوى المحركة مصنعا لتكرير السكر ومصنعا للبلاستيك ولورق الكرتون (المصنع من مصاصة القصب) فى بانجوى ، والذى يقوم بدوره بشحن البلاستيك لتغذية منتجات صناعة البلاستيك فى برازيل . ومن الواضح أن الواجب يقتضى وجود جهاز للتخطيط يستطيع أن ينسق بين توقيت مصنعى برازيل وبانجوى وبين خطوط الكهرباء من انجا الى بانجوى وبرازيل وبين خدمات النقل بين بانجوى وبرازيل والسد نفسه .

وتستلزم عملية تحقيق الوحدة الاقتصادية اجراء مساومات كثيرة بين الدول المختلفة . ان عملية لم شمل المظاهر المختلفة للسياسة الاقتصادية ستسير بسرعات متفاوتة ، وقد تحدث تاخيرات مثبطة للأمال ، كما تقضى الوصول الى حلول وسط . ولكن طالما ان هناك رغبة فى انجاح العملية فسوف يمكن التغلب على كل الصعاب .

وبصفة عامة كلما اتسعت الجبهة التى تتم على أساسها الوحدة الاقتصادية كلما كان تحقيق الاهداف والسياسة الخاصة بافريقيا النامية اسرع . ويمكن لهيئة تخطيط افريقية أن تتخذ الخطوات المباشرة نحو تنمية الصناعة على مقياس كبير ، ونحو ازالة الحواجز التى تحول بين التجارة فى الدول الافريقية وبين خلق بنك مركزى وبين تكوين سياسة موحدة فى كل ما يخص الصادرات والتعريفه وخصص التجارة . وقد قامت اللجنة الاقتصادية لقارة افريقية بعمل مسح يستهدف الحصول على بيانات تساعدنا عند اتخاذ قرارات فى النقاط السابقة .

ومن بين الحاجيات الضرورية المباشرة فى افريقيا صنع الآلات الزراعية بكافة أنواعها حتى نسرع بعملية آلية الزراعة ، كما نحتاج الى كميات من الآلات

الكهربائية لاستخدامها في انتاج القوى الكهربائية اللازمة للنمو الصناعي .
كذلك يجب انتاج آلات المناجم والصناعة في أفريقيا لتخفيض نفقات تنمية
مواردنا المعدنية . كما اننا في ميسيس الحاجة الى أدوات البناء والكيماويات
والاسمدة والبلاستيك ، فهذه يجب على أفريقيا أن تنتجها لسد احتياجاتها .

وتدل التقارير التي وضعتها بعثات التنسيق الصناعي التابعة للجنة
الاقتصادية لأفريقيا أن انتاج الحديد والصلب والمعادن الأخرى والأدوات الهندسية
والمواد الكيماوية والأسمدة والأسمنت والورق والمنسوجات يجب أن تنهض على
اساس مستوى القارة الأفريقية حيث أن تفوقها يعتمد على انتاجها على نطاق
واسع . أما الصناعات الأخرى التي يمكن أن تتفوق على مستوى صغير فيمكن
تخطيطها بصفة قومية .

وتعتمد أماكن الصناعات المختلفة على عوامل كثيرة مثل إمكان الحصول على
القوى الكهربائية ، الموارد المعدنية ، القرب من المصانع ، الأسواق وهكذا . . .
فمثلا يمكن انتاج الألومنيوم والنحاس في البلاد التي تتوافر فيها الموارد الأساسية
والخام والقوى المحركة . وليس من الضروري أن يتم صنع المنتجات الألومنيوم
والنحاس في البلاد التي تنتج هذين المعدنين . وبالمثل يقتصر انتاج القطن على
بعض أقاليم مناخية ، أما انتاج المنسوجات القطنية فيمكن أن يتم في أماكن
بعيدة .

ويمكن لكل دولة أفريقية أن تسهم بنصيب في التنمية الاقتصادية العامة .
فمثلا لا يوجد البوتاس في أفريقيا الغربية ولكنه يوجد في شمال أفريقية وأثيوبيا
وربما في الكونغو (برازافيل) وجابون . كذلك نجح انتاج الاسمدة الأزوتية
في زامبيا . ويمكن أن تزود مصانعها بالفحم من روديسيا والقوى الكهربائية
الرخيصة من مساقط فكتوريا المائية . ويمكن لكينيا بما عندها من غابات شاسعة
أن تصبح مركزا يمد دول شرق أفريقيا ووسطها بالغاز والاسيتون وغاز الميثان
والقار . وهناك أمثلة أخرى عديدة أكثر من أن تحصى .

ولا يجب أن تعمينا الحاجة الماسة الى التنمية الصناعية على مستوى القارة
الافريقية عن الحاجة الى أن نفعل نفس الشيء بالنسبة للزراعة وصيد الاسماك
وأعمال الغابات • وفي كتابه المسمى « دور الصناعة في التنمية » أشار دحل
سيرز الى اعتماد الزراعة والصناعة الواحدة على الاخرى •

«تحتاج الصناعات النامية الى المواد الضرورية •• وعمال المدينة الصناعية
النامية يحتاجون الى التغذية ، وهذا يقتضى أن يقوم الريف بزيادة انتاج المواد
الغذائية •• ولكن التغالى في الانتاج الصناعى - كما حدث في بعض الدول -
يؤدى في آخر الامر الى ابطاء سرعة التصنيع » •

وبلاحظ أن الدول الافريقية تقوم باستيراد كميات من المواد الغذائية من
الخارج فى الوقت الحاضر أكثر من أى وقت مضى • وهذا الاتجاه يجب أن يوقف
بواسطة تخطيط للتوسع الزراعى نضمه بعناية •

وكما هو الحال فى الصناعة يمكن أن يكون هناك تخصص فى الزراعة
فينتج كل اقليم المحاصيل الزراعية التى تناسبه • فمثلا يكون مضيعة للجهد
أن تحاول دول غرب افريقيا أن تكتفى ذاتيا من حيث الارز فى الوقت الذى
يستطيع فيه اقليم كازامانس بالاستغال أن يوفر لها ما تحتاجه من الارز •
وبالمثل يمكن لمالى وفولتا العليا أن تقوما بتصدير اللحوم الطازجة والمعلبة
والمحفوظة بينما تستطيع الدول الساحلية تصدير الاسماك الطازجة والمعلبة
والمدخنة •

والضرورة الثانية التى تدعو الى انتهاج سياسة زراعية موحدة هي الحاجة
الى اتخاذ خطوات لمقاومة كثير من العقبات التى تعوق التقدم الاقتصادى •
فالجراد وذبابه التسي تسي وغيرها من الآفات الزراعية لا تحترم الحدود السياسية •
والبعث فى وسيلة مقاومتها يتطلب تجميع الجهود الذهنية والقوى الفنية • كذلك

الحال بالنسبة للدوية والخدمات الاجتماعية • وكم تكون الفرصة مهيأة إذا أمكن تنسيق العمل ضد الامراض الوبائية الكثيرة الانتشار مثل عمى النهر ومرض النوم وغيرهما •

ثم ان الفائدة التي تعود من توحيد السياسة العسكرية والسياسية الدبلوماسية لسلامنا من جهة وتحقيق حريتنا في كل شبر من ارض أفريقيا من جهة اخرى لمن الواضح بحيث لا تقبل الجدل او التعليق •

كذلك يشكل النقل والمواصلات قطاعين تسعى الضرورة فيهما الى توحيد التخطيط • فيجب ان تخطط الطرق والسكك الحديدية والمجاري المائية وخطوط الطيران بحيث تخدم حاجيات أفريقيا لا المصالح الاجنبية • ان المواصلات الحالية بين الدول الافريقية بعضها وبعض غير صالحة • وهناك احوال كثيرة نجد فيها ان الانتقال من ميناء جوى في افريقيا الى اوروبا او امريكا اسهل بكثير من الانتقال من دولة افريقية الى دولة افريقية اخرى •

وحتى تكون الوحدة الاقتصادية ذات فاعلية يجب ان تصاحبها وحدة سياسية • فالوحدتان لا تنفصلان وكل منهما لازم لعظمة مستقبل قارتنا وتنمية مواردها الى الحد الاقصى • وهناك امثلة عديدة لاتحادات كبرى بين بعض الدول في العالم في الوقت الحاضر • وفي كتابي « ضرورة توحيد افريقيا » وصفت بعض هذه الاتحادات الهامة ووجهت تحذيرا ضد خطوة الاتحادات الاقليمية في افريقيا •

ان افريقيا اليوم هي المرتع الاساسى لقوى الاستعمار الجديد التى تسعى الى السيطرة على العالم من اجل الامبريالية التى تخدمها • وقد انتشرت هذه القوى من جنوب افريقيا والكونغو وروديسيا وانجولا وموزمبيق مكونة شبكة من الاحتكارات الدولية للمالية المعقنة • وتقوم هذه الاحتكارات بتوسيع تنظيماتها المصرفية والصناعية في ثانيا افريقيا • ويدعو المتحدثون باسمها في برلمانات

العالم وحكوماته وسيطرون على كل الهيئات الدولية التي تعمل من أجل السلام العالمى والنهوض بالدول غير المتقدمة . فكيف نستطيع أن نتحرك وسط هذه القوى الضخمة ؟ لا نستطيع أن نفعل ذلك ونحن فرادى ، ولكننا نستطيع ذلك متحدين مما يعود على قدرتنا فى المساومة بالقوة ، ومما يزيل كثيرا من الازدواج الذى يعود بالنفع على الامبرياليين واستراتيجية استعمارهم الجديد .

ان كلمة « مناهضة الاستعمار » هى كلمة كثيرا ما يقوم بترديدها مروجو الامبريالية ليصفوا انتقال التحكم السياسى من المستعمر الى السيادة الافريقية . والحقيقة أن الاستعمار ما زال يسيطر على هذه السيادة . فما زالت الدول الفتية هى الموردة للمواد الخام . لقد كان التغير فى العلاقة الاقتصادية بين الدول الجديدة ذات السيادة وسادتهم القدماء تغيرا شكليا . لقد لبس الاستعمار ثوبا جديدا ، لقد تحول الى استعمار جديد ، وهو آخر مرحلة من مراحل الامبريالية . ان هذا الاستعمار الجديد يتغلغل داخل جسم القارة الافريقية بسرعة عن طريق الشركات الرأسمالية الاحتكارية التي تتكرر فى شكل ثورة على الاستعمار ، وهذا يتطلب ضرورة وحدة القارة .

وتتركز هذه المصالح حول شركات المناجم فى جنوب افريقيا ووسطها . وهى تنتشر من قطاع المناجم لتشمل شركات الاستثمار والمؤسسات الصناعية والنقل وهيئات المرافق العامة وصناعات البترول والصناعات الميكانيكية وغيرها مما لا يقع تحت حصر . ان مشروعاتها لتنتشر عبر القارة الافريقية وفوق المحيطات الى أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلند وآسيا والبحر الكاريبى وأمريكا الجنوبية والمملكة المتحدة واسكنديناوة ومعظم غرب أوروبا .

وهى متصلة - اتصالا مباشرا أو غير مباشر - بكثير من عمالة الصناعة الامريكية ورجال الاعمال . ويساندها كبار الصيرافة والممولين ورجال الصناعة فى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والمانيا وأمريكا وغيرها من البلاد . ودفا ترها مليئة ببيانات تحوى أسماء لها صدى فى أذن من لهم دراية كافية بالاعمال

الصناعية والمالية الدولية • فاسماء مثل اسماء اوبنهير وهامبرو ودرابتون وروتشيلد وديرلانجيه وجليه ولافوند وروبلار وفان درستراتين وهوتشيلد وتشستريتي وباتينو وانجهارد ومتمنز هي اسماء يعرفها الجميع • وهناك أسماء أخرى لا تقل عنها قوة من حيث السيطرة ولكنها تتجنب الدعاية فلا توجد ضمن الاسماء التي يتضمنها دليل الاعمال التجارية او ربما تختفي وراء اسماء وعناوين أخرى •

هذه الاحتكارات الامبريالية الكبرى المتشابكة المعقدة هي التي تكشف عن القوى الحقيقية وراء الاحداث العالمية • انها تشير الى النمط الذي يربط بين هذه الاحداث وبين الدول النامية في اطراف افكرة الارضية المختلفة • انها تكشف عن ازدواج المصالح ، هذا الازدواج الذي يفرض على البلاد النامية ان تستورد السلع وتستورد الخدمات التي تقوم بانتاجها الشركات الداخلة في جماعات الاحتكار التي تستغل مواردها الطبيعية او التي تتصل بها اتصالا وثيقا • هذا هو سلاح الحياتين ذو الحدين الذي يقطع ثروة افريقيا من القارة الافريقية والذي يعود بالثراء على البلاد التي تمتص مواردها الاولى ثم ترددها لها مرة أخرى على شكل منتجات مصنعة •

وفي استقلالها الجديد تعود الدول الافريقية وتضطر الى ان تلجأ الى هذه الجماعات الاحتكارية كي تمدها بما هي في حاجة اليه من اشياء لازمة لوضع اسس تحولها الاقتصادي • ان سياسة عدم الانحياز - حيثما توجد - تفرض التعامل مع الاطراف المختلفة • ولكن لما كانت الرأسمالية قد وصلت الى ذروة الاحتكار فقد اصبح من المستحيل علينا ان نتجنب التعامل مع الاحتكار في شكل او في آخر • ولكن طبيعة تعاملنا مع الاحتكار هي التي تحدد حرية الدول الافريقية او عدم حريتها • فاذا ما امكننا ان نجعل مؤسساتنا المالية متكاملة ونبعد مشروعاتنا الاساسية عن السيطرة الامبريالية امكننا ان نكون بمنأى عن الاستعمار الجديد الذي اطبق بقبضته - مع الاسف - على البلاد التي غطى على استقلالها الاعتماد الكلي على الهيئات الواقعة خارج القارة الافريقية • ففي هذا الجو

من الحرية النسبية تقوم المؤسسات العملاقة بمشروعات صناعية فى بلادنا تتخفى تحت ستار تنمية قومية مخططة . ان البنوك الاهلية هى بنوك اهلية حقيقة انشئت بموارد البلاد ، كما تحتاط هيئاتنا المالية والاقتصادية الاخرى ضد تسرب الاستثمار الجديد .

ولكن مما يؤسف له ان هذه الاحوال نادرة فى القارة الافريقية، فمعظم البلاد الافريقية قد انتقلت الى حالة السيادة القومية فى ظروف لا تتيح لها الا اقل ما يمكن من حرية الحركة داخل نطاقها القومى . ولكن يمكن التغلب على ذلك بتجميع القوى وتوحيد القارة . واتباع سياسة اشتراكية لا ترتبط بالقرارات الاخرى او تنقيدها بها . اما والحالة كذلك فنحن نجد ان معظم الدول الجديدة وقد افزعها الخوف من شظف الفقر والمرض والجهل واقتدارها الى الموارد المالية والفنية بعد ان لفظها الاستعمار تشعر بعدم الميل نحو قطع الحبل السرى الذى كان يربطها بالاستعمار الام . ويفضى هذا التردد هذه المياه الممسولة - المعونة - التى ياملون منها ان تسد الهوة التى تفصل بين الجوع وبين الامل فى التغذية التى لا يتحقق مطلقا . ونتيجة لذلك فان الامبريالية بعد ان تخلت عن السيطرة السياسية المباشرة قد احتفظت بل ووسعت قبضتها أو سيطرتها الاقتصادية عن طريق اغراء الاستثمار الجديد .

وكان من نتيجة زيادة التوسع فى الكفاية الانتاجية وفى الانتاج من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة ان شعرت بضرورة تصدير منتجاتها المصنوعة وفائض رأسمالها الذى ان بقى داخل البلاد ادى الى تضخم فى المنافسة ولكنه يعود بعائد سريع اذا استغل فى البلاد « الجائعة » صناعيا . ومن ثم كان النضال للحصول على مركز فى هذه المناطق وفى مناطق المواد الخام لاحتكاكها ، هذا الاحتكاك الذى يستغل افريقيا لا فى الحرب الباردة فحسب (التى هى مظهر من مظاهر النضال من اجل البقاء بين الرأسمالية والاشتراكية) ولكن فى النضال التنافسى للاحتكار الدولى . فارتفعت واردات امريكا الشمالية الى افريقيا من ١٠ر٣٪ فى عام ١٩٥٩ الى ١٧ر٣٪ فى عام ١٩٦٢ ، بينما بقيت الواردات من الدول الغربية واليابان على

ما هي عليه أو ربما انخفضت قليلا . وهذا راجع الى زيادة الاستثمارات الامريكية في صناعات القارة الافريقية والى نمو اسهام الولايات المتحدة في المؤسسات المالية في القارة . وتشق البنوك المالية طريقها في اقاليم كانت وقفا على المصارف الاوروبية والبريطانية . اما المصارف الفرنسية فما زالت هي المسيطرة في البلاد التي كانت تابعة لفرنسا ، وكذلك الامر بالنسبة للبلجيكيين في الكونغو . ولكن اصبحت هذه جبهة للاستثمار الامريكي الآن .

ويشير المستشارون الماليون الاوروبيون على الدول الافريقية بالمزاي التي يتمتعون بها نتيجة بقائهم مرتبطين بالبوالة الاوروبية التي كانت « الدولة الام » في وقت من الاوقات ، كما انهم يحطون من قيمة ارتباط الدول الافريقية بعضها ببعض . ويستخدم لومبارد اللبابة المتناهية في مقاله الذي نشره بصحيفة « فينشال تايمز » - وهي الصحيفة اللندنية ذات النفوذ الكبير - في عددها الصادر في ٦ فبراير ١٩٦٤ وفيه يقول « ليس هناك ما تستطيع الدول الافريقية أن تقدمه كي تساعد الواحدة منها الاخرى في المجال المالي في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي » وهو لذلك يعبر عن « سروره اذ يرى الدول الافريقية المستقلة قد بدأت ترى أن من مصلحتها أن تحتفظ بالروابط المالية مع الدول الاوروبية الكبيرة ، هذه الروابط التي ورثوها من عهد الاستعمار . وهم يشكون كثيرا في أن الحماس الذي تبديه الدول الام لابقاء الدول الافريقية مرتبطة في تقديرها بها مبعثه اعتبارات المصلحة الذاتية » .

وقد اكد لومبارد لقراءه أن الافريقيين اظهروا حكمة عندما قامت سكرتارية اللجنة الاقتصادية الافريقية - التي كانت تعاون هيئة الوحدة الافريقية في تنفيذ القرار الخاص بانشاء غرفة افريقية للمقاصة واتحاد للمدفوعات - بطلب المشورة من بروفيسور تريفين - الحجة الامريكي في شؤون النقد والاستاذ بجامعة ييل . ولذلك هل هناك ما يدعونا الى الدهشة عندما نجد هذا الاستاذ يشير في تقريره الى أن قسم الارتباطات المالية مع شركات التجارة الكبرى ومع المراكز المالية عمل لا يتسم بالحكمة . اننا بطبيعة الحال نعتبر هذا تفلغلا للاستعمار الجديد اما بالنسبة

الى لومبارد فهو احد وجهى الصورة • فهناك عالمان وعلى الدول الافريقية ان تحاول الاستفادة قدر الامكان من العالمين ، ويكون هذا عن طريق الاحتفاظ او حتى تنمية العلاقات مع مناطق المال الدولية الكبرى ، وفى نفس الوقت تبني اجهزتها المالية الخاصة بها • ولا يتطوع لومبارد ليشرح لنا كيف يمكن حل المتناقضين ، ولكنه يعترف ان هذا الاجراء الثنائى سيقابل بالموافقة التامة من جانب شركائهم •

ونحن لا نجد صعوبة فى تصديق ما يقوله لسبب بسيط واحد، هو ان اولئك الذين يسيطرون على الاجهزة المالية الدولية يضعون قنابلهم الزمنية داخل الاجهزة المحلية الافريقية • وذلك لان هذه الاجهزة الاخيرة يسيطر عليها المحتكرون الماليون من الاستعماريين ورجال المال ورجال البنوك الذين امضوا وقتهم فى السنوات القليلة الاخيرة يقيمون المنشآت فى انحاء افريقيا ويتسللون الى قلب البلاد الاقتصادى ويرتبطون مع اهم المشروعات التى توضع بقصد استغلال موارد القارة الطبيعية لمصلحتهم الشخصية اكثر من اى وقت مضى •

وبالرغم من ان هدف رجال الاستعمار الجديد هو السيطرة الاقتصادية الا انهم لا يقصرون عملياتهم على المجال الاقتصادى فحسب • انهم يستغلون نفس طرق الاستعمار القديمة مثل التسلل من جهة الدين او جهة التعليم او جهة الثقافة • فمثلا نرى فى البلاد الافريقية المستقلة عددا كبيرا من المدرسين الاجانب والملحقين الثقافيين الذين يعاولون التأثير على الشباب ضد بلادهم وضد شعبهم • انهم يفعلون هذا بواسطة زعرة ايمانهم فى حكومتهم الوطنية وفى النظام الاجتماعى ، وفى نفس الوقت يجدون آراءهم وافكارهم عن حكم البلاد وينسبون ان الحكمة السياسية لم تعد حكرا على احد •

ولكن هذا التمرد غير المباشر لا يعد شيئا مذكورا بالمقارنة بالاكتماسح هلسليط الذى يقوم به الراسماليون الدوليون • وهذه امبراطورية اخرى ، امبراطورية رأس المال ، وهى عبارة عن شبكة واسعة من النشاط الذى يتم بين

القارات بعضها وبعض على مستوى منوع يسيطر على ارواح ملايين الناس في بلاد العالم المتباعدة مستقلا عمل بعض الشعوب وثرواتها لاشباع نهم الاقلية . وهنا يكمن منبع السلطة الذى يوجه السياسات والذى يقف عقبة فى وجه تقدم تيار الحرية بين الشعوب الافريقية المستقلة . هذا هو العدو الصلب لاستقلال افريقيا ووحدها على شكل سلسلة دولية من المصلحة المشتركة ، والذى ينظر الى اقتراب الدول الجديدة بعضها من بعض كضربة قوية موجهة ضد سيطرته على موارد الآخرين واقتصادياتهم . هذا هو الاستعمار الجديد . هذا هو الاثر الواسع للشركات الاحتكارية . ان رقعة امبراطوريته المآلية وامبراطوريته الاقتصادية هي القارة الافريقية جميعها ولا يمكن أن نتحداه الا على مستوى القارة جميعها . لن نستطيع ان نهزم هذا الاستعمار الا بتوحيد افريقيا ووضعها تحت حكومة اتحادية واحدة .

الفصل الثالث

مالية الاستعمار

هذه هي الحقائق المرة للموقف الأفريقى اليوم . وهى عملية بدأت
وتمت ونمت منذ أن غزت الدول الأوروبية والدول الأجنبية القارة الأفريقية.
وقد اكتسبت قوة دفع كبيرة فى السنوات الأخيرة بعد أن نما الصراع بين خصوم
الامبريالية وبين الرأسمالية والاشتراكية .

وقد حلل لينين الامبريالية بأنها أعلى مرحلة من مراحل الاستعمار . وقد
كتب تحليله فى منتصف سنوات الحرب العالمية الاولى ١٩١٦ التى نشبت
لتحديد أو تقرير إعادة النظر فى السيادة الامبريالية . وتتبع تطور الرأسمالية
الغير متساوى والذى جعل من أتوا بعد ذلك مثل ألمانيا والولايات المتحدة كى
يكونوا اتحادات وثقافات قبل من أتوا قبل ذلك . وبهذه الطريقة وصلوا الى
درجة عالية من الاحتكار تحدى بها بعضهم البعض الآخر ، كما تعدوا بنية
الامبريالية العالمية .

ولقد استطاعت الرأسمالية الاحتكارية عن طريق الوحدات والانماجات
واتفاقيات براءات الاختراع واجراءات عمليات البيع وحصر الانتاج وتحديد
الاسعار وغيرها من الطرق المختلفة أن تكون إزاء دوليا . ومع ذلك كان من
نتيجة طبيعتها التنافسية التى منشؤها مبدأ الانتاج من أجل الكسب الشخصى
وتطور الرأسمالية أن استمر نضال الاحتكارات داخل نطاق الشركات الدولية .

وانتهى الصراع بين البيوتات المالية والصناعية الأوروبية والأمريكية بشأن إعادة تقسيم موارد العالم من المواد الخام ومن الأسواق لاستغلال رأس المال والسلع المصنوعة بانفجار أدى الى حرب عنلما أصبحت الدبلوماسية عاجزة عن حل هذه المسائل . لقد كان من نتيجة الحرب العالمية ١٩١٤ - ١٩١٨ أن أعيد تقسيم قطاعات الاستعمار فى العالم ، وفى نفس الوقت قد أتاحت الفرصة لآحداث كسر اشتراكى فى سلسلة الامبريالية التى كانت تطوق العالم .

وكان انتصار ثورة أكتوبر الروسية ضربة قوية وجهت الى الرأسمالية المحتكرة . ومنذ ذلك الوقت لم تعد تواجه صراعا من أجل الزعامة داخل صفوفها فحسب بل الأسوأ من ذلك أنها أجبرت على أن تدخل فى صراع دفاعى ضد ايدولوجية معارضة . وكانت هذه الايدولوجية الآخرة قد أحرزت نجاحا بينا عنلما أخرجت سدس مساحة الكرة الأرضية من ميدان الرأسمالية المحتكرة . وهى حقيقة لا ولن تغتفرها ، كما كانت تهدد بالقضاء على سلطان الامبريالية فى أماكن استراتيجية أخرى كانت قد لانت تحت تأثير ضربات الحرب . وعند ما فشلت حرب التدخل التى شنتها لآخضاع الدولة الاشتراكية الآخرة أقامت كوردونا صحيا حول الاتحاد السوفييتى لمنع انتشار عنوى الاشتراكية الى أجزاء أوروبا الآخرة . وقد شجعت الفاشية على أن تسند الرأسمالية فى المواقف التى أصيبت فيها بضرر أو قبلت بعلم الرضا من جانب الشعب كما هو الحال فى ألمانيا وإيطاليا ، كما تسندها كذلك فى البلاد التى ظلت توابع شبه استعمارية للامبريالية الغربية - إسبانيا والبرتغال .

كانت هذه الوسائل عاجزة عن أن تساير الأزمات التى كانت تقطع أوصال الرأسمالية ، كما أنها كانت تزيد من حدة النزاع ومراوته ، هذا النزاع الذى ثار على شكل حرب عالمية ثانية عام ١٩٣٩ . ومن هذه المجزرة البشرية برزت الاشتراكية كنوع من التحدى أكثر تهديدا للامبريالية عن ذى قبل . وفى نفس الوقت قمنا نحن - الذين كنا شعوبا فى امبراطورية الامبريالية - وأدرکنا أننا نستطيع أن نسيطر على مصيرنا وبدانا نطالب بالاستقلال . وهكذا وجدت

الامبريالية نفسها تواجه تحديا في جبهة أخرى - الجبهة الاستعمارية - في وقت كان العلم قد رفع فيه من قدرة جهاز الرأسمالية الانتاجي ، الأمر الذي يتطلب زيادة الحاجة الى المواد الخام والى الاسواق لتوزيع موادها الاولى المنتجة كيميائيا وتوزيع سلعها ، كما كانت في حاجة الى تشغيل فائض رؤوس اموالها . ونتيجة لهذا التحدي الموجه الى الامبريالية من مناهضى الاستعمار ومن الاشتراكية فقد وجدت نفسها في نضال مهم للبقاء ضد القوى المعادية لها . وفي هذا الصراع المتشعب النواحي وجدت الامبريالية نفسها مجبرة على أن تستخدم كثيرا من الاساليب للمحافظة على نفسها وذلك بأن تستمر في عملياتها الاستعمارية دون التمتع بالسيطرة الاستعمارية .

وقد استطاعت الدول الاستعمارية العظمى ان تحتكر التجارة الخارجية وتحتكر انتاج المواد الاولى الزراعية والصناعية في البلاد الخاضعة لها . أن مستعمرات الدول غير الكاملة التصنيع مثل البرتغال التي ظلت طيلة عدة قرون كاحجار الشطرنج في يد بريطانيا أصبحت شبه مستعمرة للمالية البريطانية واصبح رأس المال البريطاني يسيطر عليها بالاضافة الى البنوك الدولية المرتبطة بها . أما السيطرة البلجيكية المالية على الكنفو فيقاسمها فيها المالية البريطانية والفرنسية والامريكية وذلك نتيجة للعلاقة الوثيقة بين الاجهزة المصرفية البلجيكية وبين البيوت المالية الدولية مثل روتشيلد واخوان لازار وشرودر .

وقد مكنت الاتاوة التي يفرضها الاستقلال الاستعماري وشبه الاستعماري على الطبقات الرأسمالية من أن تلقى بعض الفئات الى الطبقات العمالية ، وكانت النتيجة شراءهم (خاصة اتحادات العمال والزعماء السياسيين) عندما تخرج الصراع الطبقي . وفي نفس الوقت كان من نتيجة المنافسة من أجل الحصول على منابع المواد الخام وزيادة تصدير رؤوس الاموال والسلع بسبب تحسن طرق الانتاج أن كانت البضائع تخرج من المصانع على نطاق واسع .

ان تطور الرأسمالية غير المتكافئ. ادخل منازعين جدد الى الميدان ، وهؤلاء اشتركوا في المنافسة التي كانت تستهدف تخاطف المستعمرات . وقد ازداد عمق هذا التنافس شيئا فشيئا حتى حدث الانفجار في صورة الحربين العالميتين اللتين برغم كل الصفصطة التي قيلت من انهما نشبتا من أجل الحفاظ على الديمقراطية ، الا انهما في الحقيقة كانتا حروبا تستهدف اعادة تقسيم العالم بواسطة الرأسمالية المحتكرة . ويقول كلوزويتز « ان الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى » . فعندما عجزت الشركات عن تحقيق سيادتها فوق مناطق اوسع من ذي قبل بطريق المنافسة السلمية دفعت بلادها للقيام بعمل عسكري لتحقيقها . وهذا من شأنه ان يعطيهم مجالا اوسع للعمل، فوق انه يحطم قوة منافسيهم .

ولم تقتصر عملية اعادة تقسيم العالم على القطاعات غير المتقدمة بل امتدت الى المناطق ذات التصنيع العالي . فمثلا كان اقليم الالزاس واللورين الصناعي الهام مطعما لثلاثان عند غزوهم لفرنسا في حربي ١٨٧١ و ١٩٣٩ كما كانت الرغبة في ضم مصانع بوهميا ومورافيا المتقدمة في المجال الصناعي بشكل كبير الى الشركات الاحتكارية الالمانية هي التي اوجت الى هتلر بحملته ضد تشيكوسلوفاكيا، وطالما سال لعب الرأسماليين الفرنسيين بسبب مناجم الفحم الفنية وبسبب الصناعات الكيماوية الموجودة في اقليم السار لقربه من اقليم اللورين حيث الحديد الخام ، ولذلك انتهزوا فرصة الاعداد للصلح في عام ١٩١٩ لضمهما الى فرنسا على سبيل التعويض . وفي استفتاء تم بعد ذلك ضم اقليم السار الى المانيا . وبعد الحرب العالمية الثانية عقدت اتفاقية بين ويندل وشنيذر وكروب لعمل اتحاد جرمني بين اقليم السار الالمانى وبين فرنسا مما جعل السار معتمدا على امبراطورية دى ويندل للفحم والصلب .

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة هتلر وبغلبة مؤقتة للرأسمالية الالمانية التي اضطرت ان تخضع لحفنة منعشة من مالية الاحتكار الامريكى . وفي

نفس الوقت كان العالم الاستعماري يقوم بحركة مما جعل ونستون تشرشل يقول ان البريطانيين لم ينصبوه رئيسا للوزارة كي يقوم بتصفية الامبراطورية البريطانية . لقد اخلت بلور الكلمات المعسولة عن الحرية والتي كانت تداع على اركان الكرة الارضية الاربع تثبت وتنمو ، ولم يكن هذا هو المقصود منها في ذلك الوقت . لقد اصبح التحرر من الاستعمار هو الظاهرة السائدة في منتصف القرن العشرين مثلما كان تحرير الرق هو النعمة السائدة في مثل هذه المدة في القرن التاسع عشر ، وكان لكل منهما نتائج خطيرة بالنسبة للسياسة والاقتصاد الوطنيين والدوليين .

وكما تلقت الرأسمالية ضربة شديدة عقب الحرب العالمية الاولى بقيام الاتحاد السوفييتي تلقت هزيمة ساحقة اخرى بقيام نظم الحكم الاشتراكية في عدد من الدول في وسط أوروبا وشرقها وفي الصين . لقد سحبت منها منابع واسعة للمواد الخام والاستثمار المالي وأسواق السلع . وشغل إعادة التعمير اهتمام البلاد الأوروبية في بادئ الامر ، واستطاعت الولايات المتحدة ان تفيق قبل غيرها لكونها قد دخلت الحرب في وقت متأخر ولسلامة بلادها من دمار الهجوم وبسبب قوتها الانتاجية والابتكارية كمورد أساسي للالات الحربية والتخففات العسكرية ، وكانت النتيجة ان استولت على المكانة الاولى التي كانت لبريطانيا في الاحتكارات المالية الدولية .

وكان من نتيجة تصدر الولايات المتحدة في مجال المال ان اتجهت سياستها الخارجية اتجاها على نقيض اتجاهاها قبل الحرب . فمن عزلة تامة تحولت الى سيادة وسيطرة على الشؤون العالمية . وكان من نتيجة ظهور دول جديدة كانت غارقة في الاستعمار ان برزت مشكلة معجوية ، وهي كيف يمكن الاحتفاظ بهذه الدول داخل الاطار الاستعماري بعد ان زالت عنها السيطرة الاستعمارية السافرة . وهنا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الامبريالية وهي تعديل الاستعمار

حتى يناسب الوضع الجديد الذى يتسم بزوال السيادة السياسية التى كانت الدول المستعمرة تتمتع بها ، وهى المرحلة التى يحافظ فيها على الاستعمار بوسائل أخرى .

ولا يعنى هذا أن الطراز القديم كان قد زال تماما . فهناك من الأدلة ما يوضح أن الدول الامبريالية ما زالت متمسكة بمستعمراتها . ومن أمثلة ذلك فيتنام وكوريا والسويس والجزائر التى تبين كيف أن الدول الامبريالية تفعل المستحيل كي تحتفظ ماديا بمستعمراتها . وقد ثبت هذا الاتجاه تدخل أمريكا وقيامها بلعب الدور الاول فى النضال من أجل سيطرة رأس المال فى المجال الاحتكارى العالمى . وقد ألبس هذا الصراع ثوب ايدولوجى بالقول بأن مركز المعركة هو مناهضة الشيوعية، وذلك لاعادة القطاع الاشتراكي فى العالم الى قبضة الاحتكار المالى الغربى المستقل . وتشكل كوبا مثالا بارزا لمحاولة هذه الدول اعادة سيطرتها على بلاد سبق أن لفظتها بغية الاحتفاظ بقلعة استراتيجية فى نضالها من أجل تجديد سيادتها على العالم الاشتراكي المعادى للامبريالية .

وتعتبر السيطرة على منابع الوقود الدافع الاول فى المنافسة الجئونية بين دول الاحتكار . لقد تبادلت فرنسا والمانيا اقليم السار بسبب مناجم الفحم الهامة التى فيه . وبالمثل استمرت المعركة من أجل البترول منذ سنى ما قبل الحرب العالمية الاولى . لقد أصبح بترول الشرق الاوسط الهدف الهام لهذه الحرب ، كما استمر النضال بعد الحرب بواسطة الطرق الدبلوماسية والاقتصادية داخل النطاق القومى وعلى المستوى الدولى . وقد قامت شركات مورجان بمنافسة روكفلر للسيطرة على البترول وكانت الاولى قد مدت نفوذها على منطقة نفوذ الشركة الانجليزية الهولندية التى كانت يوما ما خاضعة لنفوذ شركات روتشيلد واخوان لازار والبنك الالمانى .

وكانت المعركة الجئونية من أجل احتكار البترول هى العامل الاساسى فى اتحاد الحركات الشعبية التى قامت فى المستعمرات وفى اشباه المستعمرات فى الشرق

الادنى والشرق الاوسط والشرق الاقصى وفى امريكا اللاتينية وفى شمال افريقيا • ان سلسلة الاحداث اتى وقعت فى ايران والعراق والكويت وعين السعودية وكوبا وفنزويلا والبرازيل وبرونى والجزائر والى اتسمت بالعنف والثورة والحرب كان مبعثها الصراع من أجل السيطرة على منابع البترول • كما اجتذبت آبار البترول فى البلاد الاوروبية - مثل جروتجن فى هولندا - المنافسة على هذه المراكز الصناعية كما سبق أن فعل الفحم والحديد من قبل •

ولم يكن التنافس القائم بين الشركات مقصورا على الانتاج وحده ولكنه امتد الى توزيع منتجات البترول والى الصناعات البترولية الاضافية التى استجنت • وهناك صراع شديد قائم فى جميع انحاء العالم نتيجة لزيادة الحادة فى كمية البترول المستهلكة والتوسع فى هذا الاستهلاك • ومنذ البداية كان يسيطر على صناعة البترول أقوى البيوت المالية مثل روكفلر وروتشيلد ومورجان وذلك بسبب الارباح الطائلة التى تحققها • واليوم وبالرغم من الاناوة الضخمة التى يدفعونها للبلاد المنتجة للبترول فما زالت الارباح آخذة فى الارتفاع •

ويسلخ الاحتياطى الذى تحصله شركات البترول بلايين الدولارات • ويستغل جزء كبير منه فى الخارج ، وقد سبقت أمريكا فى ذلك كل ما عداها • والى جانب هذا الاحتياطى المحصل من البترول يجب أن نضيف المبالغ الطائلة المتحصلة من احتكار المعادن وغيرها من المواد الخام ، ومن احتكار المواد الغذائية ومن الامبراطوريات الزراعية والصناعية ، ومن احتكار شبكات التوزيع ومن الاعدادات العسكرية والحروب العديدة التى نشبت ضد الشعوب المستعمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومن تطوير الاسلحة النووية الخاصة بالعمار ومن سباق بحوث الفضاء •

وتحتوى الرأسمالية على كثير من المتناقضات أساسها جميعها فكرة انتاج السلع • قلة من الاغنياء وكثرة من الفقراء • فقر وجوع وسط تخمة • حملات التحرر من الجوع والاعانات التى تعطى مقابل تحديد المحصول • والاغرب من

ذلك كله استمرار التجارة في نفس أنواع البضائع والمنتجات والسلع بين البلاد بعضها وبعض . ويبدو كما لو كان كل شخص مشغولا بالاستيلاء على ما عمله الآخر . ومرد ذلك كله ليس الحاجة وانما الرغبة في تحقيق الربح وتوسيع مناطق الاحتكار . وعلى قمة هذه العملية نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت أداة للاستثمار الدولى والتي تسيطر عليها البيوت المالية الامريكية واذناها البريطانية .

والمجموعة الأوروبية - التي تشكل السوق الأوروبية المشتركة احد مظاهرها - ليست فكرة جديدة . لقد سبقنا الى الكلام عنها هوبسون في مقدمه للامبريالية « كاتحاد أوروبى يضم الدول العظمى التى لا تعمل على تقدم قضية المدنية العالمية والتي تحمل خطر الطفيليين القريبين الذين هم مجموعة من الدول المتقدمة صناعيا والذين تحقق الطبقات العليا منهم أرباحا طائلة من آسيا وأفريقيا ، معتمدين على طائفة كبيرة من الوطنيين الذين لا يعملون فى الصناعات الضرورية للزراعة والصناعة ، وانما يقومون بخدمات شخصية أو خدمات صناعية تافهة تحت سيطرة أرستوقراطية مالية جديدة » . وهذه هى الامبريالية الجماعية .

وهذا بالضبط هو عين ما حدث . لقد أدت المنافسة بين الجهات المحتكرة الى خلق منظمات للإعلان على مقياس واسع ومنظمات للعلاقات العامة التى تشتغل لا فى بيع البضائع فحسب ولا فى الخدمات فحسب ولكن فى بيع الشخصيات أيضا . وتستخدم هذه المنظمات أجهزتها المختلفة - الصحافة والإذاعة والسينما والتلفزيون - جيوشا جرارة من العاملين فى أعمال لا تزيد عن أن تكون أعمالا طفيلية ما كان يجب أن يكون لها مكان فى مجتمع عاقل حكيم ينتج من أجل الاستهلاك لا من أجل تحقيق الأرباح . أما والامر كذلك فتستثمر مبالغ طائلة بواسطة الشركات كما تحصل هذه الشركات على مبالغ طائلة نظير قيامها بهذه المشروعات .

ولكن ما هذا الا مظهر طفيف من عظام النشاط المالى الذى يقوم به العالم الراسمالى اليوم بحماس هو اقرب ما يكون الى الحمى . ففى كل اسبوع بل وفى كل يوم - وبطريقة منتظمة رتيبة - نرى نفس الاسماء تتكرر كموردين للعطاءات نيابة عن الشركات الكبرى ، او كمؤمنين على الاكتتاب ، او كمصدرين لأسهم جديدة ، او كحملة سندات ، او كمستثمرين فى هبات مالية جديدة للاستثمارات الدولية ، او كمساهمين فى المصانع الجديدة التى توسع من نشاط الاحتكار فى جهات جديدة وبلاد جديدة .

ويبدو نشاطهم اكثر ما يبدو فى بلاد الست دول المشتركة فى السوق الاوروبية وفى غيرها من البلاد التى ما زالت تأمل فى ان تنضم الى هذه السوق اما كاعضاء اصليين او كاعضاء منتسبين . ودخولهم هذه السوق هو بقصد تخفيف الحواجز الجمركية او التجارية . ولكن الواقع ان بعض البلاد الاوروبية الرئيسية تعمل كتوابع مالية للبنوك والمصارف الهامة مثل التى تسيطر على جماعات الاحتكار . وبالرغم من كل السلطة التى تتمتع بها المصارف الهامة مثل الشركة البلجيكية العامة ، بنك بروكسل ، بنك الكريديه ، بنك لامبير وبالرغم من كل السلطة التى تتمتع بها هذه الجماعات الصناعية المالية الهامة مثل صولفى ، بويل ، بروفينا كوفيتنوس وبتروفينا بالرغم من كل ذلك فان بلجيكا - وتابعتها لكسمبرج - ما هى فى الحقيقة الا مستعمرة مالية يسيطر عليها راس المال الامريكى . ففى عام ١٩٥٩ أنشأ الاجانب فى بلجيكا تسعا وثلاثين شركة . وفى عام ١٩٦١ ارتفع عدد الشركات الاجنبية الجديدة الى ٢٣٧ . وارتفعت الاموال المستثمرة من خارج البلاد من ٢٤٥٧ مليون فرنكا بلجيكية فى عام ١٩٥٩ الى ٦٦٦٤ مليون فرنكا بلجيكية فى عام ١٩٦١ . و ٦٠ ٪ من هذا الرقم الاخير - اى ٣٩٧٩ مليون فرنكا بلجيكية من مصادر امريكية . وقد قال هنرى كوستون فى كتابه الذى عالج موضوع انتشار المصارف والبنوك ان هذا الاستثمار لم يقتصر على بلجيكا نفسها وحدها بل تعداها الى مستعمراتها السابقة . وقد اختتم كوستون كلامه بقوله : « ولعل هذا هو ما يدعونا ان نسائل انفسنا عما اذا كانت هذه الاحداث الدامية التى تقع فى الكنفو ليس سببها الصراع الذى لا يرحم والذي يحدث بين جماعات المال المتنافسة » .

وقد ازدهر رأس المال الأمريكي في أثناء الاحتلال الذي تم في أعقاب الحرب. فالصناعة الألمانية والاعمال المالية الألمانية المتصلة بالصناعة الأمريكية والمالية الأمريكية قد توغلت فيها جماعات الاحتكار القوية التابعة للولايات المتحدة . فالصارف الألمانية العملاقة مثل البنك الألماني ، بنك دوسلدنر ، دسكونتو جيسلشافت ، والبنك التجارى والشركات انضخمة الكبرى مثل كروب ، باير ، باديش انيلين و سودا فابريك ، هوشست ، سيمنز - كلها مرتبطة برأس المال الأمريكي وتابعة له الى حد كبير . وتقف المصارف الإيطالية والصناعات الإيطالية نفس الموقف . فالبنك التجارى الإيطالى ، بنك روما ، البنك المتوسط ، الكريديه الإيطالى - كلها مرتبطة الى حد كبير برأس المال الأمريكى ، اما مباشرة او غير مباشرة . ويمكننا أن نلتصع نفس الامثلة فى اليابان وكندا واستراليا ونيوزيلندة. وقد عبر لورد بيرستد مدير شركة صمويل فى الاجتماع السنوى المنعقد فى عام ١٩٦٣ عن الاعتماد المالى على أمريكا عندما كان يتحدث عن امتلاك شركة مورجان كـ $\frac{1}{4}$ ١٦ ٪ من اسهم شركة صمويل بأن قال : « ونحن لسنا اول بنك تجارى تمتلك المصالح الأمريكية جزءا من رأس ماله » .

ان هذا التصريح المؤسف ما هو الا اعتراف عام بخضوع أوروبا للاحتكار المالى الأمريكى ، هذا الاحتكار الذى تعبر عنه الاحلاف الاستراتيجية والسياسية التى تربط الرأسمالية الأوروبية بالرأسمالية الأمريكية . ويدرك ساسة أوروبا ادراكا تاما ضعف موقفهم ، ولكنهم يشعرون انهم غير قادرين على أن يفعلوا شيئا لتعديل الوضع . فالاستياء موجود وقد عبرت عنه فرنسا فى موقف جنرال ديغول فى ان يكون قوة ضاربة نووية قائمة بنفسها ، وفى عروضه على اديناور - المستشار الألماني السابق - وفى محاولته ابعاد بريطانيا العظمى عن السوق الأوروبية المشتركة على اعتبار انها اندراع الايمن للولايات المتحدة ، واخيرا فى عروضه التى قدمها للصين ، وفى جولاته فى أمريكا اللاتينية . وهذه كلها محاولات لوقف سيطرة أمريكا على أوروبا ولغرض استقلال فرنسا فى المجال الدولى . ولكن فرصة نجاح هذه المحاولات ضعيفة ، كما ان أثرها فى المجال

العالمى سطحى • وهى كلها تعبر عن الصراع التنافسى العميق داخل الامبريالية
الاستعمارية الموجودة أو المستترة تحت سطح الاتحادات والاحلاف • هذا الصراع
المتاصل فى الدول المتنافسة نتيجة النمو غير المتكافىء للراسمالية فيها •

ولقد أصبحت بريطانيا - رائدة الثورة الصناعية - ورشة العالم وناقلة
بضائعه • وكان تدهورها نتيجة لتهوض الدول الرأسمالية الفتية الشبيطة :
المانيا وأمريكا • لقد كانت الحربان العالميتان اختبارا لقوتيهما ضد الدول
الرأسمالية القديمة ، واختبارا لكل منهما ضد الأخرى • ولقد خرجت الولايات
المتحدة منتصرة فى كلتا الحالتين • وتستسلم مدينة لندن شيئا فشيئا لول
ستريت - كرمز لقوة المال العالمية • وهى تحاول أن تستعيد نشاطها بالدخول
فى السوق الأوروبية المشتركة والخضوع للاحتكار المالى الأمريكى • أما فى فرنسا
فإن رأس المال الفئاضى قد استثمر فى بلاد أوروبا الأقل تقدما مثل روسيا
وبولندة والمجر ورومانيا ، وإن كانت لبريطانيا والمانيا بعض الاستثمارات فى
نفس الصناعات الأوروبية الثقيلة وفى التسليح وأعمال المناجم وآبار البترول •
لقد اتجه الجميع نحو البلاد التى تنتج المواد الأولية مستغلين بعضها كاستثمارات
تخضع لحكمهم خضوعا سياسيا ، أو مستغلين البعض الآخر كمجالات للاستثمار
بشكل شبه استثمار •

ولما كانت الرأسمالية الألمانية والرأسمالية الأمريكية قد بدأتا متأخرتين
كان اندفاعهما نحو ضم المنشآت الصناعية واندماجها ونحو احتكار رأس المال
أسرع من اندفاع كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كان تفوقهما فى مجال الاستعمار
مما يؤكد زعامتهما ، وكانتا تتصلان الواحدة بالأخرى فى بعض النقاط وإن كانتا
تقفان من بعضهما فى المجال المالى الدولى موقف المنافسة • وقد تلقى الاحتكار
المالى الألمانى ضربة بهزيمة ١٩١٨ عندما أعيد تقسيم المستعمرات ، ثم تلقى ضربة
أخرى فى ١٩٤٥ • أما الرأسمالية الأمريكية فقد استمرت تسير بخطى سريعة
وكانت المنتصرة الحقيقية فى كلتا الحربين • ولم يكن الاحتكار المالى والصناعى

من جانب أمريكا مقصودا على أوروبا . فقد كان ميزان السلطة المالية في الغرب قد أخذ يميل ناحية آسيا وأفريقيا ، وهي عملية أخذت سرعتها في الازدياد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما انكسر الحكم الاستعماري .

لقد كانت اتحادات الشركات التي تكونت في كثير من الدول الجديدة تلور حول نفس الجماعات المالية والصناعية التي كانت موجودة منذ دخول الحسك الاستعماري . أما التغيرات التي حدثت فهي تغيرات للنفوذ داخل الجماعات نفسها . وكان النفوذ السائد هو نفوذ التشكيلات الامريكية لشركات مورجان وروكفلر ومن خلفهما توابعهما البريطانية والاوربية . ان الاستعمار ليعث من جديد في صورة الائتلافات الدولية للاستعمار الجديد . وهذه الائتلافات التي تتم بين المنظمات المتنافسة تعكس الطبيعة العالمية التي اكتسبها الاحتكار المال تحت سيادة اقوى أنواع الامبريالية ، وهي الامبريالية الامريكية . وهي تعتبر كذلك احدى علامات النضال من أجل البقاء بالنسبة للامبرياليات القديمة وهي تناضل الامبريالية الامريكية الجديدة التي تهيم لها قوة انتاجها الفرصة للمضي قدما الى الامام يوما بعد يوم .

وتبذل المحاولات لتغطية أهداف الاستعمار السياسي الذي يسير بسرعة نحو التفكك ببطء معسولة ، هي معاونة المناطق الاقل تقلما ، اذ هي المناطق التي تورد المواد الخام ، وهي مجالات الاستثمار وهي الاسواق التي تباع فيها السلع المصنعة والخدمات . وتنتهي عمليات استصلاح الاراضي والمشروعات الكهربائية والموانئ والطارات وغيرها من الخدمات الاصلية والاضافية مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الاموال وتنتهي فرصة الربح نظير الاحتكار - سواء في الداخل او في الخارج . كذلك تتيح هذه المناطق الفرصة لاستخدام جيش جرار ممن يطلق عليهم اسم خبراء أو فنيين - وفي كثير من الاحيان لا يكونون على مستوى عال .

كذلك تجتذب المنابع الجديدة للسلع الزراعية والاستخراجية استثمارات رؤوس اموال كبيرة . ويحل الاستيراد محل الاعتماد السابق على المصادر المحلية

لكثير من المعادن • فالعاملون في مناجم النحاس الخام والحديد الخام في الولايات المتحدة يتعطلون من أعمالهم لا بسبب استخدام الآلات فحسب بل لأن العمل في استخراج المعادن في أفريقيا وآسيا أكثر ربحا • ونجد في بعض الاماكن أن تصنيع السلع من هذه المواد الخام أكثر ربحا من تصنيعها في المناطق حيث اليد العاملة تكلف كثيرا • فمثلا في بورتوريكو وغيرها من بلاد أمريكا اللاتينية حيث اليد العاملة رخيصة نجد أنها تصبح مراكز صناعية للسلع الاستهلاكية ، وكثيرا ماتصنع وترسل الى الولايات المتحدة لتنافس السلع الأمريكية • وهذا مما يزيد في ارباح رأس المال المستثمر •

وتخلق هذه العملية العقدة ، عملية توازن العائد من الاستثمار الداخل مع تدفق رأس المال على الاعمال الاستثمارية الاجنبية ، شقاقا خطيرا في الموقف الاقتصادي الداخل في كل دولة رأسمالية في الغرب • ونشعر بهذا في وضوح في موقف ميزان المدفوعات • وحتى الولايات المتحدة التي تمتلك من احتياطي الذهب ومن النقد الاجنبي كميات طائلة جدا قد وصلت الى مرحلة جعلتها تدخل في أزمة ميزان مدفوعات ليس في صالحها كما سبق أن حدث للدول الاوروبية العسيرة الحظ •

وبالرغم من ارتفاع الانتاج فما زالت مشاكل الزراعة مصدر حيرة للموقف الاقتصادي حتى في البلاد التي ترتفع اقتصادياتها بسرعة مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا • اما في أمريكا فنجد أن المزارع الصغير ما زال يعيش حياة هي أقرب ما يكون الى الفقر أو أقل منه • بينما المزارع الكبرى التي تستخدم فيها الآلات والتي تمتلكها الشركات المالية الكبرى تعيش في بحبوحة • ان الاسعار المضمونة للمنتجات التي تدخل مغازن الحكومة والتي تدفع ثمنها الحكومة تجعل الزراعة على المستوى الكبير عملية تدر ربحا كبيرا لرأس المال في الولايات المتحدة • وان كانت تنقل الى الحكومة مشكلة مضيئة ، هي مشكلة ما يمكن عمله بالفائض الذي لم يمكن بيعه نتيجة للأسعار المرتفعة •

وتدعو الحاجة الى العثور على منفذ للمنتجات الزراعية ومنتجات الشركات الصناعية والتجارية التي تتدفق بكميات هائلة من رأس المال الغربى - وخاصة رأس المال الأمريكى - كى يدخل فى بلاد اجنبية ذات مستوى تصنىعى مرتفع .

وتثبت الحقائق والارقام أن التجارة والاستثمار بين الدول ذات التصنيع العالى بعضها وبعض تفوق التجارة والاستثمار مع الاقاليم الاقل تقدما . وهذا يؤيد وجهة النظر التى تقول أن الامبريالية لم تعد مقصورة على قطاعات العالم المنتجة للمواد الاولية . ومع ذلك فالحقيقة البارزة هى أن نسبة الربح من الاستثمار فى البلاد الاقل تقدما اكبر منها فى البلاد الصناعية . وفى البلاد الاخيرة نجد أن المنافسة بين هيئات الاحتكار على أشدها ، وأن المصالح المحلية تقاوم بشدة المصالح الوافدة . وبالرغم من ذلك فتستطيع الجماعات المالية العالمية المسيطرة - بالنسبة لطبيعتها الامبريالية - أن تتغلب على الاحتكارات المحلية ، وهكذا تعمق سيادتها على اجزاء اكبر من الكرة الارضية .

ولذلك كان أيسر بالنسبة للمالية الامبريالية أن تشق طريقها شيئا فشيئا داخل البلاد النامية حيث تحطم الحكم الاستعمارى أو هو فى طريقه الى التحطيم . وتحت ضغط ضرورة الحصول على رؤوس أموال للصرف منها على التنقيبات الجيولوجية وعلى فتح حقول جديدة للمعادن المستخرجة يدعو رأس المال الوطنى رأس المال الدولى لمعاونته . ولقد نشطت هذه العملية نتيجة تحالف الاحتكارات المالية الوطنية دوليا مع الامبريالية ، وهى عملية زادت سرعتها فى هذا العهد الحاضر عهد القومية والاشتراكية . وهكذا نجد أن كل أجهزة الامبريالية الدولية تغزو فى الوقت الحاضر البلاد الجديدة المحتاجة .

وتعمل هذه الموجة الجديدة من الغزو المفترس للمستعمرات السابقة تحت أسماء دولية مختلفة : الاتحادات المالية والصناعية ، منظمات المساعدة ، هيئات المعونة المالية ، وغيرها . يعرضون التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والاجتماع والتى تستهدف الطعن فى انماط التقدم المحلى بفرض تحقيق الاهداف الامبريالية

للاحتكارات المالية • هذه هي أحدث الطرق التي يستخدمونها لاعاقبة التنمية الحقيقية في البلاد الجديدة • وهذه هي الزرقة التي يطلبون بها الاستعمار الجديد : ففي الظاهر معونة وتوجيه • وفي الباطن متفعة لمانحي المعونة ومتفعة لبلادهم بالطرق القديمة والطرق الجديدة •

ويشير بـ • تشانجو ماتسيو في كتابه « المعونة والاستعمار الجديد » الى وجود عدة تعاريف للمعونة ، فيقول :

« يختلف التعريف تبعاً لاختلاف المصكرات • فللأمم المتحدة تعريفها ، وللمعسكر الامبريالي تعريفه ، كما ان للمعسكر الاشتراكي تعريفه ، وربما كان لمعسكر علم الانحياز تعريفه أيضا • ولكن هناك على وجه العموم تعريفان رئيسيان : احدهما يخص الامم المتحدة والثاني ما يفهمه مقدمو المعونة • فطبقا للامم المتحدة : تتكون المعونة الاقتصادية من منح وقروض على آجال طويلة لأغراض غير عسكرية بواسطة الحكومة او المنظمات الدولية » • أما مقدمو المعونة فيضمون هذا اللفظ رأس المال الخاص المستثمر والقروض - حتى ولو كانت لاجل قصير - كما يضمونه القروض لأغراض عسكرية » •

ويقول بروفيسور بنهام في كتابه « المعونة للدول المتخلفة » : « مما يبعث السرور في النفس أن تشعر أنك تقلم المعونة لجيرانك ثم تزيد من أرباحك في نفس الوقت » • ولقد كان ما نسميه معونة اليوم يسمى استثمارا اجنبيا قبل سقوط الاستعمار •

الفصل الرابع

الرأسمالية الاحتكارية والدولار الأمريكى

لقد صاحبت نهاية الامبراطورية وسائل أخرى من الاستعباد فاصبحت الامبراطورية البريطانية تسمى بالكومنولث . ولكن عائد استغلال الامبريالية البريطانية استمر في ازدياد . فارتفعت أرباح شركات القصدير البريطانية بنسبة ٤٠٠ ٪ . وبلغت آخر نسبة لأرباح حملة أسهم الماس البريطانية قرابة ٣٥٠ ٪ وقد أعلن مستر نهرو في إحدى المناسبات أن أرباح البريطانيين من الهند المستقلة هي أكثر من ضعف أرباحهم قبل ذلك، وأن رأس المال البريطانى المستثمر في هذه البلاد ارتفع من ٢٠٦٥ مليون روبية في عام ١٩٤٨ الى ٤٤٦٠ مليون روبية في عام ١٩٦٠ ، وارتفعت جملة الاستثمارات البريطانية في افريقيا حتى وصلت ٦٥٠٠ مليون دولارا ، وبلغت الاستثمارات الفرنسية حوالى ٧٠٠٠ مليون دولارا والاستثمارات الامريكية ١١٠٠ مليون دولار . وفي مسح أجرى حديثا تنفّس عملية السلب التى تقوم بها الشركات الاحتكارية البريطانية . فمن بين كل ٢٠ شركة احتكارية توجد ٩ شركات استعمارية مباشرة هدفها الاستغلال مثل : شركة شل ، وشركة البترول البريطانية ، وشركة الطباق البريطانية الامريكية ، وشركة الطباق الامبراطورية ، وشركة بورما للبترول، وشركة تشانجا للنحاس ، وشركة روكانا ، وشركة المناجم الروديسية وشركة جنوب افريقيا البريطانية ، وخمس من هذه المناجم تستخدم لاستنزاف موارد افريقيا الطبيعية . أما الشركات الاخرى فتعمل على زيادة حجم تجاراتها . وتبلغ جملة صافي أرباحها ٢٢١ مليوناً من الجنيهاً

أى أكثر من نصف جلة صافي أرباح الشركات الاحتكارية العشرين . ومن القريب أن هذه القائمة تغفل اثنين من أكبر الشركات العالمية – اللتين تعتبران دولة داخل دولة – وهما شركة يونيليفر وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ، التي تستند عملياتهما على الاستغلال فيما وراء البحار .

وفي خطاب ألقاه سير اليك دوجلاس هوم رئيس الوزراء السابق في حكومة المحافظين – في ٢٠ مارس عام ١٩٦٤ – ادعى أنه يجهل معنى كلمة « الاستعمار الجديد » . وبينما كان سير اليك يلقى خطابه كانت بريطانيا مشغولة فيما اسمته صحفها « مناطق الأزمات الكبرى » لاختاد الاضطرابات التي كان يوحى بها ويشيرها الاستعمار الجديد : في عدن والجنوب العربي ضد اليمن ، وبورنيو وساراواك ضد أندونيسيا ، وقبرص وغيانا البريطانية ، والمحافظة على النظام في كينيا وتنجانيقا وأوغندا . هل هذه هي نهاية الامبريالية ؟ . . . الاجابة بالنفي طبقا لما ورد في صحيفة الايكونومست الناطقة بلسان مصالح بريطانيا التجارية التي رأت أن تعلق بقولها :

« ان القواعد العسكرية والطرق المؤدية الى الشرق ومناوشات الحدود واتحاد الثورات – كل هذه الاشياء من سمات القرن التاسع عشر التي لا يرتاح اليها اولئك الذين كان يحلوهم الامل في أن زوال الاستعمار معناه نهاية المناورات العسكرية شرقى السويس . ولكن الحقيقة المرة تقول انه ما زال لبريطانيا في تلك المنطقة من الارتباطات العسكرية ما كان لها قبل أن يحل الكومنولث محل المستعمرات » .

(الايكونومست في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٤)

والقصد هو الوقوف في وجه تقدم الدول النامية . وحتى عندما تقضي الظروف القيام بمشروعات ذات طابع صناعي يكون طابع الاقدام عليها التردد . وهدف الامبريالية الاول هو زيادة المجال الصناعي في الدول الجديدة زيادة طفيفة جدا حتى تستطيع مقاومة الامبريالية ضد الاشتراكية . والملاحظ أن السواد

الاعظم من الدول الاقل تقدما - ومن بينها الاتحاد السوفيتي - قد اختارت الطريق الاشتراكي لتحقيق تقدمها القومي . وهناك بعض الدول - مثل الهند - حيث يسير النظام السياسى على نمط رأسمالية البورجوازية الديمقراطية ، الا انها تختار الاشتراكية كهدفها الاقتصادى والاجتماعى . أما الدول التى بلغت القمة عن طريق مرورها فى مراحل الرأسمالية المختلفة فهى تتمسك بالنظام الذى أوصلها الى قمة الامبريالية . ان كلا منها لتجلس على قمة ضيقة خطرة ، ولكنها فى صراع دائم من أجل المحافظة على هذه القمة .

ويزداد النضال حدة نتيجة نهوض المنافسين او بعثهم من جديد ، وأنشط المنافسين هم ألمانيا واليابان . ولقد استفادت كلتاها من « الحقن القوية » التى اعطاها لهما رأس المال الأمريكى . وتحصل الشركات الاحتكارية الأمريكية على الأرباح الطائلة نتيجة تقدمها فى الدولتين فى مجال المنافسة الدولية . وعن طريق منافسة الشركات الألمانية واليابانية ضد الامبريالية الأمريكية كثيرا ما نجدها فى تحالف مع خصوم الولايات المتحدة . ولذلك نجد أن ألمانيا تاتى بعد الولايات المتحدة مباشرة فى مجال المعونة المقدمة الى الدول النامية . ولما كانت الرأسمالية هى فلسفة المنفعة الذاتية مجسمة ، نجد أن حلفاء الشركات الاحتكارية الأمريكية يستغلون موقف القوة الذى دفعوه الى النهوض بنموهم .

ان هذا الصراع من أجل الصعود بين الدول الامبريالية مستمر ويتطلب البحث المستمر عن كل ما يمدد بالقوة . وإلى جانب المعركة التى تخوضها الدول الامبريالية من أجل الصعود بينها، هناك المعركة الأخرى ضد المعسكر الايديولوجى للاشتراكية ، والتى يحاول الامبرياليون فيها جر الدول النامية كتابع لها . وبهذه الطريقة تستغل الحملة ضد الشيوعية لتقوية الاهداف الامبريالية . ويقوم قادة الرأسمالية الاحتكارية فى كل مكان برسم صورة عن هذا النظام فى اذهان الناس بالالوان الاجتماعية والثقافية بحيث يبدو كأنه المدينة المثالية التى يجب ان يحاول الناس تحقيقها بأى ثمن . وهم يركزون على أن هناك طريقا فى الحياة يقضى عليها - أى على المدينة - اذا ناله تغير ، ولذلك يؤكدون ضرورة استمراره

كمبدأ هام في النضال ضد الشيوعية .وعندما قام هارولد ماكميلان - كرئيس وزراء بريطانيا - وقال أمام برلمان جنوب افريقيا : « ان ما يجرى تجربته في الوقت الحاضر ليس قوتنا العسكرية ولا كفاءتنا الدبلوماسية والادارية قدر ما هو طريقنا في الحياة » فانه يجعل أو يلخص التحويل الفعلي من دوافع اقتصادية الى فلسفة اجتماعية .

وقد قال هذا الى جانب اشارته بتغير اتجاه الرياح في أفريقيا . وهو بقوله هذا انما يردد ما كان يمكن أن يقوله سياسيو الغرب . « فالموضوع ذو الاهمية العظمى في الجزء الثاني من القرن العشرين هو هل تتجه الشعوب الآسيوية والشعوب الافريقية نحو الشرق أو نحو الغرب » . فالدول الامبريالية القوية مصممة على أن تتجه الدول الجديدة في طريق الرأسمالية لان هذه الدول هي التي تمدّها بحاجياتها الحيوية وهي مصدر معظم أرباحها . ثم ان التحرر الوطني والمزايا التي تحقّقها التنمية الاشتراكية للدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار هي العوامل الكبرى التي تقرر الاستراتيجية الامبريالية نحو هذه الدول في نضالها الداخلي وفي نضالها ضد الاشتراكية .

ويوجد قطاع حكومي في كل الدول - حتى الدول الامبريالية الاحتكارية . ولذلك ليس بمستغرب أن نجد الدول النامية تركز اقتصادها . ويتوقف حجم القطاع الحكومي ومقدار توسعه حسب التخطيط على النظام الاقتصادي الذي يقع عليه الاختيار : هل هو رأسمالي أم اشتراكي . فهدف الدول الامبريالية في تطبيق برامج المعونة الخاصة بها هو أن تجعل من القطاع الحكومي تابعا لرأس المال الخاص فنرى مثلا أن السياسة الاساسية لوكالة التنمية الدولية التي كانت تسمى قبل ذلك ادارة التعاون الدولي - هي « استخدام معونة الولايات المتحدة في البلاد النامية بطريقة تشجع على النهوض بالقطاعات الخاصة في اقتصادها . ومعنى هذا أن وكالة التنمية الدولية ليست على استعداد لان تمول المشروعات الصناعية العامة - وان كان هناك بعض استثناءات » .

ويجب على التنمية في الدول الجديدة التي لا تسير على النظام الرأسمالي أن تفشل حتى تحقق مصالح الامبريالية الغربية . وقد ظهرت عدة مقالات في

صحيفة « التايمز » اللندنية في أبريل من عام ١٩٦٤ خصت هذا النمط ولم تخطئ أسبابها أو تحيطها بالسرية « يجب أن يكون هدفا سياسة بريطانيا الخارجية العظيمة هو منع تغلغل الشيوعية في دول العالم غير الشيوعي ٠٠٠ و الخيلولة دون منع دخول تجارتها واستثماراتها في أى جزء من أجزاء العالم » ٠ وتختتم الصحيفة مقالها بقولها : « وهذان الغرضان يؤيدان بنا الى موضوع « الاستعمار الجديد » - الصراع على مناطق النفوذ التجارى والسياسى - في البلاد غير الشيوعية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية » ٠ وهكذا يكشف المحرر في عبارة وجيزة حقيقة طبيعة التنفّال الايديولوجى بين الاحتكارات ٠ وتقود الولايات المتحدة هذا التنفّال لانها هى التى تقود الصراع بين الدول الامبريالية بعضها وبعضى ٠ وبحكم أنها الدولة الامبريالية التى لها الزعامة فهى تعتبر نفسها خليفة الدول الاستعمارية المنسحبة وانها هى التى تسد الفراغ الذى تركوه بعد أن استسلموا للحكومات الوطنية ٠ ومن أوضح الامثلة التى ترمز الى ذلك فيتنام والكونغو اى ترمز الى سياسة الاستعمار الجديد المسعور ٠ وهى أيضا امثلة للعلاء المر بين الامبريالية الامريكية وغيرها من الامبريالات ٠ وتقول صحيفة « فرانس اوبزرفاتير » فى عددها الصادر فى ٤ يونيو عام ١٩٦٤ : « توجه الولايات المتحدة احلك الاتهامات الى اللواتر الفرنسية التى تعمل فى فيتنام الجنوبية ٠٠ ويصرح الخبراء الامريكان المتخصصون فى الشؤون الاسيوية أن الزراع الفرنسيين لا يقنعون بأن يدفعوا آتفه المبالغ الى جبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية ٠ بل انهم يقدمون المعونة ويخفون رجال العصابات الذين يقتفى جيش الحكومة أثرهم » ٠

وبالرغم من سياسة الولايات المتحدة العلوانية السافرة فهى تتظاهر دائما بانها الدولة المناهضة للاستعمار ، وهى التى تندد بالامبريالية البريطانية ٠ ولكن هذا التظاهر ضعيف وكثيرا ما يسقط القناع امام القرارات المضادة للاستعمار التى تصفط بها على الاغلبية الافريقية الاسيوية والاغلبية الاشتراكية فى الامم المتحدة عندما تجد الولايات المتحدة وبريطانيا نفسيهما منفردتين او مع فرنسا والبرتغال وجنوب افريقيا واستراليا ، او عندما يصوتون ضدها او يمتنعون عن التصويت ٠ وفى التسع سنوات الاخيرة تضاعفت الاستثمارات

الامريكية في هذه القارة ثلاثة اضعاف ، وكان نموها بسرعة لم يسبق لها
مثيل . ففي عام ١٩٦١ وحدها بلغ ربح الشركات الاحتكارية الامريكية من القارة
الافريقية ١١٢٠٠٠٠٠٠ جنيها .

لقد لاحظ القائلون على رؤوس الاموال الامريكية ارتفاع مد القومية في
المستعمرات واعتبروا ذلك فرصة للتسلل . وكانت حركات مناهضة الامبريالية
قد بدأت تظهر في آسيا وافريقيا قبل نشوب الحرب العالمية الاخيرة . وكلما
اشتدت هذه الحركة كلما ايدت أمريكا ضرورة انهاء حكم الاستعمار . وراحت
الصحافة وغيرها من اجهزة الدعاية تردد الكلام عن مناهضة أمريكا للاستعمار .
وكان هذا متصلا بالحركات القومية المفتحة التي تقوم في أنحاء الكرة الارضية .
وكانت أوروبا التي مزقتها الحروب تقدم جزءا من الفرصة لتصدير أمريكا لرؤس
اموالها الاستثمارية ، ولكن كانت البلاد التي خرجت لتوها من تحت نير
الامبريالية السياسية تشكل حقوقا بكرا .

وقد نما رأس المال الأمريكي بشكل خيالي في الاربعين سنة الاولى من هذا
القرن . وكانت استثمارات الولايات المتحدة في الخارج تسابق استثمارات أوروبا
ثم حققتها ثم فاقتها . ففي عام ١٩٠٠ كانت الاستثمارات الأمريكية الخاصة في
الخارج صغيرة اذا قورنت باستثمارات أوروبا - (أمريكا ٥٠٠ مليون دولار ،
بريطانيا ١٢٠٠٠ مليون دولار ، فرنسا ٦٠٠ مليون دولار) . وما ان أتى عام
١٩٣٠ حتى سبق نمو الاستثمارات الأمريكية استثمارات بريطانيا التي وقفت
عند ١٧٠٠٠ مليون دولار بينما وصلت الاستثمارات الأمريكية ١٩٠٠٠ مليون
دولار ووصلت فرنسا الى ٧٠٠٠ مليون دولار . وفي عام ١٩٤٩ كان موقف
الاستثمارات الأمريكية في الخارج متفوقا ، حيث بلغت ١٩٠٠٠ مليون دولار في
مقابل ١٢٠٠٠ مليون دولار لبريطانيا ، وهو المستوى الذي كانت قد وصلته
في مستهل القرن . أما مستوى فرنسا فقد هبط الى ٢٠٠٠ مليون دولار .
وكانت الحرب العالمية الاولى قد قضت على استثمارات ألمانيا في الخارج وخفضت
استثمارات فرنسا ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فقضت على استثمارات ألمانيا

وايطاليا واليابان . وكانت الحكومة الامريكية قد اضافت ١٤ر٠٠٠ مليون دولار الى ١٩ر٠٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الخاصة . وكانت قروض الحكومة قروضا سياسية اكثر منها استثمارات بغرض الربح . ولكنها كانت ترفع من رأس مال الولايات المتحدة بأن تهيئ أسواقا للفائض من بضائعها وتزيد من ارباح المستثمرين الامريكيين من القطاع الخاص في البلاد المدينة . وقد اعطت الحرب العالمية الثانية دفعا شديدا لرأس المال الامريكي، وجعلته يزيد من استثماراته فيما وراء البحار ويزيد من صادراته من البضائع المصنعة في البلاد التي كانت خاضعة للامبريالية اليابانية والاوروبية . ففي السنوات العشر (١٩٣٨ - ١٩٤٨) ارتفعت نسبة واردات أمريكا الى هذه البلاد من ١١٪ الى ٢٥٪ . وارتفعت تجارتها الافريقية في هذه المدة من ١٥٠ مليون دولار الى ١ر٢٠٠ مليون دولار ، وهذا الرقم عبارة عن ١٥٪ من كل تجارة افريقيا الخارجية .

وقد شجعت شهية الاحتكارات الامريكية عندما بلغ دخلها ١٨ر٠٠٠ مليون دولار في المدة من ١٩٢٠ الى ١٩٤٨ . وكان الامل في عام ١٩٤٨ يبدو اكثر اشراقا وتحقق ذلك . وفيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٩ كانت الشركات الامريكية الخاصة تستثمر ٤٥٠٠ مليون دولار في الدول النامية ، وبلغ ايرادها ثلاثة اضعاف هذا المبلغ . وبلغ صافي الارباح ٨٣٠٠ مليون دولار ، يضاف الى هذا المبلغ ملايين الدولارات في ارباح تجارية وفوائد قروض واجور نقل وغير ذلك من العمليات الثانوية . وكان يعاون ذلك كله معونة مارشال (ادارة التعاون الاقتصادي) التي هي ثمرة زواج الدولة الامريكية والشركات الاحتكارية . وكانوا يلوحون بالدولار الامريكي على انه البلمس الشافي لاوروبا ، مما كان يعود على الامريكيين بالارباح الطائلة . وفي اثناء الارتباك والدمار الذي خلفته الحرب تسلسل الامريكيون الى تلك الاركان البراقة التي خرج منها الامبرياليون الاوروبيون سواء في أوروبا أو فيما وراء البحار . وانتهر رأس المال الامريكي - المالى والصناعى - الفرصة التي هياها ضعف أوروبا عقب الحرب للسحب من مواردها لقد كان يعيش على أوروبا المخربة ، وان لم يكن بنفس الدرجة التي كانت

الامبريالية الغربية تستغل بها العالم الاستعماري وشبه الاستعماري • فتحطمت شركات فرنجت ستالورك وقاربين الالمانيان اللتان تعملان في استخراج المعادن والكيماويات • أما المانيا الغربية التي قامت عام ١٩٤٩ فكانت محتلة احتلالا عسكريا يشرف على تجارتها الخارجية وسياستها الخارجية ودفاعها • وقد تم فك بعض المصانع التي نجت من دمار الحرب • كما تم اغراء كثير من اعظم علماء المانيا والفنيين بها للهجرة الى أمريكا وبريطانيا • ونقلت أسرار الشركات الكبرى كما سلم أرشيف أكبر البنوك الالمانية والبنك الالماني « الى القوات المحتلة بواسطة دكتور هيرمان الذي كان قد سلب يوغوسلافيا بأمر هتلر ، وقد أنقذته السلطات العسكرية البريطانية والسلطات الأمريكية من الموت الذي كان قد حكم به عليه • واستخدم مشروع مارشال لدفع التغلغل الأمريكي الامبريالي في صناعات المانيا الفتنة وفي مؤسساتها المالية • كما أعطت أمريكا مبالغ طائلة لشركات المناجم الفرنسية والبلجيكية لتزيد من ارتباطها برأس المال الأمريكي وتقوى من سيطرتها •

وكانت الصين لا تفعل عن الاشتراكية التي كانت تتقدم في أوروبا وفي آسيا • وكانت الحرب الباردة قد بدأت تشتد في بدء عام ١٩٥٠ فشعروا بأن تهديد المنافسة الالمانية الثقيلة - التي كانت قد ألهمت الامبريالية المنتصرة ان تحد منها - يمكن تخفيفه بواسطة جر المانيا الى استراتيجية الغرب وبواسطة زيادة اسهام رأس مال الولايات المتحدة في اقتصاد المانيا • وقد بدأ موقف المانيا في مجال استخراج المعادن وفي المجالات الكيماوية يتغير عندما دخلت هذه البلاد في نطاق دفاع الغرب •

وزاد نشاط استخراج المعادن والموارد المعدنية في أفريقيا وفي غيرها • وللمواد الخام الافريقية الاعتبار الاول في قدرة دول حلف شمال الاطلنطي العسكرية وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة • فصناعاتها - خاصة المصانع الاستراتيجية والمصانع النووية - تعتمد كثيرا على المواد الأولية التي تأتي من الدول غير المتقدمة • فكانت أوروبا تشكو بعد الحرب من نقص المصنوعات

الصلبية • وكانت بلجيكا فى حاجة الى مزيد من المواد الخام • وكانت السويد تحتاج الى الفحم والكوك ، الذى كانت تمدها به أمريكا فى نظير المواد الخام الريفية • كذلك كانت بريطانيا تفتقر الى الحديد المطاوع والى الخرقة كما كانت كمية الكوك التى لديها قليلة ومنخفضة النوع • أما فرنسا وألمانيا فقد هبطت كمية الكوك بهما • وكان انتاج الفحم فى اللورين آخذا فى التدهور بسبب الحاجة الى الآلات • وفى ألمانيا كان انتاج الفحم متدهورا كذلك لان انتاج اقليم الروهر كان اقل من ذى قبل • وكانت الاستثمارات فى الصناعات ذات الانتاج العالى القيمة – مثل تحويل المعادن والصناعات الثقيلة فى الوقت الذى كانت تتيح فيه الفرصة للتأثير على الاقتصاد الاوروبى ومن ثم على سياستها نحو سيطرة الولايات المتحدة الايدولوجية ولم تمنح نفس الفرصة لانتاج المواد الاولية للدول النامية •

وعاون برنامج النقطة الرابعة القائمين على مشروع مارشال على فتح الدول الافريقية امام رأس مال الولايات المتحدة واتباعها من الدول الاوروبية • فقبل الحرب العالمية الثانية كانت نسبة الاستثمارات الامريكية الخارجية فى أفريقيا تبلغ ٣٪ وكانت نسبة تجارة الاخيرة مع الولايات المتحدة اقل من ٥٪ • وكانت شركات المطاط فى ليبيريا والشركات الصغيرة الاخرى فى جنوب أفريقيا – وروديسيا تستثمر معظم ال ٢٠٠ مليون دولار المستثمرة فى أفريقيا • وعند وصول الحرب الى هذه القارة اقيمت القواعد العسكرية وانشئت العلاقات التجارية بين القارة وبين الامريكيين ، ومن هذه النقطة استمروا فى تسليهم الى داخل القارة بعد نهاية الحرب • وكانت اللجنة الاقتصادية الافريقية (مشروع مارشال) هى التى تمول جماعات المستكشفين الامريكيين الذين ارسلتهم الولايات المتحدة بنفس التقاليد الاستعمارية لتمهيد الطريق لاعمال المناجم والعمليات العسكرية • ثم أعلنت اللجنة فى عام ١٩٤٩ أن الخبراء الامريكيين الذين يعملون فى معونة مارشال يجسسون نبض القارة الافريقية من جبال أطلس حتى رأس الرجاء الصالح بحثا عن الثروة الزراعية والثروة المعدنية ، وبعد ذلك انتهز الامريكيون الفرصة لدفع رؤوس أموالهم للمساهمة فى مناجم الرصاص الفرنسية

فى شمال افريقيا ، ومناجم القصدير الفرنسية فى الكميرون ومناجم الرصاص والزنك الفرنسية فى الكونغو . وعن طريق قرض من اللجنة الاقتصادية الافريقية الى مناجم زلجه - وهى شركة فرنسية تابعة لشركة بنارويا ، وهى رابع شركة منتجة للرصاص والزنك فى العالم تمكنت شركة نيومونت للتعدين (وهى شركة أمريكية ٣٠٪ من مصالحها فى جنوب افريقيا وكندا) من ان تشتري الشركة الاولى وتدير عملياتها .

وكانت حالة عدم الاستقرار التى وقعت فيها اوروبا بعد الحرب فى صالح الولايات المتحدة وذلك عند اجراء تقسيم افريقيا الجديد . ففى خريف عام ١٩٤٩ بعد ان اجبرت امريكا الدول الاوروبية على خفض عملتها تآلفت لجنة من كبار رجال المال الامريكيين والبريطانيين لدفع استثمارات الولايات المتحدة الى افريقيا والى غيرها من الاجزاء الباقية من الامبراطورية البريطانية . وبعد شهرين تآلفت لجنة مشابهة ذات اغراض مماثلة من رجال المال الامريكيين والفرنسيين . وقوة قبضة هذه المؤسسات واضحة اليوم فى شكل الشركات المتحدة المسيطرة على ثروات القارة : روكفلر ، مورجان ، كون لويب وديلون ريد ، البنوك البريطانية مثل باركليز ، لويبز ، وستيمستر ، بروفينشيال ، والبيوت المالية الخاصة بهامبروز ، وروتشيلد ، فيليب هيل ، ثم البنوك الفرنسية مثل بنك باريس والاراضى المنخفضة ، بنك الاتحاد الباريسى ، بنك الهند الصينية ، بنك الاتحاد الاوروبى الصناعى ، بنك ورمز ، بنك الكريدى ليونيه ، بنك اخوان لازار .. الخ الى جانب البنوك الالمانية والايطالية الهامة .

هذه المنظمات المالية وما يتفرع منها هى التى تسيطر على القطاعات المالية فى كثير من الدول التى استقلت حديثا . وهى تؤيد الثورة الصناعية الجديدة الخاصة بالآلية والالكترونات والتطور النووى وفى شئون القضاء التى تلعب فيها امريكا الدور القياىى والذى عاونت الامبريالية الامريكية فى صعودها الحالى . ونجد الجماعات الامريكية المسيطرة على صناعة المناجم واستخراج المواد الخام والصناعات مشتركة بطريقة مباشرة او بواسطة بنوكها او بيوتها المالية فى

المشروعات مع المنتجين الاوروبيين ومموليهم • ونحن نرى الراسماليين الماليين الذين يسيطرون على الشركات الكبرى في صناعات استخراج المعادن وفي التعدين والكيماويات وصناعات الفضاء ، يمتد نفوذهم عبر البحار السبعة ، ويتحكمون في مورد المواد الاولية في آسيا واستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا • وقد ارتفعت استثمارات الولايات المتحدة في كندا في عام ١٩٦٢ بمقدار ٧٠٠ مليون دولار معظمها في صناعة خام الحديد • بينما كان هناك ٢٧٠ مليون دولار مستثمرة في البلاد المتقدمة الاخرى وخاصة استراليا واليابان • وارتفعت استثمارات وأس المال الأمريكي في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٢ بمقدار ٢٥٠ مليون دولار • وكان مقدار الارتفاع في السنة السالفة أكثر من ٤٠٠ مليون دولار • وتقول التقارير المقدمة من وزارة التجارة الأمريكية ان الاستثمارات والاصول المتداولة الأفريقية فيما وراء البحار قد بلغت ٦٠٠٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٦٢ ثم ارتفعت في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٦٣ بمقدار ٣٠٠٠ مليون دولار أخرى • وفي عام ١٩٦٢ اضاف المستثمرون في القطاع الخاص في الولايات المتحدة ٤٠٠٠ مليون دولار في استثماراتهم واصولهم المتداولة في الخارج •

وارتفعت الاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة في أفريقيا فيما عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ من ١١٠ مليون دولار الى ٧٨٩ مليون دولار ، معظمها مأخوذ من الارباح • ومن بين المبلغ الزائد وقدره ٦٧٩ مليون دولار كان مقدار النقود الجديدة فعلا هي ١٤٩ مليون دولار فقط ، بينما كانت ارباح الولايات المتحدة من هذه الاستثمارات - ويدخل في ذلك اعادة استثمار الفائض - ٧٠٤ مليون دولار

وكانت النتيجة ان تكبدت الدول الأفريقية خسارة قدرها ٥٥٥ مليون دولار • واذا أخذنا في الاعتبار المنح المعطاة لها لاجراض غير عسكرية والتي قدرها الكونجرس الأمريكي بـ ١٣٦ مليون دولار تكون صافي خسارة أفريقيا ٤١٩ مليون دولار • وتقدر الاحصاءات الرسمية الأمريكية الارباح التي حصلت عليها شركات الاحتكار الأمريكية في أفريقيا بين ١٩٤٦ و ١٩٥٩ بمقدار ١٢٣٤ مليون دولار ، وان كانت الاحصاءات غير الرسمية تقدرها بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار • وسواء

أخذنا هذه أو تلك فلسنا في حاجة الى عقلية رياضية عظيمة كي ندرك من هذه الأرقام أن ربح الاستثمارات الأمريكية في افريقيا قد بلغ ١٠٠٪ .

وقد كان الحافز الى هذه الاستكشافات الشرهة التي كانت تجرى في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة لاستكشاف كميات اضافية أخرى من المعادن اللازمة للتفوق الصناعي الحديث الاحتكار الذي يعول عليه التفوق والارباح . وهناك مثل حديث يمكن أن يوضح هذه النقطة . فهناك شركة الكان الصناعية قد دفعت مبلغ ٥ ٪ مليون جنيه حتى تستوى على آخر شركة مستقلة (شركة فيشر) التي تعمل في صناعة الألومنيوم .

ومن بين أهداف السيطرة على الصناعات واكتشاف منابع جديدة للمواد حرمان المنافسين من الوصول اليها . وتستخدم الشركات الاحتكارية تكتيك افتعال نقص المادة كوسيلة من وسائلها للحصول على الأرباح . فكانت شركات النحاس تنتج طيلة ثلاث سنوات - حتى منتصف عام ١٩٦٤ - ٨٠٪ أو ٨٥٪ مما يمكن أن تنتجه حتى تحافظ على معدل الاسعار . كذلك كان الحال في صناعة الصلب فكان ما ينتج منها ٨٠٪ من طاقتها .

فالاحتكار يسمح لشركاته أن تجعل اقتصاد البلاد الأخرى يخضع مصالحها فقط . ففي حالة خام الألومنيوم مثلا كانت شركة ميلون الكوا هي المتحكمة ، وقد ضمت اليها كبار المنتجين الآخرين مثل كايزر ورينولدز . ونظرا الى ضخامة تكاليف بناء المصانع التي تحول خام الألومنيوم الى الألمنيوم فإن استغلال رأس مال القطاع الخاص لكل الحام سيفسد هدف الاحتكار ، لان انتاج كميات ضخمة يخفض الاسعار . فافريقيا الغنية غنية جدا بغام الألومنيوم ولكن كل من البلاد الموجودة في غرب أوروبا لا تستطيع بمفردها أن تولد القوة التي تمكنها من استقلال مواردها . ويمكن لغانا أن تقدم القوة الكهربائية اللازمة لتحويل الحام الى الألمنيوم في كل من غانا وغينيا . وهذا مجهود تعاوني نرحب به داخل اطار الاقتصاد الموحد على نطاق القارة .

ومن بين الاسلحة المسلحة فوق رؤوس الدول المنتجة للمواد الاولية التهديد باستخدام الطرق التركيبية التي تستطيع أن تحل مكان المعادن التقليدية الاخرى . وقد اقيمت مصانع ماس صناعي (تركيبى) بواسطة دى بيرز - الشركة العالمية التي تحتكر الماس الطبيعى وبواسطة الشركة البلجيكية « ميسا » التي تسيطر على الماس الطبيعى فى الكونغو وبواسطة شركة جنرال الكتريك فى الولايات المتحدة وفى اليابان . وقد تعمد منتجوا النحاس خفض اسعاده فى اسواق لندن بسبب احتمال استخدام الالومنيوم مكانه ، بينما يلوحون باستخدام البلاستيك بديلا للالومنيوم . وتتفق المبالغ الطائلة على البحوث الخاصة بالمواد الجديدة وفى الاختراعات العلمية المتعلقة بالآلات التي توفر الجهد . وهكذا نهضت المعادن التي كانت مهددة بأن يحل غيرها محلها واصبحت تستخدم على نطاق اوسع فى صنع اشياء اخرى . وكانت مثل هذه المشروعات الخاصة بالبحوث وما ينتج عنها من اعادة تزويد المصانع والصناعات بما تتطلبه حتى يمكن تبرير ما كان يستثمر فيها تتطلب رؤوس اموال ضخمة لا تتسنى الا عن طريق المؤسسات المالية وشركات التأمين الكبرى ، وهكذا أصبحت البنوك وشركات التأمين هي المسيطرة على التمويل الصناعى ، واصبحت تلعب دورا قياديا فى دفع صعود الشركات الاحتكارية . فالبنوك وشركات التأمين هي التي لعبت الدور الاول فى عملية وصول الشركات الاحتكارية الى قممها الحالية ، ثم ان قوتها المالية هي التي تدعم حركتها المتزايدة نحو تركيز الاحتكار بشكل اعظم .

واليوم قد اشتدت المنافسة من أجل احتكار صناعات كاملة ومصادر المواد الخام لدرجة أدت الى حدوث اندماجات كثيرة بسرعة مذهلة ومع اشتداد الصراع فى معركة السيطرة تعقد هذات فى بعض الاحيان يتم عن طريقها توزيع النفوذ طبق موافقة مشتركة . ان النضال من أجل اعادة التقسيم مستمر طول الوقت والتغيرات التي تطرأ فى داخل المنظمات المشتركة أو المتحدة كثيرة الحثوث .

واحتكار اليوم متنوع وواسع الرقعة . وبينما يستمد قوته من طبيعته الاحتكارية فانه من جهة اخرى معرض للاخطار التي يتعرض لها الجهاز المتشعب

الذى تمتد أطرافه الى جهات مختلفة • ان حدوث صراع فى أى نقطة منه قد يؤدى الى زعزعة بنيانه • وخاصة وأن منافسى الاحتكار دائما متنبهون الى الكشف عن أى نقطة ضعفه فيلجأون منها ضربهم • ومن ثم كان اتجاه الاحتكار اليوم الى وسيلة وقائية هى الاتحادات او الاندماجات التى يستهدف منها التغلب على أعدائه • وفى الاتحاد عادة يوجد طرف مسيطر اما سيطرة مباشرة أو غير مباشرة مما يتيح له أكبر نفوذ فى ادارة شؤون الاتحاد • فضلا عن ذلك فان لكل طرف من اطراف الاتحاد توابعه • وكلها تشترك فى الحرب التى تدور خارجه ، بينما تبذل جهودها فى الداخل لزيادة أهمية حصتها فى النشاط الجماعى • فمثلا كل اتحاد احتكارى سيكون مسيطرا على عدد من الشركات المتصلة على مستويات كثيرة بانتاج المواد الأولية ومرورها فى مراحل تبدأ بمرحلة استخراجها الى أن تصل الى مرحلة السلعة شبه المصنعة أو السلعة المصنعة ثم من مرحلة السلعة العادية الى السلعة المعقدة الى مصانع الآلات الثقيلة • والشركة الاحتكارية لا تقيد نفسها بمادة خام واحدة وإن كانت تركز على واحدة أو اثنتين • كما انها لا تقيد نفسها بصناعة خاصة أو بمشروع قد يكون ثانويا لنشاطها الاساسى • وهذا ايضا قد تركز على تخصص معين • وهناك شركات احتكارية كثيرة تتفرع الى مشروعات خاصة بالمزارع وباعمال البناء والمقاولات لان من طبيعة هذه المشروعات ان لها عائدا مرتفعا • وإن هذا اللون من النشاط لينتشر بسرعة فى الوقت الحاضر ، وقت التوسع فى التصنيع ونمو المدن الجديدة ، كما أنه يمتد الى الزراعة ذات النطاق الواسع •

وتقوم هذه الاتحادات بعملية التغلب فى القارة الافريقية • وهى تمتد من الاندماجات الاحتكارية لرؤس الاموال الامريكية والاوربية وخاصة تلك التى تدخل فى نطاق السوق الاوربية المشتركة • والهدف الاول هو احتكار موارد المواد الخام فى القارة الافريقية – وليس – كما يدعون – للنهوض باقتصاد هذه

القارة • فهذه المواد الخام تنقل في حالتها الخام لمصانع انتاج الدول الاميرالية
ثم تعود هذه المواد على شكل آلات ثقيلة تستخدم في عملية استخراج المواد
الاولية مرة أخرى واستنزاف موارد الدول-الافريقية •

• ان الدول الافريقية لتتطلع الى المخل الناتج من التجارة في هذه المواد لتكون
لنفسها رأس مال تستخدمه في استقلال هذه المواد لصالح تنميتها هي • ولكن
يستخدم هذا الدخل في توسيع الهوة الاقتصادية التي بين الدول الافريقية وبين
الدول الصناعية الكبرى • ولما كان أولئك الذين يقومون بالاستغلال هم أنفسهم
الاحتكاريون الذين يسيطرون على الاسواق الخاصة بالمواد الاولى من جهة وعلى
اسعار السلع المصنوعة من جهة أخرى فان النتيجة ان الدول الافريقية تضطر ان
تنتظر طويلا قبل أن تجد حلا لمشكلتها الرئيسية الخاصة برفع مستوى معيشة
سكانها • وهذه هي الاجابة على رجال الاقتصاد الذين يؤكدون لنا ان المهم ليس
ما اخذ من بلادنا بل ما ترك في بلادنا •

وتعطينا لجنة المعونة الخاصة بالتنمية الرد على سؤالنا بقولها أنه اذا
استثمرت الدول الصناعية في زيادة انتاجها بمقدار ٣٪ في العام واذا استثمرت
الدول غير الصناعية تزيد انتاجها السنوي بمقدار ٥٪ احتاجت الدول غير
المتقدمة الى ٢٠٠ سنة كي تلحق بالدول المتقدمة • وحتى هذه الزيادة - ٥٪ -
ستكون مشكلة بالنسبة للدول المتخلفة طالما ان الدول المتقدمة تعمل على استنزاف
مواردها • وفي معظم الدول الافريقية نرى ان نسبة الزيادة في الانتاج لا تكاد
تساير نسبة زيادة السكان التي تتراوح بين ٢٪ الى ٣٪ • ان الدول المتخلفة
هي التي تحمل على كاهلها عبء تنمية الدول المتقدمة • فمثلا بلغت كمية المطاط
الذي اخذته شركة فايرستون ما قيمته ١٦٠ مليون جنيه من ليبيريا في مدى ربع
القرن الاخير • وفي مقابل ذلك حصلت ليبيريا على مبلغ ٨ مليون جنيه • ان
متوسط صافي الربح الذي تحققه هذه الشركة الامريكية يبلغ ثلاثة اضعاف
ايرادات حكومة ليبيريا •

وقد انتشرت اتحادات الشركات المالية والصناعية من شمال القارة الافريقية الى جنوبها مقتصة الموارد المعدنية وموارد الوقود ، مقتصة انتاج الارض وانتاج الغابات ، تبنى صناعات الاستخراج وصناعات التحويل . ففي الجزائر مثلا كان القبال الكبير على الاستثمار يسير جنبا الى جنب مع حرب التحرير . وبلغ الاستثمار الفرنسي والاستثمار الامريكى الفرنسى بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٥ ما لم يبلغه من قبل . وكانت الشركات الصناعية العملاقة تعمل بتأييد البيوت المالية التى كانت تسيطر على القطاعات المالية والنقدية فى دول مستقلة كثيرة . وكانت البنوك وشركات التأمين الضخمة والشركات المليونيرة مثل البنك الدولى وفروعه تعمل بهمة ونشاط . كانت هذه الاحلاف تمتد بين الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وهولنده وإيطاليا والسويد . وهى تدور حول اتحادات الشركات المعدنية والكيماوية مثل شركة الفحم والصلب الاوروبية ، سالوك ، ج.ا.س ، سيدلور ، اوزينور ، كروب ، ثيسين ، كولمان ، بيرلات ، فاربورك هوشست ، باير ، ب.ا.س.ف ، ا.ا.س.ا . وهى تخضع للبيوت المالية مثل « الاتحاد الاوروبى لتنمية موارد افريقيا الطبيعية » الموجودة فى نفس مكان بنك لوكسمبرج الدولى ، ومثل يوروفين ، شركة بانكير ، فنسيديه ، كوفيميه ، الاتحاد الاوروبى للصناعة والمال وغيرها .

ومن الشركات البارزة التى تضطلع بمشروعات انتاج المواد الاولى بعد الحرب الشركات الامريكية القوية مثل شركة بيت لحم للصلب ، شركة الولايات المتحدة للصلب ، شركة الجمهورية للصلب ، شركة ارامكو للصلب ، شركة نيو مونت للمناجم ، شركة جونز مانفيل ، شركة يونيون كاربيس ، شركة اولين مايشسون ، شركة الكوا ، شركة كايزر . وتنتشر اتحاداتها بين شركات اوروبا المعدنية والمالية بشكل يخفى التنافس المستتر بينها . ويطفو هذا التنافس ويظهر على السطح عندما تسبب الظروف انهيار مظهر التعايش السلمى بين الدول الامبريالية المتنافسة فى هذه الدول الافريقية ذات السيادة التى تستخدمها الدول الامبريالية فى نضالها من اجل التفوق الاحتكارى . وجابون اوضح مثل ذلك .

فعندما ثار سخط الجماهير على نظام الحكم وأدى الى قيام اضطرابات في فبراير سنة ١٩٦٤ انتهزتها فرنسا فرصة كي تحلر الولايات المتحدة من الاعتداء على حقوقها بالنسبة للمنجيز واليورانيوم والبتروال فى هذه اللولة - مستعمرتها السابقة - وكان لهذه الموارء قيمة لا تقدر لفرنسا فى نضالها ضد تقدم الامبريالية الامريكية فى أوروبا فى العصر الجءىء ، عصر التنافس اللرى . وارسلت فرنسا قواء مفلاتها للاحتفاظ بجابون تحت سيطرتها . وربما كان لشركة الولايات المتحدة للصلب السيطرة على كوميلوج التى تعمل فى منطقة فرانسفيل الفنية بالمنجيز ، ولكن فرنسا تسيطر على حقول اليورانيوم فى مونانا وربما كانت منشغلة فى محاولتها احباط مساعى ملوك البتروال الامريكين للوصول الى منابع بتروال جابون .

الفصل الخامس

الحقيقة المخفية خلف العناوين

وحتى نوفق في فهم ما يحدث في العالم في هذه الأيام يجب أن نفهم التأثيرات والصفوط الاقتصادية خلف الأحداث السياسية • ان الأعمدة المالية التي تنشر في الصحف العالمية تعطينا في الحقيقة « الأخبار التي وراء الأخبار » • ففي كل يوم نقرأ في الصحف اعلانات تقول : « مساهمة مورجان جرنفيل في البنك الفرنسي الجديد » أو « جماعة البيوت المالية الإفريقية » أو « الاتحاد يفوز بالتصويت في هاليت (وهو شركة سكر بجنوب أفريقيا) أو « انشاء شركة جديدة في المانبا » •

هذه عناوين صحف أخذت اعتباطا • وإذا فحصناها اكتشفنا خطأ يوصل بين الجماعات المالية القوية التي لها الضغط الحاسم على أحداث العصر الحاضر • كما تكشف الحقائق عن الصلة بين الرجال والمصالح المعنية مباشرة أو غير مباشرة بما تتضمنه المقالات • وليس معنى هذا ان الحقائق كلها تتكشف • على العكس أنها غالبا ما تستتر • ولا يمكننا أن نرى ما خلف المقالات لنعرف الاتجاهات الخفية ومعناها الحقيقي من الناحيتين الاقتصادية والسياسية الا بعد أن ندرس تراجم حياة الشخصيات والجماعات المتصلة بهذه المقالات •

ولناخذ مثلا المقال عن مساهمة مورجان جرنفيل في البنك الفرنسي الجديد (المنشور في « فينانشيل تايمز - لندن - ١٨ ديسمبر ١٩٦٢) فهو مرجان

جرنفيل وشركاء، هو فرع لندن للبنك الأمريكى الهام «ج. ب. مورجان وشركاء» الذى كان يمتلك فى عام ١٩٥٦ ثلث الشركة البريطانية . ولهذا لا نعجب اذا علمنا أن البنك الجديد الذى يساهم فيه مورجان اسمه «مورجان وشركاء» وخاصة اذا علمنا أن ٧٠٪ من رأس المال البالغ قدره ١٠ مليون فرنك من بنك مورجان الدولى ، ١٥٪ من مورجان جرنفيل . وماذا عن الـ ١٥٪ الباقية ؟ انها مقسمة بين بنكين هولنديين : هوب وشركاء (أمستردام) وميس وزونين (روتردام) . وكان جماعة مورجان صلة وثيقة بالبنكين طيلة مدة طويلة . وقد زادت هذه الصلة وثوقا بعد أن حصل بنك مورجان الدولى فى مارس ١٩٦٣ على ١٤٪ من رأس مالهما .

وكيف حدث ذلك ؟ حدث نتيجة شراء اسهم شركة بانكين - وهى شركة تقوم بتوحيد نشاط البنكين اللذين ما زالا يقومان بالاعمال باسميهما . وهذه الطريقة - طريقة قيام واحد بعمل اثنين - هى الطريقة التى يحاولون بها خداع العالم بالنسبة لتشكيلاتهم .

ورئيس مجلس ادارة مورجان وشركاء هو مستر بير مينال وهو فى نفس الوقت نائب رئيس شركة مورجان الدولية فى باريس . بينما أخوه مستر ريموند مينال هو مدير بنك ورمز . ونائب رئيس بنك مورجان وشركاء هو الفيكونت هاركور وهو مدير بنك مورجان جرنفيل ورئيس مجلس ادارة أربع شركات بريطانية هامة : بريتش كومنولث ، جريشام للحرائق والحوادث ، جريشام للتأمين على الحياة ، ليجال وجنرال .

ونجد منشورا فى مجلة « فينانشيال تايمز » فى عددها الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٦٣ موضوعا تحت عنوان « حركة المصارف الفرنسية الافريقية » فى سطور لا تزيد على الثمانية أن شبكة « البنك التجارى الافريقى » الموجودة فى السنغال وساحل العاج والكمرون والكونغو قد تولاهما بنك سوسينييه جنرال

وهو ثاني بنك في فرنسا • وفي التعليق الوحيد الذى سمحت الصحيفة بنشره نجد مضمون الحركة « وستكون نتيجة هذا الاجراء زيادة كبيرة فى حجم ايداعات بنك سوسيتيه جنرال » •

وكان بنك سوسيتيه جنرال قد تأسس فى عهد نابليون الثالث فى عام ١٨٦٤ • ومن أهم المساهمين فيه كان أدولف شنيدر ، أحد أعضاء امبراطورية شنيدر للحديد والصلب ، والذي كان فى نفس الفترة أحد اوصياء بنك فرنسا • وقد أممت الحكومة بنكى فرنسا سوسيتيه جنرال • ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية لها مصلحة مباشرة فى شبكة البنك التجارى الافريقى التى أصبح بنك سوسيتيه جنرال يتولاها •

ولا يقف التأميم حجر عثرة فى سبيل الارتباط الوثيق باقوى المنشآت المصرفية الخاصة كما يوضح الاسم « جماعة المصارف الافريقية » • فهذا الاسم خداع • فليس هناك ما هو افريقى فى هذه الجماعة • فالفهيئة المعنية كانت Bankers International Corporation التى هي فرع من Bankers Trust Co. التى تتقاسم مع شركة مورجان الدولية الاعمال التجارية الخاصة بشركة ج • ب • مورجان وشركاء • أما الآخرون فهم « سوسيتيه جنرال » وغيرها من المنشآت المالية الأوروبية •

ان اتحاد المصارف الغربية هذا - وعلى رأسه مصالح مورجان الواسعة المدى - هو امتداد لتكوين المصارف فى البلاد التى استولت فيها الجمعية العامة Société Générale على مصالح البنك التجارى الافريقى ، وهذه البلاد هى ساحل العاج ، السنغال ، الكمرون ، الكونغو (برازفيل) • وقد أبدى مجلس ادارة The American Federal Reserve موافقته على توسع مورجان كما وافقت عليه حكومات البلاد الافريقية المعنية • وليس هناك ما يدعو الى التعليق ويكفي ان نقبل وجهة نظر نائب رئيس ادارة Bankers Trust - مستر

ج. ت. دافيز الذى يعلن أن المساهمة فى هذه البلاد الأربع سيوسع كثيرا من مجال نشاط Bankers Turst فى أفريقيا - هذه القارة التى تهمنا أهمية حيوية • ويختتم الخبر بقوله أن Bankers International Corporation لها مصالح مساوية لمصالح Liberian Trading & Development Bank ومساوية لمصالح United Bank of Africa بنيجيريا •

ثم ان تمكن اتحاد آخر للسكر من الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الاسهم العادية - ونتيجة لذلك أغلبية الأصوات - فى شركة جنوب أفريقيا للسكر الاحتكاريون ليدبو كما لو لم يكن له علاقة بالخبر الذى اوردناه فى الفقرة السابقة • ولكن دعنا نفحص الأمر بعمق •

فخلف اتحاد شركات السكر التى ارتفعت نرى يد شركتين هامتين من شركات جنوب أفريقيا : فيليب هيل هيجنسون وشركاه (أفريقيا) ، Union Acceptances Ltd. •

ونجد أن هارولد تشارلز درايتون هو الشخصية المسيطرة على سلسلة شركات الاستثمار والشركات المالية التى مركزها لندن • أما هارى أوبنهيمر (جنوب أفريقيا) فهو رئيس مجلس ادارة Union Acceptances ومن بين الوظائف الاخرى التى يتولاها مستر درايتون : رئيس مجلس ادارة Second Consolidated Trust, European & General Corporation, وهو مدير Midland Bank Executor & Trustee Corup. ، Midland Bank هيئة مناجم الذهب المتحدة بجنوب أفريقيا ومناجم ذهب أشانتى Consolidated Goldfields of S.A. & Ashanti • Goldfields Corp

ومن بين المناصب التى يتولاها مستر أوبنهيمر - وعددها أكثر من ٧٠ - رئيس مجلس ادارة African Explosives & Chemical Industries الهيئة الانجليزية الامريكية بجنوب أفريقيا ، مناجم دى بيرز المتحدة ، First

• وهو مدير شركة الاستثمار الافريقية
الاوروبية ، وبنك باركليز للمستعمرات وما وراء البحار ، شركة جنوب افريقيا
البريطانية ، Central Mining & Investment Corporation

ونائب رئيس الهيئة الامريكية الانجليزية
Anglo American Corporation هو سيرك • أكتون • وهو في نفس الوقت مدير شركة جنوب
افريقيا البريطانية • ويعمل مع نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة الامريكية
الانجليزية مسمر روبرت انان الذي يجلس مع مستر درايتون في مجلس ادارة
Consolidated Goldfields كذلك يشغل مستر انان منصب مدير فوق
العادة لشركة Scottish Amicable Life Assurance Society

ومن بين زملاء مستر درايتون في كل من بنك ميدلاند
Midland Bank و Executor & Trust Company لورد بايليو الذي يشغل في نفس
الوقت منصب نائب رئيس مجلس ادارة Central Mining & Investment
Corporation حيث يوجد ايضا هاري اوبنهيمر • كذلك يوجد بايليو في
مجلس ادارة English Scottish & Australian Bank

وهناك مدير آخر لبنك ستاندرد Standard Bank هو مستر وليم أنتوني
اكتون الذي تظهر صلاته بعالم المصارف من كونه يشغل منصب نائب رئيس
مجلس ادارة ناشيونال بانك National Bank • كما يشغل منصب مدير
Standard Bank Finance ومدير Bank of London & Montreal
& Development Corporation, Bank of West Africa & South America
وليست مجرد صدفه أن نجد للورد لوك مقعدا مع مستر درايتون في مجلس ادارة
مناجم ذهب أشانتي Ashanti Goldfields ، كما أنه يشغل منصب مدير بنك
لندن وأمريكا الجنوبية حيث يوجد مستر أكتون • كذلك ليس من المصادفة
في شيء أن يكون مستر أزموند تشارلز بيرنج - المدير السابق ووكيل الهيئة

الامريكية الانجليزية في لندن والمشارك في عدد من شركات اوبنهيـم - عـضـوا
في الاسرة التي تدير البيت التجارى ليرنج اخوان ، كما انه وثيق الصلة بعالم
الاستثمارات •

ومن بين الشخصيات الهامة التي شغلت مناصب مجلس ادارة شركة
جنوب افريقيا البريطانية المرحوم سير تشارلز هامبرو ، امريس ايفانس، فيكونت
مالفرن • وكان سير تشارلز هامبرو المدير الكبير لبنك انجلترا • وكان يرأس
اكبر بنوك مدينة لندن التجارية - وهو بنك هامبروس ورأس ماله ١٧٦ مليون
جنيها - كما كان رئيسا لهيئة الاتحاد Union Corporation وهي الجماعة
التي كانت تمول عملية المناجم والتي كانت تضم عددا كبيرا من المصالح الامريكية
الانجليزية ذات الصلة بهارى اوبنهيـم وشركاته •

ومن بين البنوك التي كان لورد مالفرن يتولى ادارتها بنك ستانورد
Standard Bank بجنوب افريقيا كما كان يتولى ادارة Scottish Rhodesia
Finance وبنك افريقيا الوسطى التجارى Merchant Bank of Central
Africa • والبنك الاخير هو من تاسيس جماعة روتشيلد التي نجد من
ضمن بنوكها بنك لامبرت Banque Lambert وهو من اهم البنوك البلجيكية
الذي نجد ان ١٧٪ من مصالحه مركزة في افريقيا - خاصة في الكونغو •
وللبنك مصالح في احدى شركات روتشيلد وهي شركة الاسهم الخمسة للاوراق
المالية Five Arrows Securites Co. التي تمتلك بيتا للاستثمار في
كندا والتي تقع تحت نفوذ بوكفلر • ويشغل مستر بول امريس ايفانز نائب
رئيس شركة جنوب افريقيا البريطانية في الوقت الحاضر منصب رئيس شركة
اوبنهيـم المتسعة « الهيئة الامريكية البريطانية » ، ورئيس بنك باركليز
للدومنيون والاستثمارات وما وراء البحار • كما انه يشغل مقعدا في هيئة ريو -
نتو للزنك Rio Tinto Zinc Corporatin مع لورد بايليو نائب رئيسها
ومع هـ • درايتون •

ويساهم عدد من البنوك البريطانية الكبرى وشركات التأمين في بنك ستاندرد Standard Bank . ورئيسه هو سير فرانك سيريل هوكر الذي كان يمثل بنك إنجلترا ، بينما نائب رئيسه هو سير ليث روس الذي يمثل البنك الاهلي الاقليمي National Provincial Bank . وقد سبق أن بينا اتصالات اكترون بالبنوك المختلفة . أما درايتون فهو يرفع المصالح الخاصة بجماعته المالية ومصالح بنك ميدلاند وشركة تأمين ايجل ستار Eagle Star Insurance . ويشغل سير هول باتش - وهو مدير بنك ستاندر بجنوب افريقيا والذي كان قد استقال في يوليو ١٩٦٣ - منصب مدير شركة تأمين الاتحاد التجاري Commercial Union Assurance Co. ويزامل مستر درايتون في شركة تأمين Eagle Star وبنك ميدلاند سير هارفي وات ، كما يزايله في بنك ميدلاند . وهو رئيس مجلس ادارة مناجم الذهب المتحدة Consolidated Gold Fields كما انه مدير شركة الصهر ورمصاص الزنك الامريكى American Zinc Lead & Smelting Co. بالولايات المتحدة .

ويرعى جون فرنسيس بريدو مصالح هيئة الكومنولث للتنمية وستمستر وبنك نيو سوث ويلز وغيرها من بيوتات المال والاستثمار . ويرعى وليم هايكل روبسون كنائب رئيس مجلس ادارة Joint East & Central African Board of the Standard Bank بينما يمثل منفردا استثمارات بوكرا اخوان Booker Bros. في الممتلكات المالية والملاحة التجارية والشركات الزراعية ، وشركات بوكرا هي التي تحتكر اقتصاد غينا البريطانية . ويشغل تشالز هايد فيليز مقعدا في بنك بلجيكا Banque Belge الذي يعتبر المنفذ اللندني لبنك الجمعية العمومية البلجيكية Banque de la Société Generale de Belgique ويشرف بدوره على بنك الكونغو البلجيكية Bank du Congo Belge وهيئة البنوك الامريكية البلجيكية Belgian-American

Banking Corporation ، شركة بلجيان أميركان بانك آند ترست
Belgian-American Bank & Trust Company كونتنتال أميركان فند
بالولايات المتحدة Continental American Fund of Baltimore
شركة كندا فند Canada Fund Co بمنتريال - كندا •

ان عنواننا مثل « انشاء شركة صناعية جديدة في ألمانيا » في صحيفة
فياناشيال تايمز في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ يبدو مظهره بريئا • ولكننا اذا تعمقنا
في البحث دخلنا في عالم البنوك الدولي • فهنا نقابل رؤوس الأموال البريطانية
والأمريكية التي تغفلت في وقت قصير خلال أربع قارات ، وبؤرة الاستثمار هي
شركة سويسرية International Factors AG. of Chur ورأسمالها
الاسمى هو ٦٠٠٠٠٠٠ فرنكا سويسريا (٤٩٠٠٠٠٠ جنيها) • وقد بدأت
نشاطها في ألمانيا حيث أنشئت شركة International Factors Deutschland
مع ثلاثة بنوك ألمانية ، واحتفظت شركة Chur بـ ٥٠٪ من رأس المال •
ويمتلك ٢٠٪ منه بنك فرنكفورت، ٢٥٪ Mittelrheinische Kredit bank
Dr Horbach & Co. ٥٪ في بنك خاص بفرنكفورت هو جورج هوك
George Hauck • وسوف تتسع حصة بنك فرنكفورت Frankfurter Bank
بعد حصوله على ٥١٪ من شركة هورباك Horback & Co. عن طريق تبادل
الأسهم •

وكانت المصالح المصرفية الثقيلة خلف المشروع الدولي الذى له شركاء في
سويسرا واسرائيل وجنوب افريقيا واسرائيل وألمانيا هي البنك الاهلي ببوسطن
National Bank of Boston ومستتر صمويل وشركاء بلندن ، والثالثة
كانت شركة تخضع لتفوذ صمويل ، توتور كيمسلي وملبورن • وكان بنك
بوسطن الاهلي - الذى كان في وقت ما داخل نطاق امبراطورية مورجان المالية -
قد وقع منذ عام ١٩٥٥ تحت نفوذ روكفلر ولو أنه ظل متصلا بمورجان • وهو
منضم الى بنك تيسيس الاهلي Chase National Bank (روكفلر) في الهيئة
المالية الامريكى فيما وراء البحار American Overseas Finance Corp.

وكان رئيس مجلس ادارة شركة صمويل هو الفيكونت بيرستيد الذى كان فى نفس الوقت مدير شركة تأمين الاليانس Alliance Assurance Co (التى هى من صنع روتشيلد) وتابعتها شركة تأمين صان اليانس Sun Alliance Insurance وكان رئيس مجلس ادارة شركتي التأمين هو مستر ت. د. باركلي مدير بنك باركليز ومدير بنك باركليز بفرنسا وبنك التيل البريطاني British Linen Bank الذى هو احد توابع بنك باركليز.

وفى اوائل فبراير عام ١٩٦٣ اشترى بنك المدينة الاهل بنيويورك National City Bank of New York - عن طريق هيئة المصارف الدولية Internatinal Banking Corporatin - ١٦ ¼ % من نصيب صمويل وشركاه الذى هو عبارة عن ٦٠٠.٠٠٠ سهم عادى بمبلغ ١٩٠.٠٠٠ جنيها . وقد وضع البنك الاهل رئيس مجلس ادارته ر. س. بيركنز فى مجلس ادارة صمويل . وقد ساعدت الحقنة التى اعطاها راس مال روكفلر لصمويل وشركاه على أن تمتد الى السوق الاوروبية حيث انضمت الى جماعة المصارف الاوروبية بواسطة البنك الفرنسى الهام - بنك باريس والبلاد المنخفضة Banque de Paris et des Pays-Bas

وقد قام بيت صمويل وشركاه بادارة مؤسسة أخرى من مؤسسات السوق الاوروبية بلندن هى New European & General Investment Trust التى هى بدورها متصلة بينك لامبرت ، بنك باريس والبلاد المنخفضة والبنك الالمانى المعروف Sal Oppenheim & Cie والمصارف الهولندية مثل ليبمان Lippmann وروزنتال وشركاه Rosenthal & Cie وبنك الكريديه الايطالى Credito Italiano of Italy وبنك أركوجو باسانيا Banco Urqujo of Spain واتحاد البنوك السويسرية Union de Banques Suisses *

قد نبدو كما لو كنا قد دخلنا في تعقيدات المصالح المالية والاقتصادية التي تكمن خلف العناوين البريئة المظهر . ولكن هذه في الحقيقة هي ما تشير به الدلائل نحو الاتجاه الحالي للجماعات القوية التي تقبض بقوتها وتحكم في حياتنا على مستوى عالمي . ان عملية اظهار معنى ذلك بالتفصيل هو الهدف الجوهري من هذا الكتاب .

ورغم هذا الابعاز فانه يلقي الضوء على هذا التشابك الثماني لشركات الاحتكار المالية في الوقت الحاضر . ان ما نشاهده اليوم هو تفلن مستمر من جانب مؤسسات مصرفية ومالية قليلة في مشروعات صناعية وتجارية واسعة ، مما يخلق سلسلة من الاتصالات تربطها ببعضها، تستهدف السيطرة على الاقتصاد الاهلي والاقتصاد الدولي . ويمتد نفوذ هذه السيطرة على السياسة وعلى الشؤون الدولية بحيث نجد ان مصالح هذه الشركات الاحتكارية تتحكم في السياسات الوطنية . ولهذا السبب يوضع ممثلوها في المناصب الرئيسية في الحكومة والجيش والبحرية وسلاح الطيران والسلك الدبلوماسي والهيئات التي تتحكم في رسم السياسات وفي المنظمات الدولية التي تخرج السياسات المختارة عن طريقها الى المسرح العالمي .

وقد وصلت هذه العملية الى درجة عالية قبل نشوب الحرب العالمية الاولى مما كان يتطلب دراسات هامة لنموها وقوتها . وقد استخدم لينين اثنين من هذه الدراسات : كتاب « الامبريالية » تأليف الكاتب الانجليزى الخرج . ١٠ هوبسون والذي نشر في عام ١٩٠٢ ، كتاب « رأس المال » الذى كتبه الماركسي الاشتراكي رودلف هلفرندنج والذي نشر في عام ١٩١٠ ، وقد استخدمهما لينين كأساس جوهري للدراسة « الامبريالية » التي يصفها بأنها « أعلى مراحل الرأسمالية » .

وقد أتت هذه الدراسة في المرحلة التي تحولت فيها المنافسة الى احتكار ، وهو ما يسمى بتجميع الانتاج ، بمعنى أن يتجمع في المشروع الواحد فروع

مختلفة من فروع الصناعة ، ثم يسيطر رأس المال على الاحتكار ذاته . وقد كتب لينين دراسته هذه عام ١٩١٦ . ومنذ ذلك التاريخ وسيطرة الاحتكار المالى تسير بسرعة فائقة .

فكيف حدث اذن ان تصل الرأسمالية - التى أساسها المشروع الحر والمنافسة - الى المرحلة التى تنعدم فيها المنافسة الى حد ان تمارس الاحتكارات الهرمية حقوقها الدكتاتورية ؟ . ان احتمال حدوث ذلك هو فى المشروع الحر نفسه . ان دفع المنافسة قد ادى الى الاختراع على مستويات متعددة . لقد ابتكرت آلات جديدة فزاد الإنتاج وزادت الأرباح واتسعت المصانع واصبحت الوحدات الصغيرة لا تدر ربحا ، وطردتها الوحدات الكبيرة او ابتلعها . ثم ان النقل بالسكة الحديد حسن التوزيع ، ثم كان النقل عبر المحيطات مما شجع التجارة فيما وراء البحار وسهل استيراد المواد الخام الأجنبية .

وعملت الشركة المساهمة التى شجعت نمو النقل بالسكة الحديد وعبر المحيطات كاداة لنمو أعمال المصارف والتأمين . وساعدت قوانين الشركات الجديدة على التوسع فى المشروعات الصناعية والتجارية حيث قل عنصر المخاطرة بالنسبة للفرد المستثمر نتيجة لتحديد مسؤوليته .

ثم انتقلت المنافسة الى مستوى آخر . فالشركات التى كانت تمتلك رموس أموال ضخمة استطاعت أن تبسط نفوذها على الشركات الأقل منها . ثم ان التوسع الضخم فى ميدان الصناعة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى صاحبه تركيز كبير وسريع على المشروعات الكبيرة ، فارتبطت الأرباح بالقفصا على المنافسة .

ونشأ توحيد أو تجميع الإنتاج كمظهر أساسى من مظاهر الرأسمالية . بالشركات التى بدأت عملها بالتركيز على مهمة صناعية واحدة تحولت الى التركيز على عدة مشروعات تمثل المراحل المختلفة المتصلة الواحدة بالآخرى ، ووسعت

البيوت التجارية نشاطها الى التوزيع ثم الى الانتاج الفعل للسلع المصنعة من المواد الاولية التى تنتجها من المزارع ومن المناجم التى تحصل عليها من ممتلكاتها التى وراء البحار .

وقد قال « هلفردنج » فى كتابه عن هذا الموضوع « رأس المال السائل » يشرح الاسباب التى وراء هذه العملية :

« ان هذا التوحيد أو التجميع يقضى على ذبذبات التجارة، ولذلك فهو اولا : يصمن للمشروعات الموحدة أو المجموعة نسبة من الربح أكثر ثباتا . ثانيا : من اثر هذا التوحيد أو التجميع القضاء على التجارة . ثالثا : من شأنه ادخال التحسينات الفنية وتكون النتيجة الحصول على أرباح ضخمة أكثر بكثير من أرباح المشروعات غير المجموعة . رابعا : أنه يقوى مركز المشروعات المجموعة بالمقارنة بالمشروعات الفردية ، كما أنه يمنحها القوة فى الصراع التنافسى وقت فترات الركود عندما لا يتمشى هبوط أسعار المواد الخام مع هبوط أسعار السلع المصنعة » .

ونتيجة لتوسع احتكار الصناعة واحتكار التجارة زاد الاعتماد على رأس المال المصرفى . فطرق الانتاج الجديدة وتقسيم المصانع والبيوت التجارية الى ادارات وتوزيع البحوث نتيجة امكانيات المواد الجديدة والطرق الجديدة بالنسبة للمواد القديمة والمواد الجديدة - مع أنها أدت جميعها الى تقوية الاحتكار وزيادة الارباح فانها تطلبت رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع الوفاء بها الا المصارف وما يتبعها من شركات تأمين . وهكذا مضت عملية ادماج المشروعات الصناعية جنباً الى جنب مع عملية التركيز على المصارف وتغلفها فى المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى ، فساهمت فى رؤوس أموالها بنصيب كبير .

وقامت المصارف بدور الوسيط الذى كان يؤديه مقرضو النقود ، وتحولت الى هيئات احتكارية قوية واصبح تحت امرتها كل وسائل الانتاج ومصادر المواد

الحام في دولة معينة أو في عدد من الدول • ويمثل هذا التحول من دور الوسيط
النواضع الى دور المحتكر إحدى العمليات الجوهرية في نمو الرأسمالية وتحولها
الى امبريالية رأسمالية •

وقام اتحاد بين رجل الصناعة ورجل المصارف بسيادة الاخير • ففي الولايات
المتحدة مثلا كان يسيطر على هيئة الصلب بها - التي هي بدورها عبارة عن عدة
شركات صلب ضخمة اندمجت بعضها في بعض واصبحت تنتج نصف صلب
الولايات المتحدة - مصالح ج. ب مورجان المصرفية ، وذلك نتيجة للاستثمارات
الواسعة التي للاحقة فيها • وقبل نهاية العشر سنوات الاولى من القرن الحالى
كان تشابك الصناعة والاعمال المصرفية قد قطع شوطا بعيدا • ففي المانيا مثلا
كان هناك ستة من كبار المصارف ممثلة بواسطة مديريها في شركات يبلغ
مجموعها ٧٥٠ شركة تستغل في معظم فروع الصناعة المختلفة : التأمين ، النقل ،
الصناعة الثقيلة ، السفن ، المطاعم ، المسارح ، الفنون ، دور النشر ... الخ •
وفي الوقت نفسه كان يجلس في مجالس ادارة هذه المصارف الستة في عام
١٩١٠ واحد وخمسون من اكبر رجال الصناعة ، من بينهم كروب - ملك الحديد
والصلب والاسلحة ومدير الخط الملاحى القوى (هامبورج - امريكا) •

وقد زاد عمق هذه العملية في الوقت الحاضر ، وهو يمد جذوره في كل
يوم • وكانت المصارف الالمانية تضم الأربعة بنوك العملاقة : البنك الالمانى
Deutsche Bank وبنك درسدن Dresdner Bank وبنك Disconto
Gesellschaft والبنك التجارى Commerz-Bank - وقد زادت قوتها قوة فوق
قوة • ويندمج معها اليوم البيوت الصناعية الالمانية الكبرى والاتحادات ، مثل
كروب ، باير ، باديش انيلين وصودا فابريك ، فابورك هوشست ، مصانع
المتفجرات والاسلحة المتصلة بشركة أ. س. أ. وتابعا في القارة سولفاى. وقد
أصبح البنك الالمانى الآن بنك الدولة الاول ويأتى ترتيبه الحادى عشر بين كبريات

المصارف العالية • وفي عام ١٨٧٠ كان رأس مال هذا البنك هو ١٥ مليون مارك زادت في عام ١٩٠٨ الى ٢٠٠ مليون مارك • وفي عام ١٩٦٢ كان البنك يشتغل في ١١٠٠ بليون فرنكا فرنسيا •

ويستند حكم القلة المالية الى نظام الشركة الحائزة التي غالبا ما تتكون برأس مال اسمي صرف، ولكنها تسيطر سيطرة مباشرة وغير مباشرة على توابع لها تعمل في مبالغ ضخمة • وإذا افترضنا أن امتلاك ٥٠٪ من رأس المال كاف للسيطرة على شركة من الشركات كان من الممكن باستثمار ١٠٠.٠٠٠ جنيها أن نستثمر عشرات الملايين من الجنيهات في الفروع والمشروعات المتصلة بها •

ويشكل رأس المال السائل المركز في ايدي قلة احتكارا حقيقيا ، حيث يجبي ارباحا طائلة من اقراض الاموال ومن التأمين على الاسهم والسندات ومن القروض للحكومات ومن اصدار السندات الحكومية • فمثلا يتبع بنك المانيا اجرا، معينا كى يسيطر على المشروعات ويحصل على مزيد من الارباح • فعندما يساهم في مشروعات جديدة أو في التوسع في مشروعات قائمة فانه يجد كل رأس المال المطلوب من مصادره أو من توابعه • وعندما يتم التشكيل تصفى الاسهم ويحتفظ البنك باسمهم كافية تتيح له صوتا متسلطا في تصريف الأمور • وفي نفس الوقت يأخذ ارباحا على رأس المال الاصل •

والقروض الاجنبية تكون مصدرا كبيرا من مصادر الارباح الاحتكارية • وفي العادة تكون الدولة المقرضة محظوظة اذا حصلت على تسعة اعشار مبلغ القرض • وفي الغالب تحصل على اقل من ذلك ، وخاصة اذا كانت هذه الدولة من الدول النامية • وقروض ليبيريا هي مثل واضح يبين كيف يعمل المال الاحتكاري بمعاونة الحكومات في زيادة ارباحها •

فقد صرح الرئيس آرثر باركلي - رئيس ليبيريا - في عام ١٩٠٤ أن قرض السبعة في المائة الانجليزي في عام ١٨٧١ - واصله ١٠٠.٠٠٠ جنيها - وصل

منه فعلا الى الخزانة الليبرية بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيها بسبب بعض الاختلاسات الرسمية ، وكان يتطلب ايراد الدولة لمدة ثلاث سنوات لتغطيته . وقد نجحت احدى حكومات ليبريا في الحصول على قرض دولي قدره ١٧٠٠٠٠٠٠ دولارا ساهمت فيه البيوت المصرفية البريطانية والفرنسية والهولندية والالمانية مع بعض المؤسسات المالبة في الولايات المتحدة : ج . ب . مورجان ، البنك الاهل للمدينة National City Bank ، البنك الاهل الاول لنيويورك First National Bank of New York ، كون لوب وشركاه Kuhn Loeb & Co.

وفي هذا الموضوع استخدمت اكثر الوسائل تعسفا في تسديد هذا القرض . فعينت الولايات المتحدة حارسا عاما كما عينت بريطانيا وفرنسا حراسا فرعيين ، واستمر هذا الاجراء حتى تولت امريكا السيطرة التامة على مالية ليبريا في اثناء الحرب العالمية الاولى . ولم يكن يدخل الحكومة في ليبريا الا القليل ، وفي نفس الوقت كانت الارباح الخيالية تدخل البنوك وبيوت الاصدار . وصدرت سندات حكومية قيمتها ٧١٥٠٠٠ دولارا في لندن ، ٢٢٥٠٠٠ دولارا في المانيا ، ٤٦٠٠٠٠ دولارا في امستردام ، ١٥٨٠٠٠ دولارا في نيويورك الى الدائنين في ليبريا دفعا لمطالبهم المستحقة . وقد اقتضى ذلك الحصول على نقود للتعويضات من بيع الممتلكات الالمانية في ليبريا لتصفية الديون اللاحقة التي كانت مستحقة على البنك البريطاني لافريقية الغربية تسديدا لمطالب هذا القرض .

ولم تستطع حكومة ليبريا أن تسدد الفوائد الاصلية المتراكمة لقرض ١٩١٢ الا بعد أن عقلت قرضا جديدا مع هيئة فايرستون الامريكية في عام ١٩٣٦ . وكان القرض الذي قدمته فايرستون في حدود خمسة ملايين من الدولارات بفائدة قدرها ٧٪ . ولكن في عام ١٩٤٥ لم يسد من هذا المبلغ الا نصفه . وكان من بين شروط فايرستون الغاء منصب الحارس على الجمارك واحلال

مستشار مالي محله • وتحت ضغط هذه الديون اضطرت ليرييا أن توافق على منح امتيازات لغايرستون في زراعة المطاط وبعد ذلك في شركة جودرتش للمطاط •

ومن بين وظائف رأس المال السائل الرئيسية إصدار ضمانات يكون سعر القسط فيها غالبا جدا • كذلك يكون رأس المال هذا وسيلة من وسائل تدعيم حكم الأقلية المالية • ففي أيام الرخاء تكون الأرباح ضخمة ، وفي أيام الركود تحصل البنوك على الممتلكات بشراء البيوت التجارية الصغيرة أو التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ، أو بإعادة تنظيمها بما يعود عليها بالربح • وبهذه الطريقة تحصل البنوك على الأمل وتوسع نطاق سيطرتها • كذلك تزيد المساعدات المالية للمضاربين بين أصحاب الأراضي وهذه المساعدات المالية هي وسيلة من وسائل توسيع رقعة السيطرة وتضخم الأرباح في أوقات التوسع الصناعي • ويتحد احتكار إيجار الأرض مع احتكار المواصلات حيث أن التعامل الهام الذي يحكم ارتفاع أسعار الأراضي هو الوسيلة الطيبة للمواصلات مع مراكز المدن •

وبين سام ارونوفتش في كتابه « الاحتكار : دراسة للرأسمالية الاحتكارية البريطانية » الذي نشره لورنس ويشارت في عام ١٩٥٥ كيف أن الموارد البريطانية قد أصبحت مركزة في أيدي قلة من المصارف الكبرى والبيوتات المالية • ومنها نجد أن « الخمسة بنوك الكبرى » لها نفوذ ضخم • ففي عام ١٩٥١ كان الـ ١٤٧ مديرا يشغلون ١٠٠٨ منصبا ، من بينها ٢٩٩ - أقل من الثلث بقليل - كانت في أيدي بيوت أخرى غير الخمسة بنوك الكبرى • ومن بين هذه الـ ٢٩٩ كانت ٨٥ منها في يد شركات الخصم ، ١١٧ في يد شركات التأمين و ٩٧ في يد شركات الاستثمار •

ويقول كارل ماركس في كتابه « رأس المال » في الفصل الثالث والثلاثين من المجلد الثالث : « ثم يتكلمون على التركيز بعد ذلك ! » •

« ان نظام الائتمان - الذى يتركز فيما يسمونه بالبنوك الأهلية وفي كبار الموابن - هو عبارة عن مركزية ضخمة ، ثم أنه يمنح لهذه الطبقة من الطفيلين نفوذا خياليا .٠٠ للتدخل فى الانتاج الفعل بشكل شديد الخطورة - وهذه العصبه لا تعرف شيئا عن الانتاج وليست لها صلة به » .

ويؤكد سيطرة هذه المؤسسات المالية على الصناعة الطرق المختلفة التى يقدم بها رأس المال للصناعة الربح الطائل . وهذه العملية تؤكد فصل رأس المال السائل عن رأس المال الصناعى . وبعد أن يتم هذا الفصل بإبعاده الكبيرة ، وبعد أن تصبح سيطرة رأس المال متفوقة يكونون قد وصلوا الى مرحلة الامبريالية . ويمكن أن نقول أن هذه المرحلة قد وصلت الى درجة النضج فى بداية هذا القرن .

ومن المنافسة الحرة - التى هى سمة أساسية من سمات المراحل الاولى - تحولت الرأسمالية فى أعلى مراحلها الى احتكار متمثل فى النقابات والاتحادات التى اندمج فيها رأس مال عند قليل من البنوك . وأصبح للشركات والاتحادات طبيعة دولية كما أنها قامت بتقسيم العالم فيما بينها . وامتد الاحتكار حتى شمل السيطرة على المواد الخام والأسواق التى من أجلها يدخل رأس المال المتقزم فى صراع شديد .

وان الحاجة الاولى لرأس المال السائل فى المرحلة الامبريالية هو إيجاد مجالات للاستثمارات فيما وراء البحار بما يعود بالأرباح الكبيرة بنسبة أكبر مما يمكن الحصول عليه داخل البلاد . وبذلك يصبح تصدير رأس المال هو دينامو الامبريالية الذى يؤدى الى امتلاك المستعمرات كوسيلة من وسائل ضمان السيطرة الاحتكارية . وتبنى على أساس هذه العملية الاقتصادية الايديولوجية السياسية

والبناء فوق :لاقتصادى الذى يدفع الى خوض المعركة من أجل الفوز الاستعمارى .
وقد عبر هلفردج عن هذه الايديولوجية بجملة موجزة واحدة فقال : « ان راس
المال السائل لا يريد الحرية ، انه يريد السيادة » ، لأن فى السيادة على المستعمرات
ضمانا لحكم الاقلية المالية من جانب الدولة المتسيلة على الاحتكار وعلى امكانيات
موارد المواد الخام وعلى اسواق السلع المصنعة .

الفصل السادس

الموارد الأولية والمصالح الاجنبية

تتصل الشركات الامريكية والاوروبية المرتبطة باقوى المصارف والبيوت المالية العالمية الكبرى وبموافقة الحكومات الافريقية بالمشروعات الضخمة القائمة على استغلال موارد المنتجات الأولية الجديدة . وفى بعض الحالات نجد ان هذه الشركات مرتبطة بمشروعات طويلة المدى لاقامة صناعات اساسية معينة . وفى الغالب نجد انها تقصر عملها على انتاج المواد فى مراحلها الاساسية او الثانوية ، بغرض تحويلها فى المصانع التى تملكها وتديرها الشركات المستثمرة .

لقد فشلت افريقيا فى ان تقطع شوطا طويلا فى طريق التنمية الصناعية الصادقة ، لان مواردها الطبيعية لم تستخدم لتحقيق هذا الغرض، ولكنها استغلت لزيادة التنمية فى العالم الغربى . لقد استمرت هذه العملية وقتنا طويلا وازدادت دفعا فى السنوات الاخيرة بعد ابتكار وادخال العمليات والوسائل الجديدة التى زادت من انتاج الصناعات المعدنية وغير المعدنية فى اوروبا وامريكا حتى يسائر الطلب المتزايد على السلع المصنوعة .

ولقد كان للاستعدادات العسكرية وللتوسع النووى تأثير كبير على هذا الطلب وقد تضاعف انتاج الصلب الخام مرتين فى العشر سنوات بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٠ من ١٩٠ مليون طن الى ٣٤٠ مليون طن . وحتى التأخر الذى حدث عام ١٩٥٨ والذى استمر طوال السنوات التالية فشل فى ان يوقف هذا التقدم الذى استمر - بدرجة اقل - فى البلاد الشرقية والغربية .

ونحن نتبنا أن درجة هذا الانتاج سوف تستمر . وبما ان مصدره البلاد
الغربية فانه لا يكاد يسمح بتوسع الافريقيين في المنتجات الاولى ، وان كان يسمح
بتدفق هذه المواد بين مصادرها في البلاد النامية وبين البلاد ذات التصنيع العالي
التي تستخدمها . كذلك لا نأخذ في الاعتبار احتمال حدوث تدهور في اقتصاديات
الغرب التي تؤثر على طلب المواد الخام . وقد أصدرت اللجنة الاقتصادية الاوروبية
التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩ نشرة جاء في تقديرها أن الانتاج العالمي
للصلب بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ سيكون في حدود ٦٣٠ مليون طن . وقبل الحرب
العالمية الاخيرة كان معظم انتاج الصلب والحديد في العالم الغربي أساسه المواد
الخام المحلية . أما سنوات ما بعد الحرب وخاصة منذ عام ١٩٥٦ فقد شاهدت
اتجاها مضادا . فحوالي ربع المواد الخام (٩٠ مليون طن من ٤٠٠ مليون) مما
استعمل في صناعات العالم المعدنية مستورد .

واهم البلاد التي كانت تستورد هذه المواد الخام هي الولايات المتحدة
وأوروبا الغربية واليابان . ويوجد لدى الاتحاد السوفيتي ولدى الدول النامية
كميات كافية من المواد الخام المحلية . ويوجد في الوقت الحاضر ثلاث مناطق
تستقل الدول المنتجة العظمى مواردها الاولى . وهذه المناطق هي افريقيا وكندا
 وأمريكا الجنوبية ، وبنوع خاص شيلي وبيرو واخيرا فنزويلا . كما أصبحت
كندا منطقة استثمار رأس المال الامريكى الذى يدر أرباحا طائلة والذى يستقل
كميات ضخمة من المنتجات الخام في المصانع الامريكية . وإلى جانب تقديم هذه
الميزات فإن أمريكا الجنوبية وافريقيا تقدم اليد العاملة الرخيصة وتقدم المساعدات
الحكومية على شكل اعفاء من الضرائب الجمركية للآلات المستوردة كما تعفيها من
الضرائب العادية .

وتدل البيانات الاحصائية على أنهم يكتشفون في افريقيا كل يوم كميات أكبر
وأكبر من المواد الخام ذات القيمة . وينظر الغرب الى هذه المواد على أنها منابع
للاستقلال من أجل تجارة بلادهم وصناعاتها ، في نفس الوقت الذى يتجاهلون

فيه تنمية البلاد التي توجد فيها هذه المواد . وفي مقال كتبه روبرت سونال في صحيفة «يوروب اوتريمر» في نوفمبر ١٩٦١ قال أن افريقيا سوف تكون المورد للحديد الخام الذي يستخدم لصالح بلاد الغرب .

واختتم مقاله بأن قال ان مساهمة أوروبا هو عامل موافى لاستغلال موارد افريقيا المعدنية ، ولكن الامكانيات الانتاجية تتطلب الحكمة وتتطلب الدراسة المستفيضة لامكانيات البيع . وسوف تبدأ هذه المناجم فى الوصول الى موقف المنافسة الامر الذى سوف يكون له اثره على مستوى الاسعار . ولذلك فانها فى حاجة الى أن تدرس قبل أن يبدأ العمل فيها ، كما يجب الاعتماد على اتفاقية بين الشركات المستقلة وبين الدول المضيئة وتكون النتيجة أن تحصل الشركات على عائد عادل وتحصل الدول المضيئة على نظام مالى مستقر لهذا الاستغلال . وبالاختصار ينظر الى حكومات الدول الجديدة على أنها تقوم بدور الشرطة لصالح اتحادات الشركات والمصارف التى تصمم على الاستمرار فى علاقاتها - الغربية الافريقية - طبقا للأنماط الامبريالية . وهذا النظام المالى المستقر الذى سوف تضمنه لهذا الاستغلال سيكون اساسه الاسعار المنخفضة نتيجة المنافسة الحادة .

وقد حدث ارتفاع كبير فى انتاج المواد الاولية فى افريقيا منذ عام ١٩٤٥ تحت تأثير الحاجة الى اعادة البناء وتحت تأثير الحرب الباردة التى كانت تتطلب تكديس الاسلحة واحتياجاتها . والدافع الآخر لهذه الزيادة هو الثورة التى حدثت فى طرق الانتاج وأساليب الادارة . كما أن انطلاق الشعوب التى كانت خاضعة للاستعمار نحو طلب الاستقلال كان من الاسباب القوية التى ساهمت فى التوسع فى انتاج المواد الخام .

وقد تضاعف انتاج المواد الاولية منذ عام ١٩٤٥ عدة مرات وفى بعض الاحيان مرتين . وتدل التقارير الواردة عن تغير المنظر فى غينيا نتيجة اكتشاف خام الحديد واليوكسيت . كذلك أحرز استخراج الماس تقدما كبيرا . فكان المستوى السنوى لانتاج الماس فى ساحل العاج عام ١٩٦٠ هو ٢٠٠.٠٠٠ قيراطا

كما بدأت العمليات في مناجم المنجنيز في الاماكن المجاورة للاهو العظمى .
 ويستغل فوسفات الكلسيوم في السنغال وكذلك الالومنيوم والرمل التاكسد .
 واستخراج الحديد اتمام في طريقه في موريتانيا حيث تزمع شركة انجليزية
 فرنسية انتاج ٤٠٠٠٠٠٠ طن في المرحلة الاولى تزيد بعد ذلك الى ٦٠٠٠٠٠٠
 طن في السنة . وتقدر الكميات الموجودة بحوالي ١٨٥٠٠٠٠٠ طن فيها حديد
 بنسبة ٦٣٪ . وكان من نتيجة اكتشاف الفوسفات بكميات كبيرة في السنغال
 ان قام اتحاد ثالي - فرنسي بلجيكي - بفرض القيام بالعمليات الاستغلالية .
 وهم يقدرون ان ٤٠٠٠٠٠٠ طن من الفوسفات اتمام سيسمح بانتاج
 ١٣٠٠٠٠٠ من الفوسفات الفاخر . وستكون الكمية المستخرجة سنويا
 وكلة عشرين عاما هي ٦٠٠٠٠٠ طن .

وقد اكتشف الفوسفات في توجو ويستغله اتحاد من الشركات له صلة
 ببنك باريس والاراضي المنخفضة Banque de Paris et des Pays Bas وهناك
 شركات للتعدين متصلة بالجمعية البلجيكية العامة Société Générale de
 Belgique وكان من نتيجة اكتشاف المنجنيز واليورانيوم والبتروول والحديد اتمام
 في جابون ان قامت اتحادات شركات مماثلة لاستغلالها . وانتاج مناجم الكمرون
 قليل فيما عدا كميات بسيطة من الذهب والصفيح . وبالرغم من عدم وجود
 تغيرات كبيرة في مدغشقر فقد اكتشف اليورانيوم والمونوزيت والزركون والكروم
 وغيرها من المعادن . وتقدر كمية خام الحديد المكتشف في الجزائر بحوالي
 ١٠٠٠٠٠٠ طن ، كما نسمع كثيرا في الوقت الحاضر عن اكتشاف مناجم
 البترول والغاز في الصحراء الكبرى . وتقدر الكمية المستخرجة من آبار بترول
 الجزائر في الوقت الحاضر بـ ٤٥٠٠٠٠ برميلا في اليوم (وهي ثلث الكمية
 المستخرجة يوميا في ايران) ، وقد وصلت ليبيا الى ١٥٠٠٠٠ برميلا في اليوم ،
 وهم يتوقعون الوصول الى ٦٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في مدى السنوات الخمس
 القادمة . وفي قطاع الجزائر من الصحراء الكبرى يتوقعون انتاج ٥٠٪ من الحديد
 في جهة تنلوف .

وتدل الارقام التالية المأخوذة من الكتاب السنوى للإحصائيات الذى تصدره الامم المتحدة على الارتفاع الكبير فى انتاج المعادن من أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب :

الدولة	المعدن	١٩٤٥	١٩٥٩
المغرب	فوسفات	١٦٥٤٠٠٠	٧١٦٤٠٠٠
	فحم	١٧٨٠٠٠	٤٦٥٠٠٠
	زنك	٩٠٠	٦٤٠٧٠٠
الكونغو (ليوبولدفيل)	ماس	٥٤٧٥٠٠٠	١٤٨٥٤٠٠٠
	قيراط	(رقم ١٩٤٧)	
روديسيا الشمالية	نحاس	—	٢٨٠٠٠٠
	صفيح	—	٩٣٣٧
	نحاس	١٩٧٠٠٠	٥٣٩٠٠٠
روديسيا الجنوبية	زنك	١٥٠٥٠٠	٣٠٠٠٠٠
	منجنيز	٥٠٠	٢٩٠٥٠٠
	فحم	١٦٦٩٠٠٠	٣٧٥٨٠٠٠
جنوب افريقيا	كروم	٩١٣٠٠	٢٣٦٠٠٠
	اسبيستوس	٥١٠٠٠	١٠٨٠٦٠٠
	ذهب	—	٦٢٤١٠٨
	ماس	—	٢٨٣٨٠٠٠
	قيراط		

واعل نسبة فى الزيادة حققتها جنوب افريقيا حيث جعلها انتاج ٦٢٤١٠٨ كيلو جرام من الذهب تنتج نصف الكمية التى ينتجها العالم . كما جعلها انتاج ٢٨٣٨٠٠٠ قيراطا من الماس عام ١٩٥٩ ثالث دولة بعد الكونغو وغانا الذى يتكون معظم انتاجهما من الماس الصناعى بالرغم من أن سيطرتها على صناعة

الماس اعظم نسيجا من سيطرة غانا • كذلك ياتى ترتيبها الاولى فى انتاج خام الكروم ، والثانية فى انتاج الرصاص من افريقيا الجنوبية الغربية • وحتى انتاج جنوب افريقب من اليورانيوم - ٧٠٠٠ طن - المستخرج من طين الذهب والنحاس - يجعلها تتفوق على الكونغو - ١٧٦١ طن •

وقد وصلت عملية التعدين بكافة انواعه فى جنوب افريقيا الى مرحلة الاستغلال التى يمكن مقارنتها بما هو حادث فى كندا أو استراليا حيث تأخذ نفس الشركات - متحدة مع المصالح الامريكية وغيرها - مركزا بارزا • وتتضح هذه العلاقة الوثيقة فى اسماء المناجم - وخاصة فى كندا - التى يوجد نظائر لمناجمها فى جنوب افريقيا وروديسيا •

ان امتلاك افريقيا للمواد الخام الصناعية يمكن اذا استغلتها لتنميتها - والنهوض بها ان يضعها من بين احدث قارات العالم دون الاحتياج الى المصادر الخارجية • ويوجد خام الحديد - من اجود صنف - بكميات ضخمة بالقرب من الساحل حيث يمكن أن يشحن الى الخارج • اما كمية البوكسيت فتقدر كميته فى افريقيا بخمسى الكمية الموجودة فى العالم • وهى ضعف الكمية المستخرجة من استراليا التى تعتبر الثانية • وتقدر الكمية المستخرجة من غينيا مساوية لكل الكمية المستخرجة من استراليا - أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ طن • ويقال ان الكمية الموجودة فى غانا تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ طن • ومن بين المصادر الاخرى السودان والكمرون والكونغو ومالاوى • ومن الاماكن الاخرى المحتمل وجود كميات بها موزمبيق وسرياليون وغينيا البرتغالية وغيرها من البلاد الافريقية •

ومن بين المواد الدنيئة المهمة لانتاج الحديد والصلب المنجنيز الذى يحتل مكانة هامة • فضلا عن استخدامه مع سبائك الحديد فى صناعة بعض انواع الصلب فانه يستخدم فى الصناعات الكيماوية • وفى بعض الاغراض نجد أن المنجنيز من المواد التى ليس لها بديل • انه يستخدم بنسبة ١٨ كج الى ٢٠ كج

فى كل طن من الصلب • ويكتفى الاتحاد السوفيتى والصين اكتفاء ذاتيا بالنسبة لهذا المعدن الاساسى الهام • ولا تمتلك الدول العظمى التى تصنع الصلب مثل الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان كميات كبيرة منه فى اراضيها • ولذلك فمصادرها الرئيسية هى أفريقيا والهند والبرازيل • واكثر هذه الاماكن انتاجا له أفريقيا • ولقد ظلت أنجولا وبتشوانالاند والكونغو وغانا والمغرب وروديسيا وأفريقيا الجنوبية الغربية ومصر من بين البلاد المنتجة له فترة من الزمن • ويضاف الى هذه القائمة فى الوقت الحاضر ساحل العاج وجابون •

ويعتبر شمال أفريقيا اكبر منتج للفوسفات • وتصدر المغرب وحدها منه ٧٠٠٠ر٠٠٠ طن من ٩ر٠٠٠ر٠٠٠ طن ينتجها شمال أفريقيا • وتأتى الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الثانية حيث تصدر ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ طن • ومن بين الدول الجديدة التى ظهرت منذ عام ١٩٥٧ الصين - ٦٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ ، فيتنام الشمالية - ٥٠٠ر٠٠٠ طن • وتعتبر السنغال من البلاد المنتجة للامونيوم فوسفات ويبلغ انتاجه السنوى ٩٠ر٠٠٠ طن • وقد بدأت توجو تظهر فى سوق الفوسفات فى هذه الايام •

ولقد اصبح خام الحديد - مثل البترول - أحد المكتشفات المعدنية الحديثة فى أفريقيا • واصبح شمال أفريقيا وغربها المراكز الرئيسية • ومن بين كبار المنتجين للغام ذى المستوى العالى فى عام ١٩٦٠ ليبيريا (يحتوى الخام على ٦٨٪ حديد) ، أنجولا (٦٥٪) ، جنوب أفريقيا (٦٢٪) ، سيراليون (٦٠٪) ، المغرب (٦٠٪) ، روديسيا (٥٥٪) - وهو الحد الأدنى لنسبة الحديد الخام الجيد • وقد تمت اكتشافات جديدة لكميات أكبر وأنواع أجود منذ عام ١٩٦٠ ، ويمكن أن نعتبر أن كل البلاد الواقعة فى غرب أفريقيا - من موريتانيا حتى الكونغو (برازافيل) تحوى خام الحديد • وترسم الخطط الآن للتوسع فى عملية انتاجه فى ليبيريا وغيانيا وسيراليون • اما فى نيجيريا والنيجر وموريتانيا وغانا وجابون والكمرون والسنغال والكونغو (برازافيل) فالستخرج من خام الحديد اما انه ينتج او فى

طريقه الى الاستغلال هناك . وتقدر الكمية الموجودة في غانا بحوالى مليون طن
وهي في منطقة الشين في الاقليم الشمالى ، والوصول اليه ليس سهلا وتبلغ
نسبة الحديد فيه بين ٤٦٪ و ٥١٪ . والمقترح استغلال الخام للاستغلال المحلى
عندما تفتح بحيرة فولتا للنقل الداخلى . وتقدر الكمية الموجودة في جمهورية
النيجر باكثر من ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن وتبلغ نسبة كمية الحديد بين ٤٥٪ و ٦٠٪
والخام موجود في « ساي » التى تبعد حوالى ٣٥ ميلا من « نيماي » ، وهي بعيدة
في الوقت الحاضر عن الطرق والسكك الحديدية والموانى . وتؤثر هذه العوامل
ايضا على استخدام الخام الموجود في « كاندى » في داهومى حيث تبلغ نسبة
الحديد فيه ٦٨٪ .

ولقد ظلت الجزائر من البلاد المنتجة لخام الحديد لفترة من الزمن . وكان
يقوم باستغلاله في عام ١٩١٣ شركة مقاولات فرنسية اسمها Socit.de l'Ouenza
وكانت تعمل في جبل اونيزا جنوب قسطنطينة بالقرب من الحدود التونسية .
ولقد انشأت الشركة خطوطها الحديدية لتصل بين مركزى انتاجها وبين
« اويدكبريت » ولتتصل بخط سكة حديد « بتيسا » ، وكانت الشركة تصدر
الحديد الى بريطانيا العظمى والمانيا وايطاليا وبلجيكا والبلاد المنخفضة والولايات
المتحدة . وفي السنة من بدء استغلالها حتى عام ١٩٦٠ استخرجت الشركة
٤٦.٠٠٠.٠٠٠ طن من المعدن . وكان عدد موظفى الشركة ٦٠٠ من الاوروبيين
و ١٥٠٠ من الجزائريين .

وقد ظهر خام الحديد اول ما ظهر في الصحراء الكبرى في « جارا جبلية »
على بعد ١١٠ ميلا جنوب شرقي تندوف في عام ١٩٥٢ . وصعوبة الموقع وصعوبة
الحصول على الماء من العوائق التى تقف في طريق الاستغلال . وفي الوقت
الحاضر تقوم لجنة مشكلة من ممثلين لصناعات الحديد والصلب في فرنسا
وبلجيكا والمانيا وايطاليا ولكسمبرج وهولنده لبحث امكانيات الاقليم في هذا
الشان بالاشتراك مع المكتب الفرنسى للبحوث الاقليمية .

وتقدر كمية خام الحديد الموجودة في ليبيريا بحوالى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ رطل
طن فى سلسلة جبال ينمبا وبحوالى ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ رطل بالقرب من حدود
سيراليون . ومنجم خام الحديد فى ينمبا - الذى أغرق - يعاد العمل فيه بواسطة
اتحاد من الشركات يعرف باسم « شركة لامكو المشتركة » LAMCO Joint
Venture Enterp. وأعضاؤها من الليبيريين والأمريكيين والسويديين . وتقدر
الكمية الموجودة بها بأكثر من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ رطل كما تبلغ نسبة الحديد فيه فى
التوسط أكثر من ٦٣٪ . وهناك عقود طويلة المدى من مصانع الصلب الألمانية
والفرنسية والإيطالية والبلجيكية ، ويذهب جزء كبير منه الى شركة بيت لحم
للصلب وهى شركة أمريكية قوية تساهم فى المشروع بنسبة ٢٥٪ بينما تساهم
بالباقى ٧٥٪ شركة لامكو . والشركة الأخيرة هى شركة تقاسمها الحكومة
الليبيرية مع الشركات الأجنبية - كل منهما لها النصف . والمساهم غير أخزومي
فيها هى شركة خام الحديد الليبيرية التى هى عبارة عن اتحاد للمصالح المالية
الأمريكية والسويدية .

وأهم هذه المصالح شركة المناجم السويدية - واسمها جرانجبرج
Grangesberg التى فضلا عن مساهمتها الكبيرة فى منجم لامكو فانها
تعمل كوكيل لهذا الاتحاد المشترك حيث يسود رأس المال الأمريكى . وقد قامت
شركة جرانجبرج التى كانت تملك ٢٨/١٢ من اتحاد لامكو طبقا لتقريرها
السنوى بعد انعقاد اجتماعها السنوى باستوكهلم فى ١٨ مايو عام ١٩٦٢ بزيادة
مساهمتها الى ٢٨/١٥ وبذلك أصبح لها أغلبية فى التصويت .

وتمتلك شركة جرانجبرج مناجم خام الحديد فى وسط السويد كما
تمتلك محطات للقوى ومزارع وغابات . وهى التى قامت بإنشاء والإشراف على
مشروعات السكك الحديدية فى فروفى لدونج جارتفاج ، وهى التى تدير مصانع
الحديد فى أوكلسلاند وهى تنتج الحديد المطاوع وصفائح الحديد . وبالإضافة
الى ذلك فهى تملك وتدير أسطولا من السفن كان يتكون فى آخر عام ١٩٦١ من
أحدى وثلاثين سفينة وكانت تتوقع استلام أربع سفن أخرى فى عامى ١٩٦٢

و ١٩٦٣ • ولها فرع فى اكتيولاجيت هماتيت يدير مناجم فى شمال أفريقيا وفروعا اخرى لانتاج الاسلحة والمواد الكيماوية • واستولت حكومة السويد على ما كانت تمتلكه شركة جرانجبرج فى لوسافارا كورونا فارا ١ • ب I K A B ولكن من ثمن الشراء البالغ قدره ٩٢٥٠٠٠٠٠٠ كورون أعادت الشركة استثمار مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ كورون فى شركة L K A B

وكانت القيمة التى دفعتها الحكومة نظير شراء هذه الممتلكات تعادل نصف رأس المال الذى دفعته شركة جرانجبرج وقدره ٤٩٥٨٠٠٠٠٠ كورون وحتى بدون هذا الثمن كان للشركة ممتلكات تقدر قيمتها بحوالى ٤٠٣٧١٩٠٠٠ كورون وذلك فى نهاية عام ١٩٦١ • وهذا بخلاف الاسهم التى تمتلكها فى الشركات الاخرى والتى تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٤٣٨٠٠٠٠ كورون • وكان صافى الربح الذى حققته الشركة فى ذلك العام هو ٣٨٧٨٧٢٥١ كورون كما بلغت الارباح التى دفعت لحملة الاسهم ٣٥٧٠٠٠٠٠ كورون • وارتفعت مبيعاتها من الحديد من ١٦٢٠٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٩ الى ٢٠٦٠٠٠ طن فى عام ١٩٦١

وتعتبر شركة بيت لحم للصلب مجالا كبيرا للاستثمار بالنسبة لارباح روكفلر من بترول ستاندرد ، الذى يحاول زحزحة مصالح البترول البريطانية الهولندية فى الشرق الاقصى • ولقد نصب جون روكفلر الثالث نفسه اخصائيا فى شئون الشرق الاقصى وخاصة بالنسبة لليابان ، حيث كان ضمن بعثة جون فوستر دالاس التى اضطلعت بمهمة عقد معاهدة الصلح عام ١٩٥١ • ولقد انشأ جماعة اليابان بفرض التبادل الثقافى • ولقد أدت الزيارات المتكررة والضغط الى زيادة امكانيات شركة ستاندرد للبترول فى اليابان واندونيسيا وغينيا الجديدة والهند فى مجال انتاج البترول وتكريره ومبيعاته ، وينعكس اهتمام روكفلر باليابان فى الصلة الوثيقة مع جماعة سومنتومو التى كانت وثيقة الصلة بدورها بشركة بيت لحم للنحاس والسجلة فى عام ١٩٥٥ • وتبلغ الكمية

الموجودة في كولمبيا البريطانية من المعادن الخام ٣٣٠٤٠٠٠ طن وتبلغ نسبة النحاس التي بها ١٢٠٪ وبها أيضا ١٢٣٧٢٣٠٠٠ طن به كمية نحاس تبلغ ٨٢٪ .

ويذهب جملة الانتاج الى شركة سوميتومو للمناجم المعدنية Sumitomo Metal Mining Co. المسؤولة عن الانتاج . وقد اشترت الشركة ٤٠٠.٠٠٠ سهما من بيت لحم ولها صلة بقروض تبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وباتفاقية للمساهمة بنصف الاعتمادات المطلوبة للتوسع. وبنائب رئيس بيت لحم ومديرين آخرين أحدهما ينحدر من اسرة تاناكا . وتم استخراج الكمية الاولى من منجم غبا خلال شهر مايو عام ١٩٦٣ وتصل الكمية في عام ١٩٦٥ الى ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ طن

ويمتد خام الحديد الموجود في ليبيريا الى غينيا حيث يجري استخراجه في اقليم نمبا سيمانديو - على بعد ١٠٠٠ كيلو متر من كوناكري ، بالقرب من حدود ليبيريا وساحل العاج . وقد تآلفت جماعة من بنوك غرب أوروبا كاتحاد اسمه « الاتحاد الاوروبى لتنمية الموارد الطبيعية فى القارة الافريقية Consortium Europien pour le Developpement des Ressources (CONSAFRIQUE - Naturelles de l'Afrique) ويقوم الاتحاد فى الوقت الحاضر بمباحثات متاعدا مع حكومة غينيا . وتكون الجماعة من :

بنك الهند الصينية - باريس

البنك الالمانى

بنك هامبروس - لندن

جماعة بروكسل للمالية والصناعة

تدرلاندش هاندل ماتشبايز - امستردام

اوكسيفي - بروكسل

الشركة الفرنسية الامريكية للمعادن

وبنك الهند الصينية وثيق الصلة ببنك باريس والاراضى المنخفضة وله صلات بجماعة بلجيكا العامة . وقد استبعدت عملياته من فيتنام الشمالية بسبب نظام الحكم الاشتراكي السائد هناك ، بينما أصبح تابعا للتمويل الامريكى فى فيتنام الجنوبية . ويتجه « بنك الهند الصينية » - الراسخ الاقدام فى الجزائر - نحو افريقيا شيئا فشيئا حيث يوجد ضمن عدة اتحادات وهو متصل بمصالح « الجمعية البلجيكية العامة » و « بنك باريس والبلاد المنخفضة » و « البنك الالمانى » . وكلها متصلة بمصالح مورجان الدولية . وهناك من يمثل « بنك الهند الصينية » فى مجلس ادارة « النيكل » التى تقوم باستغلال المعادن المتنوعة فى آسيا واستراليا ، والتى لها مصالح هامة فى « الشركة الفرنسية لمعدن اليورانيوم Compagnie Francaise des Minerais de l'Uranium » وكان المرحوم روبليار مديرا آخر فى مجلس ادارة « النيكل » وكذلك كان بوويراديه من « بنارويا ومناجم هوارون » التى كان يرأسها المرحوم لافوند من بنك بلجيكا والبلاد المنخفضة « فهذه البنوك وغيرها من المصالح الفرنسية الامريكية المتحلة التى كانت تتجمع حول « جمعية المعادن Minerais et Metaux » و« باتينو » Patino وشركة كليماكس الامريكية للمعادن American Metal Climax تكون الاتحاد المسمى باسم « كورفرايمه » CORFRAMET وكان عدد منها يستفيد من قروض مشروع مارشال .

اما « البنك الالمانى » الذى كان دائم الاتصال بالاستغلال الاستثمارى فى البلاد المتخلفة فكان متصلا كذلك « ببنك باريس » . وحتى فى أثناء الحرب لم يقلل من الدور الذى كان يلعبه كمستقل استعمارى . ولكنه كان يتبع الجيش الالمانى فى البلاد المغزوقة فى أوروبا . ونجده اليوم مشغولا بدفع مصالح الالمانيا الغربية فى افريقيا وبما وسيكى وباكستان وكواييا وبرتوريكو . ولقد قدم القروض للارجنتين والى مدينة أوسلو بالنرويج . وله ضلع فى Pakistan Industrial Credit & Inves. Corp. Ltd. وهو يعمل كبنك ائتمان لشركات دولية مثل جنرال موتورز General Motors وفيليبس Philips والبتترول الهولندى الملكى Royal Dutch Petroleum سنيا فسكوفا Snia Viscosa وباتصال

البنك الالمانى بالبتروال الهولندى الملكى يكون متصلا بامتياز بترول الموصل الذى كان موجودا قبل الحرب فى ذلك الجزء من تركيا الذى أصبح الآن العراق ، بينما نشاطه لمصالح جنرال موتورز وفيليبس يؤكد الدور الذى يلعبه البنك الالمانى لرعاية مصالح مورجان التى تقوم بالتوسع الدولى لهذه المنظمات المتفرقة ومن اعضاء مجلس ادارة هذا البنك مديرو مصالح الصلب « ماينسمان » Mannesmann فى اقليم الروهر ، وهو ممثل كذلك فى بنك المانى آخر هو بنك درسدن Dresdner المشترك فى عدد من مشروعات الاستثمار فى القارة الافريقية .

وقد تأسست شركة ماينسمان للصلب - وهى احدى الشركات الهامة جدا فى اقليم الروهر الالمانى - فى عام ١٨٨٥ . ورئيس مجلس ادارتها هو دكتور ولهم زانجر وهو مدير شركة الجوما للصلب بكندا ، حيث كانت المصالح الالمانية متصلة بشركة هوكر سىلى ببريطانيا . ويتصل « ماينسمان » بعدة مشروعات فى الهند وغيرها وبكروپ وفرعه فى دويزبرج - ديماج Demag ويستغل الاخير متعاونا مع شركة بلونوكس الامريكية ، وتقع هذه الشركة التى تقوم بصنع آلات مصانع الصلب والصناعات الكيماوية والبتروولية وغيرها داخل نطاق مصالح ميلون Mellon ومن ثم كانت صلتها بشركة بيت لحم للصلب المتصلة بدورها بصناعة الصلب بالمانيا الغربية التى زادت فيها مصالح ميلون . ولكل من البنك الالمانى وبنك درسدن مصالح هامة فى شركات اوبنهيمر بجنوب افريقيا .

ولبنك هامبروس وشركة كيبيل وويرلس وشركات اوبنهيمر مصالح ذات قيمة فى مناجم الذهب والماس الموجودة فى وسط افريقيا وجنوبها . وكان بنك هامبروس - وهو بنك تجارى - متصلا بسوق الاستثمار السكندنافية، وقد نشر نشاطه فى اوروبا قبل ان تدخل بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة . وقد افتتح فرعا له فى زيودخ عام ١٩٦٢ تحت اسم شركة هامبروس للاستثمار Hambros Investment Company وكثيره من المؤسسات المالية الاخرى

دخل ميدان الاستثمار المالى وهو ميدان تاجير آلات الصناعة • ولهذا الغرض
 انشأ بنك هامبروس شركة تاجير الآلات Equipment Leasing Co.
 فى عام ١٩٦٢ • ويستغل البنك بشكل مباشر فى استيراد وتوزيع السيارات
 من شركة السيارات البريطانية British Motor Corporation الى الولايات
 المتحدة عن طريق شركة السيارات البريطانية وهامبروس وهى شركة يتقاسمها
 الاثنان • وتشمل سيارات شركة السيارات البريطانية السيارات الآتية :
 اوستن ، م ج ، موديس ، دايلى ، وولزلى والشركات الفرعية الاخرى مثل
 نفيلد وغيرها • وعن طريق سيطرته على شركة لايدلو بنيويورك يستطيع بنك
 هامبروس تقوية اتصالاته بالمصالح الامريكية المصرفية ، ومن بين مصالح بنك
 هامبروس الاخرى اتصالاته بشركة موكاته وجولدزميزت لسبائك الذهب
 Mocatta & Goldsmid التى زادت قيمة سبائكها فى عام ١٩٦١ من
 ٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه استرلينا الى ٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه •

وهناك جماعة مالية صناعية أخرى ترأسها الشركة البريطانية B. I. S. C. (Ore) Ltd.
 ويساهم فيها فرنسيون وألمان وأمريكيون ، وتقوم فى
 الوقت الحاضر باستخراج خام الحديد فى غينيا - فى كالوم - بالقرب من ميناء
 كوناكرى • وقد اكتشف هذا الخام الذى تبلغ نسبة الحديد فيه بين ٥٠٪ و ٥٥٪
 عام ١٩٠٤ عندما بدأ العمل فى مد الخط الحديدى من كوناكرى الى النيجر •
 واستمر التنقيب بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٢ بواسطة شركة غينيا الفرنسية
 لاعمال المناجم Mining Company of French Guinea وتكونت فى عام
 ١٩٤٨ شركة أخرى لتؤكد اكتشاف الخام ، وهى شركة كوناكرى للمعادن التى
 تنتج فى مصنعها بكالوم ١٢٠٠٠٠ طن فى كل عام ، ويمكن مضاعفة هذه
 الكمية دون اجراء تعديل كبير لمعداته • وتقوم هذه الشركة الى جانب انتاج
 الحديد بمضاعفة دخلها بانشاء عدة صناعات مثل صناعة المتفجرات بواسطة
 « الاتحاد الكيماوى لافريقيا الغربية l'Union Chimique de l'Ouest Africain
 وتشارك الشركات الآتية مع شركة كوناكرى للمعادن التى يبلغ رأس مالها
 ١٥٠٠٠٠٠٠ فرنك غينى :

شركة B. I. S. C.	٪٣٠ر٥
مكتب البحث الجيولوجي والمعادن	٪٢٤ر٧
الشركة المركزية للتعاون الاقتصادي	٪ ٨ر٧
الشركة الفرنسية لمناجم بور	٪ ٧ر٩
شركة هوش •	٪ ٥
جماعة روتشيلد	٪٩ر٥٦
الشركة الفرنسية الامريكية للمعادن •	٪٢ر٠٥
شركات أخرى •	٪١١ر٥٩

وتعتبر شركة هوش من كبار شركات ألمانيا الغربية للحديد والصلب مع الشركات المتحدة الاخرى مثل مانسيما وفينكس دبنروهر - والاخيرة اندمجت مع جماعة ثيسين Thyssen وكانت جماعة ثيسين بدورها مشتركة مع كروب •

وتتطلع صناعة الحديد والصلب بألمانيا الغربية الى الحصول على المواد الخام لاستخدامها في المصانع الالمانية • وفي الجهات الاخرى حيث تقوم الدول المتخلفة بمحاولات للتصنيع يقومون باقامة مسابك ومصانع لفائف الحديد اى تحويل خام الحديد الى مرحلة ثانوية أو متوسطة • وهكذا يقوم فرع مانسيما في البرازيل المسمى بشركة سيدروجيكا ماينسمان Companhia Siderurgica Mannesmann بانتاج ٣٠٠.٠٠٠ طن من الصلب غير النقي من خام الحديد الذى تستخرجه من مناجمها على بعد خمسة أميال من فرن عال جديد فى بيلو هورينرونتو • ولراس المال الامريكى سيطرة على صناعة الحديد والصلب الالمانية وقد بدأت هذه السيطرة فى اثناء الاحتلال الامريكى لالمانيا عقب الحرب العالمية الثانية •

وقد تولت بنوك مورجان قيادة غزو مجالات الصناعة الثقيلة فى ألمانيا الغربية مستغلة وكلاهما الاوروبيين وشركاها فى بريطانيا العظمى

وفرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا . ومن بين هؤلاء الشركة جماعة روتشيلد المتشعبة التي تعاون بنوك مورجان في مشروعاتها بجنوب افريقيا . وقد قام القسم البريطاني - وعلى راسه ن.م. روتشيلد - باعادة العلاقات مع روتشيلد اخوان ، هذه العلاقات التي ترجع في قديمها الى ما قبل عهد نابليون . وتتصل شركة صمويل مع بنك لامبرت بلجيكا Banque Lambert of Belgium ومع بنك باريس والبلاد المنخفضة الفرنسية - وكلها تعمل داخل نطاق استثمار جمعية بلجيكا العمومية Société Generale de Belgique على شكل اتحاد لاستغلال السوق الاوروبية المشتركة . ويجلس ادموند روتشيلد مع صمويل في مجلس ادارة الشركة الانجليزية الاسرائيلية . كما يجلس روتشيلد - وهو مدير شركتين للتأمين : شركة الاتحاد وشركة اتحاد الشمس - في مجلس ادارة شركة نيوفونلاند البريطانية التي حصلت على امتياز للتنقيب في رقعة مقدارها ٧٠٠٠ ميل مربع في عام ١٩٥٣ . وللشركة امتياز آخر في رقعة مساحتها ٣٥٠٠٠ ميل مربع في لبرادور . ويجلس روتشيلد كذلك في مجلس ادارة شركة الاسهم الخمسة بتورنتو حيث يوجد لبنك باركليز وبنك مورجان مصالح . ويشغل صمويل منصب مدير شركة شل للبترول وشركة شل للنقل والتجارة وغيرهما من الشركات الاستثمارية ، بعضها يعمل في افريقيا الوسطى مثل شركة استثمارات هايوود بافريقيا الوسطى التي يشترك فيها عضو آخر من الاسرة هو انطوني جيرالد روتشيلد الذي يجلس في نفس الوقت في مجالس ادارة شركات اخرى وشركات دعابة ونشر .

وتدخل شركة B. I. S. C. ضمن اتحاد الجماعة المساهمة لمناجم الحديد في موريتانيا M I F E R M A التي تقوم باستغلال خام الحديد في فورت جورو وموريتانيا . ويوجد ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن من خام الحديد ذي النسبة العالية - ٦٤٪ او ٦٥٪ - في هذا الجزء الواقع على الحافة القريبة من الصحراء الكبرى ، وهو مستعد لانتاج سنوى قدره ٦.٠٠٠.٠٠٠ طن . وللجماعة

البريطانية كما للجماعة الالمانية والجماعة الايطالية املاك كبيرة . ولسكن اهم
المصالح هي التي تملكها الجماعة الفرنسية وعلى راسها مكتب معادن فرنسا فيما
وراء البحار

وفيما يل بيان بالشركات المشتركة في هذا المشروع :

شركة B. I. S. C.

شركة استثمارات الخام البريطانية ليمتد

شركة الصلب البريطانية ليمتد

شركة سكك حديد الشمال

الشركة المالية فيما وراء البحار

دنيان انزان

جمهورية موريتانيا الاسلامية

شركة سيديرجيكا المالية

شركة سيديرجيكا للمعادن

اتحاد سيديرجيكا بشمال فرنسا

وللشركة رأس مال قدره ١٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ولها الفروع الآتية :

شركة ساما (رأس مال ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك)

شركة هيبيرما (رأس مال ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك)

الشركة المساهمة للنقل (رأس مال ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك) .

ومما يثبت أن الاسماء قد تتغير الا أن العناصر هي هي لا تتغير ، ان ادارة

المنجم في يد بنارويا .

و « فنسيدر » Finsider هي المنظمة المالية المتصلة بالجماعة الصناعية

التي تضم « فيرومين » Ferromin . كذلك كان البنك الالاني على صلة بأسهمها

في أثناء ١٩٦١/١٩٦٢ ، وتدخل شركة سكة حديد الشمال Compagnie du
Chemin de Fer du Nord في نفوذ بنك باريس والبلاد المنخفضة Banque de
Paris et des Pays Bas كما كان الحال مع اتحاد سيدورجيك لشمال فرنسا
Union Siderurgique de Nord de la France

وقد ظهرت علامات تبشر بوجود خام الحديد بها منذ عام ١٨٩٥ بعد أن
كانت الاخشاب أهم صادراتها . وقد بدأ التنقيب منذ عام ١٩٣٨ بواسطة مكتب
المناجم الفرنسية فيما وراء البحار French Overseas Mining Bureau
الذي تحول فيما بعد الى مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن Bureau Minières
des Recherches Géologiques مع شركة بيت لحم للصلب . وكانت
نتيجة ذلك تلك الشركة التي تكونت تحت اسم جمعية مناجم حديد ميكاميو
Société des Mines de Fer de Mekambo في عام ١٩٥٥ بهدف أن
تكون مركزا عظيما للإنتاج كفيلا بسد حاجة صناعة الصلب في أوروبا الغربية
وكذلك سد حاجة شركة بيت لحم للصلب في المستقبل . وهكذا كان للشركة
الآخيرة فيها ٥٠ ٪ . وكانت الأطراف الأخرى المشتركة فيها هي :

١٢ ٪	مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن
٥ ٪	بنك باريس والبلاد المنخفضة
٣ ٪	الشركة المالية لما وراء البحار (كوفيمار)
٥ ٪	شركة السويس المالية
$\frac{3}{4}$ ٪	شركة فيات بإيطاليا
١٠ ٪	اتحاد ميكاميو الألماني (صناعة الصلب الألمانية)
٩ ٪	صناعة الصلب الفرنسية
٢ ٪	صناعة الصلب البلجيكية
$\frac{1}{4}$ ٪	صناعة الصلب الهولندية

ويبلغ مقدار رأس المال المستقل ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وقد قامت نتيجة له بحوث بواسطة الجماعة الملتفة حول مكتب البحوث وجماعة الفحم والصلب الاوروبية مؤكدة المصالح التي للدول الاوروبية وسوقها المشترك في موارد القارة الافريقية الاولى . ومما يجعل خام الحديد في جابون ذا قيمة هو قربه من موارد القوى الكهربائية الهامة الكفيلة بأن تملئه بالتيار الكهربائي بوفرة وبسعر لا يتعدى فرنكا واحدا للكيلو وات .

وبدل اندماج شركة فيات في هذا الاتحاد على حتمية التوسع الاحتكاري في عمليات الاستثمار المختلفة . وليست فيات مجرد شركة لانتاج السيارات ولكنها منظمة صناعية تغلغل وتوغلت في الاستثمارات المالية في أوروبا وفي غيرها . وقد تأسست في تورينو عام ١٨٩٩ وقد استطاعت في مدى ثلاث وستين سنة ان تصبح ثاني شركة انتاج سيارات في أوروبا ورابع شركة انتاج سيارات في العالم بعد جنرال موتورز وفورد وفولكس فاجون . واذا اضيف انتاج سيمكا - المتصلة بفيات - الى انتاج سيارات فيات ليزداد انتاجها على انتاج فولكس فاجون . ولم يتم نمو فيات نتيجة انتاج السيارات ، ولكنها تم خلال الانتاج الصناعي المتعلق بالسليح في الحرب العالمية الاولى ، وتوسع هذا الانتاج في الحرب العالمية الثانية . وقد حققت الارباح نتيجة الدمار الذي لحق بإيطاليا واستمرت في ذلك في فترة ما بعد الحرب برئاسة مؤسسها - وهو ضابط سابق في سلاح افرسان وسليل أسرة ثرية من تورين - وهو جيوفاني أجنللي الذي كان يجمع بين حسن ادارة الاعمال وبين قسوة ملوك البترول أو السكك الحديدية الامريكيين في الايام الخوالي .

وكانت استثمارات شركة فيات في الشركات الاخرى في عام ١٩٦٠ تقدر بنحو ٢٦٧٠٠.٠٠٠ جنيه . ومن بين المشروعات الاخرى التي تعمل فيها شركة فيات مشروعات الاسمنت وآلات التصوير وصناعة الافلام . وتنتج احدى الشركات المتفرعة منها وهي شركة اتحاد الاسمنت التجارية Unione Cementi Marchino ١٦.٠٠٠.٠٠٠ طن من الاسمنت سنويا . ومن

بين مشوعات فيات أيضا فيرموث سنزانو Cinzano الذي يستمتع به الجميع في أنحاء العالم . أما الشركة المتفرعة الأخرى فهي شركة امبريزيت Impresit التي تقوم ببناء السدود بغرض توليد القوى الكهربائية . فهي التي أقامت سد كاريبا Kariba في روديسيا كما أنها تقوم في الوقت الحاضر ببناء سد فولتا بغانا . ولفيات ممتلكات في جميع أنحاء العالم . فكل عالم الملاهي الليلية المشهورة في شارع بلانش بباريس هي ملك لشركة فيات . وإلى جانب ذلك فهي تملك الأراضي والفسادق وأماكن اللهو الموجودة في مدينة سستريتر Sestrietre التي تعتبر من أهم المشاتي الإيطالية وألعاب الشتاء .

وكغيرها من المنظمات الاحتكارية التي تفلطت بمصالحها في جميع أنحاء الكرة الأرضية والتي تشعبت مشروعاتها كانت تتفرع منها مصالح بترولية فكانت تمتلك ٢٢٪ من أسهم اكويلا التي تعتبر الفرع الإيطالي للشركة الفرنسية للبترول Compagnie Francaise des Petroles وتقوم شركة اكويلا بالعمل الآن في النمسا وفي إيطاليا . وتدخل عمليات بناء السفن ضمن عمليات شركة فيات فهي تملك شركتين . وكل هذه الفروع التي تغطي أكثر من مائة شركة داخل إيطاليا وخارجها وتتركز كلها حول « المؤسسة المالية الصناعية » Istituto Finanziario Industriale التي أسست عام ١٩٢٧ والتي تعرف باسم J.F.I. وفي الجزء الثاني من عام ١٩٦٢ انضمت شركة فيات إلى المجموعة الدولية التي يدخل فيها S. A. B. C. A. (بلجيكا) ، برينيه Bregnet (فرنسا) ، فوك وولف Focke Wulf (بلجيكا) ، فوكر Fokker (هولنده) ، هوكر سيندل Hawker Siddeley (المملكة المتحدة) ، الطيران الجمهوري (الولايات المتحدة) وهي التي قمت بتصميمات إلى حلف شمال الاطلنطي للإقلاع الراسي . وتتعاون شركة فيات مع برستول سيندل في صناعة الطائرة النفاثة برستول سيندل أوردريس من طراز G. 91 وكذلك صناعة طائرات حلف الاطلنطي الستاندرد . وحتى تستطيع توجيه الرأي العام التوجيه الصحيح تقوم شركة فيات بإصدار ناني صحيفة يومية في إيطاليا لاستامبا La Stampa

وصادفت شركة السويس المالية صعوبات جسيمة بعد أن استولت الحكومة المصرية على شئون قناة السويس وبعد المحاولة الفاشلة التي قامت بها الامبريالية الفرنسية البريطانية لاستعادة السيطرة على مصر وكانت تقع تحت ضغط من حملة الاسهم بها . وعلى كل حال فقد قام مجلس ادارة الشركة بتصحيح الموقف بالبحث عن استثمارات ذات عائد سريع فاشترت عقارات في استراليا . ولكنها تحاول جديا الحصول على ارباح من بترول الصحراء الكبرى ومن مواد القارة الافريقية الاولى . ويتوقعون احراز نتائج طيبة من استثماراتها في كوباركس Coparex حيث ان لهذه الشركة احتياطا من البترول في عام ١٩٦١ كان يدر عليها دخلا محترما .

ويوجد البوكسيت في غرب افريقيا وفي افريقيا الاستوائية بكميات اوفر من خام الحديد ، ولكن ما زال استغلاله رهنًا بالحصول على القوة الكهربائية وقد سبق ان اشرنا الى شركة FRIA هذا المشروع الذي أنشاه في غينيا اتحاد على راسه شركة روكفلر Rockfeller firm of Olin Mathieson والمشروع الثاني لهذه الجماعة هو مشروع بيشيني أوجين Pechiney Ugine وكانت هذه الجماعات ومعها جماعات رينولتز وكايزر وميلون الكان تشكل مشروعا آخر « بوكسيت ميدى » Les Bauxites du Midi ويجب ان نذكر هنا ان حكومة غينيا كانت قد ارسلت الى الشركة انه اذا لم تقم الاخيرة في مدى ثلاثة شهور تبدا من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ببناء مصنع للالومنيوم في بوك كما سبق الاتفاق عليه فسوف تقوم الحكومة بنزع ملكية منشأتها ومصانعها وآلاتها وتقدم تعويضا عنها . واعلنت حكومة غينيا انها ما زالت تنتظر من الشركة ان تقلع عن اساليبها الاستثمارية المبنية على قصر العملية على استخراج المعادن التي تحول وتشكل خارج البلاد المنتجة .

وترتبط شركة بيشيني أوجين بشركة الومنيوم بيشيني أوجين الكمرونية تساهم فيها شركة كويل بمقدار ١٠٪ . وكان نصيب بيشيني أوجين عام ١٩٦٢ هو ٤٦ر٤٤٣ من جملة الانتاج وهو ٥٢ر٢٤٦

وهناك ما يؤكد أن موارد جابون الطبيعية غاية في الوفرة . وهناك بعثات تعمل للتنقيب على موارد اليورانيوم في مونا نا Mounana في اقليم أوجو الأعلى وهو أبعد أطراف البلاد عزلة . والسبيل الوحيد للوصول اليه هو نهر أوجو الذي تتخلله الشلالات السريعة لمسافة تزيد على ٦٠٠ كم . وفي بداية عام ١٩٥٩ أنشئ طريق طوله ١٠٠ كم بواسطة شركة معادن أوجو - كوميلوج Comilog وكانت نهاية الخط الحديدي الذي افتتح عام ١٩٦٢ تبعد ١٢٠ كم من مونا نا مما يجعل الوصول اليه أسير من ذى قبل . ويقوم باستخراج الخام شركة مناجم اليورانيوم بفرانسفيل Compagnie des Mines d'Uranium de Franceville التي يبلغ رأسمالها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . والمسئولة عن ادارة المنجم هي شركة موكتا Mokta إحدى الشركات المساهمة في كوميلوج وتقوم الأخيرة باستغلال منجنيز جابون في فرانسفيل الذي بدأ التنقيب عنه مكتب المناجم الفرنسية فيما وراء البحار French Overseas Mining Bureau بمعاونة شركة الصلب الأمريكية U. S Steel وهي الشركة الأمريكية العملاقة التي يشرف على ادارتها مصالح مورجان . ولشركة الصلب وفروعها ٤٩٪ من الاشراف على كوميلوج ، ويشرف على الباقي مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن (٢٢٪) شركة موكتا (١٤٪) الشركة الفرعية للمنجنيز بفرانسفيل (١٥٪) ويبلغ رأس مال المشروع ٢٥٠.٠٠٠ فرنك . ويكون المحكرون الأمريكيون والفرنسيون اهم الاطراف في شركة كوميلوج .

واهم حملة الاسهم في شركة كوميلوج هي شركة الصلب الأمريكية التي تمتلك ٤٩٪ من الاسهم والتي تعتبر أكبر شركة للصلب في أمريكا بل وفي العالم . أما منجم المنجنيز الذي تعمل فيه كوميلوج في فرانسفيل (بجابون) فهو اهم منجم في العالم . ويقدر قيمة الاحتياطي الموجود بـ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن . أما الشركة الفرنسية بموكتا فلها ١٩٪ وإلى جانب عملها المباشر في منجم المنجنيز بجرانديلاو في ساحل العاج فهي تشرف على انتساج الحديد الخام وعلى خام المنجنيز واليورانيوم في الجزائر واسبانيا وتونس والمغرب وجابون . فلها

مثلا ٤٠٪ من شركة مناجم اليورانيوم بفرانسفيل التي تستغل منجم اليورانيوم
القنى فى موانا بجابون . وتتصل دى موكنا اتصلا مباشرا بشركات اخرى
لها مصالح تشع من الشركة الانجليزية الامريكية ومن اتحاد الحديد والصلب
العظيم « اربيد » A R B E D

وتعتبر شركة الصلب الامريكية وجنرال الكتريك من الشركات العالمية
العملاقة . فالشركة الاولى لان لها اقسام تغطى كل مظاهر صناعة الصلب هي
سادس شركة صناعية فى الولايات المتحدة . والثانية هي اهم منتج للمعدات
والاجهزة الكهربائية فى العالم ولها فروع منتشرة فى جميع انحاء الكرة الأرضية ،
وتنتج مصانعها ما يغطى كثيرا من اقسام الصناعة مثل اجهزة واادوات الراديو
والطيران والبحرية والبحوث العلمية والسلع التى تحتاج الى رأس مال ثقل ومنتجات
الدفاع والسلع الاستهلاكية . وقد قام بربونت مورجان فى عام ١٩٠١ بانشاء شركة
الصلب الامريكية وهي مسئولة عن أكثر من نصف صناعة الصلب الامريكية .
ومنذ ذلك الوقت وصناعة الصلب الامريكية تسير بغطى واسعة . وما زالت
هذه الشركة فى المقدمة وتشرف على ٣٠٪ من الانتاج الامريكى من الصلب
والاسمنت . ويجلس ضمن مجلس ادارة جنرال الكتريك مستر هنرى مورجان ،
ومن ثم لا نجد صعوبة فى فهم العلاقة بين الاحتكار الدولى وشركة الصلب
الامريكية عند الكلام على استغلال بعض الموارد الافريقية الغنية التى تغذى
مطالب الامبريالية العسكرية والاقتصادية ذات الخطر الجسيم .

ويقال ان شركة امتيازات تنجانيقا التى اسندت الى جماعة مالية امريكية
لها علاقة بكبكر بنوك الولايات المتحدة وتمتلك ١٦٦٠٠٠٠٠ من اسهمها ولذلك
نجد ان لهذه الجماعة الامريكية اغلبية فى الشركة البريطانية التى تمتلك بدورها
٢١٪ من اسهم اتحاد المناجم Union Minière ودائرة امبراطوريتها
هى الكونفو .

وترتكز المصالح الأمريكية في الكونغو على استثمارات ضخمة غالبا ما تستتر خلف أقمعة بريطانية وفرنسية وبلجيكية وألمانية غربية . ويعمل فيها شخصيات بارزة من شخصيات الولايات المتحدة السياسية . مثال ذلك : مستر ادلاي ستيفنسون الذي يمثل حكومته في الأمم المتحدة يرأس شركة تمبلسمان وولده Tempelsman & Son المتخصصة في استقلال غاس الكونغو ، ثم هناك أيضا مستر آرثر دين الذي يرأس الوفد الأمريكي في مؤتمرات نزع السلاح فهو نائب رئيس ومدير شركة المعادن الأمريكية American Metal Climax وهي من أضخم الشركات المستهلكة لليورانيوم حيث أنها توفر ١٠٪ من إنتاج الولايات المتحدة . وتشكل شركة المعادن الأمريكية مع فروعها جماعة دولية قوية لأعمال المناجم وتضم فيما تضم Rhodesian Selection Trust Ltd.

وتبدي دول حلف شمال الأطلسي اهتماما بجابون بسبب ثرواتها . وقد حصلت شركة أوشور الدولية الأمريكية على عقد للتنقيب وسلم العقد إلى شركة البترول الأفريقية الاستوائية (SPAFE) Sociee de Petrol Afrique Equatorial ومقرها في بورت جنتل Port Gentil وتستخدم هذه الشركة ١٢٠٠ أفريقيا يعملون جميعا تحت إمرة ٤٠٠ من البيض . ولا يوجد في الوقت الحاضر معامل لتكرير البترول في جابون، ولكن وافقت الأخيرة كما وافقت تشاد والكونغو برازفيل وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون على إنشاء معامل لتكرير تمولها حكوماتها بمعاونة فرنسا . وقد عقد أول اجتماع ضم ممثل هذه الحكومات يوم ٢٢ يوليو ١٩٦٤ في بورت جنتيل . وطبقا لأقوال الوزير سيبدأ العمل قبل نهاية عام ١٩٦٥ . ويقال أن هناك اكتشافات بترولية كثيرة في مياه جابون الإقليمية كما توجد كميات اقتصادية ضخمة في الداخل . وعلى مبلغ علمي أن كل الشركات البترولية في البلاد الأفريقية التي تتكلم اللغة الفرنسية لها أسهم في شركة إنتاج البترول في جابون . ولا يسمح لأجيب Agip أن يمتلك أسهما في الشركة . ويذكر القراء السبب الذي أدى إلى سقوط مستر أدولا في الكونغو - أنها سياسة

البتترول • ويبدو لي أن هناك عاملين اقتصاديين سوف يؤثران على طول بقاء قوات الاحتلال الفرنسية في جابون لسنوات قادمة ، هما اليورانيوم والبتترول •

ومن المحتمل أن أفريقيا تستطيع أن توفر كميات من الفوسفات تكفي لاختصاص - لا الانتاج الزراعي الذي يوفى بعاجيات الطعام في المستقبل وحاجيات الصناعة فحسب ، بل سوف يفيض جزء منه لسد حاجة أجزاء أخرى من الكرة الأرضية • وأهم المراكز في الوقت الحاضر للفوسفات هي جبل أونك في الجزائر وفي تيبا Taiba في السنغال وفي بحيرة توجو في جمهورية توجو وفي خربجة واليوسفية في المغرب •

وتضم شركة جبل أونك التي يبلغ رأس مالها ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا جديدا المصالح الآتية :

١٨ ٪ مكتب الاستثمارات الإفريقية

١٦ ٪ شركة المعدات بالجزائر

٤٠ ٪ شركة فوسفات قسنطينة

٨ ¼ ٪ الشركة المالية للتنمية الاقتصادية
(كوفيدال)

٨ ¼ ٪ الشركة الجزائرية للتنمية والتوسع
سوساكديس

٩ ٪ الشركة الجزائرية للمنتجات الكيماوية

البنك الوطني للتجارة والصناعة

الإفريقية ، الشركة الجزائرية ،

جماعة شيفينو وغيرها

وكانت شركة تايبا للفوسفات السنغالية تجد حكومة السنغال مرتبطة مع مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن ، ومع بنشيني ، ومع بيرفيت ، ومع شركة

قسنطينة للفوسفات ، ومع شركة الاقيانوس للفوسفات ومع شركة كوفيمر ومع شركة اوكسون ؛ وقد قامت نفس الجماعة وعلى رأسها بنك باريس والبلاد المنخفضة والمصالح التي يمثلها بعقد اتفاقية في فبراير ١٩٦٣ وقعتها مدير البنك العام ج . ج . دير مع الشركة الدولية للمعادن والكيماويات . وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت الشركة الاخيرة شريكا في الاتحاد الذي يقوم باستغلال اوسع منجم فوسفات من اعل درجة بالقرب من دكاك . وهناك عدة اشياء جديرة بالملاحظة في هذا التنظيم .

اولا : هناك ما ينذر بالسوء من جراء عقد اتفاقية بين شركتين أجنبيتين احدهما متصلة بحكومة الدولة التي تستغل المواد الخام فيها . ان في هذا تحقيرا لشان الدولة المضيقة . وتعتبر الشركة الدولية للمعادن اهم منتج للفوسفات ومنتجات الفوسفات الزراعية في أمريكا الشمالية ، فهي تستخرج الفوسفات من مناجم فلوريدا بالولايات المتحدة ، كذلك تمتلك منجما للبوتاس في كارلسباد بنيو مكسيكو ، ومنجما آخر قيمته ١٠ مليون دولار في كندا . ولها اسواق لمنتجاتها في جميع انحاء الامريكتين وأوروبا الغربية . أما بالنسبة للحكومة السنغالية فهذا المشروع الذي ينتج ٥٠٠.٠٠٠ طن من الفوسفات في العام له مكانة خاصة في برنامج الاربع سنوات الخاص بها . ان هدفه هو توسيع اقتصاد البلاد وتنميته . أما هدف الشركات المحتكرة فغير ذلك تماما . ويروى عن مستر دير انه قال في ١٧ فبراير ١٩٦٢ عند توقيع الاتفاقية : « ان هذه الشركة ترفع من مركزنا العالمي بالنسبة لاحتياطي الفوسفات الاستراتيجي » .

وقد اكتشف الفوسفات في توجو على بعد ثمانية عشر ميلا من البحر في عام ١٩٥٢ . وكان التنقيب قد بدأ منذ عام ١٨٨٤ بواسطة البعثات الفرنسية والبريطانية . وكان مستشار شركة الفوسفات لشمال افريقيا هو الذي اكتشف في اقليم اكوماب دلائل على وجود فوسفات من الدرجة الاولى عبر بحيرة توجو . وقد ارتبطت جمهورية توجو مع شركة مناجم بنين التوجولية التي تستغل

الفوسفات والتي تضم شركات أخرى مشتتة باحتكار موارد الفوسفات الأخرى في أفريقيا . وهذه الشركات هي شركة قسطنطينية ، بنارويا ، كوفيمر ، بنك باريس ، بيرفت ، الشركة الدولية للتسلح البحري والصناعي والتجاري . ورأس مالها هو ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وكانت أول شحنة منه قد تمت في شهر سبتمبر ١٩٦١ عندما تحركت السفن التي تحملها من كيم إلى الولايات المتحدة وإلى المصانع الأمريكية في اليابان . وكانت الخطة تستهدف إنتاج ٧٥٠.٠٠٠ طن سنويا ثم الارتفاع به تدريجيا حتى يصل إلى ١.٠٠٠.٠٠٠ طن إذا كانت ظروف السوق مواتية .

ولن يكون هناك نقص في امكانيات السوق إذا أمكن توفير حصول البلاد النامية على الاسمدة بأسعار في متناول يدهم . أما الآن فالمنافسة على الاسمدة من أمريكا ومن غيرها فهي منافسة حادة ، وكان المنتجون البريطانيون - مثل فيزون ليمتد ، I. C. A. ، شل التي تحتكر التجارة في المملكة المتحدة - موضوع بحث لجنة الاحتكارات البريطانية في عام ١٩٥٩ فقد ظلت الاسمدة في المملكة المتحدة تتلقى إعانات حكومية حتى بأسعار ذات مستوى منخفض مما كان محل شكوى . فيزون تمتلك ٤٠ ٪ من أسواق المملكة المتحدة وقد دخلت في اتفاقية مع شركة I. C. I. بحيث تملأها الأخيرة بالأمونيا من مصنع امجهام . وسوف يؤدي هذا إلى خفض النفقات كمحاولة للحد من شكاوى حملة الاسهم نتيجة لتناقص الإرباح .

وهذا التعاون بين كبار المنتجين للاسمدة هدفه احتكار المواد الخام والتحكم في أسواقها ، الشيء الذي يؤدي إلى الاحتفاظ بالأسعار التي تدر أرباحا طائلة .

ويعتبر النقل عاملا هاما في تكاليف الاسمدة . فلذا أخذ الفوسفات من أفريقيا إلى أوروبا لتصنيعه وإعادةه على شكل سماد إلى أفريقيا بعد تعبئته في أكياس فلن يكون ثمنه اقتصاديا بالنسبة للزراعة الإفريقية . وجدير بالملاحظة أن

شركة فيزون قد انشأت في الهند شركة لانتاج الاسمدة اسمها تاتا فيزون ليمتد Tata & Fison Ltd وصفها سير كلامرنج فيزون - رئيس مجلس ادارة الشركة البريطانية - بانها اكبر شركة في هذه الصناعة . وتشارك فيزون شركة الباتروس سوبر فوسفا تبريكن بهولنده وبواسطتها انشأت شركات أسمدة وشركات كيماوية في جنوب أفريقيا . وقد ضمت شركة فيزون الباتروس في عام ١٩٦١/ ١٩٦٢ اليها شركة فيزونز ليمتد - وهو مشروع مصرفي محلي باسم فيسدرال فولسليجنجز بيرك مما يسر لشركة فيزون بجنوب أفريقيا الدخول في عمليات استغلال الفوسفات في فالابورو في الترنسفال . ولفيزون شركات اخرى في جنوب افريقيا ذات صلة بالكيمائيات الزراعية والمواد الكيماوية . وقد ازدهرت كل هذه الشركات في خلال العام ١٩٦٢/١٩٦١ طبقا لتصريح فيزون الذي اضاف قائلا : « وبالرغم من الظروف الشديدة في أفريقيا الشرقية وفي اتحاد روديسيا ونياسالاند فقد استطاعت شركاتنا ان تحتفظ بمركزها كما امكنا تحقيق ارباح مناسبة » . واستطاع فرع الشركة في السودان : شركة فيزون لمقاومة الافات الزراعية (السودان) ليمتد ان ترش مساحة من القطن المزروع تزيد على مليون فدان كما حققت ارباحا معقولة .

وقد انشا فيزون شركات في كندا ونيوزيلنده واستراليا والملايو ونيجيريا بغرض التوسع في اسواق الاسمدة والمواد الزراعية الكيماوية ، كما بدأ في الاتجاه الى امريكا الجنوبية وباكستان . فاقامت مصانع لصناعة الاسمدة في زانده فورد في بلجيكا بالاشتراك مع الاتحاد الكيماوى البلجيكي . وبالإضافة الى صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية المتصلة بها اشترك فيزون في انتاج الاجهزة العلمية الخاصة بتربية النباتات وحفظ الاطعمة وتعليبها .

أما البترول والغاز التي أصبحت أكثر أهمية في أفريقيا وخاصة في الصحراء الكبرى فقد أصبحت المنافسة قوية جدا بين الشركات المالية والصناعية . وحتى الشركات الاصغر تحاول أن تدخل الميدان مما يتطلب منها رؤوس أموال ضخمة

للقيام بعمليات التنقيب ، هذا الميدان الذى يفرى بأرباحه الخيالية التى كانت أساسى ثروة ستاندرد أويل وموبيل سوكونى لروكفلر ، وبتترول الخليج لميلونز ، وكونتيننتال أويل ودفش شل لمورجانز وتكساكو لجماعة شيكاغو ، وبنك هانوفر وغيرها . وقد وسعت شركة تنيسى وشركة ججنهمر امتيازاتها فى الكنفو وغيره من البلاد الافريقية حيث كانت تعمل فى التترات وفى النحاس واليورانيوم والاسمدة والكيماويات كى تعمل فى حقن البترول . فبدات شركة تنيسى فيما وراء البحار Tennessee Overseas Company وهى احدى فروع ديلاوير - فى التنقيب عن البترول فى سيراليون . ونجد ك . و . ميكل نائب رئيس شركة تنيسى متصلا بالبترول عن طريق شركة دوم بتروليم . والاخرة هى فرع من شركة مناجم دوم الامريكية الكندية المتصلة من ناحية اخرى بشركة تنيسى بواسطة الاسهم من ناحية وبواسطة رئاسة ميكل للشركة من ناحية اخرى .

وبما زالت افريقيا غير ممسوحة من الناحية الاقتصادية ، ويفسر انسحاب الحكام المستعمرين من ميدان الاشراف السياسى كعسالة من علامات بدء قيام شركة الاحتكار الدولية لولوج ميدان الموارد الطبيعية للقارة . هذا هو المسمى الجديد الذى يقوم به الغرب فى اتجاهه نحو افريقيا تحت ستار المعونة وبموافقة وترحيب الدول الفتية التى نعوزها التجربة . وقد تكون هذه الطريقة أكثر فتكا بالقارة الافريقية من الاستعمار الاول لأنها تستند الى مصالح أكثر تركيزا تفرض قوة أكبر ونفوذا أقوى على الحكومات وعلى المنظمات الدولية .

الفصل السابع

امبراطورية أوبنهير

ان ملك المناجم فى جنوب افريقيا - بل وفى القارة الافريقية - هو هارى فردريك اوبنهير . ويمكننا ان نطلق عليه اسم ملك جنوب افريقيا او حتى امبراطورها حيث تمتد امبراطوريته . ولا يمكن ان يوجد ركن فى بناء جنوب افريقيا الصناعى او المالى لا تجد اصبعه فيه ، كما ان نفس هذه الاصابع هى التى تصل امبراطورية اوبنهير بامبراطوريات اخرى فى عظمتها او اعظم منها .

ويتولى مستر هارى فردريك اوبنهير ادارة او رئاسة سبعين شركة . وهذه الادارة وغيرها مما يتولاها زملاء هامون له تتكرر اسماؤهم كثيرا فى مجالس ادارات شركات كثيرة تثبت هذه الاكثوبة التى تتردد عن انفصال الشركات واستغلالها حتى ولو لم تكن هناك علاقة مالية واضحة . ويسيطر على هذه الشركات شركة جنوب افريقيا الانجليزية الامريكية وشركة مناجم ذهب جنوب افريقيا المتحدة التى ينشعب منها فروع . ولا يمكن تحديد قائمة تفسم جميع المصالح المباشرة ولكنها تشمل الشركات الآتية :

- الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة الاستثمارات الافريقية والاوربية ليمتد
- اتحاد مناجم جنوب افريقيا ليمتد
- امتيازات بامانجواتو ليمتد
- شركة المناجم الوسطى المالية ليمتد

شركة المناجم المتحدة ليمتد

- مناجم التتويج ليمتد
- المناجم المتحدة لجنوب غرب أفريقيا ليمتد
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية ليمتد
- شركة الاستثمار الانجليزية الترانسغالية المتحدة ليمتد
- مناجم دى بيرز المتحدة ليمتد
- شركة فرى ستيت المتحدة ليمتد
- شركة ويتوتير سراند الوسطى ليمتد
- شركة راند سلكتشن ليمتد
- مناجم راند ليمتد
- شركة روديسيا الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة سوث امريكان تونشيب للمناجم والمالية ليمتد
- فبرينجج اشتس ليمتد
- شركة دست راند للاستثمارات ليمتد
- شركة جوها نسبرج للاستثمارات ليمتد
- شركة بروكن هل الروديسية للاستثمارات ليمتد
- شركة ترانسفال وديلاجوا باى للاستثمارات ليمتد
- شركة روكانا ليمتد
- شركة يونيون ليمتد
- شركة تسوميب ليمتد
- شركة سلكتشن ترست ليمتد
- شركة امتيازات تنجانيقا ليمتد
- شركة اتحاد المعادن بكاتانجا العليا شركة مساهمة

ومعظم هذه عبارة عن شركات استثمار قامت لتمارس الوانا معينة من النشاط وتنسق بينها ، ولكن نرى اصبعها واضحا فى كل مجال . ومن الصعب بل ويكاد يكون من المستحيل احيانا أن نميز خطأ يفصل بين العمليات • نحس

بذلك مثلا اذا اردنا أن نجد هذا الخط في الشركة الانجليزية الامريكية او في شركة مناجم ذهب جنوب افريقيا المتحدة • ولكن لا بد من وجود هذا الفصل لا من أجل التظاهر بالاستقلال الذاتي فحسب، ولكن لتجنب الازدواج في الاعمال والمسئوليات في المصالح المتصلة بالاقتصاد المالي والصناعي وبالارباح •

وهناك عملية اعادة تنظيم مستمرة اما نتيجة نشأة مصالح ومشروعات جديدة ، او الاستغناء عن مناجم نغذ معينها ، أو التوسع في شركات موجودة ، او بفرض التغلب على المنافسة باعادة تنظيم البناء وتصحيح وضع الضرائب •

فقد حدث مثلا في عام ١٩٦١ أن أعيد تنظيم شركة مناجم ذهب جنوب افريقيا تنظيما كاملا بفرض تركيز ادارتها على مجالات عملياتها المتنوعة • وفي التقرير الذي ادى به في الاجتماع السنوى للعام المنتهى في ٣ يونيو ١٩٦١ قال رئيس مجلس ادارتها سير جورج هارفي وات أن اصولها الثابتة بلغت ما يقرب من ٥٨٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها • ويمثل ٦٦٪ من هذه الاصول مصالحتها في جنوب افريقيا، ١٠٪ مصالحتها في امريكا الشمالية و ٦٪ مصالحتها في استراليا • ومعظم الـ ١٨٪ الباقية يمثل مصالحتها في المملكة المتحدة •

وحتى يمكن الاشراف على هذه المصالح وغيرها اجريت تعديلات في الشركات المشرفة حتى ان البناء الجماعى لشركة مناجم ذهب جنوب افريقيا تبدو الآن كما هو واضح في الشكل رقم (١) •

وقام رئيس مجلس الادارة بشرح هذا البناء لحملة الاسهم في الاجتماع السنوى العام الذى عقد في لندن في ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ فأكد أن الاشراف على مصالح الجماعة في جنوب افريقيا هو مسئولية « فرعنا (مناجم ذهب جنوب افريقيا ليمتد) الذى مقره جوهانسبرج » • وفى عام ١٩٥٩ عندما حصلت الجماعة على مناجم ذهب ينويونيون - وكان اسمها في ذلك الوقت مناجم الذهب المالية ليمتد وعلى شركة جنوب افريقيا - كانت ادارتها في يد شركة مناجم ذهب جنوب افريقيا ولو أن أسهم هاتين الشركتين كانت في يد الشركة الأم مباشرة •

وتحمل مسئولية ادارة عمليات الجماعة فى استراليا شركة مناجم الذهب المتحدة (استراليا) ليمتد • ويمثل الاستثمار الرئيسى لمناجم الذهب فى استراليا معظم مصالح « شركة استثمارات مناجم الكومولث (استراليا) ليمتد » وهى شركة مناجم مالية لها بورتفوليو فى الاستثمارات الاسترالية والامريكية الشمالية وغيرها فيما وراء البحار - طبقا لما جاء فى تقرير رئيس مجلس الادارة •

وتعطى اغلبيه المصالح المتصلة بشركة استرالية اخرى - هى شركة المعادن المتحدة ليمتد - لشركة مناجم الذهب المتحدة نصيبا كبيرا فى صناعة الزيركون • فقد حصلت شركة المعادن المتحدة على اهم الاسهم التى لشركة الزيركون، كما حصلت شركة المعادن المتحدة على كل رأس مال اسهم شركة تيتانيوم ماتيريلز وعلى كل ممتلكات شركة راي بارك شيليت •

ولا تسمح المشروعات ذات الخبرة - مثل شركة مناجم الذهب المتحدة - لغيرها ان تستفيد من مجهوداتها • ولذلك « فينما كانت شركة المعادن المتحدة تكون نفسها فى مجال صناعة الروتيل Rutile شعرنا بضرورة تقوية مركزنا فى معادن ويونج Wyong Minerals وهى منتج آخر للروتيل تستثمر فيه شركة مناجم الكومولث حصه كبيرة • ولذلك فان فرعا الذى هو ملكنا - شركة مناجم الذهب المتحدة (استراليا) تقلعت فى فبراير عام ١٩٦٢ للحصول على ٥٠٪ من كل اسهم « معادن ويونج » بخلاف الاسهم التى كانت تمتلكها « شركة استثمارات مناجم الكومولث » •

هذا هو ما صرح به رئيس مجلس ادارة الشركة المتحدة • وكان هذا العرض ناجحا فاصبحت « معادن ويونج » فرعا داخل هذه الجماعة •

والفضل يعود الى شركة مناجم الذهب المتحدة حيث ان موقفها فى مجال « الروتيل » بارز جدا • وكما يقول رئيس مجلس ادارتها : « ان طاقة المفكرة الانتاجية وفروعها تمثل ما يقرب من نصف الطاقة الانتاجية فى العالم • ثم ان برنامج التوسع الذى تقوم به شركة المعادن المتحدة يكفل لها الاحتفاظ بهذا المركز » •

و « الروتيل » هي مادة مرغوب فيها كثيرا لأنها تدخل في صناعة « صبغة التوتيا » وكان من نتيجة زيادة الطلب عليها ان ارتفع سعرها في السوق المفتوحة بمقدار ٥٠ ٪ في السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٢ ، أما سعر « الزركون » فقد ظل ثابتا بالرغم من زيادة الكميات المستخرجة منه . وكان من نتيجة انشاء شركة مكونة من « شركة قبرص للمناجم » وهي شركة موجودة بنيويورك وشركة يوتا للمناجم والمناجم وهي شركة موجودة بسان فرانسيسكو ان وجد مشروع مشترك تحت اسم « شركات مونت جولدزورني للمناجم » للتنقيب عن خام الحديد الموجود في مونت جولدزورني بشمال غربي استراليا . وتتطلب هذا المشروع انشاء خط حديدي طوله ١٢٥ ميلا ينتهي عند ديتش ايلاند حيث يزعمون انشاء ميناء . ولقد صرح سيم جورج هارفي وات بقوله أنه سعيد اذ يصرح لحاملي أسهم شركة مناجم الذهب المتحدة بأن المفاوضات مستمرة مع المشرفين على صناعة الحديد والصلب اليابانية بشأن تسويق هذا الخام المستخرج من مونت جولدزورني . ويعتقد أنه سوف ينافس الخام المستخرج من اليابان في الثمن وفي الجودة .

وقال رئيس مجلس الإدارة أيضا أن عمليات الشركة في كندا قد خضعت لخطوات واسعة إلى الامام . وقد انضم إلى فرع الشركة . نيوكونكس كانيديان اكسبلوريشن ليمتد فرع آخر هو نيوكونكس هولدنجز ليمتد . وقد اتخذ قرار يسمح للجمهور أن ينجي ثمار استقلال موارد البلاد بواسطة الشركات الاجنبية . ونتيجة لذلك منح انكنديون ٣٦ ٪ من رأس المال . وقد سر حملة الاسهم اذ علموا أن ٢٨ ٪ من ممتلكات نيوكونكس كانيديان اكسبلوريشن ليمتد سوف تعطي للهولدنز كومباني وقد كان من نتيجة اكتشاف ذلك الرصاص ذي المستوى العالي (وبه بعض الفضة) في القلم يوكن الجنوبي أن صرح رئيس مجلس الإدارة بأن مونت نيوكونكس اكسبلوريشن باهر .

واذا اتجهنا جنوبا نجد أن شركة جديدة اسمها شركة مناجم الذهب الامريكية قد تكونت في عام ١٩٦٦ كفرع من شركة تعدين مناجم الذهب الصناعية ليمتد . وقد استولت شركة مناجم الذهب الامريكية على مؤسسة نيويورك الجديدة

التي تكونت عام ١٩١١ والتي كانت وظيفتها الاولى في السنوات الاخيرة ادارة شركة مناجم الذهب الثلاثية وشركة بويل الهندسية وكذلك القيام بخدمات السكرتارية لشركة فرنسلو .

وقد اعيد تنظيم شركة فرنسلو في عام ١٩٦١ عندما حولت ٥١٪ من نشاطها المتنوع في المكسيك الى شركة مكسيكانا بنوليس المعدنية . وقد اعطيت شركة فرنسلو تعويضا محترما قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار يدفع في مدى خمس سنوات وما زالت شركة فرنسلو تحتفظ بـ ٥٥٪ من فوائد شركة سومبريت للتعدين كما تمتلك منجما للذهب والفضة في ولاية زاكا تيكساس بالمكسيك .

وبانتهاء حياة منجمي شركة الزنك الثلاثية في الينوا وفيرجينيا سعت الى الحصول على منجم جديد في منطقة نيوماركيت بنينسي . وتعمل الشركة الثلاثية في هذا المنجم طبقا لاتفاقية مع الشركة الامريكية لصهر الزنك والرصاص . وطبقا لهذه الاتفاقية تقوم الشركة الثلاثية باستخراج ما لا يقل عن ٢٠٠.٠٠٠ رطل من خام الزنك الذي تمتلكه شركة الزنك الامريكية بالقرب من ممتلكات الشركة الثلاثية . وتقسّم الارباح على اساس يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ للشركة الثلاثية ، ٥٠٪ و ٤٠٪ لشركة الزنك الامريكية حتى يسترد رأس المال توزيع الارباح بعدها مناصفة .

وتتصل عمليات الزنك الامريكية اتصالا وثيقا مع التعدين ومع انخفاض كميات خام الزنك والرصاص في كثير من الولايات الامريكية . ولها ١٠٪ في شركة يورانيوم ريدكشن ، ٥٠٪ من شركة امريكان بيرو للتعدين .

وتوضع شركة مناجم الذهب المتحدة في المملكة المتحدة تحت امرة جولد فيلنز اندستريال هولدنجز والاخيرة تعتبر فرعا مملوكا ملكية تامة لشركة تعدين مناجم الذهب الصناعية . وتتم عملياتها الاساسية عن طريق فروعها : الوماسك ليمنت ، أمبوكوليمند ، متاليون ليمنت . وتنتج شركة الوماسك ليمنت القوالب

المصنوعة من الالومنيوم وخاصة تلك المستخدمة في صناعة البيرة • وقد توسعت
اخيرا في انتاج الالومنيوم ذى الضغط العالي لأغراض تجارية • وصرح رئيس مجلس
ادارة الشركة المتحدة في عام ١٩٦٢ بأن شركة الوماسك قد وسعت مصانعها جغرافيا
وصناعيا ، فحصلت على فرع في استراليا باسم « لورنس الوماسك هولدنجز
ليمتد » وعلى فرعين في المملكة المتحدة هما : شركة القوالب غير الحديدية ليمتد
وشركة النحاس الاصفر (لندن) • والفرعان عريقان في صناعة القوالب غير
الحديدية والنحاس الاصفر •

ويتفرع من جهازى الادارة في المملكة المتحدة ادارتان هما : شركة التنقيب
الانجليزية الفرنسية ليمتد ووكالة التعدين والمعادن ليمتد أما الشركة الاولى -
وهي فرع تملكه شركة مناجم الذهب المتحدة ملكية تامة - فهي شركة استثمارية
ذات طابع مالى تملك ضمن ما تملك مصالح فى كثير من شركات مناجم الذهب
فى جنوب افريقيا • وتغطى هذه المصالح أيضا مناجم النحاس فى روديسيا ومناجم
القصدير التى تعمل فى المملكة المتحدة وجنوب افريقيا والشرق الاقصى • ومن بين
فروعها الرئيسية أيضا مناجم بأكس ليمتد ، وشركة روبيرج للتنمية المعدنية ليمتد،
شركة القصدير الانجلو بورميه ليمتد • وقد انشئت وكالة التعدين والمعادن ليمتد
للاشراف على عملية توزيع الخام وشراء التموين وكذلك لادارة عمليات الملاحة
والتأمين والاعمال الادارية • وتمتلك شركة مناجم الذهب المتحدة ٥٠ ٪ من
رأس مالها •

وتمتلك شركة مناجم الذهب المتحدة ، شركة مناجم ذهب جنوب افريقيا
ملكية كاملة وهي مسئولة عن ادارة عمليات الجماعة فى جميع انحاء جنوب افريقيا •
وحجم هذه الشركات ضخم جدا • وتظل مناجم الذهب والبلاتين الاصول الاساسية
لجماعة مناجم الذهب المتحدة فى جنوب افريقيا ، كما تظل هذه المناجم مصدر دخلها
الاساسى • وفى ٣٠ يونيو ١٩٦١ كان تعدين الذهب مسئولاً عن ٧١ ٪ من
استثمارات هذه الجماعة ، كما أكد رئيس مجلس الادارة لحملة الاسهم انه منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية وشركة مناجم الذهب المتحدة تقوم باستثمار رأس مال يقرب من ٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.د. جنبا في مناجم ذهب جنوب افريقيا . ويستمر التنقيب في جنوب افريقيا وفي روديسيا . وهو يتم بالتعاون مع شركة مناطق ووترزاند الغربية ليمتد والاخيرة شركة قامت بتأسيسها شركة مناجم الذهب المتحدة عام ١٩٣٢ . ومنذ ذلك الوقت وشركة ووترزاند قد اصبحت شركة تصدين مالية مهمة في جنوب افريقيا لها ممتلكات ضخمة من مناجم الذهب في منطقتي وست راند وولاية اورانج الحرة .

وقد انتجت ووترزاند من الذهب ما تزيد قيمته على ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ ر.د. جنبيه وهو ضعف قيمة ما انتجته منذ عشر سنوات . كذلك احرزت شركة هارموني لتعدين الذهب ليمتد التي تمتلك فيها شركة ووترزاند ١٢٤٧.٥٦٤ سهم عن طريق فرعها شركة وستوتس للاستثمارات ليمتد - رقما قياسيا في انتاج الذهب .

وبخلاف مصالحها في مناجم الذهب الموجودة في الترانسفال وفي ولاية اورانج الحرة فلشركة مناجم الذهب المتحدة ممتلكات ضخمة في شركة جنوب غرب افريقيا ليمتد وفي روديسيا في شركة مناجم بانكروفت ليمتد وفي شركة مناجم نحاس تشانجا المتحدة ، وفي الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد ، وكلها تقع في مجال الشركة الانجليزية الامريكية . وللشركة المتحدة في غانا اتصال بشركة مناجم ذهب كونونجو ليمتد التي لها امتياز للعمل في مساحة قدرها عشرين ميلا مربعا في منطقة اشانتى - اكيم . وبراس مال مرخص قدره ٦٧.٥٠٠ ر.د. جنبيه لم يدفع كله (فمن بين ١٣.٥٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم شلن اصلحت الشركة ١٧٥.٠٠٤ ر.د. ٧٠ سهما) . وحصلت في عام ١٩٦٠ على ربح قدره ١١.٠٥٨٧ ر.د. جنبيه زاد في عام ١٩٦١ الى ١٣.٠٣٧٨ ر.د. جنبيه ، بالرغم من زيادة تكاليف انتاج الطن من ٨٦ شلن الى ٨٨ شلن و ٢ بنس. وفي عام ١٩٦٢ ابلغت شركة مناجم ذهب كونونجو حكومة غانا بأن عملية استغلال منجم ذهب كونونجو ستصبح غير مربحة

بعد أبريل ١٩٦٥ . وكانت الشركة تزمع وقف عملياتها قبل هذا التاريخ . وخوفا من أن تؤدي هذه العملية الى بطالة العمال قررت الحكومة شراء المنجم كى توفر عملا مستمرا لموظفي غانا وعمالهم . وبعد مفاوضات استغرقت وقتا طويلا دفعت الحكومة ثمنا قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيهها وأصبح المنجم تحت ادارة شركة تعدين الذهب الحكومية .

وبراس مال قدره ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه حققت شركة مناجم الذهب المتحدة أرباحا (قبل الضرائب) قدرها ٦٨٢٦.٠٠٠ جنيه فى العام ١٩٦٢/١٩٦١ كما بلغت أرباح الاسهم ١٧٢٩٩.٠٠٠ جنيه . وكان عام ١٩٦٢ بالنسبة لشركة مناجم الذهب المتحدة أكثر الاعوام ارباحا فبلغت الارباح (قبل الضرائب) ٧٠٣٠.٠٠٠ جنيه . ولقد صرح رئيس مجلس الادارة بأن الارباح الموزعة على حملة الاسهم بلغت لأول مرة ما يزيد على ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

ومصدر دخل مناجم الذهب المتحدة هو من الخدمات الخاصة التى توفرها للشركات التى تقع ضمن نطاقها او التى تتصل بها . وتختلف هذه الشركات فى حجمها كما يبلغ عددها أكثر من مائة وتبلغ جملة رؤوس أموالها فى السوق ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى نهاية عام ١٩٦٢ . وبهذه الوسائل الاستثمارية وادارة هذه الشركات تحصل الشركة على دخل أكثر من الدخل الذى تحصل عليه من انتاج المعادن الفعلى ومن استخراج المواد الخام . وهذا هو السبب الذى دفع كبريات شركات التعدين - لا فى أفريقيا فحسب بل فى جميع انحاء العالم - أن تتحد وتكون شركات استثمارية كبرى يقف خلفها أهم وأبرز الشخصيات فى عالم المال وعالم المصارف .

وهنا تكون قد مسسنا مسا عظام هيكل بناء شركة مناجم الذهب المتحدة . أما اللحم الذى يكسوها فهو عبارة عن الشحم الذى يغطى مالكةا بينما يقف الافريقى ينظر اليها بجسده النحيل والجوع يكاد يقتك به .

الفصل الثامن

الاستثمارات الاجنبية في التعدين بجنوب أفريقيا

لقد دلت الاحصاءات على أن ٥٠٪ من رأس المال الاجنبى المستغل فى القارة الافريقية موجود فى جنوب افريقيا . وتبلغ الاستثمارات البريطانية حوالى ٢٨٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بينما تبلغ الاستثمارات الامريكية ما يقرب من ٨٤٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . ويبين احصاء قامت به الحكومة الامريكية عام ١٩٥٧ للاستثمارات الامريكية فيما وراء البحار أن أكثر المناطق ربحا هى عملية التعدين بجنوب افريقيا ، حيث فاقت أرباحها أرباح أى عملية مماثلة فى الولايات المتحدة . ويمكن تفسير ارتفاع الارباح على ضوء رخص اليد العاملة الافريقية . فطبقا لاحصائيات تمت عام ١٩٦٢ كانت أجرة عامل المنجم الامريكى فى الساعة هى ٢.٧٠ دولار وهذه الأجرة عبارة عن ٢٧ ضعفا لأجرة العامل الافريقى .

وتسيطر على اقتصاد جنوب أفريقيا مجموعة دى بيرس De Beers وهى جزء من امبراطورية أوبنهايمر التى تمتد الى جنوب غربى افريقيا وزامبيا والمتصلة بشركات التعدين فى كثير من الدول الافريقية . وقد زاد من قيمة الامبراطورية اكتشاف امكان انتاج اليورانيوم من الرواسب ومن العطين الذى يحيط بمناجم الذهب القديمة .

وقد كان من نتيجة استخراج اليورانيوم من خام الذهب ومن طينه أن تبوات القارة الافريقية مكانتها كمنتجة لليورانيوم . وقد ساعد التراكم فى السنوات الستين الماضية بالاضافة الى الطين المتكوم أثناء انتاج الذهب فى الوقت الحالى الى اطالة عمر كثير من المناجم التى استنفذ ذهبها . وفى عام ١٩٥٦ بلغ ما أنتجته جنوب أفريقيا من أكسيد اليورانيوم ٨٠٠٠٠٠٠ رطل مما هيا صادرات بلغت قيمتها ٣٩٠٠٠٠٠٠ جنيه . هذا بخلاف الكميات التى تذهب الى مجلس الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا الذى يرتبط بعقود مع عدة مناجم . ويفوق الربح الذى يدره انتاج اليورانيوم الربح الذى يدره انتاج الذهب .

ومن أهم الشركات المنتجة للذهب واليورانيوم التى تدخل ضمن متاهة المصالح التابعة من شركة مناجم الذهب الانجليزية الامريكية الموحدة شركة هارمونى لتمدن الذهب ليمتد Harmony Gold Mining Com. Ltd وبلغ رأس المال المرخص لها به ٥٠٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه دفع منه مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه . وتقوم بخدمات السكرتارية والاعمال المكتبية شركة مناجم راند ليمتد وهى شركة تقوم بتقديم الخدمات التنفيذية والادارية والفنية الى شركات جنوب افريقيا للتمدن - وهى مجموعة مناجم راند .

ورئيس مجلس ادارة شركة هارمونى هو ب.ه. اندرسون وهو نائب رئيس مجلس ادارة شركة مناجم راند . ومن بين المديرين المشتركين الآخرين مستر بلاكوى ومستر لوين . ويرأس شركة مناجم راند مستر ك.و. انجلاهارد الذى يرأس ايضا شركة راند للاستثمارات الامريكية . وكل اسهم راند الامريكية - وعددها ٢٣٧١٠٤٩ سهم قيمة كل سهم جنيه واحد - تملكها شركة دى بيزر للاستثمارات (وتسمى الآن راند سيل) وهى فرع تملكه شركة راند سككشن امتلاكها كاملا منذ اعادة تنظيم جماعة راند . وتمتلك شركة راند الامريكية كل الاسهم المتساوية تقريبا وكمية كبيرة من الاسهم العادية لشركة التتمدن والاستثمارات المركزية ليمتد بالاضافة الى مصلحة كبرى فى رأس مال شركة

مناجم راند العادى • ان هذه الحلقة الامريكية تؤكد العلاقة التى تكون جماعة التعدين المركزى أو جماعة مناجم راند •

وتقابل مصالح مناجم الذهب المتحدة ومصالح الشركة الانجليزية الامريكية فى شركة هارمونى ، حيث لكل منهما فيها ممتلكات • وبفضل حكومة جنوب افريقيا أمكن لشركة هارمونى أن تحصل على حقوق التعدين واستخراج المعادن فى قطعة أرض مساحتها ٨٠٠٠ فدان كما أمكنها امتلاك مزارع تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ فدان تقريبا • ولما كانت هذه الممتلكات أكثر مما تطيق شركة هارمونى وجدت أنه من الاصبوب - من ناحية الربح - أن تباع حق البحث عن المعادن الثمينة فى مكانين من المساحة التى لها بالابجار حتى عام ١٩٦٧ • حيث ذهب هذا الحق الى شركة انجليزية امريكية أخرى هى شركة فيرجينيا اورانج فرى ستيت جولد ميننج كومبانى ليمتد Virginia Orange V. S. G. M. Co. وكان الثمن الذى تقاضته شركة هارمونى نظير هذه اللقطة الصديقة من شقيقتها شركة فيرجينيا اورانج هو ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تدفع على أربعة أقساط دون أن تقاضى عن ذلك فوائد •

وتوطد شركة فيرجينيا اورانج مرة أخرى أواصر هذا الزواج بين أمريكا وبين التعدين فى جنوب افريقيا • وأول مثل لذلك هو مستر لوكو انجلهارد الديمقراطى الامريكى الذى بذل مسعاى كرئيس لصناعات انجلهارد - التى تقوم بتكرير المعادن الثمينة فى الولايات المتحدة - حتى يوفر باستمرار ما يشغل مصانعه • وقد وفق الى ضالته فى جنوب افريقيا حيث اتصل أوبنيمر ثم تفرع بعد ذلك الى مجالات أخرى من الربح من المعادن الرخيصة • وعملا بالهام أوبنيمر وجد مستر انجلهارد منفذا الى صناعات التعدين الكندية والاسترالية والكولمبية، وبدأ يوزع بضائمه المصنوعة فى أوروبا عن طريق شركاته فى باديس وروما ولندن • وهم يعترفون بجواهب مستر انجلهارد وخدماته من أجل توسيع المصالح الامريكية فى الخارج حيث منحوه عضوية لجنة السياسة الخارجية بالولايات المتحدة •

وبواسطة فيرجينيا اورانج تقترب أكثر وأكثر من النفوذ الأمريكى الذى ما كان فى استطاعة مستر انجلهارد أن يحققه بمفرده لولا انضمام شركة كنيكوت للنحاس القوية لهذه الشركة الخاصة باستخراج الذهب واليورانيوم . ولشركة كنيكوت Kennecott مصالح فى فيرجينيا اورانج حولتها مع مصالحها فى شركة ميرزبروت لتعدين الذهب الى الشركة المعدل نظامها والتي تكونت عام ١٩٦١ للحصول على هذه المصالح . وتحمل الشركة الجديدة الاسمية مجتمعين : شركة استثمارات فيرجينيا ميرزبروت ليمتد . ويتيح لها اعادة التنظيم هذا ان تتعاقد بشأن اليورانيوم مع مجلس الطاقة الذرية بجنوب افريقيا .

ومستر انجلهارد عضو فى مجلس ادارة فيرجينيا ميرزبروت ثم أنه متصل بشركة مناجم راند والشركة الانجليزية الامريكية التى تكون مع شركتين أخريين : ستراميك ليمتد Centramic Ltd. وشركة الاستثمارات الانجليزية الترانسلفانية المتحدة ليمتد - أطراف الشركة الجديدة .

ولما كانت شركة ترانسفال الانجليزية Anglo Transvaal تعمل كممول وكشركة تعدين فى الترانسفال فقد اتخذت لها فرعا هي : « شركة التنقيب الانجليزية الروديسية Anglovaal Rhodisian Exploratin Co. Ltd. التى تعمل فى شمال روديسيا وجنوبها ، ومن بين ما تنقب عنه الفحم والنحاس والكروم والنيكل . وتعمل شركة انجلو ترانسفال التى رخص لها برأس مال قدره ٣٣٧٥٠٠ رطل ٤ جنيه لم يدفع جميعه بواسطة قرض قصير الاجل وبدون ضمان قدره ١٠٠٠ رطل ١٠ جنيه من الشركة المالية الوطنية بجنوب افريقيا ، والاخيرة عبارة عن مؤسسة خاصة لها صلة باصدقاء الشركة الانجليزية الامريكية فى عالم الاستثمار الدولى ، ومن بينها بيت مورجان الذى له مصلحة مالية كبرى فى نحاس كينوكوت . ومن بين أعمال التعدين الواسعة التى تقوم بها شركة كينوكوت استثمار قيمته ٥٠٪ من الشركة الانجليزية الروديسية .

وبمعاونة اصدقاء مورجان تعرف شركة كينوكوت كيف تعنى بشركاتها المتنوعة الكثيرة . وفى نظير تنازلها عن مصالحها فى مناجم فيرجينيا ومناجم

مريزبروت تسلمت مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تدفع على خمسة أقساط سنوية .
ولكن لا يقطع هذا صلة شركة كينوكوت باوبنهايمر وانجلاهارد . لان شركة
النحاس الامريكية تستحق فائدة قدرها ٢٠٪ بعد أعلى قدره ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه
على أي فائض صافي لشركتي فيرجينيا ومريزبروت بعد دفع الاقساط المطلوبة من
مبلغ الـ ٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . ويضيق عليها هذا الاستحقاق في حالة اخذ
شركة كينوكوت في وقت متأخر من أعضاء شركتي فيرجينيا ومريزبروت ٢٠٪
من رأس مال الاسهم الصادرة .

هذه هي الوسائل المتوية التي يتم بها السيطرة المالية . وواضح ان
الطريق قد ظل مفتوحا امام شركة كينوكوت للعودة مرة ثانية الى قلب الشركة .
وفي نفس الوقت تستطيع الشركة أن تستمر في الافادة من الوليمة .

وتعتبر شركة كينوكوت من اوليات الشركات المنتجة للنحاس في الولايات
المتحدة التي تقدر قيمة اسهمها في السوق بحوالى ١٩٤٨ بليون دولار وان كان
رأس مالها الحالى يقدر بـ ١١٠٥٣٠٥١ سهم لا قيمة اسمية لها من بين
١٢٠٠٠٠٠٠٠ سهم رخصت لها بها ، وتبلغ قيمتها ٧٤٨٠٠٦٩٤٢٤ دولار .
ان هذه الشركة المالكة لمناجم النحاس ومعامل التكثيف ومصانع الصهر ومعامل
التكرير والمصانع الصناعية والسكك الحديدية قد عقدت اتفاقيات السبابة لكثير
من خاماتها مع الشركة الامريكية للسبابة والتكرير التي تشترك معها بفرعين .
ان شركة السبابة الامريكية هي نفسها منتجة للنحاس وكذلك للفضة والرصاص
والزنك والذهب ، في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وبيرو . وتمتد مصالحها
الى استراليا ونيكاراجوا وهي متصلة بشركة سيرو Cerro Corporation وشركة
نيومونت للتعدين New Mont Mining Corporation وشركة فلبس دودج
Phelps Dodge Corporation . وكلها لها استثمارات ضخمة في مشروعات
التعدين بجنوب افريقيا ، ومن بينها شركة تسوميب Tsumeb Corporation
بجنوب غربى افريقيا .

وتدخل صناعة الكيماويات الامريكية ميدان عمليات كنيكوت عن طريق مشروع مشترك مع الشركة الهامة شركة الكيمياء والصباغة المتحدة . وتنتج شركتا المتحدة وكينكوت للتيتن وتبيع معدن التيتن . واشترت كذلك ٢٥٪ من شركة الفوسفات القريبة ، ٧٣٪ من أسهم شركة موليبدنوم الامريكية ، ٥٠٪ من شركة جارفيلد الكيماوية الصناعية . وتفرع منها فروع للتنقيب عن المعادن في البرازيل والمكسيك بفرعين هما كنرار بسكويزاس للمعادن (وتمتلك شركة كنيكوت ٦٠٪ منها) وشركة كنمكس . وهناك فرع آخر هو براون للنحاس ويعمل في النحاس في شيل .

وقد قام بالتوسع في كندا شركة كويك كولبيام Quebec Columbiuم التى كونتها شركة كنيكوت مع شركة موليبدنم الامريكية بالقرب من مونتريال وكويك للعديد والتيتن . وكان ثلثا الشركة ملكا لشركة كنيكوت والثلث الباقي ملكا لشركة نيوجرسي للزنك . والشركة الاخيرة متصلة مع شركة البترول الكبرى - شركة تكساس - بمشروع مشترك هو عبارة عن شركة تكساس للزنك والمعادن وذلك لبناء وتشغيل مصنع للتنقيب عن اليورانيوم فى يوتاه . وقد اشترى منجما لليورانيوم فى يوتاه فى عام ١٩٥٦ وبدأ المصنع عمله فى ١٩٥٧ وكان يستخدم خامات مستوردة من مناجم اخرى . وكان اليورانيوم المركز الذى ينتج يباع للجنة الطاقة الذرية بالولايات المتحدة طبقا لعقد .

ان مشروع جرسي كنيكوت الجديد فى كويك ذو قيمة كبيرة وذلك لان التيتن هو معدن لا يذوب فى السرعات التى تفوق سرعة الصوت ولذلك فالطلب عليه كبير من أجل استخدامه فى الطائرات النفاثة . كذلك تدخل اليونان فى مجال مصالح كنيكوت حيث تمتلك ٩٥٪ من شركة كنباستوس للتعدين وتعمل فى الاسيستوس . وفى غرب افريقيا فانها تمتلك ٧٦٪ من شركة التصدير والمعادن التى تعمل فى شمال نيجيريا . ومعظم الانتاج الحالى فى العالم من معدن الكولبيوم مأخوذ من هذا المنجم .

وهكذا تكون دراستنا لشركة هارموني لتعدين الذهب قد أخذتنا في رحلة حول العالم وإلى عوالم أخرى من النفوذ والثروة . ويبدو هذا حتميا إذا بدأنا نتتبع المصالح الخارجية التي تتغلغل في استقلال أفريقيا وتشابكها مع كثير من أنحاء العالم الأخرى . وإذا عدنا مرة أخرى إلى شركة هارموني نقول أن مصنعها يستخرج شهريا ٢٠٠.٠٠٠ طن من خام الذهب كما يستخرج شهريا ١٢٠.٠٠٠ طن من اليورانيوم . وقد بدأ هذا المصنع عمله في أبريل من عام ١٩٥٥ . وملحق به مصنع لأكسيد السلفر Sulphuric acid يستخرج يوميا ١٢٠ طن ، وقد بدأ إنتاجه في يناير ١٩٦٠ .

وقد أقيم مصنع اليورانيوم تحت إشراف بنك الصادر والوارد بواشنطن مع وزارة التموين بالملكة المتحدة . وقد حصل المصنع على قرض من مجلس الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا لتغطية جميع تكاليف رأس مال المصنع ، هذا بخلاف عملية توسيع الإنتاج من ٨٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ طن في الشهر . وقد تعاقدت الشركة مع كل من وكالة التنمية ومع المسؤولين بالملكة المتحدة لتوريد كميات من اليورانيوم بأسعار ثابتة بحيث يغطي المصنع تكاليف رأس المال في يونيو ١٩٦٥ .

وفي السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٦١ استخرجت شركة هارموني ٢.١٦.٠٠٠ طن من الخام كان صافي الذهب الخالص منه ٨٥٧.٧٩٤ أوقية بدخل مقداره ١٠.٨١.٠٩٦ جنيه وبيع قدره ٤.٠٩.٠٦٧.٧ جنيه . كذلك استخرج ٢.٠٦.٧١٠.٠ طن من الطين المترسب الذي صفى ٩٧٤.٣٤٩ رطلا من أكسيد اليورانيوم يربح قدره ٢.٦٨.٠٣٣.٣ جنيه .

وتدل البيانات الخاصة بالسنة التالية حتى نهاية ١٩٦١ أن الكمية المستخرجة من خام الذهب بلغت ٢.٢٨.٥٠.٠ طن كان إيرادها ٤.٥٨.١٧٧.٤ جنيه . كما كان من نتيجة معالجة ٢.١٣.٨.٣٠٠ طن من الطين المترسب تصفية ٩٥٣.١٠٠ رطل من أكسيد اليورانيوم درت ربحا قدره ٢.٢٨.٤.٦٤٧ جنيه .

وفى العام ١٩٦٢/١٩٦١ دفع ربح الاسهم ٥٥٪ ٠ وكان صافى الربح فى العام ١٩٦٠/١٩٦١ ٦٦٧٤٦٣٩ جنيه كما بلغ ما دفع من ربح الاسهم ٢٤٩٧٥٠٠ جنيه ، كل هذا يعتبر نتيجة طيبة بالنسبة لحملة الاسهم نظير رأس مال مقداره ٤٥٠٠,٠٠٠ جنيه ٠

ويجب أن يتجه مستر انجلهارد ومستر أوبنهير بالشكر الخاص لاصدقائهما فى بنك الصادر والوارد بسبب معونتهم لهما فى هذا المشروع فى بلد تنظر بالسخرية والاستهزاء الى حقوق الانسان اذا كان هذا الانسان غير أبيض ٠ ان هذه السهولة التى مدوا بها يدهم لهما بالمعونة لو انها استخدمت فى معونة الدول غير المتقدمة الجديدة فى القارة الافريقية بواسطة مؤسسة مصرفية دولية لكان من نتيجتها أن تضيق الهوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة والتى يعملون دائما على توسيعها بطريقتهم اللولبية بين الدول التى « تملك » والدول التى « لا تملك » ٠

الفصل التاسع

الشركة الإنجليزية الأمريكية

ان الاخطبوط الاكبر الذى يسكن بحر عمليات أوبنهايمر هو الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد • وتجرى استثماراتها على ثلاثة مستويات • ولا تبين اهم قوائم هذه الاستثمارات سوى فكرة ضئيلة عن مجالاتها الممعة فى الاتساع • وهذه عبارة عن المساهمة المباشرة ، ولذلك فهي لا تتضمن المساهمات اللولبية التى تتم عن طريق او بالاشتراك مع فروع او غيرها فى محيط من المصالح لا نهاية له • ونحن نجدها فى ميدان التعدين تتفرع الى عمليات خاصة بالتنقيب والنقل والمواصلات وامتلاك الاراضى والمزارع والغابات والاخشاب والصناعة وكذلك المساهمة فى مشروعات خاصة بمحطات القوى الكهربائية كما هو الحال فى محطة قوى الحدود الروديسية الكنفولية •

ومن اهم ما تفضل به فى جنوب افريقيا مناجم الذهب واليورانيوم والحديد والاسيستوس والفحم التى تكون الاساس المتين الذى ترتفع فوقه امبراطورية أوبنهايمر • اما فى روديسيا فاهم ما تعمل فيه هو تعدين النحاس وان كانت تستغل فى نفس الوقت الرصاص والزنك والكاوميم • كما انها تتميز بانها المنتجة الوحيدة للفحم فى روديسيا حيث تسيطر على مناجم وانكى • وتنتشر مصالحها عن طريق الشركات المرتبطة بها فى تنجانيقا واوغنده والكونفو وانجولا وموزمبيق وافريقيا الغربية وحتى فى الصحراء الكبرى وشمال افريقيا كما يظهر ذلك من قائمة الاستثمارات المباشرة :

شركات الاستثمار والتمويل :

- شركة الاستثمارات الافريقية الاوروبية ليمتد
- شركة القروض والاستثمارات الافريقية ليمتد
- شركة الاستثمارات الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة التنمية الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة الاحتياطي المركزية ليمتد
- شركة الاحتياطي الروديسية المركزية ليمتد
- شركة المناجم المتحدة (استثمارات) ليمتد
- شركة المناجم المختارة المتحدة ليمتد
- شركة المناجم المختارة المتحدة (جوها نسبرج) ليمتد
- ممتلكات دي بيرز ليمتد
- شركة استثمارات دي بيرز ليمتد
- شركة استثمارات دي بيرز الروديسية ليمتد
- استثمارات ايبوك ليمتد
- ممتلكات جيمسون للتعدين ليمتد
- ممتلكات لندنبرج ليمتد
- استثمارات ولاية اورانج الحرة ليمتد
- مناطق وتوتزوراند المركزية الجديدة ليمتد
- شركة العهد الجديد المتحدة ليمتد
- شركة الاستثمارات الروديسية فيما وراء البحار ليمتد
- شركة استثمارات راند الامريكية ليمتد
- شركة راند المختارة ليمتد
- شركة الكمبيالات الروديسية ليمتد
- الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة استثمارات رودس ليمتد
- شركة مناجم جنوب افريقيا المختارة ليمتد

- شركة مدن جنوب أفريقيا للتعبدين والتمويل ليمتد
- شركة ممتلكات ترانسفال فاناديم ليمتد
- ولاية فيرنيجنج ليمتد
- المستويات الشديدة العمق الفرية ليمتد
- شركة استثمارات وست راند ليمتد
- شركة جنوب غربى أفريقيا ليمتد

مناجم الماس :

- مناجم دى بيرز المتحدة ليمتد
- مناجم الماس المتحدة بجنوب غربى أفريقيا ليمتد
- شركة نيوجارز فونتين للتعبدين والتنقيب ليمتد
- منتجات الماس المفتت ليمتد
- شركة تنمية الماس بجنوب أفريقيا ليمتد
- فيلموند ليمتد
- شركة تعبدين الماس الاولى (ترانسفال) ليمتد
- ماس وليمسون ليمتد

مناجم الفحم :

- المناجم المتحدة بجنوب أفريقيا ليمتد
- مناجم بليوك ليمتد
- مناجم كورونيشن ليمتد
- شركة ناتان للتنقيب عن الفحم ليمتد
- التنقيب عن الفحم بناتال ليمتد
- مناجم نيولارجو ليمتد
- عقارات الفحم بجنوب أفريقيا (وتيبانك) ليمتد
- مناجم سبرنجبوك ليمتد
- مناجم نيوشونجزيشت

- مناجم كورنيليا ليمتد
- مناجم سبرنجفيلد ليمتد
- شركة فحم ترانسفال ليمتد
- ممتلكات الفحم بفرفونتين ليمتد
- مناجم بفرفونتين ليمتد
- فريهيد كورونيشن ليمتد
- شركة مناجم وانكي ليمتد
- ممتلكات فحم ويتبانك ليمتد

مناجم النحاس :

- مناجم بانكروفت ليمتد
- شركة كانساشي لتعدين النحاس ليمتد
- مناجم نحاس نشانجا المتحدة ليمتد
- معامل روديسيا لتكرير النحاس ليمتد
- شركة روكانا ليمتد

مناجم الذهب :

- مناجم براكبان ليمتد
- مناجم داجا فونتين الشرقية ليمتد
- مناجم ذهب الولاية الحرة ليمتد
- مناجم ذهب جانيت ليمتد
- شركة الرئيس براند لتعدين الذهب ليمتد
- شركة جنوب افريقيا للاراضي والتنقيب ليمتد
- مناجم سبرنج ليمتد
- شركة فال ويفس لتعدين والتنقيب ليمتد
- شركة ولكوم لتعدين الذهب ليمتد
- ديب لفلز الغربية ليمتد

- الممتلكات الغربية ليمتد
- شركة وسترن ريفر للتنقيب والتنمية ليمتد
- شركة الرئيس ستاين لتعدين الذهب ليمتد
- شركة فري ستيت سيبلانس لتعدين الذهب ليمتد

مناجم أخرى :

- شركة هايفلد للتنمية ليمتد
- شركة ايرن ديوك لتعدين ليمتد
- شركة الملك ادوارد بيريت
- شركة موناسيت والمشروعات المعدنية
- ميونيك ميجرج كروزوتيل اسبستوس ليمتد
- روكروم ليمتد
- شركة بروكن هل الروديسية للتنمية ليمتد
- ترانسفال منجنيز ليمتد
- شركة ترانسفال فانديم ليمتد
- شركة معادن اومجبابا ليمتد
- شركة فريجتينج بريك أند تايل ليمتد

التنقيب :

- شركة التنقيب الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة التنقيب الانجليزية الامريكية الروديسية للمعادن ليمتد
- شركة تنقيب الحدود والتنمية ليمتد
- شركة دي بيرز للتنقيب (مناطق روديسيا) ليمتد
- ممتلكات كافريريان المعدنية ليمتد
- شركة التنقيب كالنديني
- معادن كازميا ليمتد
- شركة لونجا للتنقيب ليمتد

- مصالح التنقيب والمعادن ليمتد
- شركة سوازيلاند ريفت للتنقيب ليمتد
- شركة ريفت الغربية للتنقيب ليمتد
- شركات صناعية وأخرى :
- الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد (خدمات روديسيا)
- منظمة المناجم الانجليزية ليمتد
- منتجات بورت وهارد المعدنية (روديسيا) ليمتد
- منتجات بورت وهارد المعدنية (جنوب أفريقيا) ليمتد
- منتجات الخنزف ليمتد
- شركة ايزان الكهربائية ليمتد
- الصناعات الكهربائية الكيماوية ليمتد
- صناعات القابات ليمتد
- مؤسسة هانستر ثلعمل الوطنى ليمتد
- المعادن الصلبة ليمتد
- خدمات المناجم O.F.S. ليمتد
- شركة لودنزو ماركيس فورواردنج ليمتد
- خدمات الطيران بروديسيا الشمالية
- بيك تمبرز ليمتد
- برلمان فمبرز ليمتد
- خدمات منجم رونانجلو
- شركة روديسيا كونجو لقوى الحدود ليمتد
- منتجات نحاس روديسيا ليمتد
- شركة صلب روديسيا ليمتد
- الصناعات الحجرية المتحدة ليمتد
- شركة أخشاب الابلكاش ليمتد
- منتجات الزنك ليمتد

أراضي وعقارات :

- شركة الاسكان الانجليزية الامريكية ليمنتد
- شركة أراضي وعقارات انمركوذا ليمنتد
- سيسليا بارك ليمنتد
- استثمارات فولكون ليمنتد
- شركة أراضي وعقارات ولاية أورانج الحرة
- شركة برستين ليمنتد
- شركة مبن ولكوم

ومن المهم أن نلاحظ من بين الشركات شركتين تشغلان في «العمل الوطني» وهما منظمة المناجم الأنجليزية ليمنتد ومنظمة هانس للعمل الوطني ليمنتد . لقد كان تجنيد العمال للعمل في المناجم بجنوب أفريقيا مشكلة عويصة للدرجة انه نشأت مؤسسة قوية مهمتها توريد عمال لا من جنوب أفريقيا فحسب بل من المحميات مثل روديسيا ونياسالاند . وهناك تنظيمات قديمة مع اولي الامر بالمستعمرات البرتغالية - وخاصة موزمبيق - تعرض تجنيد عمال أفريقيين للعمل في مناجم جنوب أفريقيا .

وكان من نتيجة سياسة التفرقة العنصرية أن أجبر الزعماء على تزويد المناجم بالعمال الوطنيين . وهناك خطة موضوعة في الوقت الحاضر لوقف استخدام العمال من زامبيا وروديسيا ومالاوي وحتى من المحميات . ان هؤلاء الرجال قد أصابتهن عدوى مرض « القومية » وبذلك يضيفون وقودا الى وقود الثورة الذي اندلع في جنوب أفريقيا نفسها . ومن الملاحظ أن الأفريقي موزمبيق ما زالوا يزودون أصحاب مناجم جنوب أفريقيا بعمالهم وبنوع خاص مناجم الشركة الانجليزية الامريكية .

وقد نشأت هذه الشركة عام ١٩١٧ لتضم عددا من شركات التعدين والاستثمار والشركات الصناعية التي كان يسيطر عليها مستر أوبنهايمر ، ويفرض

وضعها تحت ادارة دقيقة للمصالح الاخرى مثل مستر كـ و انجلترا د رئيس ادارة مناجم راند وشركة كنيكوت للنحاس وغيرها • وكوصية على هذه المصالح تقوم الشركة الانجليزية الامريكية بالادارة الفنية واعمال السكرتارية لعدد كبير من شركات التعدين والاستثمار التي تدخل في نطاق دائرتها • وفي قيامها بالاعمال التنفيذية والادارية والسكرتارية فانها تقوم بتنظيم الحياة المالية لكثير من المشروعات التي تدخل ضمن نطاقها •

ان القائمة التي اوردناها لا تعطينا الا مجرد الهيكل العظمى للمصالح الانجليزية الامريكية المتشعبة • واذا نحن اردنا ان نفحصها بالتفصيل فسوف نجد انفسنا امام تركيبات معقدة من الشرايين والاعصاب • ومعظم هذه الشركات ليست مهمة في حد ذاتها فحسب ولكنها تتضمن نسيجا معقدة مكونا من عالم التعدين وعالم الصناعة وعالم المال متشابكة مع بقية العالم • ان المؤسسات امثال شركة راند المختارة وشركة يونيون وشركة روكانا وغيرها تساهم في مجموعة خالدة • ان تداخل الاعمال وتداخل المصالح هي الظاهرة السائدة التي تؤكد الطبيعة الاحتكارية لصناعة التعدين الافريقية • وليس من العسير ان نفهم كيف ان هؤلاء و زملائهم الاوروبيين والامريكيين يسيطرون بفوذهم على سياسة حكوماتهم بالنسبة لافريقيا •

ان نظرة واحدة الى شركة راند المختارة توقفنا على احد اذرع الشركة الانجليزية الامريكية الاساسية وهي تعمل في امبراطوريتها الشاسعة • وتعود شركة راند بذاكرتنا الى حمى الهجوم على الذهب والماس الذي حدث عقب مغامرات سيسيل رودس واخوانه من المغامرين في اواخر السنوات السبعينية من القرن الماضي • لقد كان القتال الذي نشب بين رودس والبوير سببه الرغبة في التغلغل الى الداخل من اجل ذهب وتوتروزراند • ولقد احرز زعامته السيامية ليجعل نفسه ملكا لثروة المناجم المكتشفة • وطبقا لقرار لجنة تشكلت في الكيب لفحص الدور الذي لعبه رودس في غارة جيمسون الشهيرة : « لقد كان كمشرف

على الثلاث شركات العظمى - شركة جنوب افريقيا البريطانية ، مناجم دى بيرز المتحدة ، مناجم ذهب جنوب افريقيا - انه ادارها بطريقة تجعل شن مثل هذه الغارة ممكنا » .

لقد انتهت غارة جيمسون حياة رودس سياسيا فى جنوب افريقيا . ولذلك اتجه نحو ما يسمى الآن بروديسيا حيث نصب من شركة جنوب افريقيا البريطانية القوة التى احتفظت بها منذ ذلك الوقت . وتم نقل السيطرة على الشؤون السياسية بواسطة اتحادات التعدين العظمى منذ ذلك الوقت ايضا . وعلى العكس من ذلك لقد زادت هذه السيطرة حتى أضحت القوة المسيرة والموجهة للامور لا فى القارة الافريقية وحدها بل فى أوروبا وأمريكا .

لقد بقيت دى بيرز وبقيت مناجم الذهب . ولقد شاهدت السنوات المتعاقبة زيادة فى عدد المناجم واستغلالها مصحوبا بتعديل مستمر فى نظمها المالية . ان شركة مناجم الذهب لتقف على رأس مجموعة واسعة من المؤسسات ، ولو ان شركة دى بيرز تدخل فى نطاق شركة راند المختارة الا انها ما زالت المهيمنة داخل نطاق شركاتها على انتاج وتوزيع معظم الماس فى العالم .

وتمتلك شركة راند المختارة حوالى ١٤ر٨٩٠ فدان من اجود مناطق التعدين فى جنوب افريقيا .

وشركة راند المختارة هى فرع من الشركة الانجليزية الامريكية التى ساعدت بتوجيهاتها على توسيع مجال شركة راند فى نهاية عام ١٩٦٠ لمعاونتها للاشتراك فى اى عمل جديد تقوم به الشركة الانجليزية الامريكية حتى اول اكتوبر عام ١٩٧٠ بنسبة مئوية متزايدة . وقد تم توسيع شركة راند المختارة عن طريق المساهمة بالاسهم والقروض والتفقد لشركة دى بيرز للاستثمارات بواسطة الشركة الانجليزية الامريكية وفروع شركة جنوب افريقيا البريطانية وشركة التعدين المركزية والاستثمارات . وقد انضمت شركة مناجم دى بيرز للتحدة

وشركة استثمارات جوهانسبرج المتحدة الى شركة انجلهارد وشركة جنوب افريقيا وشركة النيكل الدولية بكندا التي تسيطر عليها جماعات روكفلر مورجان الامريكية . وقد حصلت شركة راند المختارة على كل رأس مال شركة دى بيرز للاستثمارات في مقابل اصدار أسهم خاصة بها لحملة أسهم شركة الاستثمارات .

وطبقا لهذا التنظيم أصبحت شركة دى بيرز للاستثمارات فرعا تمتلكه شركة راند المختارة ملكية كاملة . ولكن في نفس الوقت وعن طريق الحصول على ممتلكات شركة راند المختارة أصبحت لدى بيرز أغلبية أسهم راند البالغ عددها ٣٦٥٠٨٥٣٣ سهم من بين الـ ٣٥٠٠٠٠٠٠ سهم المرخص لها بها . ومن الجلى أن القروض والنقد المقدم الى دى بيرز بواسطة الشركات السالفة الذكر كانت لفرض تيسير مهمتها في التوسع وفي توسيع شركة راند .

وكان من نتيجة تنفيذ التنظيم المتفق عليه عام ١٩٦٢ ان أصبحت شركة دى بيرز للاستثمارات تعرف باسم شركة راند سيل للاستثمارات . وهي تمتلك الفروع الثلاثة : شركة استثمارات راند الامريكية وشركة استثمارات رودس وشركة جيمسون للتعدين ، وكلها قد توحدت داخل شركة راند . وساهمت الشركتان - راند المختارة وراند سيل - في عام ١٩٦٢ في توسيع شركة جديدة أخرى من خلق الشركة الانجليزية الامريكية هي شركة المناجم المختارة المتحدة والتي سجلت في المملكة المتحدة عام ١٨٩٧ وتغطي مصالحها معظم نشاط التعدين في جنوب افريقيا .

وقد ارتفعت الاصول الثابتة لشركة المناجم المتحدة الى ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بعد الحصول من الشركات التي تدخل في نطاق الشركة الانجليزية الامريكية على ممتلكات تبلغ قيمتها ١٠٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من شركة التعدين المركزية والاستثمارات وشركة استثمارات جوهانسبرج المتحدة والشركة المختارة ، وكذلك بعد الاستيلاء على ممتلكات صغيرة من شركة باى هول والشركة

الانجليزية الامريكية الروديسية • وفي نظير التنازل عن هذه الاسهم حصلت الشركات الاخرى على اسهم من شركة المناجم المختارة المتحدة •

وفي نفس الوقت اشترت شركة راند المختارة ٤٠٠,٠٠٠ سهم في شركة هيدسون باى للتعدين والسباكة ، والاخيرة هي احدى شركات تعدين ثلاثة للنحاس والذهب في كندا وتسيطر عليها الولايات المتحدة ماليا • ولقد ساعد على هذا الاجراء القروض الممنوحة من أمريكا وربما من نفس المصالح الواقعة خلف شركة هيدسون باى للتعدين •

وتنسق عمليات شركة راند مع عمليات الشركة الانجليزية الامريكية في شركة سوازيلاند لتنمية الحديد الخام التي أبرمت عقودا مع شركتين هامتين من الشركات اليابانية المنتجة للصلب ، وهاتان الشركتان هما شركة يوتا للحديد والصلب وشركة فيوجي للحديد والصلب ، وكذلك مع الشركة الدولية للغام العام ، وبمقتضى هذه العقود تباع لها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ طن من خام الحديد في مدة تبلغ عشر سنوات •

وقد مكنت الشركة الانجليزية الامريكية شركة راند المختارة من أن تسهم في الشراء من مصانع الورق البريطانية وهي شركة انجليزية • وقد قال مستر اوبنهييم في تقريره المقدم الى الاجتماع السنوى العام الواحد والسبعين لشركة راند المختارة في جوها نسبرج في ٢٦ فبراير ١٩٦٣ : « ان هذه هي من اهم الشركات النامية في جنوب افريقيا • وتقوم على ادارتها شركة ستافورد ماير التي ترتبط بها الشركة الانجليزية الامريكية في صناعة الفحم » •

وقد أدت التنظيمات المعقودة مع الشركة الانجليزية الامريكية الى أن تساهم شركة راند في عدد من مشروعات التنمية في جوها نسبرج • لقد سادت الشركتان جنبا الى جنب في توسيع عمليات التنقيب وفي بعض مشروعات التنمية •

وهنا نجد ان الشركة الانجليزية الامريكية هي البناء الصناعى والمالى المتشعب فى القارة الافريقية . هي بناء قوى ذو سيطرة ، هي المنظمة التى تتحكم فى مصير الملايين الكثيرة فى هذه القارة والتى تنشر نفوذها عبر البحار . وكغيرها من الشركات الاحتكارية فان الشركة الانجليزية الامريكية لا تقنع قط بحدود امبراطوريتها الحالية وانما تسعى دوما الى توسيعها لانها لا تريد ان يتفوق عليها احد . وهذا هو السبب فى أنها تفسح باستمرار برامج شاملة للتنقيب فى اجزاء كثيرة فى القارة الافريقية وغيرها بغرض اكتشاف موارد جديدة للثروة المعدنية يمكن استغلالها بقصد الربح .

الفصل العاشر

مجموعة الماس

لقد غلت صناعة الماس في جنوب أفريقيا ايرادا قدره ٩٣.٠٠٠.٠٠٠ راند في عام ١٩٦٢ . وقد كان ثلثا هذا المبلغ من أحجار الماس التي ارتفع ثمنها بواسطة المتحكمين في هذه الصناعة . وإن صناعة الماس هي من الاهمية بمكان لجنوب أفريقيا للدرجة أنه لا تفرض ضريبة على تصدير الماس الخام .

ويعتبر الماس من اهم ما يهتم به مستر هاري اوبنهيمر . وعن طريق شركة دي بيرز وشركة الماس وفروعهما أمكن لعمليات شركته الانجليزية الامريكية ان تمتد من جنوب افريقيا الى جنوبي غربي افريقيا وانجولا والكنغو وشرق افريقيا وغرب افريقيا . وحتى توزيع انتاج الاتحاد السوفييتي الهام اضيف الى ما سبق وذلك لبيع الماس « الاحمر » عن طريق مؤسسة دي بيرز للبيع .

وكما رأينا ان شركات مجموعة دي بيرز تسيطر عليها شركة راند المختارة ليمتد . انها متشابكة مع شركات انجولا وموزمبيق للأحجار الكريمة كما انها متشابكة مع المجموعة العقدة التي تنتشر في روديسيا وفي الكونغو ، وتسيطر شركة راند في الوقت الحاضر على ادارة المجموعة نتيجة لاستيلائها على جميع ممتلكات شركة دي بيرز للاستثمارات والمعروفة الآن باسم شركة راند سيل للاستثمارات .

والشركة العاملة الرئيسية هي مناجم دى بيرز المتحدة وما زال يجلس فى مجلس ادارتها عضو من اسرة سوللى جويل Solly Joel وكان لندنيا من حى ايست اند واشترك مع رودس فى مغامراته من اجل الماس وكذلك مع الفريد بيت . وكان الغرض الاول للشركة هو توحيد دى بيرز ، كمبرلى ، مناجم جريكو الاند الغربية بجنوب غربى افريقيا . ومنذ ذلك الوقت اضيف عدد كبير من المصالح الموحدة والمصالح المتنوعة . والى جانب مناجم جنوب افريقيا تقوم دى بيرز بتشغيل منشآت اخرى على طول الساحل الجنوبى وفى ناماكوالاند وفى جنوب غربى افريقيا ، ويمتلك منجم وليمسون فى تنجانيقا ٥٠ ٪ من المصالح بينما تمتلك حكومة تنجانيقا الباقي .

ومن بين الشركات الفرعية الاخرى لشركة دى بيرز المتحدة شركة تعدين الماس الاول (ترانسفال) والمناجم المتحدة لجنوب غربى افريقيا وشركة الماس وشركة دى بيرز الصناعية . وبطريقة مباشرة او غير مباشرة تمتلك ٤٠ ٪ من رأس مال شركة شراء وتجارة الماس ، وشركة تجارة الماس ، كما تمتلك ٣١ ٪ من الموزعين الصناعيين (١٩٤٦) . وهذه الشركات التى تقوم بالشراء والتوزيع هى الطرق الرئيسية التى توزع منها انتاج احجار الماس الكريمة التى ينتجها كبار منتجه فى العالم . ولشركة دى بيرز الصناعية أيضا مصالح فى انتاج الماس عن طريق سيطرتها على شركة جريكوالاند الغربية لتعدين الماس ومنجم دوتوتسبان ليمتد وشركة نيوجاكر فونتين للتعدين والتنقيب وشركة منجم بولفونتين المتحدة ليمتد .

ومما قد يبدو غريبا لأول نظرة بالنسبة لشركة متخصصة فى صناعة الماس ان نجد شركة دى بيرز المتحدة تمتلك ٥٠ ٪ من اسهم رأس مال شركة الصناعات الكيماوية والمفرقات الافريقية ليمتد . ولكن اذا دققنا النظر وامننا الفحص نجد

ان هذه القاهرة ليست غريبة كما قد تبدو ، ففكرة الشركة انه من الارجح والافق لها ان تقوم بصنع المتفجرات التي تستغلها في مناجمها وفي شركاتها المتصلة بها .

كان هذا هو الهدف الاصل ، ولكن ما ان بدأت في عملية المتفجرات حتى كان الطريق قريبا وقصيرا لصناعتها والتوسع في انتاج المواد الكيماوية وخاصة تلك التي تتصل بصناعة المتفجرات .

لم تعد عمليات المتفجرات الافريقية اليوم محدودة ، كما انها لم تعد عمليات بريئة . وعن طريق شركة دى بيرز الصناعية أصبح يمتلكها بالاشتراك الشركة الانجليزية الامريكية وفرع جنوب افريقيا لشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (I. C. I.) . وانتشار اعمال الشركة الاخيرة وسيطرتها وتحكمها في عدد من المواد الكيماوية وعدد من العمليات الصناعية جعلها من اهم الشركات الاحتكارية واقواها في العالم . وقد وصلت منذ امد بعيد الى مرحلة التوحيد مع كبريات المؤسسات الخاصة بالمواد الكيماوية وبالتسليح . ثم ان اشتراكها مع اكبر شركة كيماوية لصناعة البلاستيك في العالم وهي شركة دى بونت دى نيمور يتيح لها فرصة الاتصال بصناعة المعدات الحربية الحديثة التي تنبع من صناعة الكيماويات .

وكانت المتفجرات أساس وصول شركة دى بونت الى السلطة . « كانت اول طلبية كبيرة لها هي تزويد نابوليون في محاولته الفاشلة لسحق توسانت لافوترير وشعب سانتو دومنجو . والطلبية الثانية كانت حرب الولايات المتحدة ضد « قرصنة باربارى » .

وفيما يلي فقرة وردت في صفحة ١٩٥ من كتاب فكتور بيرلو المسمى « امبراطورية المال » .

« كان هذا هو الذي وطد دعائم شركة دى بونت التى استمرت حتى وقتنا هذا حيث تسيطر على اعظم واكثر الشركات ربحا فى العالم وهى شركة جنرال موتورز » •

ويرجع اتصال شركة دى بونت بشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية الى اربعين سنة مضت ، ففي عام ١٩٢١ اشترت شركة المتفجرات التجارية - وهى الفرع البريطانى لصناعات نوبل التى كانت شركة الصناعات الكيماوية متصلة بها نصف اسهم شركة جنرال موتورز التى كان يعرضها للبيع بيت مورجان • كانت المتفجرات من بين عمليات شركة الصناعات الكيماوية الاولى •

ومنذ ذلك الوقت زاد اتحاد دى بونت مع شركة الصناعات الكيماوية تعقيدا ، اذ كان لكل منهما حقوق محفوظة للتنقيب ، وصلات مع الشركة الكيماوية الالمانية الكبرى - فاربن - ولذلك فقد اقتسما العالم فيما بينهما • وفى اثناء الحرب ظلت كل من شركة دى بونت وشركة الصناعات الكيماوية تحترم اتفاقياتها مع شركة فاربن • وقد نزع كل من دى بونت وشركة الصناعات الكيماوية من على وجهيهما نقاب المنافسة فى الاسواق الاجنبية الكبرى بما فى ذلك كندا والارجنتين والبرازيل ، فهناك تعاملان كانهما شركة موحدة واحدة عن طريق شركات محلية يمتلكانها ولقد نجحا فى السيطرة على هذه الاسواق بفضل قوتيهما الموحدة وسمعتيهما •

ثم اذا راينا شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية مع شركات اوبنهيمر فى جنوب افريقيا فلا يجب أن نتولانا الدهشة • فالشركات الاحتكارية تتقارب وتتوحد بسبب مصالحها الصناعية والمالية المشتركة فى ميدان من الميادين • فالاتحاد بين شركة الصناعات الكيماوية وبين اوبنهيمر ليس مقصورا على المتفجرات الافريقية ولكنه يكرر نفسه مع فروع ومجموعات اوبنهيمر الاخرى • وقد باركت

بريطانيا هذا المشروع عن طريق تصديقها على العقد بإرسال خبر من مؤسسة الاسلحة النووية البريطانية . وفضلا عن ذلك فإن المعدات الحربية المنتجة في مصانعها أساسها مواصفات الجيش البريطاني والبحرية البريطانية والسلاح الجوى البريطانى .

وبالرغم من أهمية المتفجرات الافريقية بالنسبة لشركات أونيهيمر والنسبة تخطط جنوب أفريقيا العسكرية في القارة الافريقية فانها تدين بفضل وجودها الى تعددين الماس . انها احدى فروع شركة دى بيرز المتحدة ، وهناك فروع أخرى من بينها الشركة الاستثمارية - شركة ممتلكات دى بيرز - التي تتحكم في ٨٤ ٪ من أسهمها . وعند وفاة مستر ولسمون تمكنت شركة ممتلكات دى بيرز من الحصول على عرض لشراء ١٢٠٠ سهم هي عبارة عن رأس ماله في منجمه في تنجانيقا . وتمت الصفقة بمبلغ ٤١٣٩٩٩٦ جنيه على أن تكون شركة دى بيرز مسئولة عن ضرائب وفوائد أسهم وليسمون . وتمت موافقة حكومة تنجانيقا على هذه الشروط بعد أن تنازلت شركة وليسمون للماس عن ٣٢٠ سهما للحكومة التي قامت بعد ذلك بشراء ٢٨٠ سهما أخرى . وقد تمت الموافقة على الثمن وهو ١٣١٧٢٢٧٢ جنيه مع فوائد بسعر ٦ ٪ من أصل فوائد الاسهم التي تحصل عليها الحكومة .

وتتلك مناجم الماس المتحدة بجنوب غربى أفريقيا - التي لشركة دى بيرز المتحدة اقلية ممتلكاتها - امتياز التنقيب عن الماس في مساحات شاسعة في جنوب غربى أفريقيا ويسرى هذا الامتياز حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، وهذا الامتياز عبارة عن امتداد لامتياز سابق كان ينتهى فى عام ١٩٧٢ . ومن أهم البنود الواردة فى قائمة ارباح شركة دى بيرز آتاوة « دى باس » التي تحصل عليها الشركة المالية الجنوبية الغربية التي هي عبارة عن فرع من فروع مناجم الماس المتحدة . هذه الآتاوة

عبارة عن ٨ ٪ من جملة المتحصل من بيع الماس الناتج في منطقة بومونا بجنوب
غربي أفريقيا حيث تمتلك الشركة المالية الجنوبية الغربية اراضي وعقارات وحقوق
واتاوات معدنية اخرى .

وتساهم مناجم الماس المتحلة في تجارة توزيع الماس عن طريق الشركات
الآتية :

شركة الماس ليمتد	٥٩٩٦٩٠٣	سهما
شركة تجارة الماس ليمتد	٨٠٠٠٠	سهما
شركة شراء وتجارة الماس ليمتد	٢٠٠٠٠٠	سهما
الموزعون الصناعيون (١٩٤٦) ليمتد	١٥٠٠٠٠	سهما
ممتلكات دي بيرز ليمتد	١٦١٥٠٠٠٠	سهما

وقد ارتفع انتاجها من الماس من ٨٩٥٧٤٤ قيراط في عام ١٩٥٨ الى
٩٣٣٩٣٧ في عام ١٩٦٠ . واذا اخذنا ذلك في الاعتبار مع الاتاوات والاستثمارات
في تجارة الماس لا نعجب من أن الشركة قد استطاعت في مدى الخمس عشرة سنة
الماضية أن تعطى حملة الاسهم ارباحا بالنسب الآتية :

١٩٤٦ - ١٩٤٩	٤٠٪ مضافا اليها علاوة كل عام
١٩٥٠	٤٠٪ + ٢٠٪
١٩٥١	١٢٥٪
١٩٥٢ - ١٩٥٨	١٥٠٪ في كل عام
١٩٥٩	٢٠٠٪
١٩٦٠	٢٠٠٪

وكان رأس مال الشركة المرخص به والمدفوع هو ٢٤٠.٠٠٠ جنيه في حين أن ربحها الصافي في عام ١٩٦٠ كان ١٠.٧٣٤.٦٨ جنيه بعد دفع ٤.٦٢٢.٧٣١ جنيه بصفة ضرائب . وامتصت فوائد الاسهم ٣٧.٤٣٧.٦٦٧ جنيه . وكانت ارباح عام ١٩٦١ تقدر بمبلغ ١٢.٨٤٨.٠٠٠ جنيه وذلك بعد دفع مبلغ ٤.١٠.٠٠٠ جنيه كضرائب ودفع مبلغ ١.٦٨.٠٠٠ جنيها كفوائد للاسهم الممتازة . واما مدفوعات فوائد حملة الاسهم العادية فهي وان كانت لم ترد الا انها أعلى من مثيلاتها في العام السابق .

وتتصل شركة تعدين الماس (جنوب غربي افريقيا) بشركة دي بيرز المتحدة عندما تنازلت الاولى للثانية عن جزء كبير من منطقة الماس في جنوب غربي افريقيا في مقابل ٢٠٪ كغائنة من الربح الصافي للماس المستخرج . وتمتلك الشركة ١٨.٠٠٠ سهم في شركة تطهير وتعدين الماس (جنوب غربي افريقيا) . وحتى يتم الشراء اصدرت شركة تطهير وتعدين الماس ٥٤٠.٠٠٠ سهم اخرى في يوليو ١٩٦٠ وبسعرها الاصل ، وبذلك ارتفع رأس المال المرخص به من ٣٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه . ومن بين مصالحتها الاخرى ١١.٤.٤٠٠ سهم في شركة الماس الصناعية بجنوب افريقيا (١٩٤٥) والتي توقفت عملياتها في ربيع ١٩٦٠ ، ولكنها ما زالت تحتفظ بـ ١٤.٨.٢٠٠ سهم في شركة تعدين الماس ، و بـ ١٩.٧.٩٠٠ سهم في مناجم لولي للنحاس حيث تمتلك شركة تعدين الماس ٢٠٠.٠٠٠ سهم . وهذا كله يوضح لنا ما يمكن ان نصفه بأنه شبكة معقدة من المصالح .

ان اهم نتوء في عجلة الماس الدائرة هو شركة الماس
Diamond Corporation التي يمتلك رأس مالها البالغ ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مناجم دي بيرز
للحملة ومناجم الماس بجنوب غربي افريقيا والشركة الانجليزية الامريكية (التي

لا تغيب أبدا) . وتقوم شركة الماس بشراء انتاج الماس من اهم منتجه في العالم بمقتضى عقود فترية . ثم يسوق الماس بواسطة مؤسسة البيع المركزية Central Selling Organisation كما تسوق أيضا الماس المستخرج من مناجم مجموعة دى بيرز والماس المستخرج بمعرفة حكومة جنوب افريقيا .

اين يأتي دور شركات الماس التجارية الاخرى ؟ تتسلم شركة تجارة الماس وتبيعه في السوق ، والماس له قيمة الجواهر او ما يقرب من قيمتها . اما الموزعون الصناعيون فلم دور في صنع آلات التنقيب وبيعها في السوق .

ولفروع دى بيرز مصالح في هذه الشركات الفرعية الداخلية في المجموعة ، فلشركة معادن بكيكا ممتلكات في شركة الموزعين الصناعيين وفي شركة تجارة الماس وفي شركة شراء وتجارة الماس وفي شركة تنمية الماس . وقد قام الموزعون الصناعيون بزيادة ارباح الاسهم في عام ١٩٦١ بمقدار ٢٠٪ اكثر من الاعوام السابقة . وتتصل شركة بكيكا بالكونغو عن طريق جماعة توطيد العلاقات الثقافية وعن طريق الشركة البحرية البلجيكية .

ولشركة بكيكا على نهر لوبيلاش بالكونغو فرع اسمه جمعية بكيكا للمنجنيز ، وهي تعمل بالقرب من ملتقى خطوط السكك الحديدية الكونغولية . وفي بداية عام ١٩٦٢ انشأت شركة بكيكا للمنجنيز فرعا براس مال قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك واسمه جمعية معادن كيزنجا بحيث تمتلك جمعية بكيكا للمنجنيز معظم اسهمه . وحصلت جمعية كيزنجا على بعض الامتيازات وحقوق التنقيب من جمعية بكيكا للمنجنيز ، التي اشتركت بلورها في أكتوبر ١٩٦٢ في انشاء الشركة الاوروبية للمنجنيز او سيديمما Sedema . واهم الاطراف المشتركة في الاخيرة هي الاطراف المشتركة في شركة سيبكا Sibeka وفي شركة المنجنيز الكيماوية (الولايات المتحدة) .

ومن تقرير للجمعية العامة في ١٩٦٢ نعرف أنه قد عقد اجتماع لبليكا في ٢١ مارس ١٩٦٢ اتفق فيه على أن تتنازل بليكا لصالح شركة جديدة هي شركة معادن باكونجا عن كل حقوقها للتعدين في الكونفو (وخاصة في اقليم باكونجا) وتصبح معروفة باسم سبيكا . وأعيد تشكيل الغرض من انشاء سبيكا فاصبح يغطي البحث والتهوؤ بالمشروعات وتمويلها بكافة الطرق سواء في بلجيكا او في الكونفو او اى بلد اجنبى آخر وسواء كان المشروع خاصا بالتعدين او الصناعة او التجارة او الزراعة او النقل - وخاصة النقل المتصل بالمواد المعدنية .

وداخل اطار هذا الهدف الجديد زاد اسهام الشركة في مشروعات جديدة اهمها انتاج الماس الصناعى . والنشاط الاساسى لسبيكا هو أن تسهم في عمليات جمعية باكونجا للمعادن المعروفة باسم ميبا Miba . وبلغ انتاج ميبا في اول سنة لها - وهى سنة ١٩٦١ - ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ قيراط من الماس وقد صرح رئيس مجلس ادارة الجمعية العامة بأن هذا الرقم يجب أن يقلل معدلها العادى .

ولقد ظلت شركة سبيكا مشغولة في جنوب كاساى حيث كانت تجرى استثمارات أخرى من بينها شق طريق حديث طوله ١٥٠ كيلو مترا يمتد من باكونجا حتى المحطة فى موين ديتو . وقد ساهمت الجمعية العامة فى شركة سبيكا بـ ٥٢٥٠.٠٠٠ سهم، كما عاونت شركة سبيكا للمنجنيز بـ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك من ١١.٠٠٠.٠٠٠ فرنك سمح لها بها فى رأس مال شركة سديما ومقداره ٨١.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . واخذت شركة سبيكا ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك أخرى . وهدف شركة سديما هو صناعة مركبات المنجنيز ومعادن المنجنيز من أجل السوق الأوروبية

ولن يمضى وقت طويل قبل أن نبذل محاولة لتتبع الشركات المشتركة في مجال معين من مجالات التعدين حيث يقودنا هذا الى ارتباطات مع قطاعات أخرى من قطاعات انتاج المواد الخام . وهكذا نجد أن دراستنا لمشروعات دى يبرز فى حقل الماس تقودنا الى العالم الاوسع ، عالم مصالح الجمعية العامة ، التى سوف نصادفها أكثر من مرة فى اثناء جولتنا عبر مناهة السيطرة المولية المتشابكة على ثروات القارة الافريقية الاساسية . ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن نجد فى كل ركن بعض الشركات الصناعية الامريكية الكبرى ، وفى هذه الحالة نجد أن شركة المنجنيز الكيماوية تبرز فى الصورة .

واذا نظرنا ابعد من ذلك صوب انتاج الماس فى افريقيا نجد جمعية عامة أخرى تعمل فى الكونفو . فنجد الجماعة النولية للغابات والمعادن فى الكونفو - المعروفة باسم « فورمينير » Forminière تصطلع بعمليات التعدين والعمليات التجارية والصناعية والزراعية - وخاصة فى كاساي . اما عملها الرئيسى فهو تعدين الماس .

وفورمينير هى احدى امتيازات الملك ليوبولد الرئيسية فى الكونفو . وقد كون الملك ليوبولد الشركة عام ١٩٠٦ بمعاونة رجلين من رجال الاعمال الامريكيين، هما توماس فورتشون ودانيل ججنهايم . ولقد جمع الاخير ثروة طائلة من التعدين فى امريكا الجنوبية . وتعتبر شركة فورمينير اليوم جزءا من المجموعة الكبرى من الشركات التى تسيطر عليها الجمعية العامة / امتيازات تنجانيقا ووليدها اتحاد المعادن بكتانجا العليا Union Minière du Haut Katanga التى تضع حياة الكونفو الاقتصادية فى قبضة يدها والتى تمتد نفوذها فى الوقت الحاضر الى انجولا وموزمبيق . وعن طريق فرعها التسمى الجمعية التجارية والمالية المولية

لفورمينير - او انترفور Interfor - لها مصالح مع شركة سبيكا فى عدد من الشركات الزراعية التى تدير المزارع فى الكونغو على نطاق واسع .

ومن بين ممتلكات فورمينير شركات التعدين مثل جمعية البحوث واستغلال البوكسيت بالكونغو - بوكسيكونجو Bauxikongo - التى ورد ذكرها فى قائمة مصالح اتحاد المعادن . كذلك يدخل البترول فى امبراطورية الجمعية العامة عن طريق جمعية البحث واستغلال البترول - اوسكوريب Socorep والاخيرة من بين استثمارات فورمينير .

وتشغل شركة الماس Diamond Corporation مركزا للبضاعة المعروضة للبيع بواسطة كبار المنتجين . ولا نعجب اذا وجدنا أن لها نصيبا فى معظم شركات الانتاج خارج نطاق مجموعة جنوب أفريقيا . ويجلس مستر اوبنهير ومسترجويل الى جانب مقعديهما فى مجلس ادارتها فى مجالس ادارة شركة انجولا للماس Com. de Diamantes de Angola التى يجلس اثنان من اعضاء مجلس ادارتها - مستر البرت ثيل ومسترايان - فى مجلس ادارة شركة فورمينير . ولمستر ثيل اتصالات هامة مع بعض المجموعات الامريكية القوية . لقد بدأ حياته فى عام ١٩٠٩ مع اخوان ججنهايم - ولقد عاون احدهما الملك ليوبولد الثانى . ووصل الى كرسى رئاسة شركة الباسفيك للقصدير كما وصل الى منصب مدير شركة كنيكوت للنحاس وفرعها شركة براون للنحاس . كذلك عمل ثيل فى انتاج التترات ، ومن بين الشركات التى تولى رئاسة مجلس ادارتها شركة مراكيبو للبترول وشركة يادرب للبترول وشركة ميبعات تترات شيل وشركة فلندسبار . وكمدبر لشركتى انجولا للماس ، وفورمينير لم يتعد خارج نطاق اختصاصه الاساسى فى البترول والقصدير والتترات التى كان لمورجان يد فيها . وتعتبر شركة مورجان للاتمان احدى الشرائين الاساسية التى يتدفق منها المال لتمويل شركات اوبنهير . كذلك يشترك مورجان مع البنك البلجيكي الذى يعتبر البنك الرئيسى فى بناء الجمعية العامة كما يعتبر أكبر

بنوك بلجيكا • وشركة بسكويزاس للمعادن بأنجولا ممثلة أيضا في مجلس ادارة شركة انجولا للماش •

ولشركة انجولا للماش حقوق احتكارية تتيح لها حرية البحث عن الماس في مساحة قدرها ٣٩٠.٠٠٠ ميل مربع في أنجولا ، وهي مساحة تبلغ أربعة أمثال مساحة غانا أو مساحة بريطانيا العظمى • وهناك ثلاثة واربعون منجما عاملا بعد فتح ثلاثة مناجم جديدة بدل اثلاثة التي نفذت كمية الاحتياطي منها • وما زال التنقيب مستمرا ، كما ان هناك تسعة عشر مجموعة تعمل في هذا الحقل • وتوجه حكومة أنجولا اهتماما مباشرا للشركة - المسجلة في البرتغال - وتعتبر الشركة اليد الادارية اليمنى للحكومة البرتغالية • وتمتلك ٢٠٠.٠٠٠ سهم وهي أكثر قليلا مما تملكه الجمعية العامة - ١٩٨.٨٠٠ سهم - ويعمل نصف العمال الافريقيين تقريبا بالسخرة ويبلغ أجر العامل الشهري حوالى سبعين اسكودو أى ما يساوى ١٦ شلن • أما الارباح المجزية التي تربحها الشركة فتقسم بالتساوى بين مقاطعة انجولا وبين حملة الاسهم بعد استقطاع ٦٪ للأجهزة الادارية •

وبلغت أرباح حملة الاسهم فى عام ١٩٦٠ حوالى ٩٣١.٠٠٠.١٣٧ اسكودو بعد حجز مبلغ مماثل لولاية انجولا وحجز ١٥٨.٣٤١.٦٤٩ اسكودو للشئون القانونية • وبلغت جملة الارباح ٢٨٩.٣٤٣.٥١١ اسكودو جاء منها ١١٤.٨٠٠.٠٠٠ اسكودو من ارباح الاحتياطي • وامتصت فوائد الاسهم فى عام ١٩٦٠ مبلغ ١٣٦.٦٧٠.٠٠٠ اسكودو •

ولا تدفع الشركة ضرائب استيراد على المصنع او على المواد كما لا تدفع ضرائب على الماس المصدر • كذلك تمنحها حكومة انجولا قرضا قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ اسكودو فى مقابل اصدار ١٠٠.٠٠٠ سهم ثمن كل سهم ١٧٠ اسكودو فى عام ١٩٥٥ • ولم نسمع قط عن فوائد مثل الفوائد المدفوعة عن هذا القرض اذ تبلغ ١٪ كما يتم تسديد القرض عام ١٩٧١ • وتمتلك شركة انجولا للماش ١٢.٣٦٦٪ من رأس مال الشركة البرتغالية للماش

وشركة الماس متعاقدة لشراء انتاج شركة انجولا للماس الذى بلغ احيرا اكثر من مليون قيراط والذى يقدرون له انتاجا اكبر بعد ان استوردوا آلات حفر ميكانيكية وبعد ان استوردوا مصنعا لفسيل الماس ، وذلك بعد ان اثبتت الدلائل وجود كميات كبيرة جدا من رواسب الماس . وتمثل أحجار الماس الكريمة ٦٥٪ من جملة الانتاج .

وقد اقتحمت شركة الماس ساحل العاج عن طريق انشاء فرع محل لشراء الماس من السوق الحرة فى تلك البلاد . ولا يمكن ان تنبأ الى أى مدى ستكون هذه السوق حرة . وتحاول بعض الدول الافريقية التى حصلت على استقلالها حديثا التخلص من سيطرة شركة الماس ، ولذا أقامت غانا سوقا للماس خاصا بها فى اكرا ويفرض على كل البائعين بما فيهم الشركة الافريقية المختارة المتحددة السماة « كاست CAST » والتى تعمل فى ٦٨ ميلا مربعا فى منطقة اكييم أبواكوا - ان يبيعوا الماس عن طريقها . وتعتبر شركة سيراليون المختارة فرعا لشركة كاست فى سيراليون .

وقد لا يقبل التصديق - ولكنها الحقيقة - ان شركة سيراليون المختارة كانت لها كافة حقوق تعدين الماس فى جميع أنحاء البلاد . ولكن حدث فى عام ١٩٥٥ اثر احتجاجات موجهة من الشعب - وخاصة فى اقليم كونور الفنى بالماس - ان خفضت مساحة الامتياز الى ٢٠٩ ميلا مربعا . ولكن كان هذا التخفيض مظهريا اكثر منه حقيقيا . فلقد كانت حقوق الامتياز ممتدة لمدة ثلاثين سنة ، ثم أعطيت الشركة حقوقا أخرى مقيدة فى مساحة تزيد على ٢٥٠ ميلا مربعا . كذلك سمح للشركة أن تنقب عن رواسب الماس فى أعماق الأرض فى أى مكان فى سيراليون لمدة لا تقل عن عشر سنوات وأن تقوم بعمليات التعدين .

ومما يشب زيف هذه الاتفاقية التعهد الذى أخذته الحكومة الاستعمارية على نفسها وهو الا تمنح قبل عام ١٩٧٥ أى ترخيص للتنقيب عن الماس لاي طالب غير سيراليونى أو لاي شركة لا يملك معظم أسهمها غير سيراليين ، قبل أن يعرض

منح هذا الترخيص أولا على شركة سيراليون المختارة . وبالرغم من أن هذا العمل من شأنه أن يطلق يد الشركة إلا أنها حصلت من الحكومة على مبلغ ١٥٠٠.٠٠٠ ر.٠ جنيه تعويضا لها عن الفرص التي خسرتها . وتمتلك شركة كاست CAST كل الـ ٢٦٠٠٠.٠٠٠ ر.٠ سهم التي أصدرتها من مجموع ما رخص لها به وقدره ٢٦٤٠٠.٠٠٠ ر.٠ سهم برأس مال قدره ١٦٠٠٠.٠٠٠ ر.٠ جنيه . أما مقدار الأرباح التي حققتها الشركة فغير معروف حيث لا يرسل بيان الحسابات إلا حملة الاسم فقط .

ورئيس مجلس إدارة كل من شركة كاست وشركة سيراليون المختارة هو مستر أ. تشستر ميبتي ، ومن بين زملائه في مجلس الإدارة مستر أ. ك. هواتون تيجر ومستر ت. ه. برادفورد ومستر ب. ج. أوبنهير . ويجلس مستر أوبنهير في مجلس إدارة شركة الماس مع مستر و. أ. تشابل الذي هو زميل آخر في مجلس إدارة شركة كاست . ويجلس الآخرين في لجنة لندن الخاصة بمناجم دى بيرز المتحدة . كذلك يحتل مستر أوبنهير مقعدا في لجنة جوها نسبرج مع ماجور جنرال ب. دى فيليرز ومع مستر أ. ويلسون . ويشترك الاثنان الآخرين في إدارة مناجم الماس المتحدة بأفريقيا الجنوبية الغربية .

ويمثل مستر توماس هورات برادفورد الشركة المختارة ليمتد التي يشغل فيها منصب مدير لفروعها في أمريكا وروديسيا وكندا وفرنزويلا ويشترك مستر بيبتي مع مستر برادفورد في عدد من مجالس هذه الشركات .

أما علاقة مستر تشابل مع عالم الماس فهو قطاعا على مستوى عال إذا حكمنا من إدارته لبنك أنفرس للماس Banque Diamantaire Anversoise وتعتبر مدينة أنتورب أعظم مركز لقطع الماس في جميع أنحاء العالم ، إذ يعمل منها في هذه الصناعة أكثر من ١٣.٠٠٠ شخصا . ويحتل بنك أنتورب للماس مركزا استراتيجيا هاما . فيقطع في مدينة أنتورب في كل أسبوع بين ٤٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ قيراط من الماس ومعظم الاحجار الخام من شركة الماس التجارية عن طريق المؤسسة المركزية للبيع

- دى بيرز - فى لندن ، ولكن أنتورب تبحث عن مصادر أخرى للماس ، وفى عام ١٩٦١ حصلت على ٣٠٪ من جملة ما حصلت عليه من جهات أخرى .

وواضح جدا أن مستر ١٠ تشستر بيتى يتحرك فقط بين صفوف المستويات العليا فى عالم الماس وخاصة هذا القطاع الذى تسيطر عليه مجموعة دى بيرز والذى يكون محوره شركة الماس ومنظمته الخاصة بالبيع . ولذلك كان من الصعب أن ندرك اللعبة التى قام بها مستر بيتى بالنسبة لقانون حكومة سيراليون الذى تم التصديق عليه فى نهاية عام ١٩٦١ والذى يفرض على كل منتجى الماس فى سيراليون أن يبيعوا ما لديهم عن طريق مكتب الماس الحكومى .

ولقد صرح مستر بيتى - رئيس مجلس ادارة الشركة المختارة وشركة كاست وشركة سيراليون المختارة - فرعا - بأن العقد الذى كان بين شركة كاست وبين شركة الماس لم يجدد بعد نهايته بسبب العمولة الضخمة التى كانت تطلبها وقدرها ١٢٪ ، فقد عرضت شركة كاست ٤٪ ولكن رفض عرضها ، ولذلك أبرمت عقدا مع شركة هارى ونستون بنيويورك أصحاب الشركة المشهورة جونكر المتخصصون فى قطع الماس والذين كانوا يبحثون عن مصدر مباشر للماس يحل محل شركة الماس . وبالنسبة الى الصلة التى بين الشركة المختارة وشركات دى بيرز - بما فيها شركة الماس - كان من العجيب أن نرى احدى حلقات السلسلة الهامة - وهو مستر تشستر بيتى - يحتاج ويعبر عن قلقه بفرض حماية مصالح سيراليون ضد الشركة التى هو جزء منها .

وكان احتياج مستر بيتى سببه أنه اذا كانت شركة سيراليون المختارة تضطر الى عرض انتاجها على مكتب الماس التابع للحكومة فمعنى ذلك أن هذا الماس سيذهب الى شركة الماس التى هى المشترية النهائية من مكتب الماس ، وهذا بالضبط هو ما كان يحارب ضده ، وفضلا عن ذلك فمعنى ذلك فض العقد مع ونستون ويتطلب ذلك دفع تعويض ، ولقد أوضح مستر بيتى أن دفاعه عن مصلحة سيراليون جعله يعيد تقييم عقد شركة الماس فى عام ١٩٥٧ ، ولهذا تسلمت مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه فى آخر سنوات عملياتها الثلاث .

وهنا نجد لعبة عجيبة اذ يصرح مستر بيتي أن حكومته سيراليون سوف تتسلم ايرادا قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه طبقا لعقد ونستون أكثر مما تتسلمه طبقا لعقد شركة الماس . وهنا تبرز ثلاثة أسئلة ملحة : ما هي النسبة المئوية للزيادة في الإيراد والتي يمثلها المبلغ الإضافي ٢٧٠.٠٠٠ جنيه الذي قال مستر بيتي أنه تسلمه من شركة الماس في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد المنتهى ؟ كم من هذا المبلغ وصل الى يد حكومة سيراليون وما هي النسبة المئوية للزيادة في الإيرادات التي يمثلها هذا المبلغ للحكومة ؟ وكيف أن مستر بيتي عجز عن الحصول على ميزة مماثلة في الشروط بإبرام عقد جديد مع شركة الماس ؟ هل الـ ٨٪ تعتبر لنا أفضل من ونستون ينعكس بدقة على تقدير مبلغ الـ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه المضافة الى ايراد الحكومة والتي هي نتيجة عقد مع ونستون ؟

ولكن الا يستهدف كل هذا التظاهر الاحتفاظ بالزيف القائم وهو أن الشركة المختارة وشركة الماس شركتان لا ترتبط الواحدة بالآخرى ؟ ثم من العجيب أن الصحافة تؤيد هذا التظاهر وهي تعلم الحقيقة كل المعرفة . مثال ذلك ما صرح به مراسل صحيفة « أفريقيا الغربية » في فريتون عندما أعلن في عدد الصحيفة الصادر في ٢٧ يناير ١٩٦٢ « أن عملاق صناعة الماس الاوروبيين - شركة الماس والشركة المختارة - كانا في حالة خصام » . أما حقيقة الموضوع فهي أن مستر بيتي شكك من أن قانون حكومة سيراليون يتضمن التدخل في حرية الشركة وهي الحرية الخاصة بأن تباع الشركة كما تريد .

ان مستر بيتي وغيره ممن يمثلون المصالح الاحتكارية في عدد كبير من مجالس الادارات لا يريدون أن يعترفوا بتيار التغير الجديد الذي أتى في أعقاب الحصول على الاستقلال في أفريقيا ، مما يعطى الدول الإفريقية الجديدة الفرصة لتوجيه اقتصادها في الطريق الذي ترى أنه يحقق صالحها العام .

وقد دخل ميدان صناعة الماس أخيرا أحد أهالي تكساس وهو الذي يذكر اسمه دائما مقرونا بكل بشر يكتشف من آبار البترول . لقد رأى مستر سام كولنز أن يجمع الماس من قاع بحر شاميس ريف . على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا.

حيث يقدرّون ما به بمقدار ١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قيراط على أقل تقدير وقد أراد مسر كونتز أن يحصل على رأس مال اضافي لتمويل شركته الخاصة بالماس المستخرج من البحر والتي أطلق عليها اسم « شركة الماس البحرية » . ويقال ان مستر أوبنهايمر بعد أن راقب نشاط كونتز باهتمام قرر أن يتعاون معه . ويبدو أن شركة التعدين والتمويل العامة والشركة الانجليزية الترانسلفانية المتحدة - وقد ذكرناهما كجزء من المجموعة الامريكية - قد اشتركتا في هذا المشروع ، كان مطلوبا منهما تقديم مبلغ اضافي قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ مساو للمبلغ الذي دفعه مستر كونتز والشركات التي يسيطر عليها . وقد تبادلت شركة التعدين العامة الاسهم مع الشركة الانجليزية الامريكية ودخلت شركة دى بيرز المتحدة للاستثمارات فى العملية كما دخلت شركة التمويل الوطنية بجنوب افريقيا التي كانت تقدم دائما لمعاونة عدد من شركات أوبنهايمر فى الحصول على قروض .

وتلقى دى بيرز عرضا مقداره ٢٥٪ من حصة ماس البحر والشركة الاخيرة بدورها تمتلك ٤٤٪ من أسهم رأس مال شركة الماس البحرية ، وتمتلك شركة التعدين العامة ٢٥٪ من الباقي وتمتلك الشركة الانجليزية الترانسلفانية ١٦٪ وتمتلك شركة وتوترزاند الوسطى « وهى احدى شركات أوبنهايمر » ٧٪ . أما الباقي فيملكه أصحاب الامتياز الاصليين . ولشركة وتوترزاند الوسطى الحق فى ١٠٪ للاسهام فى أى مشروع للتنقيب تقوم به شركة التنقيب الانجليزية الروديسية . وعلى ذلك يبدو أن كل شىء يدور فى دائرة لا نهاية لها وقد يكون مستر كونتز متسرا ، ولكن الثابت ان الفائزين فى هذا المشروع هم مستر أوبنهايمر ومن معه ، أما ما يجرى خلف المسرح للحصول او للوصول الى السيطرة على مشروع يعتبر من أكثر المشروعات وبحسا فهو ما دفع مراسل صحيفة « الايكونومست » فى جوهنا نسبرج الى أن يقول « ان القصة الكاملة عن المفاوضات الاخيرة - اذا كان مقدرا لها أن تظهر - فسوف تبين الصراع المرير من أجل السيطرة بين ملوك التعدين فى جنوب افريقيا » وذلك فى عددها الصادر فى ١٦ مارس ١٩٦٣ .

ولا يبدو من المحتمل أن تستطيع شركة دى بيرز أن تشق طريقها الى الشركة اليابانية التي تقوم الآن بإنشاء مصنع في اليابان لصناعة الماس التركيبى (غير الطبيعى) الذى سوف ينتج سنويا ٣٠٠ر٠٠٠ قيراط تزيد حتى تصل ٦٠٠ر٠٠٠ قيراط سنويا . ولشركة دى بيرز بالاشتراك مع جمعية معادن دى بيكا مصنعها في جنوب أفريقيا لانتاج الماس غير الطبيعى . كذلك تقوم شركة جنرال الكترىك بصناعة الماس الصناعى . ويقول اليابانيون أن الماس الذى ينتجونه غير هذا الماس . وقد سبق أن أشرنا قبل ذلك الى اهتمام سبيكا باحتمال انتاج الماس الصناعى . وقد بذلت محاولات عديدة لعمل ماس ولكن أسفرت المحاولات حتى الآن عن أن هذه العملية غير اقتصادية . ولكن احتمال انتاج الماس الصناعى الذى سوف ينافس الماس الطبيعى فى الأسعار سيكون ضربة أخرى موجهة الى الدول ائنامية المنتجة للماس فى أفريقيا .

الفصل احدى عشر

المصالح الخاصة بالتعدين في جنوب أفريقيا

اذا نحن فحصنا التعقيدات التي تم بها التوسع الانجليزى الأمريكى لاستغلال المواد الاولية للقارة الافريقية فاننا سنجد أن ذراع هذا التوسع القوية تسيطر على الثروة فى روديسيا وفى جنوب أفريقيا وفى افريقيا الجنوبية الغربية اما بطريق الامتلاك المباشر او بطريق شركات انجلفارد وكنيكوت الامريكية ويطريق شركة جنوب افريقيا البريطانية •

لقد كانت شركة جنوب افريقيا البريطانية من خلق عبقرية رودس لبناء امبراطورية • فعندما لاحظ عملية التدافع على الاراضى وتخاطفها فى جنوب افريقيا فى اوائل السنوات التسعينية من القرن الماضى قرر أنه اذا لم يسرع فسوف تكون النتيجة أن يختطف المغامرون الاوروبيون « مساحات كبيرة من الاراضى ذات القيمة يحكمها زعماء متوحشون من الوطنيين فى داخل القارة » • وعن طريق أعوانه الاشرار المشهورين - راد ، ماجوير ، روشفورد ، تومسون - نشبت حرب بين ماتابيلس Matabeles وهو ما يطلق عليه الآن روديسيا وبين زعيمهم لوبنچويلا وذهبت قوة من قوات جنوب افريقيا لمعاونة زعيم القبيلة ضد شعبه لمعاونة سافرة • وكانت هذه اللعبة البارة التي لعبها رودس هي

التي اوصلته الى الحصول على امتيازات للتعدين في هذه المساحات الشاسعة من الاراضى التي تكون فى الوقت الحاضر جميع روديسيا .

وعندما استيقظ الزعيم لوبنجويلا وأدرك بمرارة الخيلة التي حرمته وحرمت شعبه من الحقوق داخل بلاده أرسل الملتبس التالى الى الملكة فكتوريا :

« حدث أن وفد الى بلادى فريق من الرجال على رأسهم رجل يدعى راد Rudd طلبوا منى أن امنحهم أرضا يبحثون فيها عن الذهب وقالوا انهم سوف يعطوننى أشياء معينة فى مقابل الحصول على حق البحث . فطلبت منهم ان يحضروا ما يريدون اعطاه لى ثم اعطيهم أنا ما يريدون .

فاحضروا لى وثيقة مكتوبة قدموها لى وطلبوا منى أن اوقعها . سألتهما عما تحوى فأخبرونى أنها تحوى الكلمات التي قلتها لهؤلاء الرجال وكلمات هؤلاء الرجال لى . فوقعتها .

وبعد ثلاثة شهور علمت من مصادر أخرى اننى بهذه الوثيقة قد اعطيتهم الحق فى الحصول على كل المعادن الموجودة فى بلادى . فعقدت اجتماعا من رجال ومن بعض الرجال البيض ، وطلبت بنسخة من هذه الوثيقة . وثبت لى فعلا اننى قد وقعت تنازلا منى عن حقوق المعادن فى كل بلادى لراد وأصدقائه ، وبعد ذلك عقدت اجتماعا آخر من رجالى وقررنا ألا نعترف بهذه الورقة لانها لا تحوى كلمائى ولا كلمات الرجال الذين حصلوا عليها .

وبعد الاجتماع طالبت أن تعاد الوثيقة الاصلية لى . ولكنها لم تعد حتى الآن رغم مضى شهرين على ذلك ورغم أنهم وعدوا باحضارها سريعا . وقد طلبت من الرجال الذين كانوا فى بلادى فى ذلك الوقت أن يبقوا ولا يفادروها حتى ترجع الوثيقة . ولكن استطاع احدهم - ماجوير - أن يفادر البلاد دون علمى وضد أوامرى .

وانى أكتب لك الآن حتى تعرفى الحقيقة عن هذا الموضوع وحتى لا تخدعين » .

لوبنجويلا

وانى أجدد تحيات المودة ؟

ولكن أين هم الرجال الذين يعيدون أراضي اختلسوها بطرق شتى من الزعماء الوطنيين المتوحشين ؟ ٠٠ وأين هؤلاء الذين يعيدون اليوم أراضي اغتصبوها في الماضي الا اذا أصر الشعب على استعادتها بقوة تصميمه وإرادته الموحدة وحكومته المتحدة ؟ ٠٠

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان رودس يعلم بتكوين امبراطورية تمتد من رأس الرجاء الصالح حتى القاهرة ، ولذلك شق طريقه من ميتابيلاند الى ماشونالاند عبر نهر الزمبيزي الى البلاد التي تعرف الآن باسم زامبيا . وبذلك يكون قد دق اسفينا بين المستعمرتين البرتغاليتين موزمبيق وأنجولا . لقد فعل كل ذلك بمعاونة قراصنة ، كحركة جنوب افريقيا الذين حصلوا على تراخيص ثلاثة اضافية خلاف الترخيص الذي منح لهم عام ١٨٨٩ .

وكان لهذه الشركة حقوق ادارية في أراضي جنوب افريقيا الواقعة شمال بتشوانالاند والى شمال وغرب الترانسفال ، والى غرب افريقيا الشرقية البرتغالية . كذلك كانت لها حقوق لمد خط سكة حديد رأس الرجاء الصالح وخط التلغراف شمالا ، كما كانت لها حق منح امتيازات للتعدين وأعمال الغابات وغيرها . ولم تتنازل الشركة عن حقوقها الادارية والاحتكارية في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية للحكومة البريطانية الا في عام ١٩٢٣/١٩٢٤ . اما حقوق التعدين فيهما فاحتفظت بهما الشركة كما احتفظت بنصف مصالحها لمدة أربعين سنة بخصوص بيع الاراضي في روديسيا الشمالية الغربية وفي مقابل ذلك حصلت شركة جنوب افريقيا البريطانية من الحكومة البريطانية على مبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه . وقد تم ابدال نصف مصالحها في بيع الاراضي في عام ١٩٥٦ نظير دفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه سنويا لمدة ثمان سنوات تبدأ من ٣١ مارس سنة ١٩٥٧

وفي عام ١٩٣٣ اشترت حكومة روديسيا الجنوبية حقوق التعدين نظير مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، دفعتها هذه المرة من نقود دافعي الضرائب الافريقيين .

ومعنى هذا ان الشركة ما زالت تحتفظ بحق التعدين في روديسيا الشمالية حتى اول أكتوبر عام ١٩٨٦ . وكانت الشركة تدفع لحكومة روديسيا الشمالية منذ اول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ما قيمته ٢٠٪ من صافي ايراد حقوق التعدين ، وكان هذا المبلغ ينظر اليه على أنه ضريبة دخل لحكومة روديسيا الشمالية . وقد حددت كلمة « صافي الايراد » بأنها تعنى ارباح الشركة من حقوق التعدين محسوبة بعد خصم النفقات . وكان هذا التنظيم يقضى أيضا بعدم فرض اناوة تعدين في روديسيا الشمالية ، كما يقضى بأن اى حكومة تكون مسئولة في مدى السبعة والثلاثين عاما - حتى اول أكتوبر ١٩٨٦ - عن ادارة روديسيا الشمالية تكون ملزمة بهذا التنظيم .

وبالرغم مما تقوم به حكومة زامبيا أخيرا لاستعادة حقوق التعدين ، فما زال مركز شركة جنوب أفريقيا البريطانية قويا . فهي تمتلك الغابات والمزارع والعقارات الحقيقية في زامبيا وروديسيا وبتشوانالاند . كما أن لها حقوق تعدين في مساحة قدرها ١٦٠٠٠ ميل مربع من اراضي مالاوى . ولقد كونت شركة سيسل هولدنجز لتحصل على نصيب فروع شركة جنوب أفريقيا البريطانية في رأس المال فيما عدا شركة سكك حديد روديسيا . ومن بين التشكيلات الجديدة أيضا شركة استثمارات جنوب أفريقيا البريطانية التي حصلت على الجزء الاعظم من استثمارات الشركة الام في عام ١٩٥٨ .

ومن بين الفروع الاخرى :

- شركة جنوب أفريقيا البريطانية للخدمات الادارية ليمتد .
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية لانتاج الموالح .
- شركة العقارات ليمتد .
- شركة اندابا للاستثمارات ليمتد .
- شركة بيت هولدنجز ليمتد .
- شركة جيمسون للتنمية ليمتد .
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية للممتلكات .

وقد سلخ من شركة جنوب افريقيا البريطانية الجزء الاكبر من ممتلكاتها بواسطة الشركات التى تعمل اساسا فى جمهورية جنوب افريقيا وذلك باشتراكها فى عام ١٩٦١ فى تبادل الاسهم مع شركة دى بيرز للاستثمارات . ولكنها ما زالت تحتفظ بملكية ٧٠٠.٠٠٠ سهم لها فى شركة يونيون ليمتد

وتزداد الروابط وثوقا بين مستر هارى اوبنهير وبين الشركة الانجليزية الامريكية فى روديسيا بواسطة صفقة الاسهم المعقودة بينهما والتى بمقتضاها تستبدل الشركة الانجليزية الامريكية ١٢٢٠٠.٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم عشرة شلنات بمقدار ٢٥٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم جنيه من شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات ، وهى شركة عامة مسجلة فى روديسيا ويمتلكها اوبنهير - شركة برنشيرست للاستثمارات - وفرع شركة جنوب افريقيا البريطانية - شركة سيسل هولدنجز .

وتشمل شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات : تمويل التعدين ٤٥٩٤٪ والذهب ١٤٤٥٪ ، الماس ٩٣٨٪ ، والفحم ٢٤٩٪ ، وشركات متنوعة ١٩٪ وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ كانت قيمة هذه الممتلكات فى السوق هى ١٠.٥٠٠.٠٠٠ جنيه بينما تبلغ قيمة الاصول الثابتة لشركة روديسيا الجديدة الاستثمارات مبلغ ١٢.١٠٠.٠٠٠ جنيه اما بالنسبة للشركة الانجليزية الامريكية فتبلغ قيمة اصولها الثابتة فى نهاية عام ١٩٦١ مبلغ ١١.٤.٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وسوف يزيد ما تمتلكه شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات من اسهم شركة المناجم المختارة المتحدة نتيجة للتنظيم المالى الحالى مع الشركة الانجليزية الامريكية التى سوف يزيد نصيبها من اسهم رأس المال من ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه الى ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك نتيجة اصدار ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهما قيمة كل منها عشرة شلنات .

ان الروابط المعقدة الموجودة بين الشركات التي تبدو مستقلة عن بعضها تبدو بوضوح في الاستثمار الذي تقوم به هذه الشركات في مجالات ذات مصالـح مشتركة ، فنحن نجد مشتريات شركة روديـسيا الجديدة من شركة الماس ومن شركة جوهانسبرج المتحدة للاستثمارات ومن الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ، نجدها كلها متصلة بنشاط الشركة الانجليزية الامريكية في روديـسيا وفي الكونغو وفي الاراضى البرتغالية •

فشركة جوهانسبرج المتحدة تختص اساسا بالماس والنحاس والذهب والبلاتين • ولكنها تقوم كذلك بعمليات التنقيب وخاصة في جنوب افريقيا وروديـسيا • ومن بين فروعها - الى جانب فروع اخرى - شركة برناتو اخوان، بارناتو هولدنجز ليمتد والشركة المهمة - شركة الاسبستوس والاسمنت الافريقية ، وهناك شركة مرتبطة بها هي شركة مات للسبائك ليمتد وهي ملك لشركة مناجم رستنبوج للبلاتين بالاشتراك مع جونسون ماتشي وشركاه ، والاخيرة هي شركة تعمل في النيكل والبلاتين وغيرهما من المعادن ، وقد قامت بالاشراف على بناء مصنع في رستنبوج للعمل في جزء من منتجات شركة مات للسبائك ، وكانت آخر مرة اصدرت فيها شركة جوهانسبرج المتحدة اسهما عام ١٩٥٨ عندما اصدرت ٦٠٠.٠٠٠ سهما للاستثمار في شركة روديـسيا الجديدة •

وتملك الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية اسهما كثيرة في اهم مناجم النحاس في روديـسيا ، ويزيد من حجم هذه الممتلكات المباشرة ممتلكات الشركات التي لها فيها مصالح ، وهكذا نجد ان فوائدها في اسهم شركة روكانا العادية - ٥٢.٣٩٪ - تزيد بمقدار ١٧.٦٣٪ في شركة مناجم تشانجا المتحدة للنحاس حيث تشترك بنسبة ٢٩.٤٢٪ ، وعن طريق تغلفها في شركة روكانا وشركة تشانجا نجد ان الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية لها مصلحة مباشرة في معامل تكرير النحاس بروديـسيا ، كذلك نجد ان مساهمتها في مناجم موفوليرا للنحاس عن طريق شركة روكانا يزيد من اسهامها بـ ٥٧٢.٢١٣

سهم بنسبة ١٣ر٩٢٪ . ثم هي تمتلك في شركة السبائك الروديسية - التي تنتج الكروم الحديد - ٢٦٣ر٢٢٦ سهم ، وتمتلك في شركة بروكن هل للتنمية بروديسيا ١ر٤٢٥٩٠٥ سند . وقد استطاعت أن تمتلك ٢٥٪ من ممتلكات شركة كانسانشي لتعدين النحاس عن طريق امتلاك ٣٩٤ر٢٠٩ سهم . وبلغ مقدار اسهام الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية المباشر وغير المباشر في مناجم بانكروفت ٢٤ر٥٤٪ . وتعطيها شركة روكانا فائدة على أسهمها في مناجم تشيولوما ، كذلك تربطها شركة روكانا بالاشتراك مع شركة تشانجا بشركة كالتدني للتنقيب ، وعن طريق امتلاك ٣٤ر١٠٠ سهم تربط بشركة معادن كازمبا ، وهي شركة تقوم بالتنقيب في مقاطعة زامبيا الغربية .

ولا تتجاهل الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية شركات التنقيب الاخرى . فقد أصبحت تتحكم في ٣١٪ من شركة التنقيب الانجليزية الامريكية بروديسيا ، كما تملك ٣٣٣ر٣٧٥ سهم من شركة تشارترد للتنقيب ، وكذلك دخل الحديد والصلب والفحم ضمن مجالات عملياتها . فتمتلك ٥٩٦ر٦٠٠ سهم في مناطق الفحم بلومبي التي لها حق التنقيب عن الفحم في مساحة قدرها ١٣٠ ميلا مربعا في منطقة بولاوايو بروديسيا الجنوبية . وملكية هذه الاسهم تعطي الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٦٥٪ من التحكم في لومبي ، اما ال ٣٥٪ الاخرى فتمتلكها شركة مناجم وانكي التي تمتلك الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٢ر٠٠٠٠٠٠ من أسهمها . ولها اليد العليا في شركة الدوق الحديدي للتعدين حيث تمتلك ٤٠٪ من أسهمها ، وكذلك لها مصلحة كبرى في الشركة الروديسية للحديد والصلب .

وتجعل المصالح الاخرى الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ، تجعلها الشركة ذات السيطرة الاولى على الحياة الاقتصادية في زامبيا . فلها ٢٠٪ في شركة روديسيان اكسبتانس ليمتد ، ولها نصف أسهم شركة الاستثمارات الروديسية فيما وراء البحار . وتدر شركة خدمات منجم روانجلو عليها دخلا كبيرا نظير خدماتها الادارية . ويدخلها الاسمنت والصلصال في تجارة البناء عن طريق

امتلاكها ١٤٨٩٦١ سهم في شركة بورتلاند للأسمنت (روديسيا) و ٢٥٪ من
أسهم شركة منتجات الخزف ليمتد .

ويلمو أن شركة مناجم بانكروفت توفر للوحش الانجليزى الأمريكى أدسم
أكلة . وكانت هذه الشركة قد تكونت عام ١٩٥٣ وأخذت من أصحاب حقوق
التعدين - وهم شركة جنوب أفريقيا البريطانية - بعض المنح الخاصة بحقوق
التعدين والتنقيب . وكان رأس المال المرخص لها به هو ١٣٧٥٠٠٠٠ جنيه
وأخذت منها شركة جنوب أفريقيا البريطانية ٣٠٠٠٠٠٠ سهم وأخذت شركة
روكانا ٩٥٠٠٠٠٠ سهم وأخذت الشركة الروديسية الانجليزية الأمريكية
٧٤٧٠٠ سهم . كما حدث تبادل في الأسهم بينها وبين شركة روكانا وبينها
وبين الشركة الروديسية الانجليزية الأمريكية . وفى عام ١٩٥٥ ساهمت الشركة
الانجليزية الأمريكية وشركة جنوب أفريقيا البريطانية بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠
سهم بعد أن قدمنا قروضا قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
على التوالي .

وعرض على الشركة الانجليزية الأمريكية ، وعلى الشركة الروديسية
الانجليزية الأمريكية وعلى شركة تشانجا وعلى شركة روكانا شراء ٣٠٠٠٠٠٠
سهم من أسهم شركة بانكروفت العادية وأمتد العرض حتى ٣١ مارس ١٩٦٣ .
وفى ديسمبر ١٩٦١ عرض ١٠٠٠٠٠٠ سهم حصلت الشركة الروديسية
الانجليزية الأمريكية منها على ٤٠٠٠٠٠ سهم .

ويبلغ رأس مال الشركة الروديسية الانجليزية الأمريكية ٧٠٠٠٠٠٠٠
جنيه كما بلغ صافى أرباحها فى السنة المنتهية فى آخر يونيو سنة ١٩٦١
٢٠٠٩٠٧٨٣ جنيه بعد استئزال ١١٥٤١٠٤٧٥ جنيه دفعت بصفة ضرائب
وقد امتصت أرباح الأسهم ٥٤٠٣٥٣٥ جنيه .

ان هذه المصالح المتشابكة تشكل أهمية خاصة لشعب زامبيا وشعب
روديسيا حيث تتحكم هذه المصالح فى وجودهم وفى مصائرهم . ولم يقم مستر

هارى اوبنهيـم بتوسيع نطاق اعماله عن طريق تبادل الاسهم بين الشركة الانجليزية وبين شركة جنوب افريقيا البريطانية لوجه الله ، وانما لان الشركة تعتبر فرعا من فروع شركة جنوب افريقيا البريطانية - وهو فرع سيسيل هولدنـج . وعن طريق هذا الاجراء سيكون لشركة جنوب افريقيا البريطانية نصيبا اوسع فى نشاط الشركة الانجليزية الامريكية عن طريق انشاء المجلس الروديسى المحلى برئاسة سير فردريك كروفورد .

ويشغل سير فردريك كروفورد فى الوقت الحاضر منصب مدير الشركة المقيم فى روديسيا ، وكحاكم سابق لاوغنده استغل تجاربه فى حكم الوطنيين ، كما يعمل كـ بـ س . الين مديرا محليا فى زامبيا ، وحتى عهد قريب كان الوكيل الدائم لرئيس الوزراء ، وهكذا يكافأ عملاء الاستثمار على خدماتهم لاسيادهم الحقيقيين .

وقد عارض بـ فـ امريس ايفانز رئيس شركة جنوب افريقيا البريطانية فى انشاء المجلس المحلى بحجة انه سيؤدى الى تمتع الادارة المحلية بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى ، كما انه سيقوى تمثيل الشركة فى زامبيا ، ومستر امريس ايفانز هو نفسه مدير الشركة الانجليزية الامريكية ومدير شركة ريوينتو للزنك ، كذلك يرعى مستر امريس ايفانز مصالح بنك باركليز فى التومنيون والمستعمرات وما وراء البحار عن طريق تولي منصب المدير لذلك البنك ، وحماية لتنمية روديسيا يكفلها مقعده فى مجلس ادارة سكة حديد روديسيا ليمتد والاخر هو فرع من شركة جنوب افريقيا البريطانية ، ويؤكد علاقاته بامبراطورية اوبنهيـم عضويته فى لجنة لندن المتفرعة من شركة راندالمختارة ، وقد أدت وفاة لورد روبنز الى أن يرتفع من منصب نائب الرئيس الى منصب رئيس مجلس ادارة شركة جنوب افريقيا البريطانية ومن بين زملائه فى المجلس المرحوم سير هامبرو وهارى اوبنهيـم وديرلانجيسه والقنصل السابق الفيكونت هالفرن الذى يباركه بنك افريقيا الوسطى التجارى وشركة التمويل الروديسية الاسكتلندية وبنك ستاندرد بجنوب افريقيا .

وقد كرس مستر امريس ايفانز جزءا كبيرا من تقريره السنوى لعام ١٩٦٣ لتفد سياسة المجموعه لتحويل جزء كبير من الاموال خارج البلاد وعدم الاستعداد لزيادة استثماراتهم فيها . وقال ان محاولة دفع هذه التهمة بالقول بانه تم استغلال ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى البلاد فى مدى العشر سنوات الماضية أى بمعدل ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى كل عام لا تقنع افريقى روديسيا الذين كانوا يعرفون جيدا ان الشركة قد حصلت كدخل لها من نغاس روديسيا الشمالية وحده فى العام ١٩٦١/١٩٦٢ على مبلغ ١٠.٩٠٠.٠٠٠ جنيه ، كما يعرفون ان الضرائب تذهب الى المملكة المتحدة وإلى جنوب افريقيا وكما تذهب كذلك ارباح الاسهم التى امتصت فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ٤.١٢٨.٨٦٣ جنيه من صافى الارباح البالغة ٨.١٤٨.٢٤٥ جنيه بعد خصم ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه نظير هبوط قيمة الاستثمارات و ٤.٠٠٠.٠٠٠ رة للضرائب .

لقد توثقت الحلقات التى كانت تربط راند بمناجم كمبرى أكثر وأقوى مما كان يتصور رودس عن طريق آلاف المصالح التى نشأت فى روديسيا وزامبيا ولو أن هذا كان أملة ومطمحه .

ان هذا النسيج المتشابك هو الذى يصنع جبل الجلود الذى يحاول أن يخفق به الاستقلال الافريقى ووحدة افريقيا السياسية .

الفصل الثاني عشر

الشركات والاتحادات

إذا أردنا أن نرسم صورة كاملة عن شبكة الشركات الأجنبية المعقدة التي تتحكم في الوقت الحاضر في معظم حياة القارة الأفريقية الاقتصادية استحال علينا أن نفعل ذلك في نطاق مجلد واحد . ولكن الضرورة تقضي أن نشير إلى أهم هذه الشركات وأن نبين ذلك في أحوال كثيرة بالرسم ، فغلب هذا القناع الزائف من الانفصال والاستقلال نجد حلقات قوية تربط هذه الشركات الضخمة بعضها ببعض .

ففي أفريقيا الشرقية نجد أن امتيازات تنجانيقا تعتبر من أقوى الشركات والاسم نفسه مضلل ، لأن هذه الشركة سجلت أول ما سجلت في لندن في أواخر يناير من عام ١٨٩٩ . وتدار الشركة الآن من سالزبوري وبروديسيا حيث انتقلت في الجزء الأخير من عام ١٩٥٠ ، وبالرغم من أن العمليات في تنجانيقا تشمل منجمين هامين للذهب وتشمل شركة تعدين وتشمل بعض التنقيب إلا أنها لم يتم نموها حتى الآن . وللشركة أهمية أكبر في زامبيا حيث حصلت من شركة جنوب أفريقيا البريطانية على امتياز في مساحة كبيرة من الأرض مع بعض الحقوق للتنقيب ، ومن زامبيا انتقل نشاطها إلى الكونغو حيث لها امتياز تعدين في قطعة من الأرض مساحتها ٦٠.٠٠٠ ميل مربع حصلت عليها من لجنة كاتنجا الخاصة (بلجيكا) . وفي مقابل منح امتيازات تنجانيقا حقوقا في هذه الأرض

الكونفولية الشاسعة تحصل لجنة كاتنجا على نصيب قدره ٦٠٪ من الاتاوة التي يدفعها اتحاد المناجم

ولا يجب مطلقا أن نقع في الخطأ فنظن أن شركة امتيازات تنجانيقا قد سمحت لنفسها أن تستغلها اللجنة الخاصة ، فقد أصبحت الشركة عضوا في اللجنة ، وكما يفعل رجال المال الخريصون الذين لا يضعون « كل البيض في سلة واحدة » أنشئت مؤسسة جديدة لترعى هذا الامتياز الذي يعمل في مساحة من الأرض تبلغ ثلاثة أخماس مساحة غانا . هذه المؤسسة هي « اتحاد مناجم كاتنجا العليا » المعروف الذي ذاع صيته نتيجة استغلاله للكونفو هذا الاستغلال الذي لا رحمة فيه ولا هوادة .

ومن بين مصالح امتيازات تنجانيقا الاستراتيجية هذا الخط الحديدي الذي يجري من لوبيتو باي بانجولا حتى الحدود الفاصلة بين أنجولا والكونفو ، والذي تشغله شركة سكة حديد بنجويلا ، التي هي من خلق امتيازات تنجانيقا التي تمتلك ما قيمته ٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه من أسهمها أو ما يعادل ٩٠٪ من هذه الاسهم (التي قيمة السهم الواحد ٢ جنيه) . وفي أثناء عام ١٩٦١ مدت شركة سكك حديد بنجويلا خطا فرعيا من مدينة روبرت وليمز الى اقليم المناجم في جويما ، وقد افتتح الخط في أغسطس ١٩٦٢ ، كذلك تمتلك امتيازات تنجانيقا ٦٠٪ من شركة صناعات الكومولث للخشب وهي شركة ضخمة تشتغل في الاعمال الخاصة بالغابات وفي الخشب .

ثم هناك شركة نوفوبود (المملكة المتحدة) وهي الفرع الانجليزي لشركة اخشاب الكومولث ، وقد استطاعت بمعاونة الشركات الافريقية بناء مصنع لخشق الخشب ومصنع آخر لعمل البانوهات الخشبية وكانت طاقة المصنع الاخير ٢٥٠٠٠٠٠ قدم مربع في البانوهات في السنة وكان رأس المال المستغل هو ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وعندما كانت امتيازات تنجانيقا على وشك أن تغير مقرها من لندن الى سالزبورى اعطت تعهدا الى الخزنة البريطانية ، وكان لهذا علاقة بسياسة الحكومة البريطانية المترددة اثر انهيار اتحاد افريقيا الوسطى . كذلك يلون هذا التعهد سلوكها تجاه الكونغو وتجاه الحكم البرتغالى فى افريقيا ، وينص التعهد على أنه فى مدة لا تقل عن عشر سنوات لا تقوم امتيازات تنجانيقا - دون موافقة الخزنة البريطانية - ببيع أو رهن أى مصلحة لها أو جزء من مصلحة فى اتحاد مناجم كاتنجا العليا أو سكك حديد أنجولا فيما عدا حالة بيع سكك حديد أنجولا الى الحكومة البرتغالية طبقا لشروط اتفاقية الامتيازات .

ولم ينته هذا التحديد بنهاية مدة العشر سنوات اذ اضيفت مادة أخرى تنص على أنه لا يتم بيع هذه المصالح أو جزء منها قبل عرض بيعها أولا على الخزنة البريطانية بنفس السعر ونفس الشروط المروضة على الطرف الثالث .

ولقد كانت هذه النصوص مصدر قلق مباشر للحكومة البريطانية فى عمليات امتيازات تنجانيقا واتحاد المناجم وسكك حديد بنجويلا مما لابد أن يؤثر على سلوكها بالنسبة للنضال الذى تقوم به افريقيا الجنوبية وافريقيا الوسطى من أجل الحصول على الاستقلال ، كذلك يؤثر ذلك بصفة خاصة فى العلاقات الخاصة التى كانت قائمة بين بريطانيا العظمى واقدام حلفائها البرتغال . اما من وجهة نظر الشركات نفسها فإن هذا من شأنه أن يشجعها نتيجة لاهتمام الحكومة البريطانية الخاص بالاحتفاظ بمركزها الاستراتيجى عبر هذا الحزام الافريقى الاوسط العظيم .

وتشارك امتيازات تنجانيقا اما اشتراكا مباشرا أو عن طريق تنجانيقا هولدنجز فى شركة روديسيا كاتنجا التى استطاعت بمعاونتها ومعاونة شركة زامبيا للتنقيب أن تحصل على مصالح فى منجم ذهب كاكابجا بكينيا ، وقد حولت هذه المصالح الى مناطق الذهب بكتنان حيث لشركة روديسيا كاتنجا ممتلكات ضخمة . وشركة روديسيا كاتنجا مدينة لشركة جنوب افريقيا البريطانية بسبب حقوق التعدين الدائمة التى منحتها لها الاخيرة ، ويشمل

ذلك كل المعادن بما فيها الفحم ولكنها لا تتضمن الماس أو الاحجار الكريمة ،
وذلك في مساحة قدرها ٢٥٠٠ ميل مربع من زامبيا • كذلك لها حق تعدين
الفحم في عشرين منطقة - ٣٠٠ فدان - في مقابل فائدة لشركة جنوب افريقيا
البريطانية قدرها ١٥٪ •

ولتكلمة صورة فروع امتيازات تنجانيقا هناك شركة عقارات تنجانيقا
(روديسيا) التي تمتلكها امتيازات تنجانيقا ملكية تامة وهي مسجلة
بسالزبورى بروديسيا • وهي خاصة بتوفير المكاتب ومكان سكنى الموظفين وغير
ذلك من الخدمات • كما انها تقوم ببعض الاستثمارات المعينة •

وبلغت ارباح امتيازات تنجانيقا فى العام الذى انتهى فى ٣١ يوليو عام
١٩٦١ مبلغ ٣٢٥٠٣٢٩ جنيه من جملة الايرادات البالغ مقدارها ٤٦٢٠٦٦٧
جنيه ، واصولها الجارية هى : ١٦٣٠٣٨٠٥ جنيه فى أسهم وقرض لشركة
أخشاب الكومولث و ١٣١٧٠٧٩٣ جنيه فى تنجانيقا هولدنجز و ١٠٩٦٢٩
جنيه فى اتحاد المناجم وسوف نتكلم عن فروع هذا الاتحاد فى فصل تال •

وبين الشكل التالى - صفحة ١٩٩ - شبكة شركة امتيازات تنجانيقا
العقدة المتشعبة •

بعد ذلك نأتى الى شركة افريقيا الجنوبية الغربية فنجد أن الشركة
الانجليزية وشركة مناجم الذهب المتحدة قد كونتا اتحادا لاستغلال جزء كبير من
ثروة جنوبى افريقيا •

وقد سجلت شركة افريقيا الجنوبية الغربية فى لندن يوم ١٨ أغسطس
سنة ١٨٩٢ ومنحت حق التنقيب والتعدين فى ارض مساحتها ٣٠٠٠ ميل مربع
فى افريقيا الجنوبية الغربية لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢ يناير سنة ١٩٤٢
ويتجدد هذا الحق حتى ٢ يناير سنة ١٩٦٧ • وتمتلك الشركة كذلك اراضى
أخرى للتعدين فى جهات متفرقة من افريقيا الجنوبية الغربية • وهى تنتج
القصدير والزنك والرصاص المركز •

ولكن مساحات كبيرة مثل هذه التي تمتلكها شركة افريقيا الجنوبية الغربية يلزمها رأس مال ضخم لاستغلالها وتشجيع التحالف بينها وبين المجموعات الراغبة في السيطرة على الانتاج والتوزيع وبعد ذلك في السيطرة على أسعار المواد الخام ، ولا يقتصر الامر على ذلك بل انه يسهل التقريب بين عمليات المؤسسات المتحدة .

ولتحقيق هذه السياسة قامت شركة افريقيا الجنوبية الغربية بتوقيع اتفاقية مع شركة مناجم الذهب الانجليزية الامريكية المتحدة منحتها بمقتضاها ايجارا من الباطن لبعض حقوقها بشأن التنقيب والاستغلال في جزء من اراضيها .

انظر الرسم في صفحة ٢٠١ :

اما شركة نيومونت للتعدين فقد تكونت في ديلوير بالولايات المتحدة في ٢ مايو سنة ١٩٢١ ، وكان هدف الشركة هو الحصول على عقارات للتعدين وتحويلها وتشغيلها ، ولهذا الغرض رخص لها برأس مال (على شكل اسهم) قدره ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وصدرت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ما قيمته ٢٨٢,٤٥١,٨٢٤ سهم من جملة الاسهم المرخص لها بها وقدرها ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة دولارات . ويقوم بعلميتي التنقيب والتعدين شركة نيومونت للتنقيب ليمتد (ديلوير) وشركة نيومونت للتعدين بكندا وشركة نيومونت بجنوب افريقيا .

ويبين الرسم الموضح في صفحة ٢٠٢ مدى تشعب مصالحها .

ولقد صادفنا حتى الآن بعض شركات ديونتو في زامبيا وفي روديسيا كما مسسنا بعض الشركات الاخرى المتصلة بالجمعية العامة لبليجيكا المتصلة بدورها بمؤسسات شمال افريقيا المالية والصناعية .

ان شبكة ديونتو لا يمكن ان يغفلها انسان عند محاولة شرح تشعب مؤسسات عالم التعدين الدولي ؛ انها تمتد من المملكة المتحدة عبر اسبانيا الى افريقيا وفوق المحيط الاطلسي الى كندا والولايات المتحدة ولها فروع في ألمانيا وبليجيكا والنمسا واستراليا وغيرها .

ونجد ابدى الشركة الانجليزية الامريكية وشركة الزنك المتحدة ومجموعات الالومنيوم التي تحيط بالعالم - نجد هذه الايدى جميعها متشابكة داخلها كما نجد في مقاعد مديريها ممثلين لاتحادات الشركات بالكونغو ، انها تحمل أسماء ارستقراطية مثل روتشيلد وكافنديش بنتنك •

وبالرغم من أن عملها الاصل كان تعدين الكبريتور الطبيعي في اسبانيا الا أن شركة ريوتنتو تسجلت في لندن عام ١٨٧٣ ، وحتى تساير الزمن وتساير الاتجاهات السائدة نحو تكوين الاتحادات والاحتكارات فقد مرت الشركة بتعديلات وتغييرات معينة • فكان مديروها من أشد المتحمسين المؤيدين للجنرال فرانكو في أثناء الحرب الاسبانية الاهلية • وهذا الولاء لقضية اسبانيا هيا لها الرخاء هي والشركات المرتبطة بها في المجال المالى الاوسع بحيث امكنها أن تمد أذرعها عن طريق صناعة الزنك وصناعة الالومنيوم الى صناعة المعادن النفيسة والى ميدان المعادن العامة •

وفي عام ١٩٥٤ حولت شركة ريوتنتو اصولها في اسبانيا الى شركة كونتها في اسبانيا براس مال قدره ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ بست باسم الشركة الاسبانية لمناجم ريوتنتو - شركة مساهمة Companhia Espanola de Minas de Rio Tinto S. A. ومكافاة لها على وطنيتها الاسبانية منحت مبلغ ٨٣٠.٦٦٦.٣٦٠ بست عند حساب الارباح المتراكمة حتى أول يناير سنة ١٩٥٤ كما منحت كل الاسهم حرف « ب » وعددها ٣٣٣.٣٣٣ سهم سعر كل منها ١.٠٠٠ بست • وبالإضافة الى ذلك كوفئت بمبلغ ٧.٦٦٦.٦٦٥ جنيه استرليني وما زالت شركة ريوتنتو تتقاضى أتعابا نظير تقديم خدمات فنية وتجسارية في لندن للشركة الاسبانية التى ما زالت ملكيتها لكل أسهمها حرف « ب » تعطياها فائدة مباشرة •

وتعتبر شركة ريوتنتو شركة استثمارات جعلتها عملياتها المالية تنقز الى مقدمة شركات المقاولات الصناعية ، وتعتبر أفريقيا أحد مجالات نشاطها ، ونجد أن معظم ممتلكاتها في هذه القارة موجودة في شركة روكانا وشركة مناجم

نحاس تشانجا حيث نراها مرتبطة مع شركة جنوب افريقيا البريطانية والشركة الانجليزية الامريكية وشركة الاتحاد (يونيون) وامتيازات تنجانيقا واتحاد المناجم وشركة راند المختارة - وذلك فى مشروعات التعدين والمشروعات الصناعية فى روديسيا وفى جنوب افريقيا .

ان الحلقات التى تربط مجموعات الشركات التى تقوم باستغلال موارد القارة الافريقية بمجموعات الشركات التى تستهدف الثراء فى اركان العالم الاخرى ملتوية وملتفة ومتسعة لدرجة اننا لا ندش ان نجد شركة ديونتو فى افريقيا عن طريق مصالحتها المالية الامريكية والبريطانية القوية تكون شركة ديونتو فى كندا .

ومن بين ما تقوم به الشركات الاحتكارية انها تحول بين الجماعات المتنافسة وبين الدخول الى المناطق الجديدة او المناطق التى لم تكتشف بعد ، فاذا رأت ان هذا مصيره الفشل او انه مستحيل عملت الى التعاون مع هذه الشركات المنافسة وسوف نرى فى فصل قادم كيف اجبرت شركة اللوردو الكندية اتحاد المناجم الى خفض اسعار اليورانيوم ثم كيف تتقابل مصالحتها عند تمثيل مناجم سوج فى مجلس ادارة الشركة الاولى . وفى عالم المشروعات القريبة الحرة تعلم المنافسة عن طريق المورد الذى يلعبه الاحتكار ، دور المغامر الوحيد .

وهكذا تؤدى الشروات الافريقية الى تشعب راس المال الدولى . فبين الجمعية العامة وبين ديونتو توجد عصابة ضخمة ذات قوى متشابكة تتسلل خفية عبر العالم .

ويوضح الشكل التالى صفحة ٢٠٥ تشعبات شركة ديونتو وحلقاتها المتداخلة .

وعندما ارادت شركة ديونتو اقتحام عالم الالومنيوم كونت اتحادا مع شركة الزنك المتحدة ، وقد يبدو ظاهريا ان هذا الاتحاد يجمع بين مجموعتين قويتين لا تجمعهما روابط مشتركة ، ولكن مظهر الانفصال الشكلى هذا لا يضل

الا الجاهل ، وتنجلي هذه الخدعة أثر نظرة واحدة الى ادارتها المرتبطة التى توضح لنا فى الحال ارتباطاتها مع التعدين ومع المصالح المالية فى جنوب افريقيا ، فنجد أن امريس ايفانز هو عضو بارز وأن لورد بايليو هو نائب رئيس مجلس الادارة لشركة التعدين والاستثمارات المركزية ، والاخيرة هى احد بيونات الاستثمار المالية البارزة الذى يدخل ضمن مجموعة الشركات الانجليزية الامريكية التى يديرها مستر هارى اوبنهايم ومستر انجلهارد ، ومستر امريس ايفانز يحتل مكانة هامة حيث يشغل منصب نائب رئيس شركة جنوب افريقيا البريطانية ومنصب مدير الشركة الانجليزية الامريكية .

ومع ذلك فالروابط تمتد الى ابعد من ذلك . فمقتضى اتفاقية بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ اكتتبت شركة ممتلكات جنوب افريقيا البريطانية وبعض الشركات المتصلة بها بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى شركة الزنك المتحدة على شكل قرض بفائدة ٥٪ فى مقابل الحصول على ٢,٢٨٥,٧١٤ سهم عادى قيمة السهم الاسمية هى جنيه واحد من شركة الزنك المتحدة بسعر ٨٧ شلنا و ٦ بنس للسهم الواحد . وهنا ندخل فى متاهة سياسات الالومنيوم المالية المشابكة التى كونتها شركة الزنك المتحدة باتحادها مع شركة كايزر للالومنيوم والشركة الكيماوية وشركة الومنيوم الكومولث المعروفة باسم كوماكوكو Comalco والعرض الذى حصلت عليه شركة ممتلكات جنوب افريقيا البريطانية يمكن أن يدخل فى حيز التنفيذ فى أى وقت بين أول يونيو ١٩٦٦ وبين أول يوليو ١٩٦٨ او التاريخ الذى تنتج فيه شركة الكومولث أو توابعها ما جملته ٢٠٠,٠٠٠ طن طوى من سبائك الالومنيوم فى مصنع التكرير الجديد الذى تقيمه شركة كوماكوكو - أى التاريخين ابعد .

وتقع مصانع كايزر للالومنيوم الاساسية فى شركة كايزر كلبولسيت بجامايكا التى هى ملك الشركة الاولى ، وبالإضافة الى نشاط كايزر فى مجال التعدين فهى تقوم بعمليات التنقيب وبالمصانع الكيماوية فى الولايات المتحدة وفى كندا كما أن لها استثمارات فى الالومنيوم والتعدين وفى تسويق المصنوعات

في المملكة المتحدة وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا . وهي تعمل عن طريق فرعين لها هما : شركة كايزر للألومنيوم والمبيعات الكيماوية وشركة كايزر الدولية للألومنيوم . وكما فعلت شركة رينولدز للمعادن اقتحمت شركة كايزر للألومنيوم ميدان صناعة الألومنيوم في الولايات المتحدة تحت ضغط مطالب الحرب للحصول على ألومنيوم الطائرات ، وقبل الحرب العالمية الثانية كانت شركة أمريكا للألومنيوم - ألكوا ALCOA - هي المنتج المحل الوحيد للألومنيوم

ولشركة الزنك المتحدة - التي يبلغ رأس المال المصرح لها به ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه - مصالح واسعة تجعلها تسيطر سيطرة قوية على عدد من المعادن الهامة والمنتجات الكيماوية . ولقد تأسست منذ أقل من خمس عشرة سنة - في فبراير ١٩٤٩ - وكانت أغراضها النهوض وتوسيع وتنفيذ وتمويل - سواء بنفسها أو عن طريق فروعها أو الشركات المتصلة بها - وتنمية وتوسيع وتنفيذ تعدين الرصاص والزنك أو غيرها وكذلك الصناعات المتصلة بإنتاج المواد الأولية وأيضا عمليات السباكة والتكرير والصناعات المتصلة بها في جميع أنحاء العالم وخاصة في الكومنولث .

ويبدو أن هذا كله لا صلة له بأفريقيا . ولكن نظرة واحدة الى بعض الادارات تكشف لنا في الحال الحلقات الوثيقة التي تربطها بشبكة أوبنهمير والجماعات المالية المتصلة بالآخرة .

هذه هي مصالح الذهب الضخمة الموجودة خلف اتحاد شركتي الزنك المتحدة وريوتنتو . وقد تم انشاء الشركة الجديدة اثر عملية مالية أعطت حامل أسهم شركة الزنك المتحدة ٥٨ سهما عادية - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم الشركة الجديدة في مقابل ٢٠ سهما - قيمة كل سهم جنيه - من أسهم شركة الزنك المتحدة . كما حصل حاملو أسهم ريوتنتو على ٤١ سهم - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم الشركة الجديدة في مقابل الحصول على ٢٠ سهما - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم شركة ريوتنتو . كذلك تبادل حاملو الأسهم الممتازة في كل من الشركتين أسهمهما الممتازة بأسهم ممتازة في الشركة الجديدة .

وقد اسفر توحيد الشركتين عن تصدير شركة ديوتنتو للزنك لميدان
الالومنيوم وتقوية مركزها في مجالات الزنك والرصاص والمعادن غير الحديدية .
كذلك كان من نتيجة هذا التوحيد دخول شركة الزنك المتحدة الى ميدان التنقيب
عن المعادن في افريقيا بسبب ملكية ديوتنتو لبعض الشركات الرئيسية التي
تعمل في جنوب افريقيا وفي روديسيا وغيرها . وتنضج الصلات التي تربطها
بالمصالح الامريكية والكندية والاسترالية - الصناعية والمالية - من العرض
الموجز السابق . وعن طريق هذه المصالح تمتلك الشركة الموحدة - ديوتنتو /
زنك - خيوطا تربطها مرة أخرى بالقارة الافريقية .

ويوضح الرسم التالي شبكة شركة الزنك المتحدة وما يتفرع منها من
شركات وميادين عملياتها المتنوعة المتشعبة :

وهناك بعض المواد النادرة التي تستخدم في الصناعات الاساسية
والصناعات الثانوية ، ومن بين هذه المواد الاسبتوس والياقوت (اوكسيد
الالومنيوم البلوري) والمايكا والفرميكيوليت وصخور الفوسفات وسلفات الكلس
والصبغات المعدنية وفلوريد الجير والسيليكا . واهم هذه كلها الاسبتوس ،
وهو يوجد في الياف رئيسية ثلاثة : الكريزوليت والكروسيوليت او الاسبتوس
الازرق والاموزيت ، وهذه الالياف الثلاثة لها خصائص مشتركة ، فكلها غير
قابلة للاشتعال وغير موصلة للحرارة والكهرباء ولا تلويث في الاحماض ويمكن
نسجها لصناعة المنسوجات .

ان الفروق الطفيفة التي بين خصائص هذه الانواع هي التي تحدد فوائدها
المختلفة . فالكريزوليت هو اشدها مقاومة للنار ثم ان طبيعته القوية المرنة
تجعلها صالحا كل الصلاحيات لعمل المنسوجات الاسبتوس ولصنع تيل الفرامل
والمواد العازلة ، كذلك يستعمل لصنع ألواح الاسبتوس ومنتجات اسمنت
الاسبتوس ، ويتميز الاسبتوس الازرق بقوة الشد وطاقته المرنة وبالرغم
من أنه لا يقاوم النار كثيرا الا أنه يتحمل الاحماض ومياه البحر ، واهم ما يستخدم ،

فيه صنع قماش الفلترات والغلايات والمواد العازلة ومنتجات اسمنت الاسبستوس ، ويتميز الاموزيت بطول التيلة - من ٣ الى ٦ بوصات - وهو اشد مقاومة للحرارة من الكريزوليت واشد مقاومة لمياه البحر من الاسبستوس الازرق ، وهذه الخصائص تجعله صالحا بصفة خاصة للمواد المنسوجة وللطيران ، وتعتبر جنوب افريقيا في الوقت الحاضر المكان الوحيد الذي يوجد فيه كل من الاسبستوس الازرق والاموزيت ، أما كندا فتعتبر أكبر منتج للكريزوليت ، وتعتبر جنوب افريقيا وروديسيا أقلها انتاجا للصنف الاخر .

وتوجد هذه المواد أكثر ما توجد في سوازيلاند وفي الترانسفال الشرقية وتسيطر عليها فعليا الشركة البريطانية المسماة تيريز ونيودول المسجلة عام ١٩٢٠ والتي تمتلك ٩٠٪ من تجارة الاسبستوس البريطانية ، وقد اتاحت لها هذه الظاهرة أن تقدم مع الاتحاد السوفييتي اتفاقية في عام ١٩٣٠ بشأن تنظيم الكميات المرسلة الى أسواق القارة ، وقد توقف الاتحاد السوفييتي - الذي يعتبر أهم منتج للكريزوليت من النوع العالي - عن تصدير هذا الصنف عقب الحرب العالمية الثانية .

ويرأس مجلس ادارة شركة ترنر وينوول هستر رونالد سكوتهيل القوي الصلة بعالم التأمين ، فهو مدير شركة ليفربول وجلوب للتأمين ومدير شركة رويال للتأمين ، كما أنه متصل بعالم المال حيث أنه مدير بنك دستريكت ، ويبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه دفع منه مبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وكان رأس المال الاصلى ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتدل الزيادة الضخمة التي طرأت على رأس المال على نمو سيطرة الشركة وتحكمها في تعدين الاسبستوس وغيره .

وتتضح أهمية دلالة ارتفاع رأس المال اذا نظرنا الى الشركة في ضوء المملكة التي تسيطر عليها ، هذه المملكة ذات الجذور العميقة في افريقيا وكندا ، ولها شبكة كبرى من الفروع في جميع انحاء العالم لبيع الاسبستوس والمائيزيا وغيرهما من المنتجات .

وقد أسفر بحث أجرى حديثا على أن ٦٠ - ٧٠٪ من جملة تجارة العالم
يسيطر على نشاطها أقل من ٢٪ من عدد شركات العالم . وأضخم مثل لذلك
هو شركة يونيليفر ذات السيطرة الاحتكارية العليا .

ولا تعرف ملايين ربان البيوت شيئا اسمه يونيليفر ، ولكنهم يجدون
أنفسهم يخرن اما ليفوى أو لكس ، اما بيسودنت أو جيبس ، أو أومو أو سيرف
أو يشترين شاي لبتون ، أو يشترين سحوق واليز أو يشترين أغذية بيردز آى
المحفوظة أو فلاي توكس أو زبدة ستورك أو أدوات تجميل هاريت هابر آير .
أما من وجهة نظر دافع الضرائب فاته لا يتطرق الى يونيليفر على أنها وحدة واحدة
ولكنه ينظر إليها على أنها شركتان منفصلتان ، هما شركة يونيليفر ليمتد -
الشركة البريطانية ، وشركة يونيليفر الشركة الهولندية ، ولها فروع منتشرة
فى أوروبا : بلجيكا والنمسا والدنمرك والمانيا وفنلندة وإيطاليا والسويد
وسويسرا ، وفى كل هذه الدول تقوم الشركة بالسيطرة أو التحكم فى
الشوربات والأطعمة المجمدة والصابون والزبد والمبيدات الحشرية وأدوات
التجميل وزيت الطعام . كذلك تتمتع الشركة بامتيازات قوية فى أمريكا
اللاتينية وفى غرب ووسط وجنوب أفريقيا وفى الهند وسيلان وملايزيا وترنيداد
وتاييلاند والفلبين .

ومن أهم الشركات المتفرعة من شركة يونيليفر وأقواها شركة أفريقيا
المتحدة التى تعرف باسم «الملك غير المتوج لأفريقيا الغربية» وتعتبر شركة أفريقيا
المتحدة من أوسع الشركات التجارية العالمية ، وعلى خلاف الاعتقاد السائد بأن
تحرر المستعمرات وحصولها على حريتها سيؤدى تلقائيا الى القضاء على سيطرة
واحتكار رأس المال ، فإننا نجد الواقع يشهد أن إمبراطورية يونيليفر ما زالت
مستمرة فى ازدهارها ، وما هذا الا لأنها عرفت كيف تكييف سياستها حتى
تساير تحديات الزمن ، وعلى هذا قامت شركة يونيليفر بتطبيق أهدافها الخاصة
بتحقيق الأرباح على قطاعات أكثر مناسبة ، فسادت بالانسحاب من تجارة
الانتاج بغرب أفريقيا وركزت جهودها على السيارات وعلى تجارة الأدوات

الهندسية والمواد الكيماوية ، ولا يقتصر هدف الاستثمار الجديد على تصدير رأس المال بل يتعدى ذلك الى السيطرة على الاسواق فيما وراء البحار ولذلك تبذل الجهودات بحلق على منح الدول النامية من اتخاذ خطوات حاسمة نحو التصنيع، حيث أن استغلال الاسواق الوطنية أصبح الهدف الاول للاستثمار الجديد ، واذا ما باتت هذه الجهودات الخاصة بمنع التصنيع بالفشل تعتمد الشركة الى أن تشترك بأى ثمن فى المشروعات التى لم تستطع منعها ، وعن طريق هذا الاشتراك تعمل على اعاقه تحقيق أى تقدم عن طريق ما تدفعه بانتظام على صورة اتاوات ومعونة فنية وغيرها من الخدمات وكذلك تعطى أولوية لعمليات التغليف والتجميع التى تتم تحت ستار أنها عمليات تقوم بها شركات وطنية ، ولم يكن اهتمام شركة يونيليفر فى الوقت الحاضر بالصناعات الخاصة بالتغليف هو نتيجة الصدفة المحضة .

وتعتمد الشركات الحديثة على بعض بنود فى اتفاقياتها أكثر من اعتمادها على ارباح الاسهم ، لان هذه البنود تستهدف وضع رأس المال الوطنى تحت سيطرة رأس المال المحتكر وتجعله معتمدا عليه عند تجديد العقود وعند رصد المبالغ . ومما هو جدير بالملاحظة أن نقرا فى العدد الحديث من صحيفة «نيوكونولث» أنها تشير الى شركة افريقيا المتحدة على أنها « عملاق رقيق » . وقد أصبحت أساليب الاحتكار فى الوقت الحاضر أكثر احتيالا ومكرا مما كانت عليه فى الماضى ، ولكن ما زال التصريح المعروف الذى صرحت به شركة ليفر قائما كحقيقة واقعة : « وإن نلنى فلا نلنى اننا نعمل جميعا من أجل مصلحة بريطانيا الدائمة » .

الفصل الثالث عشر

عائلة القصدير والألمنيوم والنيكل

ان امبراطورية باتينو للتصدير بكندا وما يتصل بها من شركات تنتشر من أمريكا الجنوبية الى المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية ثم عبر أفريقيا الى المحيط الهادى وآسيا ، ويبلغ رأس مالها ١٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وقد اصدرت ١٨٣٩١٩٧١ سهم قيمة كل سهم دولاران ٠ ويمتلك ٤٧٢٪ منها بيت من بيوت بنما المالية التى تدخل ضمن مجموعة باتينو وهو Compañia de Bonos Accions y Negocios Industriales COBANISA او باختصار وبشراء باتينو لاسهم شركة استثمارات التصدير العامة فى عام ١٩٦٢ تكون قد دخلت فى عالم تعدين القصدير الذى تقوم به المملكة المتحدة ٠ وتمتلك شركة استثمارات التصدير العامة أسهما فى التعدين والتمويل وفى الشركات الصناعية ، وأهم ما تعمل فيه هو صناعة القصدير ، وهى تقوم بعمليات التمويل عن طريق فرعها الذى تمتلكه ملكية تامة : تامينات المعادن العامة (لندن) ، ويرأس أ. باتينو مجلس ادارة الشركتين ، ومن بين زملائه كونت ج. دى بواسيفراى وأورتيز لينار و ١٠.٠ كادتر ، والآخر هو رئيس شركة برنزويك للتعدين والسباكة ورئيس عدة شركات أخرى لها صلة بمجموعة باتينو ، وتقع برنزويك فى مجال نفوذ مورجان عن طريق شركة سان جوزيف للرصاص ،

ونحن نعرف أن مناجم سوجمينز لها استثمارات في مناجم برنزويك الجديدة .
ان الصلات التي تربط شركات الجمعية البلجيكية الأفريقية العامة بكل الشركات
الاحتكارية المالية في جميع أنحاء العالم آخذة في التزايد .

وتغطي ، استثمارات باتينو المباشرة في كنندا ممتلكات ضخمة في مناجم
تشيبوجاما للنحاس التابعة لشركة راند وفي مناجم ادفوكيت وفي شركة
برنزويك للتعدين ، وعن طريق الحيل المالية امكن توحيد شركات المجموعة
الكندية الرئيسية في عام ١٩٦٠ ، وقد تم هذا بواسطة عقد اتفاقية بين شركة
راند للنحاس ومناجم نيسنج ومناجم تشيبوجاما جاكبويليه ومناجم جزيرة
بورتاج وشركة باتينو بكندا وبانكومنت وشركاء - والاخيرة هي أحد البيوت
المالية ، والنحاس هو أهم المعادن المنتجة وان كان الذهب والفضة يدخلان في
الانتاج أيضا ، وتغطي الاراضي التي تعمل فيها شركة راند للنحاس مساحة
قدرها ١٠ر٠٠٠ فدان وتتمتع الشركة بأربعة امتيازات ، أما جزيرة بورتاج
فهي شركة من شركات راند للنحاس وتعمل في النحاس والذهب في حين أن
مناجم جاكبويليه ينتج النحاس فقط .

أما نيسنج فهي تدخل في الصورة بمساهمتها المالية في تنمية ممتلكات
جزيرة بورتاج ، وهي تمتلك عددا من حقوق التعدين في كويبك كما تمتلك
أيضا أسهما متنوعة . وتتفرع عملياتها لتصل الى الولايات المتحدة عن طريق
فرعها الذي تملكه ملكية تامة : شركة ابالاشيان سلفيدز ، وللأخيرة حق تعدين
الحام في ولايتي فيرمونت ونورث كارولينا ، وقد دخلت نيسنج ميدان شركة
برنزويك للتعدين عندما حصلت من أحد فروع باتينو - الشركة المتحدة لمناجم
باتينو والمشروعات - على ١٣٧ر١٤٣ سهم وما قيمته ٥٣٧ر٤٢٩ دولار من سندات
برنزويك ذات الـ ٥٪ بينما أعطت باتينو ١٠٦١ر١٤٥ سهم من أسهم نيسنج
وكان من نتيجة ممتلكات باتينو تشيبوجاما وصلتها بشركة التعدين البحرية
وشركة ارفنج للبترول أن امتدت امبراطورية باتينو الى ميادين أخرى غير ميدان
القصدير .

وقد استطاعت شركات باتينو القوية للتعدين والتمويل ، هذه الشركات الامريكية والبلجيكية ، ان تحصل بشركة باتينو بكندا للقيام بالتنقيب عن المعادن في مساحة قدرها ٧٥٠ ميلا مربعا على الساحل الشمالي الشرقي لنيوفونلاند طبقا لحق ممنوع لشركة ادفوكيت ، وفي نهاية عام ١٩٦٠ ثبت وجود احتياطي خام يقدر بـ ٣٥٠٠٠٠٠٠ طنا ، وتقوم شركة ادفوكيت بانتاج الاسبستوس طبقا لمشروع نضطلع به شركة باتينو بكندا متعاونة مع شركة جون مانفيل الكندية وشركة أميت والشركة المالية البلجيكية للاسبستوس والاسمنت ، وقد وافق المساهمون على تزويد شركة ادفوكيت بمبلغ ١٧٩٠٠٠٠٠٠ دولار . فساهمت شركة جون مانفيل الكندية بـ ٤٩٫٦٢٪ وساهمت باتينو بـ ١٧٫٣٪ وساهمت أميت وفينانسير بلج بـ ١٦٫٥٤٪ لكل منهما ٠ وبلغ راس مال شركة ادفوكيت ٢٣٠٠٠٠٠٠ دولار وتساهم الاطراف المشتركة في الاتفاقية في راس المال بنسبة المبالغ التي ساهمت بها .

وشركة جون مانفيل الكندية المرتبطة بالبنك الامبراطوري التجارى - الذى هو اكبر بنوك كندا والذى يتولى جون مانفيل منصب مديره - هى فرع تمتلكه شركة جون مانفيل بالولايات المتحدة ملكية تامة . واهم ما تهتم به هو الاسبستوس الذى يستخدم فى مواد البناء والمواد الصناعية ، وهى التى تتولى ادارة شركة ادفوكيت ولها معظم المصالح وكذا السيطرة على ادارة شركة كوانيجا للاسبستوس بكاليفورنيا بالولايات المتحدة ، والشركة الأخيرة هى شركة يشترك فى ملكيتها شركة كبرى كونتى لاند ، وتقوم شركة جون مانفيل الام بامريكا بصناعة المنتجات من الاسبستوس والمائيزيا وبرليت كما أن لها مصانع فى امريكا وكندا وغيرهما .

وقد قدمت شركة ادفوكيت بعض المال لشركة التعدين البحرية التى لها علاقة وثيقة بباتينو عن طريق شراء ممتلكات سان جوزيف للرصاص فى شركة برنزويك للتعدين ، ويبلغ نصيب شركة التعدين البحرية فى هذه العملية ٤٦٪ أى ٤٠٨٤٠٠٠٠ دولار . وتعمل الشركة البحرية فى النحاس فى ممتلكات

نيوبزنزيك بكندا وممتلكات نيوفونديلاند التي تمتلكها - ملكية مباشرة أو غير مباشرة - عن طريق فرعها - مناجم بحيرة جل - التي تمتلك عن طريقها اسهما في مناجم جليبردج • ولها صلة بمناجم فولكنبروج للنikkel بأن أعطت الاخيرة الحق في المساهمة بمقدار الثلث في أى مشروع تقوم به الشركة البحرية ، ويتولى ادارة كل من الشركة البحرية وشركة باتينو الكندية مستر و • ف • جيمس الذى يجلس أيضا ضمن مجلس ادارة شركة فولكونبردج •

وهناك أيضا شركة كويك المعدنية التي لها مصالح واسعة داخل كندا وخارجها ، ومن بين هذه المصالح ملكية عقارات في شركة الترانسفال بجنوب افريقيا و ملكية منجم في البرازيل ومصالح للنikkel والكوبالت في نيوكاليدونيا - والاخيرة تتصل عن طريق باتينو بشركة النikkel

ومن سوء حظ باتينو أن بعض موجودات الشركة في بوليفيا قد فقدت نتيجة برنامج للتأمين •

لقد قامت المصالح الاجنبية في مدى سنوات طويلة باستنزاف موارد بوليفيا المعدنية - خاصة القصدير - وكذلك موارد الفضة والرصاص والزنك والانتيمون والنحاس ، وكانت كمية البترول من الكثرة بحيث اجتذبت شركة دوكفلر ستاندرد للبترول بينما قام اخوان ججنهم بامريكا الى جانب البريطانيين والفرنسيين وغيرهم بالعمل في ميدان القصدير والنحاس لفترة طويلة وكانوا يدفعون للعامل الهندي حوالى ستة بنسات كاجرة يومية •

وقد قامت الحكومة البوليفية في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ بتأميم ممتلكات شركة باتينو للمناجم والمشروعات المتحدة (ديلاوير) وادمجت في مؤسسة حكومية شركة مناجم بوليفيا كوميبول ، وكانت ممتلكات باتينو هذه تشمل حقوقا للتعدين وحقوقا للمياه ومصانع لقطع الأخشاب ومصانع للقوى الكهربائية ، كما تشمل سككا حديدية تصل المناجم بالخط الرئيسى التابع لشركة سكك حديد انتوفاجا ستار بوليفيا ، وكونت مناجم باتينو فرعا آخر لديلاوير في عام ١٩٥٩ تحت اسم : شركة مشروعات باتينو •

وكان مستر ١٠ باتينو - بصفته احد كبار مقاولى صناعة القصدير - يشغل مقعدا فى الشركات المتحدة التى ترعى مصالح من يعملون فى هذا الميدان مثل كونت بوازوبوراي واوردتيز لينر ، وكان هؤلاء الثلاثة اعضاء فى مجلس ادارة شركة استثمارات القصدير البريطانية وهى شركة تكونت فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٣٢ لتأخذ مكان شركة القصدير البريطانية الامريكية ، وتمتلك شركة القصدير البريطانية مع فروعها شركة القصدير الصناعية المالية وشركة B.T.I.C. فيما وراء البحار عددا ضخما من اسهم صناعة تعدين القصدير بالملايو كما تملك استثمارات فى شركات تنتج معادن اخرى .

وتمتلك شركة استثمارات القصدير العامة ٥٥٪ من شركة السبابة الشرقية التى تملك مصانع للسبابة فى بنانج بالملايو ، ولشركة القصدير المتحدة فرع - هو وليم هارفى وشركاه - يملك ٧٥٪ من راس مال الاسهم الصادرة من شركة ماكزى للسبابة التى أنشئت فى نيجيريا عام ١٩١٦ . وقد أنشأ ماكزى سبكا فى هضبة جوس بشمال نيجيريا بدأ انتاجه فى ديسمبر عام ١٩٦١ ، وقد كانت شركة فيفيان ونيجر وبوند ليمتد وكلاء البيع الوحيدين لشركة القصدير المتحدة فى نيجيريا .

ولا يضم مجلس ادارة شركة لسانن للقصدير أى مدير من مديري باتينو ، ولكن الصلة التى تربطها بمصالح باتينو صلة مستقرة واضحة عندما نعرف أن من بين اعضاء مجلس ادارتها مستر ك. هوايت رئيس مجلس ادارة ومدير مسابك القصدير المتحدة وفروعها - وليم هارفى وشركاه ومدير شركة استثمارات القصدير البريطانية وشركة استثمارات القصدير العامة ، كذلك يجلس مستر هوايت فى مجالس ادارة فروع شركة القصدير المتحدة : شركة لسبابة القصدير ، شركة السبابة الشرقية وشركة وليم سيمينجتون وولده (تجار مطاط) وشركة فيفيان ، نيجر وبوند - الوكلاء الموزعون .

وبصفته مديرا لشركة كننا الجنوبية وشركة جنوب الملايو للقصدير وشركة كامونتج للقصدير وشركة الملايو للقصدير يمثل مستر هوايت فى هذه المجالس

مصالح شركة القصدير المتحدة (وتشمل كذلك مصالح باتينو) وبصفته مديرا للتشارترد بنك وبصفته عضوا في مجلس ادارة شركة تأمين البحرية الاجنبية بلندن فهو يمثل المصالح المالية التي لهذه الشركات ، ويؤيد هذا الاستنتاج وجود مستر فرانسيس تشارلزورث كمدير لشركة القصدير البريطانية ورئيس مجلس ادارة شركة القصدير بالملايو وشركة القصدير بالملايو الجنوبي ، ويشغل مستر تشارلزورث كذلك منصب مدير لبعض شركات القصدير التي تعمل في منطقة الملايو وهي شركة كرامات بولاي ليمتد وشركة اكام للقصدير ليمتد وشركة آير هيتام للقصدير . وفوق ذلك فهو عضو في مجلس ادارة ممتلكات لوكانا المعدنية ليمتد التي يشرفها وجود سليل الامبراطورية النمساوية المجرية في مجلس ادارتها وهو الارشيدوق روبرت تشارلز من النمسا .

وتعتبر شركة لوكانا شركة للاستثمارات والعقارات ، وهي متصلة اتصالا وثيقا بصناعة التعدين الكندية ، ومستر تشارلزورث هو الحلقة المباشرة بعالم تعدين القصدير وتجارته عن طريق صلته بشركة القصدير البريطانية ومصالحها في الملايو ، ويجلس مع مستر تشارلزورث في مجلس ادارة شركة لوكانا مستر كند هيد ويكس ومستر كيك . وكلاهما يجلسان في مجالس ادارة شركات جنوب افريقيا وروديسيا .

ويشغل مستر كيك منصب رئيس مجلس ادارة شركة شيكاغو جايجا للتنمية ، وهي شركة أسست سنة ١٨٩٧ ولها سبعة عشر منجما للذهب في منطقة سباكوى في ميتابيليلاند بروديسيا ، وكانت في وقت من الاوقات خاصة لشركة جنوب افريقيا البريطانية ، ويتصل مستر كيك كذلك بشركة التعدين والاراضي اللندنية الروديسية ولها ٣٨٤ امتيازاً مباشراً لتعدين الذهب كما ان لها امتيازات لتعدين المعادن الرخيصة ولها اراض مساحتها ٧٥٧,٠٠٠ فداناً في روديسيا . وبعض هذه الاراضي موزعة للغير نظير آتاوات .

ومن بين فروع الشركة اللندنية الروديسية شركة مناجم ماؤو المتحدة وشركة لونرو لتعدين وشركة الاستثمارات الافريقية التي استولت على كل

استثمارات الشركة في عام ١٩٥٨ فيما عدا اسهم الفروع واسهم الاستثمارات التجارية ، ومن بين الشركات المتصلة بها مناجم اركتورس ليمتد وشركة هومستيك لتعدين الذهب ليمتد وشركة كورونيشن سنديكيت ليمتد وشركة نورث تشادترلاند للتعدين (١٩٣٧) ليمتد ، ومن بين المصالح الاخرى التي تمتلكها الشركة اللندنية الروديسية في عام ١٩٦١ : ٩٠٪ من شركة الممتلكات المتحدة ليمتد ، ١٠٠٪ من مناجم ما شابا للذهب التي تدير منجم ذهب الامبراطورة في ماشابا بالقرب من قلعة فكتوريا بروديسيا ، ٣٦٪ من مناجم ذهب كانيمبا ، ٥١٪ من شركة خطوط انابيب اوفرلاند بروديسيا ، وذلك في مقابل ١٠.٥٠٠.٠٠٠ سهم من اسهم الشركة اللندنية والروديسية مضافا اليها ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهم اخرى .

ومما لا يقبل اى شك ان الشركة اللندنية الروديسية تقع ضمن مصالح مجموعة اوبنهييم بالرغم من مظهر الانفصال الزائف . فجد ان مستر ج . - ابدينرود وهو مدير مناجم اركتورس ومدير كورونيشن سنديكيت ومدير هومستيك ومدير كنيما ومدير مازو هو نفسه عضو في مجالس ادارات مناجم كالكون (بروديسيا الشمالية ، شركة سبارووتر لتعدين الذهب وشركة سبارووتر الغربية ، وكذلك مستر س . ف رنش الذي يشغل رئيس مجلس ادارة شركة سبارووتر الغربية وشركة كورونيشن سنديكيت وشركة كانيمبا وشركة سبارووتر للذهب ، وفي نفس الوقت نجد ان ممتلكات هندرسون بالترانسفال - التي يتولى مستر دنش ادارتها - تدخل في نطاق مجموعة اوبنهييم الخاصة بالاستثمارات الافريقية التي يجلس مستر كيك ضمن مجلس ادارتها ، وهي في الواقع المالكة لشركة التنقيب الافريقية التي تسدى معونات خاصة بأعمال السكرتارية لشركتي سبارووتر الغربية وكورونيشن سنديكيت .

ومن الجدير بالملاحظة ان شركة هندرسون - عقارات ترانسفال تمتلك فرعا ملكية كاملة ، وهو شركة هندرسون المتحدة . وهذا الفرع له فرع خاص به

هو الممتلكات المعدنية ليمتد ، ويمتلك الاخير اراضي في الترانسفال وفي ولاية اورانج الحرة تبلغ مساحتها ٣٧٠٦ فدان ، كما يملك حقوقا للتعدين في اراضي تزيد مساحتها على ٦٨٩٣٨٠ فدان . وبالإضافة الى ذلك يمتلك امتيازين للتعدين في سوازيلاند تبلغ مساحتهما ٨٤٣٠١٩ فدان .

وهناك فرع آخر لشركة هندرسون تمتلكه الشركة ملكية مباشرة وهذا هو شركة الاستثمارات المعدنية ليمتد التي تمتلك ٧٢٠٣٠٠٠ سهم من أسهم مناجم ذهب لورلي ليمتد ، ٢٠٠٣٠٠٠ سهم من أسهم مناجم براكن ليمتد . وينتمي كل منهما الى مجموعة شركة الاتحاد Union التابعة لامبراطورية اوبنهييم . وقد حصل كل من المنجمين على قرض قدره مليون جنيه من الشركة الوطنية المالية بجنوب افريقيا حيث للشركة الانجليزية الامريكية وللمجموعات والمؤسسات المتصلة بها مصالح ضخمة .

ويشغل مستر ج . ن . كيك وظيفته مدير شركة سكك حديد روديسيا وشركتين أخريين من شركات اوبنهييم المالية وهما شركة ديلوبى المتحدة وشركة ديلوبى ايول للاستثمارات ويشغل مستر ن . ك . كندهيد ويكس - زميل مستر كيكس - منصب مدير عدة شركات هامة من شركات اوبنهييم مثل مناجم وانكى (المتصلة باميازات تنجانيقا واتحاد المناجم) ، ومناجم تشيبولوما ، ومناجم تشيزانجوا ، ومناجم تشامبيشى وشركة تشادترلاند للتقيب - وكلها في روديسيا ، وقد حصلت الشركة الاخيرة من شركة جنوب افريقيا البريطانية على حقوق التقيب الكاملة في مساحة تبلغ ١١٨٣٠٠٠ ميل مربع في زامبيا .

وبين الشكل المرسوم في الصفحة الآتية شبكة باتينو التي تسيطر على صنائه الالومنيوم .

اما من جهة الشركات المتحكمه في صناعة الالومنيوم فنجد أولا شركة الالومنيوم الامريكية - الكوا ALCOA - كما نجد امبراطورية الالومنيوم التابعة لميلون ، وتمتد هذه الشركة البوكسيت في اركنساس ولها فروع

مهرسالح سياستينيم

چهره مائيند

جمله التبادله والمهره المهره

سرمائيند

سازم اورگانيه - ليند

استفاده المهره المهره المهره

سرمائيند فنيج رسالتي ليند

سازم مائيند

جمله مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره (فنيج)

سازم فنيج ليند

هيئه استشاريه المهره المهره المهره

هيئه المهره المهره المهره

سازم المهره المهره

جمله مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره

فنيج المهره

سازم مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره

سازم مائيند

سازم مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره

سازم مائيند

سازم مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره

سازم مائيند

سازم مائيند سكرتير ليند

سازم المهره المهره المهره

سازم مائيند سكرتير ليند (فنيج)

سازم المهره المهره المهره

المهره والمهره

هيئه المهره المهره المهره

استشاريه فنيج مائيند سكرتير ليند

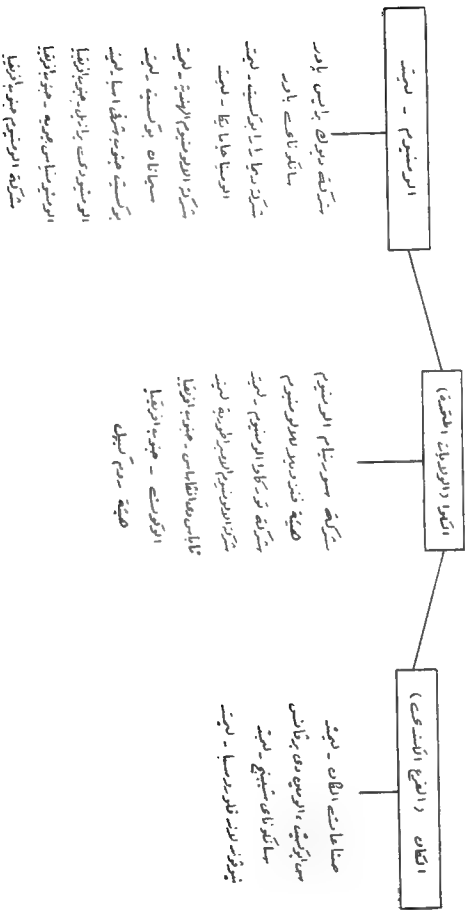
لاستخراج الخام من أماكن متعددة لتغذية مصانع السباكة في الولايات المتحدة . ومعظم هذه المصانع موجودة في الولايات الجنوبية ، ولو أنه توجد بعض مصانع في مسينا بنيويورك . وتوجد المصانع في اثنتي عشرة ولاية أمريكية بينما تعمل الفروع في التنقيب عن المواد الخام في أوروبا وفي أمريكا الوسطى وفي أمريكا الجنوبية وفي البحر الكاريبي وفي استراليا وفي أفريقيا .

والفرع الرئيسي لإنتاج الخام هو شركة سورينام للألومنيوم . وهو يعلن البوكسيت في أراضي سورينام الهولندية - وهي جزء من غيانا وتمتد إلى الركن الشمالي الشرقي لقارة أمريكا الجنوبية الواقع شمال نهر الأمازون وجنوبي نهر الأورينوكو . وقد حصلت شركة سورينام للألومنيوم طبقا لاتفاقية على امتياز لتعدين البوكسيت مدته ٧٥ عاما ، وهي تقوم ببناء محطة للقوى الكهربائية كما أنها سوف تبني مسبكاً للألومنيوم طاقته ٩٠.٠٠٠ طن . وطبقا لما جاء في دعايات الشركة فإنها تزعم إنشاء مصنع لتكرير البوكسيت لاستخدام الخام المحلي ، وهناك فرع آخر لتعدين البوكسيت في جمهورية البومينكان وقد حصل على حقوق التعدين في مايو عام ١٩٦٠ في مساحة قدرها ٣٠.٠٠٠ فدان من جايابكا .

ويبين الرسم في الصفحة التالية مدى امتداد مصالح الكوا الأجنبية :

وليس هناك علاقة مباشرة بين الكوا وبين شركة الألومنيوم ليمتد ، ولكن يملك كلاهما نفس مجموعة ميلون - دافيز بالولايات المتحدة ، وكان يتولى منصب الرئيس في الشركتين لعدة سنوات شقيقان هما : آرثر دافيز (للشركة الأولى) وادوارد دافيز (للشركة الثانية) ، وعندما توفي الثاني عام ١٩٤٧ خلفه ولده ناتانيل دافيز ، ويبلغ نصيب دافيز من الأسهم في شركات ميلون للألومنيوم ثلث ما يملكه ميلون ، وفي عام ١٩٥٧ نشرت مجلة « فورتشون » أن آرثر دافيز هو أحد اشخاص سبعة يملكون ثروة تتراوح بين ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار و ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . ومن بين الستة الباقين كان أربعة من أسرة ميلون . ويشغل مستر دافيز - من شركة الألومنيوم ليمتد - منصب مدير بنك ميلون .

مصالح الحكماء العالمية



وللمملكة المتحدة فرع هو صناعات ألكان ليمتد ، كما أن لفرنسا فرعاً آخر حيث تستثمر شركة لالومنيوم ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وقد انتجت مناجمها في عام ١٩٦٠ ٣٠٠.٠٠٠ طن من البوكسيت يستخرج منه الألومينا ، وحتى تحرز استقلالها في مجال النقل أنشأت شركة ألكان شركة ساكونياي للسفن لتمويلها تمويلاً كاملاً وتستخدم بواسطتها أسطولاً من السفن لنقل ما يخص المجموعة من البوكسيت والألومينا والسباك .

وبالرغم من أن شركة كايزر وشركة رينولتز أسستا شركات لالومنيوم كمحاولة منهما للاستقلال عن إمبراطورية ميلون إلا أن رينولتز لم تجد أن في استطاعتها أن تكون بعيدة عن مغالب ميلون ، وقد تكونت شركة رينولتز للمعادن في منتصف عام ١٩٢٨ ، ثم أنشأت في عام ١٩٤٠ فرعاً لها هو شركة رينولتز للتعدين وعملها هو استخراج البوكسيت من مساحة قدرها ٦١٠٠ فدان حصلت عليها في أركنساس وكذلك لتعدين فلوريد الجير في المكسيك وينقل بالسفن من هناك إلى مصانع الشركة بالولايات المتحدة .

وتملك شركة رينولتز في الخارج مناجم بوكسيت وأراضي للتنقيب في الجزء الشمالي الشرقي من غيانا البريطانية ، وكذلك في تاهيتي وفي جمايكا ، ويشحن الخام الجاف إلى المصانع في ماساشوستس وديلاوير وأركنساس وتكساس بالولايات المتحدة ، وفي خلال عام ١٩٦١ استخرجت أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن ، ولها فروع أخرى تعمل في برونودا وفنزويلا والفلبين والمكسيك وكندا وأستراليا وأفريقيا وكولمبيا وغيرها من أنحاء العالم الأخرى . وقد حصلت شركة مناجم رينولتز بجمايكا في عام ١٩٥٧ من حكومة جمايكا على حق تعدين البوكسيت لمدة ٩٩ عاماً في كل الأراضي التي تملكها في ذلك الوقت في مقابل آتاوات أو ضرائب ، وقد بلغت مساحة هذه الأرض ٧٤.٠٠٠ فدان . كما حصلت بالإيجار على حق التعدين في ٥٨٢٢ فدان .

ويوجد الطرف الآخر من نشاط شركة رينولذ للالومنيوم في المملكة المتحدة على شكل شركة الالومنيوم البريطانية . وقد بدأ في وقت من الاوقات كما لو كان ميلون هو الذي سيستولى على الشركة البريطانية ، ولكن أدى الاتحاد الذي تم بين شركة تيوب للاستثمارات وشركة رينولذ الى انهما حصلا على ٩٦ ٪ من شركة الالومنيوم البريطانية ، فحصلت شركة الاستثمارات على ٤٩ ٪ وحصلت شركة رينولذ على ٤٧ ٪ ، ويدخل ضمن نطاق نشاط الشركة دول الكومنولث وأوروبا وآسيا وأفريقيا وتحكم فروع الشركة في موارد القوى وفي عقارات البوكيست ومصانع التنقيب ، وحتى تمتلك فندقا كبيرا Grand Hotel ، وكلها تدخل ضمن مصالح شركة تيوب للاستثمارات بصفتها الشركة الام .

وفي منتصف عام ١٩٦١ استولت شركة الالومنيوم البريطانية على شركة رينولذ الخاصة بالاستثمارات التي كانت تمتلك شركة الاستثمارات منها ٥١ ٪ بينما تمتلك رينولذ ٤٩ ٪ ، ويجلس في مجلس ادارة شركة الالومنيوم البريطانية أعضاء من أسرة رينولذ ، كما يجلس فيه أيضا ب.و.ك. بيريكوست مدير شركة غانا للبوكيست - والاخيرة فرع تمتلكه الشركة ملكية تامة وقد سجل في لندن عام ١٩٣٣ ، ويمثل المصالح الافريقية الاخرى ا.ف. جاسكوان رئيس مجلس ادارة تنجانيقا هولدنجز وشركة مناطق ذهب كتنان وشركة زامبيا للتنقيب وشركة زامبيا للاستثمارات، وكلها تدخل في نطاق امتيازات تنجانيقا ، ويمثل اتجاه الصحافة البريطانية في مجلس ادارة شركة الالومنيوم البريطانية سير جيو فرى كروثر الذي كان في يوم من الايام محرر «الايكونومست» والذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس ادارتها ، ومن بين الشركات التي يتولى سير جيو فرى ادارتها شركة اليونيون التجارية للتأمين ، ويشترك معه في ادارتها لورد بلوين .

ومن بين مصالح شركة الالومنيوم البريطانية الكبرى في افريقيا شركة فريا - الشركة العالمية لانتاج الالومنيوم بفينيا FRIA التي تمتلك ١٠ ٪ من

أسهمها • وبرنامجا يقضى بانتاج ٤٨٠.٠٠٠ طنا من الالومينوم في العام تحصل
شركة الالومينوم البريطانية على ١٠ ٪ منه •

وكان آل ميلون هم اهم من يعملون مباشرة في استغلال موارد البوكسيت
بفانا • ولكنهم عجزوا عن مواصلة ضغطهم على الدولة الافريقية التي حصلت
على استقلالها حديثا ولذلك اضطروا الى الانسحاب بعد أن أنفقوا دون ما ثمرة
حوالي ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات طبقا لحسابهم • ومن بين الشركاء الآخرين
في شركة FRIA :

شركة أولين مايسون الكيماوية	٤٨٥٪
شركة بيتيني أوجين - فرنسا	٢٦٥٪
شركة اكمنجسلشافت لصناعات الالومينوم - سويسرا	١٠٪
مصانع فيرنجت للالومينوم - ألمانيا	٥٪

وتدخل شركة مايسون ضمن مجال نفوذ روكفلر • ويمثلها في مجلس
ادارة الشركة الكيماوية لورنس روكفلر الذي يمثل الاسرة في ألوان النشاط
الخارجة عن مجال البترول • ويشارك آل مورجان في عملية السيطرة ، وهكذا
يرى أن مجموعة ميلون قد تنازلت عن نفوذها لمجموعة من المصالح أكثر منها قوة
وتختفي خلف واجهة اسمها أولين مايسون •

ويأتى في المرتبة الثانية بعد ذلك مجموعة شركات بيشيني وأوجين •
وكلمة بيشيني هي اختصار للاسم (شركة المنتجات الكيماوية والالكترونية
Compogrie des Prodinto Chimique et Electromet Alluigiques
ومن بين مديري الشركة بول جيليه وهو المدير الشرقي للجمعية البلجيكية العامة
ورئيس مجلس ادارة اتحاد المناجم وهو عضو في كثير من الشركات المهمة التي
تقوم باستغلال موارد أفريقيا ، ورئيس مجلس ادارة الشركة هو بول دي فترى
وهو مدير بنك باريس والبلدان المنخفضة ، ويعمل هذا البنسك - الذي كان

يديره هنرى لافول - فى السكونفو وجنوب افريقيا ايضا ، وهو يعمل بكل امكانياته فى المشروعات الجديدة فى القارة الافريقية وخاصة فى النول الجديدة الواقعة على حافة الصحراء الكبرى .

وشركة بيشينى التى سجلت فى باريس فى مستهل عام ١٨٩٦ ما هى الا امتداد لشركة كانت قد تكونت منذ مائة سنة - اى فى عام ١٨٥٥ - وكفريها من شركات التعدين الفرنسية الكبرى كان لها صلات وروابط بمصارف البلاد الكبرى ، وامتداد اختصاصاتها وتكاثرها يسير فى اتجاهات متعددة تغطى عمليات انتاج البوكسيت وطينة مونوكسيد البايوم والاختشاب والصناعات الكيماوية واستخراج الالومينوم وغيره من المعادن والمنتجات الكهربائية المعدنية . وهى تصنع كل شئ من البلاستيك الى سبائك الحديد الى منتجات الجرافيت الى المعادن الجديدة الى المنتجات النووية ، وهى تملك فى فرنسا وفى غيرها من دول أوروبا وفى افريقيا وفى غيرها شركات كاملة او اجزاء من شركات ، وتمتد عملياتها الخاصة بالتعدين من شمال فرنسا الى جنوبها ثم الى افريقيا .

والى جانب مسئولية بيشينى عن اربعة أخماس منتجات فرنسا من الالومينوم فهى مسئولة فى ميدان تجارة المعادن عن ٦٠ ٪ من عائدها ، والمنافس الكبير الوحيد لشركة بيشينى هو شركة أوجين التى تتعاون مع شركة بيشينى فى السياسة الاستثمارية - كما اشرنا من قبل - كما تشترك معها فى الفرع الخاص بالمبيعات واسمه « الالومينوم الفرنسى » Aluminium Français . وتسير الشركتان بغطى واسعة وسريعة فى طريق التوسع وعمليات بيشينى تضارع فى انتشارها عمليات شركات الالومينوم البريطانية والامريكية وان كان انتاج الشركات الاخيرة أوفر ، ويتوقعون ان يصل انتاج بيشينى وأوجين فى عام ١٩٩٣ الى ٣٠٠.٠٠٠ طن . وتستخدم شركة بيشينى ١٥ ٪ من جملة قوة الانتاج الفرنسى ولذلك أدى اكتشاف الغاز الطبيعى فى « لاك » - بجنوب غربى فرنسا - الى مساهمة فعالة فى عملية التوسع ، لقد رفع ذلك صادرات قطاع الالومينوم بمقدار ٣٧ ٪ . وهم يتوقعون خفض تكاليف الانتاج باستخدام عملية

جديدة لاستخلاص الالومنيوم من البوكسيت ، وقد تم انشاء مصنع جديد وسوف يساعد خاصة شركة بيشيني على التوسع في صناعات الالومنيوم الجديدة .

وعن طريق بنك باريس - الذى يعتبر اكبر مساهم فى الشركة الفرنسية النرويجية الكيماوية - نورسك هيدرو Norsk Hydro - التى تشرف عليها الحكومة النرويجية - تتصل شركة بيشيني بهذا المشروع ، ويتوق النرويجيون الى زيادة انتاجهم عن مستواه الحالى - ٢٠٠.٠٠٠ طن - الى ٦٠٠.٠٠٠ طن فى عام ١٩٧٠ وتشارك شركة بيشيني فى الوقت الحاضر مع شركات اخرى فى اليونان واسبانيا والارجنتين ، كما ان لها ممتلكات فى مشروعات السنغال ومدغشقر ، ولا يكاد يوجد اتحاد شركات فى الوقت الحاضر فى افريقيا - وخاصة فى المغرب - دون ان يكون لشركة بيشيني ضلع فيه . ومما لاشك فيه ان عينها مفتوحة نحو اكتشافات الغاز الطبيعى بكميات كبيرة فى الصحراء الكبرى التى لا تبعد كثيرا عن حقولها من البوكسيت فى مالى .

ويربط مجال التنكيل الدولى مجموعة مختارة من شركات التنقيب والتمويل ، فيلتف حول شركة التنكيل العالمية بكندا - INCO - شركات فولكنبرج ومناجم شيريت جوردون بكندا ومناجم فاراداي لليورانيوم وشركة فرييسورت للكبريت بالولايات المتحدة ، واذا تمعنا فى اعمالها نجدها متغلغلة فى افريقيا وغيرها من انحاء العالم الاخرى .

وتبدو بوضوح علاقة انكو مع مصالح اوبنهييم التعدين فى افريقيا من مناصب الادارة التى يتولاها سير رونالد برين وسير اوتونيمير ، وسوف نرى كذلك كيف ان مصالحها فى بعض المناجم تتصل اتصالا غير مباشر بمجموعات لها صلات مؤكدة مع عمليات استغلال موارد القارة الافريقية المعدنية .

انا حين نجد المصالح المالية التى خلفها نعرف بالتأكيد ان عملية بسط النفوذ مستمرة .

ان اسم موند Mond يذكرنا بالنيكل وبالمواد المتفجرة والمواد الكيماوية والاسلحة . كذلك نجدته مرتبطا باقوى مؤسسات النيكل العالمية تحت اسم شركة النيكل العالمية (موند) ليمنت Internaternal Nickel Co. (Mnd) Ltd. ولقد كان هو الذى اسس شركة برانر موند وشركاه ليمنت وشركة لويج موند وكان هو الذى ابتكر عملية صودا الامونيا واوجد طريقة الحصول على مصدر رخيص من القوة من قطع الفحم الصغيرة كما انه اكتشف طريقة استخراج النيكل من الحامات ذات النوع الرديء ، وادى هذا الى اكتشاف ، والى الحصول على ، والنهوض بالتاجم فى كندا - التى تعتبر اهم مصدر للنيكل فى العالم فى الوقت الحاضر - والتى تاتى اليها المواد الخام من منطقة سادبرى باونتاريو ، وقد اندمجت شركة برنر موند مع شركة صناعات نوفل مع شركة الكالى المتحدة (والاخيرة تضم ٤٨ منجما) وشركة الصباغة البريطانية فى ديسمبر وكونت فيما بينها شركة الكيماويات الامبراطورية .

وقد تكونت شركة موند للنيكل فى عام ١٩١٤ لاستغلال المنجم المجاور لاملاك شركة انكو فى سادبرى ، وانضمت مصالح الشركتين فى عام ١٩٢٨ ، وتغير الاسم القديم الى الاسم الحالى فى فبراير ١٩٦١ ، وتعتبر الشركة فرعا لشركة التعدين والتكرير الانجليزية الكندية التى تمتلك ٩٠٠٠٠٠٠ سهم من بين الـ ١١٠٠٠٠٠٠ سهم المرخص بها لتغطية رأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . كما أن الشركة الانجليزية الكندية بدورها هى احد فروع انكو .

ومن بين الممتلكات والمصانع الضخمة التى تمتلكها شركة موند العالمية للنيكل فى المملكة المتحدة مصنع للتكرير فى جنوب ويلز ومعمل تكرير للمعادن الثمينة فى المنطقة الصناعية بلندن ، كما أن لها عددا من المصانع فى اجزاء متفرقة من بريطانيا ، فضلا عن انها تمتلك كل أسهم رأس مال هنرى ويجين وشركاه ليمنت الذين يصنعون النيكل وسبائك النيكل وغيرها .

هذا هو الجانب البريطانى من شركة انكو التى قامت بتعيين مجلس الادارة الذى يمثلها والتى ضمت حسابات المملكة المتحدة الى حساباتها .

وحتى تجعل مصانعها تعمل بأقصى طاقتها عمدت شركة انكو الى اجراء
تنظيمات مع فروعها بشأن منتجاتها • فمثلا فائض النيكل المركز يرسل الى
مناجم شيريت جوردون ، كما أن هناك اتفاقية مع شركة خليج تكساس
للكبريت بشأن عملية اقامة مصنع لبحث عمليات استخلاص الكبريت من المواد
الاولية • ومن شأن هذه الاتفاقيات توحيد مصالح الشركات التي قد تلبو في
الظاهر على أنها متنافسة •

ولاتبو مصالح انكو المسيطرة واضحة بسبب عدم وجود شركة امريكية
بالرغم من أن رأس المال المسيطر هو رأس مال أمريكي ، فشركة انكو تمتلك
جميع سندات رأس مال شركة النيكل العالمية التي تمتلك كل الاصول العاملة
في الولايات المتحدة ، كما تمتلك سندات رأس مال شركة هوايتيه لانجاج
المعادن وهم الذين يقومون بتوزيع المعادن غير الحديدية ، ويجلس في مجلس ادارة
شركة انكو الامريكية مستر لودنس روكفلر ، اما رئيس مجلس ادارة الشركة
الكندية فهو هـ.س. وينجيت مدير البنك الامريكي - مورجان وشركاه -
ومدير شركة سكك حديد الباسفيك الكندية •

ويتولى مستر وليم بولنيس - وهو أحد مديري انكو - منصب مدير عدة
شركات من شركات بيل للتليفون ، كما يتولى منصب مدير شركة الائتمانات
بنيويورك التي يسيطر عليها آل مورجان ، ومن بين مديري شركة أنكو مستر
ر. س. ماكلاجلين حيث يتولى منصب مدير شركة جنرال موتورز وعضوية بنك
تورنتو دومينون المتصل بمصالح ديونوت ، والآخر يقع تحت نفوذ مورجان مباشرة ،
ويتولى دونالد منصب رئيس شركة الائتمان الامريكية التي لها ثلاثة مديرين
متصلة ببنوك وشركات تامين مورجان ، كذلك يتولى رئاسة مجلس ادارة شركة
هومستيك للتعدين والآخره متصلة عن طريق شركة ايدارادو للتعدين بشركة
نيومونت للتعدين التي تدخل ضمن نطاق نفوذ مورجان ، ويمتلك سيرودي
باسكو - أحد مديري ماكلاجلين - عددا من الشركات التي تعمل في التعدين

وفي التنقيب عن البترول في بيرو ، ولشركة نيومونت للتعدين مصالح ضخمة
في سيرو دي باسكو •

ويتولى ثيودور جيلز مونتاج - وهو أحد أعضاء مجلس ادارة انكو -
منصب رئيس مجلس ادارة شركة بوردين وهو محافظ بنك نيويورك ومدير
شركة تكرير السكر الامريكية ، ويتحكم آل روكفلر في هذه الشركات الثلاث
ويمثل جون فيريلد تومبسون مصالح الولايات المتحدة في مجلس ادارة انكو ،
وهو كذلك يمثل نفس المصالح في مؤسسات التوزيع الامريكية التابعة لشركة
انكو مثل شركة هوايتهد للمنتجات المعدنية ، وهو يشكل حلقة الاتصال
بشركة خليج تكساس للكبريت التي تقع تحت نفوذ مورجان ستاندرد اويل ،
ويكشف ج • تومبسون عن المصالح الافريقية لهذه المجموعات بتوليته مناصب
الادارة بشركة كليماكس الامريكية للمعادن وفروعها البريطانية : شركة المعادن
المتحدة ، وهنرى جاردنر وشركاه وهؤلاء متصلون بدورهم بمصالح القصدير
والنيكل الفرنسية •

هذه هي بعض الاتحادات الضخمة التي تعمل في القصدير والالومنيوم
والنيكل والتي تعمل على استنزاف الموارد المعدنية في افريقيا •

وفيما يلي رسم يبين شبكة مصالح رينولدز المتشابكة المعقدة •

الفصل الرابع عشر

اتحاد المناجم بكانجا العليا

ليس هناك في العالم مؤسسة صناعية نالت من العناية الواسعة في السنوات الخمس الأخيرة مثل ما نال اتحاد المناجم ، وذلك بسبب الادوار المتناقضة التي لعبها في موضوع استقلال الكونفو وتوحيده ، لقد كانت هذه الشركة الكبرى منذ استقلال الكنفو موضوع الخلاف بين الحكومة الكنفولية وبين مقاطعة كاتنجا المطالبة بالانفصال ، وهذه الشركة التي يملكها صغار حملة الاسهم يتحكم فيها رجال الاعمال والمال البلجيكيون والبريطانيون .

والنصيب الاكبر من اسهم هذه الشركة - اى ما يعادل ١٤ ٪ من جملة الاسهم البالغ عددها ١٢٤٢.٠٠٠ سهم - كانت تملكها الادارة البلجيكية الاستعمارية وانتقلت بعد الاستقلال الى الحكومة الكنفولية ، وان كانت في يد الحكومة بصفة مؤقتة حتى تسوية المشاكل السياسية ، وقد قام مويس تشومبي في نوفمبر ١٩٦٤ بعد عودته من المنفى وتوليته منصب رئيس وزراء الكنفو باصدار مرسوم بتحويل التحكم والسيطرة على اتحاد المناجم من المصارف البلجيكية الى الحكومة الكنفولية دون ما تعويض ، وبمقتضى هذا المرسوم استولت الحكومة الكنفولية على ٣١٥٦٧٥ سهم من اسهم اتحاد المناجم التي كانت تملكها لجنة كاتنجا الخاصة ، وهي شركة تملك الحكومة الكنفولية ثلثيها وتملك المصالح البلجيكية الثلث الباقي .

وكانت الحكومة البلجيكية تعتبر أن ١٢٣ر٧٢٥ سهم من هذه الاسهم ملك لشركة كانتجبا التي هي فرع من الجمعية البلجيكية العامة . وكانت نتيجة هذا المرسوم خفض قوة تصويت الجمعية العامة وتابعتها امتيازات تنجانيقا في اتحاد المناجم من ٤٠ ٪ الى أقل من ٢٩ ٪ ، بينما ارتفعت قوة تصويت الحكومة الكنفولية من ٢٤ ٪ تقريبا الى ما يقرب من ٣٦ ٪ . وهذا يعني انه اذا حدث نزاع على السياسة كان على البلجيكيين أن يجمعوا تأييد صغار حملة الاسهم الذين كانوا يمثلون حوالي ٣٦ ٪ .

واستمرت المحادثات دائرة عدة اسابيع بين الحكومة البلجيكية والحكومة الكنفولية لتنظيم اجتماعات لمناقشة الموقف ، وكان بيد كل منهما ورقة رابحة ، فالحكومة البلجيكية تستند على انها الضامن للبورتفوليو بينما تكن قوة الحكومة الكنفولية في ان مدة اتحاد المناجم تنتهي في عام ١٩٩٠ .

ووصل تشومبي الى بروكسل في ٢٨ يناير ١٩٦٥ لاجراء محادثات مع وزير خارجية بلجيكا - سباك - فطالب تشومبي أن تسلم له في الحال أسهم البورتفوليو التي تقدر قيمتها بمبلغ ١٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . وتشمل هذه ٢١ ٪ من حقوق التصويت في اتحاد المناجم ، وطالب البلجيكيون بدورهم بتعويض عن الممتلكات البلجيكية التي أتلفتها الاضطرابات في الكونغو ، كما طالبوا بتحويل الشركات التي فقدت امتيازاتها الخاصة بالتمدين نتيجة لرسوم نوفمبر ، كذلك أصر البلجيكيون على أن تتضمن الاتفاقية الفوائد الواجب دفعها على سندات الكونغو المحتلة .

وبعد أيام في المساومات الشاقة أحرز تشومبي ما كان يبدو كانه نصر عظيم . فحصل على ١٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه هي قيمة أسهم البورتفوليو ، كما تسلم شيكا من اتحاد المناجم بمبلغ ٦٦٠ر٠٠٠ جنيه تمثل الأتاوة والفوائد المستحقة على ٢١٠ر٤٥٠ سهم كانت تملكها الحكومة الكنفولية في اتحاد المناجم مما كان يعطيها ٢٤٪ من حقوق التصويت في الشركة ، بمثل هذا النصر

الدبلوماسي عاد تشومبي الى ليوبولدفيل بعد أن قوى ذراعه ليعالج المشاكل السياسية والعسكرية التي كانت تواجهه في بلاده ، ومنذ ذلك الوقت وهو يتساءل عن مدى ما أحرزه من نصر .

وفي خطابي الذي ألقته أمام مجلس الأمة بقانا في ٢٢ مارس ١٩٦٥ تكلمت بتفصيل عن الموقف في الكنفو ، فقلت :

« في السنوات الخمس التي سبقت الاستقلال بلغت قيمة رأس المال الذي تسرب الى بلجيكا وحدها ٤٦٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها .

وعندما تولى لومومبا الحكم كان قد تسرب جزء كبير من رأس المال لدرجة أنه كان هناك عجز قدره ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وهم يقولون الآن لتشومبي أن على الكنفو دينا خارجيا قدره ٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وهذا الرقم تقريبي ، والحقيقة أن المفروض أن الكونفو مدين للشركات الاحتكارية في الولايات المتحدة وبلجيكا بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، ولكن بعد أن اغتصبت هاتان الدولتان من الكنفو ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيها ، ٤٦٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . فلنتصور وتصوروا ما كان يمكن أن تفعله هذه المبالغ لرخاء الكونفو ورفاهيته !..

ولكن ما زالت الملهاة المحزنة أو المأساة المضحكة مستمرة .. فكي تساند الشركات الاحتكارية تشومبي قررت أن هذا الدين المبكر - ٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠ - سيدفع منه مبلغ ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار فقط . فهل هناك كرم أكثر من هذا الكرم ! ..

أما السندات التي كانت تقدر في عام ١٩٥٩ بمبلغ ٢٦٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه والتي كانت تمثل الثروة المستخرجة من الكونفو فكان الاتفاق يقضى بعودتها الى الكونفو بعد أن اعتمدها البرلمان . ولكن كانت الشركات الاحتكارية قد قررت أن


القيمة الحالية لهذه السندات هي ١٠٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وعلى ذلك يكون صافي ربح الشركات الاحتكارية منها هو ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وبعد ذلك أعلنت الشركات الاحتكارية برنامجا ذاتا لتصفية ما اسموه الدين الخارجي للكونغو وقدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وعندما أعلنوا ذلك أعلنوا أيضا أن على الكونغو دينا داخليا آخر قدره ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وبعبارة واضحة أنهم يحرمون الشعب الكونغولي من مبلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه أخرى . ثم يسمون هذا اكراها ! ..

ونعرف كذلك أن الشركات الاحتكارية قد فرضت عبئا آخر على شعب الكونغو البائس ، وهو عبارة عن دين داخلي قدره ٢٠٠ مليون جنيه كان على الكونغو أن تدفع بسببه تعويضا قدره ١٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه للشركات البلجيكية الخاصة .

وبالإضافة الى ما تقدم تكونت مؤسسة كونغولية بلجيكية مشتركة قامت بسحب السندات القديمة وإحلال أخرى مكانها مدتها ٤٠ سنة وقيمتها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتدفع هذه فوائد سنوية قدرها $\frac{3}{4}\%$.

ولاحظوا  : لما كانت السندات القديمة عديمة القيمة كان على المؤسسة الجديدة أن تدفع فائدة كاملة على السنوات القديمة في المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ للشركات الاحتكارية ، كما كان الامر يتطلب أن يحصل حامل السند القديم عديم القيمة على سند من السندات الجديدة ، وبالاختصار كانت هذه المؤسسة اداة لأن تحصل على المزيد ولتحصل على الثراء للشركات الاحتكارية بينما تخدع الشعب الكونغولي البائس .

وكان تشومبي قد تعهد بالا يقوم بتأمين الاستثمارات التي كانت تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، كما تعهد أيضا بأن يستبقى ٨٠٠٠

بلجيكي كانوا موجودين بالكونغو ، وأنشأ بنك الاستثمارات ليتولى ادارة البورتفوليات ، وكانت بمبلغ ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات وكان البلجيكيون هم المتحكمون فيها .

وقد حقق اتحاد المناجم فى عام واحد ربحاً قدره ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن بالرغم من زيادة الانتاج القومى فى الكونغو فى السنة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ بمقدار ٦٠ ٪ الا أن القوة الشرائية الافريقية انخفضت بمقدار ١٣ ٪ ٠٠٠ ثم فرض بعد ذلك على الكونغوليين أن يدفعوا بصفة ضرائب بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك مرتبات للموظفين الاوروبيين ، ٤٤٠٠٠٠٠٠٠ فرنك لاغراض بلجيكية اخرى ، ١٣٣٩٠٠٠٠٠٠ فرنك للجيش .

لقد فرضت عليهم الضرائب أيضا لتغطية نفقات معرض بروكسل .

وبالرغم من استقلال الكونغو السياسى فما زال ضحية للامبريالية والاستعمار الجديد ، ولكن لا تقتصر السيطرة الاقتصادية والمالية بواسطة المصالح الاجنبية على الكونغو وحدها ، بل ان كل الدول النامية الافريقية عرضة لهذا النفوذ الحديث بصورة او باخرى .

واذا كانت هذه العبارة تحتوى كثيرا من التفاصيل فواجب على شعوب الدول التى استقلت حديثا وعلى زعمائها أن يضعوا فى اعتبارهم الاول هذه التفاصيل ، فان مثل هذه الاشياء تشكل الواقع للعالم الذى نعاول ان نعيش فيه ، والذى نعاول فيه افريقيا أن تتبوأ مكانها .

ويمكننا أن نذكر عظم الدور الذى يلعبه اتحاد المناجم فى شئون الكونغو اذا فحصنا المصالح التى تتضمنها هذه الشركة العاتية ، فكل المشروعات التى تعمل لاستغلال موارد الثروة فى الكونغو تدخل فى نطاقها المباشر اولها علاقات غير مباشرة بها ، ومع ذلك فهي لا تعطى صورة كاملة عن مدى ارتباطات الشركة ، وتبين القائمة الآتية علاقات اتحاد المناجم بكبريات الشركات الخاصة بالتأمين

والشركات المالية والبيوت الصناعية فى أوروبا وفى الولايات المتحدة ، كما تبين
نفس القائمة علاقاتها بعزام روديسيا الخاص بشركات النحاس :

شركة فونسييه دى كاتنجا
الشركة العامة للقوى الهيدرو كهربائية - سوجفور SOGEFOR
الشركة الافريقية العامة للكهرباء SOGELEC
الشركة الصناعية والكيمائية العامة بشادوتفيل SOGECHIM
شركة كاتنجا للمعادن METALKAT
مناجم كاتنجا
شركة بحوث التعدين بجنوب كاتنجا SUDKAT
الاسمنت المعدنى بشادوتفيل C.M.J.
فحم دى لا لوينا
شركة سلك حديد كاتنجا - ديلولو - ليوبولدليل K.D.L.
الشركة الافريقية للمواد المتفجرة AFRIDEX
الشركة البحرية الكنفولية
شركة تنقيب المناجم بجنوب كاتنجا MINSUDKAT
جميع الروافع لا لويلو ELVALVLU
شركة تامين ما وراء البحار
شركة البحث والتنقيب عن البوكسيت بالكنغو BAUXICONGO
شركة الغابات بكاساي
مركز استعلامات الكوبالت
الشركة العامة للمعادن بهوبوكين
الشركة المساهمة البلجيكية للطيران الجوى SABENA
الشركة العامة للمشروعات الثابتة S.E.I.
الشركة البلجيكية لصناعة الالومنيوم COBEAL
الشركة البلجيكية للتأمينات البحرية BELGAMAR

الشركة الفرعية للاتحاد الاستعماري البلجيكي الملكي S.A.R.U.C.

مناجم وانكي ليمتد

البنك البلجيكي الامريكى وشركة الائتمان نيويورك

الشركة المصرفية البلجيكية الامريكية - نيويورك

الشركة الكهربائية العامة - باريس

شركة ترينفيلرز وليمينوار - باريس

الشركة البلجيكية للصناعات النووية BELCO NUCLEAIRE

وتعتبر امتيازات تنجانيقا احدى الشركات الام لاتحاد مناجم كاتانجا العليا والشركة الام الاخرى هي لجنة كاتانجا الخاصة ، وقد تكون اتحاد المناجم بغرض تقريب مصالح المؤسستين في مجال اكتشافات المعادن التى قامت بها امتيازات تنجانيقا طبقا للحق الذى منح لها بواسطة اللجنة فى مقاطعة كاتانجا ، ويفعل هذا الحق مساحة قدرها ٧٧٠٠ ميل مربع تحتوى على كميات وافرة من النحاس والزنك والكوبالت والكاديوم والجرمانيوم والراديوم والذهب والفضة وخام الحديد وحجر الجير . وتتضمن هذه المنطقة ايضا مساحة قدرها ٤٤٠٠ ميل مربع بها قصدير .

والحامات المستخرجة تمر فى عدد من المصانع خلال مراحل الصهر والتكثيف، وتأتى الطاقة الكهربائية من أربع محطات للقوى رئيسية احدهما قام بإنشائها أحد فروع اتحاد المناجم وهو الشركة العامة للقوى الهيدرو كهربائية . أما الثلاث الاخرى فتتبع اتحاد المناجم نفسه ، وتتصل هذه المحطات الثلاث بشبكة توزيع ، يخصص جزء منها لمه حزام النحاس بروديسيا الشمالية بالقوة الكهربائية بمعدل ٦٠٠ مليون كيلو وات فى السنة ، وتمتلك جزءا من هذه الشبكة الشركة الافريقية العامة للكهرباء SOGELEC التى يمتلك اتحاد المناجم فيها مصلحة كبرى . ولقد استهلكت مصانع الشركة فى اليزابيثفيل وجادوتفيل وكولوبزى وكبوشى ٧٥ مليون كيلو وات فى عام ١٩٦٢ . وقد أمكن فى هذا العام اصلاح الاضرار التى كانت لحقت بالمنشآت فى ديسمبر عام ١٩٦١ .

ومعظم شركات اتحاد المناجم تعينها الشركة البلجيكية العامة . ولعظمها
ايضا علاقات بالشركة الانجليزية الامريكية اما بطريق مباشر او عن طريق
امتيازات تنجانيقا أو اتحاد المناجم أو فروعه . وتمتلك الشركة العامة ٥٧٣٥٨
سهم من بين ١٢٤٢٠٠٠ سهم - غير ذات قيمة اسمية - هي عبارة عن الاسهم
المرخص بها لرأس مال اتحاد المناجم البالغ قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . ومن
بين حملة الاسهم أيضا لجنة كانتجا الخاصة وامتيازات تنجانيقا ، والاتاوة التي
تدفع نظير الامتياز تدفع الى لجنة كانتجا وهي عبارة عن مبلغ يساوي ١٠ ٪ من اى
ربح للأسهم يوزع ويكون اكثر من ٩٣١٥٠٠٠٠ فرنك في السنة ، وتشارك
امتيازات تنجانيقا طبقا لاتفاقية معقودة مع اللجنة بمعدل ٤٠ ٪ . وبالرغم من أن
الشركة تأسست اصلا في الكنفو الا انها نقلت ادارتها ونقلت اعتماداتها الى
بلجيكا خلال عام ١٩٦٠ عندما كانت الكنفو تحاول الحصول على استقلالها وكانت
في اشد الحاجة الى مؤازرة أولئك الذين ابتزوا منها اموالا طائلة على مر السنين .

وتتمند رعاية الشركة الخاصة الى اتحاد المناجم ، وهناك الى جانب لجنة
كانتجا الخاصة نجد شركة كانتجا متصلة بها ، وتدخل شركة كانتجا ضمن مجموعة
شركة الكنفو للتجارة والصناعة C. C. C. I. التي تأسست عام ١٨٨٦
عندما كان ليوبولد الثاني يقوم بانشاء امبراطوريته الشخصية في الكونفو ، ولقد
كان الفضل لاحد اتباع ليوبولد - كابتن نيس - ان اصبحت شركة الكنفو للتجارة
والصناعة اول مشروع بلجيكي قيم في قلب القارة الافريقية ، ويرتبط اسمه
فضلا عن محطة الاصلاحات الخاصة بأول سكة حديد تمتد من ماتادي الى ليوبولدفيل،
وتعتبر مدينة نيسفيل ملتقى هام للسكك الحديدية ، ومنذ ذلك الوقت اصبحت
شركة الكونفو للتجارة والصناعة - طبقا لتصريح رئيس مجلس الشركة
العامة - متصلة اتصالا مباشرا أو عن طريق فروعها بكل قطاعات النشاط
الاقتصادي في الكونفو ، بمشروعات النقل والصناعات الزراعية ومصانع
الاسمنت وشركات البناء والتعمير والشركات العقارية وصناعات الاطعمة والشركات
التجارية ، ويؤكد رئيس مجلس الادارة كلامه بقوله : لقد كان من نتيجة اسهام
الشركة في الكونفو ان اصبحت الاخيرة في الصفوف الاولى للدول الافريقية السوداء .

وكثير من المشروعات السابقة تدخل ضمن قائمة مصالح اتحاد المناجم التي كثيرا ما ترتبط بمصالح الشركة العامة . وهكذا نجد أن شركة المعادن العامة هوبوكين - التي تمتلك الشركة العامة ٥٠.٠٠٠ سهم من أسهمها - تقوم باستخراج منتجات شبه جاهزة من مناجم اتحاد المناجم ، وبالتعاون مع شركة فانستيل للمعادن قامت شركة هوبوكين بإنشاء فرع مشترك - فانستيل هوبوكين - في ديسمبر ١٩٦٢ برأس مال قدره ٣٦٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وتنتج هذه الشركة المعادن وخاصة الطنطلوم والكولميوم والتنجستين والموليبيدين باشكالها المختلفة .

وتمثل شركة مناجم وانكي مساهمة اتحاد المناجم في مناجم الفحم بروديسيا الجنوبية . وبالرغم من أن أسهمها هامة إلا أن الشركة الانجليزية الامريكية هي المسيطرة وتقوم بعمل السكرتارية والاستشارة الهندسية لشركة وانكي ، ويبلغ مقدار رأس المال المرخص لها به ٦٠٠.٠٠٠ جنيه غطى منه مبلغ ٨١٠.٢٧٧.٥٠ جنيه ، وتمتلك الشركة حقوقا للتعدين للبحث عن الفحم في مساحة قدرها ١٢.٠٠٠ فدان كما أن لها حقوقا أخرى في مساحة قدرها ٢٩.٠٠٠ فدان في منطقة وانكي بروديسيا الجنوبية . وإن الوسائل التي تسيطر بها مصالح التعدين على الحكومة الخاصة بالمستوطنين عديدة ، ولكن الطريقة التي تعطى بها الادارة الحكومية للمشتريين الذين يقومون بتاجيرها توضح بما لا يدعو الى الشك الطرق المخجلة التي يلجئون اليها . فمثلا حصلت مناجم وانكي بمقتضى اتفاقية عقدتها مع حكومة روديسيا على حق استغلال مساحة أخرى من الارض تبلغ ٦٢.٠٠٠ فدان وفي مقابل ذلك تفضلت مناجم وانكي وسمحت للحكومة بتاجير ٤٠٠ فدان من ارضها .

ويعتبر م . فان دينبرج حلقة الاتصال بين مناجم وانكي وبين شركة معادن كاتانجا METALKAT والاخيرة هي فرع من اتحاد المناجم أسس في بلجيكا عام ١٩٤٨ في نفس الوقت الذي ارتبطت فيه مع شركة مناجم الزنك بفيل مونتاج لبناء مصنع في كولوازي يستطيع انتاج ٥٠.٠٠٠ طن من الزنك سنويا - من النوع الالكترولى - وذلك من مركز الحام المستخرج من منجم ليوبولد السابع لاتحاد المناجم ، وينتج مصنع ميتالكات الزنك والكاديوم والنحاس المكرر ، وقد

حققت الشركة براسمالها الذى يبلغ ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك و ١٥٠.٠٠٠ سهم ربعا خالصا قدره ١٦٠.٨٣١.٣٩٣ فرنك فى عام ١٩٦١ بعد دفع جميع التزاماتها ومنها فوائد الاسهم البالغ مقدارها ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (تقريبا ثلاثة ارباع الربح الخالص) وبعد دفع النسب المثوية الخاصة بالمديرين ومقدارها ٧.٨٥٧.٥١٧ فرنك .

وتعتبر شركة فييل مونتاچ - شريكة ميتالكات - من اكبر شركات التعدين الاوروبية التى تنتج الزنك والرصاص والفضة ، وكانت قد تأسست فى عام ١٨٣٧ ، ولها عقارات خاصة بالفضة والرصاص والزنك فى بلجيكا وفرنسا والجزائر وتونس والمانيا والسويد كما أن لها مصانع للمعادن فى بلجيكا وفرنسا المانيا ، ومن بين أسهمها وعددها ٤٠٥.٠٠٠ سهم التى تشكل رأس المال البالغ قدره ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك تمتلك الشركة العامة ٤٠٧.٥٦ سهم . وقد بينت حساباتها فى العام المنتهى آخر ديسمبر ١٩٦١ أنها حققت ربعا قدره ١٣٤.٢٨٧.٥٠٦ فرنك بعد خصم المصروفات الاخرى مثل اعتماد اعادة تزويدها بالمعدات الامر الذى تكلف ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ، وقد استفرقت ارباح الاسهم مبلغ ١٠.١٢٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك كما استفرقت الضرائب ٢٧.٧٠٠.٠٠٠ فرنك واخذت النسب المثوية الخاصة بالادارة والمديرين مبلغ ١٤.٣٢٧.٧٦٠ فرنك ، وبلغ الاحتياطى ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك فى عام ١٩٦١ .

وقد اشتركت شركة كاتنجا - المتصلة بلجنة كاتنجا الخاصة - مع اتحاد المناجم فى انشاء شركة البحوث المعدنية بجنوب كاتنجا - سودكات SUDKAT ولقد كان لكل من شركة كاتنجا واتحاد المناجم مصالح فى مساحة واسعة مجاورة لعقارات الاخيرة ، فقررت اللئتان توحيد هذه المصالح ، وعند استقلال الكونغو انتقلت السيطرة على سودكات وعلى اعتماداتها الى بلجيكا ، أما منتجاتها من النحاس فى موسوشى ولوبمبى ومن الزنك والرصاص فى كنجيرى ولوبمبى فقد انتقلت الى شركة استغلال مناجم جنوب كاتنجا MINSUDKAT التى تأسست فى الكنفو فى شهر يونيو من عام ١٩٥٥ برأس مال قدره ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك كونجولى .

وتمتلك شركة سودكات مصالح فى شركة الفحم بهوكامبيك الخاصة بتعدين الفحم وكذلك فى شركتى يوكسيكونجو وميتالكات ، وقد انشأت شركة ميتالكات شركة محلية فى عام ١٩٦٢ باسم الشركة المعدنية بكاتنجا براس مال قدره ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك أو ١٥٠.٠٠٠ سهم . وتقوم شركة ميتالكات بإنتاج سبائك الزنك .

ومن أهم ميادين استثمارات شركة سودكات شركة سوجمينز ليمتد ، فبالرغم من أن هذه الشركة مسجلة فى مونتريال وبالرغم من أنها تقوم بعملياتها فى كندا إلا أنها وثيقة الصلة بالشركة العامة لدرجة أنها تضم فى مجلس إدارتها ستة من مديرى الشركة العامة ، ومن بين هؤلاء الستة اثنان يعملون كمديرين فى اتحاد المناجم ، وتغضى استثمارات الشركة العامة فى شركة سوجمينز ٢٥٠.٩٢٥ من أسهمها الممتازة (قيمة كل منها ١٠ دولارات) وكذلك ٢٥٠.٩٢٨ من أسهمها العادية (قيمة كل منها دولار واحد) وهذا يمثل أكثر من خمس رأس مال الشركة الكندية ، وللشركة فرع تمتلكه ملكية تامة هو شركة سوجمينز للتنمية الذى يقوم بعملية التنقيب فى أجزاء مختلفة من كندا وله مصالح صغيرة فى مشروعات تعدين أخرى ، وشركة سوجمينز هى شركة استثمارية تشترك فى أعمال التعدين والبتروىل والمشروعات الصناعية ويقول ل. ك. بارك و ف. و. بارك فى كتابهما « تحليل وتشريح الأعمال التجارية الكبرى » أن علاقاتها مع رأس المال الكندى ورأس المال البلجيكى أساسها الاحلاف التى تعمل فى بلجيكا أو الكنفو وتلك التى تعمل فى كندا » (ص ١٥٧) .

وتخصص الشركة العامة - وهى الشركة الأم بالنسبة لسوجمينز - جانبا كبيرا من تقريرها السنوى لعمليات شركة سوجمينز . وأهم الشركات المتصلة بها هى شركة بتروفينا الكندية . وقد ضربت الشركة الأخيرة فى عام ١٩٦١ رقما قياسيا فى الأرباح إذ حققت ربحا قدره ٥١٦.٩٢٦ دولار . وشركة بتروفينا الكندية هى شركة بترولى بلجيكية لها اتصالات دولية وخاصة بالدول الإفريقية الجديدة سواء داخل صناعة البترولى أو خارجها ، ولا تقتصر علاقاتها مع الشركة

العامة على ملكية الاسهم ووظائف الادارة • فلها صلات مع عدة مصارف كبرى من بينها البنك البلجيكي وبنك الاتحاد الفرنسي وبنك الكريدى فونسييه البلجيكي وبنك باديس والبلاد المنخفضة وعدد من شركات التأمين •

وقد تناولتها بعض التنظيمات المالية في عام ١٩٦٢ بدافع من الشركة العامة وبعض فروعها مثل الشركة الكيميائية لمستقات البترول-بتروشين PETROCHIN عندما انتقلت اليها بعض اصولها ، وقد انتهزت الشركة العامة الفرصة فساهمت ببلغ ٢٩٠٠٠٠٠ فرنك في راس مال الشركة حيث تمتلك شركات اخرى مصالح فيها ، وتمتلك الشركة العامة فيها ٥٨٠٠٠ سهم ، وتكون شركة كوبنام - وهي شركة يشترك فيها شركتا بتروشين ويونيون كاربيد - حلقة اتصال بين مصالح الشركة العامة المصرفية وبين المصالح المتصلة بالشركة الكيماوية الامريكية الكبرى وهي شركة التأمين العالمية وبين بنك هانوفر المتصل بالشركة الانجليزية الامريكية وبين اتحاد المصارف الذى يشترك فى المشروعات الافريقية الجديدة ، وهناك بعض النفوذ لروكفلر على بنك هانوفر ، كما ان الاخير متصل بشركة فور الامريكية وهي شركة رئيسية للتأمين ضد الحريق والحوادث •

وتعمل شركة يونيون كاربيد والكربون فى صناعة اليورانيوم ، وقد اصبحت بفضل نفوذ نصيرها المباشر - بنك هانوفر - واتصالاتها غير المباشرة بمجموعة روكفلر وميلون اهم شركة مقاولات لمصانع الطاقة الذرية التى تمتلكها الحكومة فى اوكل برج وتينيسى وبادوكا وكنتكى، ولهذا الغرض انشئ قسم مستقل جديد هو شركة يونيون كاربيد النووية التى تدير مناجم اليورانيوم والفانيدوم فى كولورادو ومنجمًا للتنجستين (وهو عنصر معدنى تصنع منه خيوط المصابيح الكهربائية) فى كاليفورنيا ، ويعتبر لدى مصالح شركة يونيون كاربيد فى عالم الكيمياء واسعا حيث انها تمتلك قسما خاصا للمواد التركيبية ، وهناك فرع كندى لليونيون كاربيد هو شركة شاندنجان للكيماويات وتمتلك شركة كاربيد نفسها كما تمتلك النصف الاخر شركة مونتانتو الكيماوية وشركة كيماويات روزنس الكندية • وهناك فرع آخر تملكه شركة البترول البريطانية

الأمريكية وهو شركة ب.أ. شاونجان والشركة الأخيرة متصلة ببنك مونتريال وبميلون ، ولشركة شادنجان للكيماويات عدة فروع تسيطر عليها شركات الولايات المتحدة ، وللشركة العامة شركة نووية هي الشركة البلجيكية للصناعات النووية - BELGO NUCLEAIRE - التي اشرنا الى مصلحة اتحاد المناجم فيها .

ان ماذكرناه ماهو اللمحة بسيطة عن الشبكة المعقدة التي تربط بين المصالح المصرفية في أوروبا وأمريكا وبين المشروعات الصناعية في أفريقيا وغيرها من اجزاء العالم ، وهي ترسم صورة مجردة لطبيعة هذه المصالح المظلمة .

ولا تقتصر اعمال الشركة العامة في موضوع البترول على شركة بتروفيينا وفروعها . ولشركة بتروبلج PETROBELGE - وهي شركة اخرى تقوم بعمليات التنقيب في شمال بلجيكا - فرع يعمل في فنزويلا وهذا الفرع هو شركة بتروبلج دي فنزويلا ، وتتصل شركة بتروبلج بشركة بتروفيينا وبمكتب البحوث في اعمال التنقيب في المغرب ، وستتم المراحل الاولى لهذا الاتصال في عام ١٩٦٣ ، وتعتبر إيطاليا مسرحا آخر لنشاط بتروبلج ، فهي بالتعاون مع الشركة الإيطالية « اوسونيا للمعادن » ومع المؤسسة الفرنسية بتروبار - تقوم باستخراج الهيدروكربونات في اراضي اوسونيا ، وبالإضافة الى ما تقدم تتصل شركة بتروبلج باتحاد الشركات الإيطالية الفرنسية الألمانية في مشروعات بأقاليم الزلازل على ساحل البحر الادرياتي . وتقوم كل من بتروبلج وبتروفيينا مع الشركة الإسبانية « سبسا » بالتنقيب عن الهيدروكربونات في داخل امتياز تمتلكه « سبسا » .

وترتبط شركة بودويرى المتحدة البلجيكية بين برنامج بلجيكا العسكري (وبالتالى بين برنامج حلف الاطلسي) وبين هذه المصالح برباط مباشر ، وقد زيد راس مال شركة بودويرى من ٢٠٣٩٠٠٠ر.٢٠٣٩٠٠٠ فرنك الى ٢٢٦٧٠٠٠ر.٢٢٦٧٠٠٠ فرنك

فى خلال عام ١٩٦٢ ، وفى اوائل هذا العام امتص المصنع الوطنى للمنتجات الكيماوية والمفرقات فى بونسل بيلجيكا الذى اقتضى شراؤه المساهمة فى رأس مال شركة ارنوتك ، وقد اضيفت مؤسسة البيع الخاصة بالشركة الاخيرة الى مجال نشاط الشركة المسدنى ، وتتصل هذه الشركات البلجيكية بشركة المفرقات الافريقية APRIDEX التى يمتلك اتحاد المناجم بعض المصالح فيها ويؤكد هذا التغلغل العسكرى والنووى تاييدا خاصا انتاج اليورانيوم من مناجم اتحاد المناجم الذى رفع من شان الاقتصاد البلجيكى وادى الى اعادة صقل معداته ، فخرجت من الكونغو الاسلاب التى ساعدت على زيادة استغلال البلاد والتى زادت من نسبة انتاج هذه المنطقة التى خربتها الحرب واحتلها النازى . وحتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كان اليورانيوم يجعل من منجم شنكولوى اصلا من الاصول الثابتة الهامة لاتحاد المناجم والحكومة البلجيكية . وقد عبر احد الكتاب عن ذلك بقوله :

« لقد نال اتحاد المناجم شهرة سيئة فى السنوات العشرينية والثلاثينية عندما ارغم المشتريين ان يدفعوا ٧٠٠٠٠٠ دولار لجرام الراديوم حتى جاءت منافسة شركة الدورادو الكندية فتخفضت السعر الى ٢٠٠٠٠ دولار للجرام ، وفى كلا المستويين حققت الشركتان ربحا ، وقد قدر الخبراء ارباح اتحاد المناجم بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فى السنة او ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار بالعملة الامريكية او أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى .

وبالرغم من اضطراب الموقف فى كاتنجا وبالرغم من احتجاج الشركة بشأن تدهور تجارتها فقد دل بيان حساب اتحاد المناجم فى العام الذى ينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ على ان صافي الارباح بلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . وامتصت ارباح الاسهم مالا يقل عن ١٨٦٣٠٠٠٠٠ فرنك أى أكثر من نصف صافي الارباح كما دخلت خزينة الحكومة البلجيكية على شكل ضرائب ٣٨١٠٥٧٨٣١٣ فرنك ، وامتصت مكافآت المديرين والمحاسبين والموظفين الاوروبيين ٣٣٣٣٠٩٨٤٦ فرنك . بينما تلقى اعضاء اللجنة الدائمة ٧١١١٠٦٧ فرنك .

وليست شركة البورادو للتعدين والتكرير مستقلة عن المصالح المالية التي تسيطر على صناعة كندا والتي تتصل بأفريقيا وغيرها من مناطق العالم غير المتقدمة ، ولذا يجلس في مجلس ادارتها السكرتير الخاص لوزير سابق ويتصل هذا المجلس بشركة الالومنيوم الكندية التي يجلس في ادارتها حاكم عام سابق لكندا . وسوف نرى كيف تقوم هذه الصلات بين المالية الدولية وبين كبار الشخصيات العامة على خلق ارتباطات خفية تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة التي لا ترتبط مطلقا بالمصلحة العامة التي يتظاهرون بتحقيقها ، وسوف نجد أن البنك الملكي بكندا - والذي يمثله في مجلس ادارة شركة البورادو ف.ج.ج بنيت له اتصالات بالشركة العامة واتحاد المناجم عن طريق سوجمينز وجماعات المصارف وشركات التأمين .

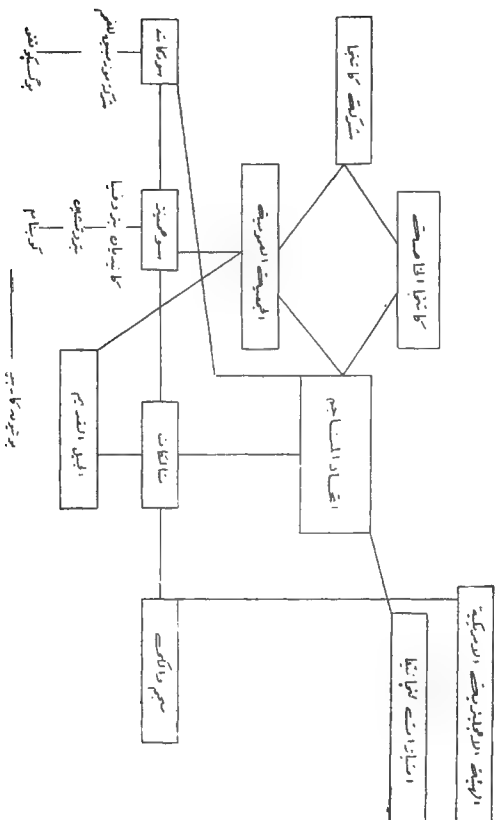
وتعطينا شركة مناجم وانكى مستر م. فان وانبيرج - مدير اتحاد المناجم وميتالكات والشركة العامة ، ويتولى بعض زملائه ادارة شركة سوجمينز ، ورئيس مجلس ادارة الشركة الاخيرة هو مستر و.ه. هوارد وهو في نفس الوقت نائب رئيس البنك الملكي ورئيس مجلس ادارة شركة اثتمان مونتريال وهو كذلك متصل بمجموعة روزمر - اصحاب الصحف - في بريطانيا وهو ايضا مدير شركة الجوما للصلب التي تمتلك اربعة مناجم للفحم في غرب فيرجينا ويمتلك معدن الدولوميت في ولاية متشيغان ، وقد قامت شركة الجوما بتوفير الصلب اللازم لبناء مصنع تكلف ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في سولت ستي مارسي بادنتايبو لشركة هاينسمان تيوب ، والاخيرة هي فرع من فروع شركة هاينسمان للصلب التي تعتبر عضوا بارزا من أعضاء صناعة الروهر بفرب المانيا . ويقال ان شركة هاينسمان تزيد من تغلغلها في الصناعة الكندية بخطوات سريعة ومن بين أعضاء مجلس ادارتها ممثلون للبنك الالمانى وبنك درسدنر وواضح ان كليهما يقومان بعمليات في افريقيا وهما متصلان بالشركة الانجليزية الامريكية . ويرأس مجلس ادارة مايسمان منذ عام ١٩٣٤ و. زانجر وهو عضو سابق في حزب النازي ، ولقد كان واحدا من جماعة كبيرة من رجال الصناعة الالمان الذين عاونوا النازيين بالمال كي يصلوا الى الحكم كما مدوا جهاز

الحرب النازى بالاسلحة ، وقامت شركة ماينسمان فى ايام الفزو النازى للاتحاد
السوفييتى بانشاء فروع لفترة قصيرة فى كييف ودينير وبتروفسك •

هذه هى القوى التى تربط شخصيات التعدين والصناعة البارزة فى جنوب
افريقيا وروديسيا وانجولا والكونغو وموزمبيق ، ونحن نراهم يشتركون فى
مشروعات التنمية فى كثير من الدول الافريقية الجديدة متسترين وراء الوكالات
الحكومية والدولية ولكن تنكشف طبيعتهم الحقيقية اذا ما فحصنا اعمالهم بعناية •
ان هذه الشخصيات هم المدبرون الحقيقيون للاستعمار الجديد •

وفيما يلى رسم يبين شبكة اتحاد المناجم وما يتفرع منها من شركات
ومصالح متنوعة :

انحصار المندرجين



الفصل الخامس عشر

الضغوط الاقتصادية على جمهورية الكونغو

حدث في ٣٠ يونيو ١٩٦٠ - عندما استقلت الكونغو - ان بدأ ما يمكن ان ينظر اليه المؤرخون على انه أكثر صفحات تاريخ الكونغو - بل وتاريخ أفريقيا - تعقيدا ، ففي مدى اسابيع قليلة افلت زمام القانون وزمام النظام عندما قامت جنود « القوة العامة » بامتساق السلاح والقاء القبض على الضباط البيض ثم التظاهر على شكل عصابات متمردة عندما انتابهم نوبة من خيبة الامل لان الاستقلال لم يسفر عن تحسين مباشر لمركزهم . وفي هذا الوقت قام مويس تشومبي - بمعاونة مستشاريه من البلجيكيين - باجراءات أدت الى انفصال اقليم كاتنجا . لقد أدى فساد النظام وانتشار الاضطراب الى أن أصيبت جمهورية الكونغو التي حصلت على استقلالها حديثا بالشلل .

اما قصة تدخل الامم المتحدة واغتيال لومومبا فهي قصة معروفة ، وكذلك الاحداث السياسية التي أعقبت ذلك ، واما المظاهر الاقتصادية المتشابكة في مأساة الكونغو فلم يكشف الستار عنها لاسباب غير خافية . ولكن هذه المظاهر الاقتصادية هي التي تفوق أهميتها أهمية غيرها حيث أن المسيطر عليها هي المصالح الأجنبية التي لا تستهدف الا النفع الشخصي الخاص .

لم يكن هناك استثمار أمريكي كبير في الكونغو قبل عام ١٩٦٠ وما كان موجودا كان من النوع غير المباشر عن طريق امتيازات تنجانيا واتحاد المناجم والشركة الانجليزية الامريكية التي كانت تتحكم فيها جماعة اوبنهييم والتي اساسها مجموعة روكفلر ، وكانت هذه الجماعة تساهم في شركة النسيج الكبرى - شركة الغزل والنسيج الافريقية - التي انشأها اتحاد القطن والشركة العامة في عام ١٩٤٦ ، وتمتلك أسرة روكفلر فيها ٦٠.٠٠٠ سهم منها ٣.٠٠٠ يمتلكها نلسون روكفلر ويمتلك لورنس روكفلر ٢٦.٤٣٨ ، ويمتلك الاخير كذلك بعض المصالح الصغيرة في شركتين اخريين من شركات « الشركة العامة » هما الشركة العامة للسيارات والطائرات بالكونغو وشركة الكونغو للاسمنت ، كما يمتلك حوالي ١٤٪ من رأس مال الشركة التي تقوم بصناعة الصناديق المعدنية وغيرها ويمتلك نفس النسبة في شركة الكونغو التي تعمل في تجارة الاناناس انا كونجو ANACONGO وقد قام كل من لورنس روكفلر ودافيد روكفلر في عام ١٩٥٢ بالمساهمة للحصول على ٣٠٪ من السنديك الخاص بالدراسات الجيولوجية والمعدنية بالكونغو وما زالت كل المنتجات البترولية المستخدمة في الكونغو تستورد من الخارج ومن شركة روكفلر العملاقة - اسو ستاندر - التي انشأت لها فرعا للتوزيع في الكونغو باسم « اسو الكونغولي البلجيكي » ثم تغير اسمه في عام ١٩٦٠ الى « اسو افريقيا الوسطى » . وهناك فرع آخر هو شركة بترول سوكوني فاكوم وشركة بترول تكساس يساهمان مساهمة محدودة في الشركة البترولية للمنتجات البترولية .

وهناك بعض شركات خشب الابلكاش الامريكية مثل شركة الولايات المتحدة لخشب الابلكاش وشركة اجريفور وشركة كورينا كونجو ، وقد عقدت شركة الصناعات الخشبية اتفاقية مع شركة كومنر بمقتضاها تكونت الشركة الكونغولية البلجيكية الامريكية لاختشاب الكونغو « سوكو بيلام » وقد اشتركت شركة صناعات أولين مايشون - التي لها بعض المصالح في شركة بوديه المتحدة البلجيكية - مع اتحاد المناجم وعدد آخر من شركات « الشركة العامة » في انشاء « شركة المرقعات الافريقية » أو افريدكس ، وتمتلك شركة أولين مايشون خمس رأس المال ، ومن بين الشركات الاخرى التي تقوم بالاستثمار

هناك : الشركة الصناعية الاستثمارية ، وشركة نيويورك ، وشركة ارامكو للصلب ، وشركة تليفون بل ، وشركة جنرال موتورز ، وشركة مصاعد أوتيس .

وقد حصل بنك امريكا منذ عام ١٩٦٠ على ٢٠٪ من مجموعة بنك لامبرت - سوكو بانك - وقام فورد بتأسيس شركة فورد موتورز بالكونغو ، وسأهم اتحاد كاييه مساهمة متحكمة في شركة سوميلو ، وقام في عام ١٩٦٠ باستغلال منجم الكلور الحراري . ويحتوى هذا المعلن على مادة النيوبيم وهى مادة نادرة تدخل فى صناعة بعض انواع خاصة من الصلب .

وقد قام دافيد روكفلر بجولة فى الكونغو فى عام ١٩٥٩ لجمع المعلومات قامت جماعته بعدها بشراء ١٠٣٠ سهما من أسهم شركة البحوث والتنقيب عن البوكسيت فى الكونغو - بوكسيكونجو - وفى يونيو عام ١٩٦٠ أعلن عن عزمه على شراء ٨٪ من رأس المال البالغ ٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار الخاص بشركة الكونغو للتجارة والصناعة .

وقد أنشأ ديلون ريد وشركاه مع هوينى وشركاه - مصارف فى نيويورك - شركة استثمارية لبحث اماكن القيام بعمليات استثمارية أمريكية فى الكونغو . هذه هى شركة يور افريكان الامريكية .

والى جانب هذا التغلغل الأمريكى فى الكونغو ، فهناك ما هو اهم منه وهو التحكم المستمر من جانب بلجيكا فى شئون الكونغو الاقتصادية ، ويرسم بير جوى ، روزين لويدي فى كتابهما عن « شركات الكونغو » صورة واضحة المعالم عن الاحداث التى وقعت قبل وغقب الاستقلال .

وطبقا لما جاء فى كتابهما كانت دولة الكونغو المستقلة تمتلك جزءا كبيرا من رأس مال الشركات الاصلية والشركات الاخرى والمشروعات الخاصة ، ايام ليوبولد الثانى ، وبعد أن تولت الحكومة البلجيكية ادارة الكونغو ازدادت هذه المساهمة بطرق مختلفة : عن طريق التدخل فى انشاء الاجهزة الجديدة ذات الطابع الشبه الحكومى ، وعن طريق الاستيلاء على بعض الحقوق كتعويض لها عن الامتيازات التى تركتها وعن طريق ممارسة حق الاكتتاب بفرض زيادة رأس المال فى الشركات التى كانت دولة الكونغو تمتلك أسهما فيها .

وكانت نتيجة ذلك ان حصلت الكونغو البلجيكية على استثمارات ضخمة كانت تقدر بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك على الاقل . وبالإضافة الى ذلك كانت تمتلك عدة امتيازات مثل حق التصويت وحق ترشيح ممثل مجالس الادارات وذلك فى سلسلة من المشروعات التى كانت لا تساهم فى رؤس أموالها ، وكان هذا الاتفاق يتضمن المساهمة فى :

١ - المشروعات ذات الطابع شبه الحكومى مثل : البنك المركزى الكونغولى البلجيكى ، شركة الكريديه او كولونا ، شركة توزيع المياه والكهرباء .

٢ - الشركات القانونية : اللجنة الخاصة لكاتنجا C.S.K ، اللجنة الوطنية لكيفو C.N.Ki ، شركة سكك حديد البحيرات الكبرى .

٣ - شركات الاستثمار مثل اواناترا وشركة كاتنجا Cie du Katanga .

٤ - شركة التعدين مثل فورمينير ، مناجم الذهب فى كيلو موتو .

٥ - مشروعات النقل مثل سيسكيونجو ، النقل فيما بين ليوبولدفيل وسكك حديد K D.L ، سابينا . . الخ

٦ - الانتاج والتوزيع : مثل القوى الكهربائية (قوى الغرب وقوى الكونغو السفلى) .

٧ - المشروعات الخاصة التى تمتلك الكونغو فيها قلة من المصالح .

وقد أتاح امتلاك مثل هذا البورتفوليو للسلطات العامة - من حيث المبدأ - فرصة بسط النفوذ على اقتصاد الكونغو والسيطرة على قطاعات هامة معينة سيطرة كاملة ، فضلا عن ذلك فقد كانت هذه التصريحات الرسمية تبرر هذه المساهمة وتعلن انها تسمح للدولة أن تلعب دورها « كوصية على الصالح العام وكرائدة للوطنين » .

واوضح مثل لذلك شركة C.S.K ، فقد استطاع ليوبولد الثانى أن يتحكم فى هذه المؤسسة شبه العامة بأن خص الدولة بحق ترشيح أربعة من اعضاء ادارتها الستة ، ولكن بعد أن استولت بلجيكا على الكونفو أصبحت هذه الشركة الاداة الطيعة لاتحاد المناجم ، وكانت هذه الشركة تمتلك غالبية أسهم اتحاد المناجم ، وقد خلعت عليها القوانين الصادرة فى عام ١٩٠٦ حقوقا هامة فى اتحاد المناجم من بينها تعيين المجلس الادارى وتعيين عدد من المديرين ، ولكن لم يحدث قط أن مارست الشركة هذه الحقوق ولكنها على العكس من ذلك كانت تعتمد فى تمثيلها على أبرز قادة رأس المال الخاص .

وكانت سيطرة الشركات على ادارة الكونفو شاملة وخاصة بعد أن تمكنت الشركات الكبرى من أن تضمن مزايا مادية ضخمة لمثل الدولة الذين دخلوا تحت امرتها .

وقبل يونيو ١٩٦٠ عجلت الشركات بمناوراتها حتى تمنع التسعيب الكونفولى من أن يضع يده على ميراثه ، وعند انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة كانت الصحافة المعنية بشئون المال تصر وتؤكد على الحكومة البلجيكية أن تحصل على ضمانات من حكومة الكونفو الجمهورية المستقلة ، « فاول كل شئ كان من الضروري حماية المشروعات من التأميم المحتوم » ، وكانت الاحزاب الوطنية فى الكونفو مجمعة على معارضة قيام الشركات المالية البلجيكية بفرض حماية اقتصادية على الكونفو بعد ٣٠ يونيو ١٩٦٠ .

ونتيجة لذلك اصرت هذه الاحزاب على وجوب انتقال البورتفوليو كله وبدون شرط الى الجمهورية الفتية التى سوف تتمكن من استخدام حقوقها طبقا له فى تعيين ممثلها فى المؤسسات شبه الحكومية وفى الشركات الكونفولية الخاصة وكان هذا هو الذى بعث الخوف فى نفوس الدوائر البلجيكية المالية . أى رؤية حكومة جمهورية الكونفو وهى تستخدم حقها الذى لا يعارضها فيه احد نتيجة لانتقال البورتفوليو الكونفولى اليها .

ولتجنب وقوع هذا قام راييموند شايفين بمحاولته الفاشلة التى سرعان ما كشفها زعماء الكونفو ، لقد اقترح أن يوفر حاجيات الكونفو المالية عن طريق

انشاء « شركة استثمارات مختلطة » تخلع عليها الكونغو ادارة البورتفوليو الخاص بها ، وتقوم بلجيكا من جانبها بتقديم معونة سنوية مقدارها بليون فرنك ، وفشل هذه المحاولة كان من حسن حظ الحكومة البلجيكية من ناحية الشركات المرخص بها حيث ان حلها في آخر الامر سيتم قبل ٣٠ يونيو ، كذلك قررت حل شركتي C.S.K و C.N Ki (اللجنة الوطنية لكيفو) قبل ان تحصل الكونغو على استقلالها .

وانتهز شايفين فرصة مؤتمر المائدة المستديرة وأجرى محادثات مع بعض مندوبي الكونغو ، وحاول ان يقنعهم انه من الأفضل ان تتقدم الحكومة البلجيكية بهذا الاجراء قبل ٣٠ يونيو ، وجعلهم يؤمنون انه من المستحسن ان يتم ذلك ، لانه اذا قامت الحكومة الكونغولية بهذا الامر بعد ذلك فان هذا من شأنه ان يخلق جوا فاسدا في الخارج ويعطى فكرة ان الكونغوليين يقفون ضد الشركات الخاصة .

وكانت هذه المناورة بارعة ، لانه كان من اليسير اقناع المندوبين الكونغوليين حيث ان اغلبهم كانوا لا يتقنون ثقة تامة في الشركات المرخص بها ، وقد نادى بعض الاحزاب الكونغولية بحل الشركات ونقل حقوقها الى الدولة الكونغولية .

وكان البلجيكيون الرسميون المنوط بهم تنوير المشتركين في مؤتمر المائدة المستديرة من الناحية الفنية حريصون على الاشارة بان جمهورية الكونغو سوف تعوض الاستثماريين عن طريق استخدامها - باسم الشعب الكونغولي - امتيازاتها في الشركات التي ستحول الى الدولة .

وفي ٢٧ يونيو ١٩٦٠ - اى قبل اعلان الاستقلال بثلاثة ايام - صدر مرسوم عاجل بالموافقة على حل شركة C.S.K وتقسيم اصولها بين الكونغو وبين شركة كاتنجسا . وبضربة واحدة خسرت جمهورية الكونغو احتمال استفادتها من أدوات السيطرة القوية التي كان يمكن ان تستخدمها اذا ما استولت على شركة C.S.K والتي كانت تمكنها بالاحتفاظ بامتيازات اتحاد المناجم .

وعن طريق شركة C.S.K التي كانت ستصبح مؤسسة كونفولية شبه حكومية كان في امكان جمهورية الكونغو أن تحصل على حقها الشرعى في تعيين رئيس شركة كاتنجا وتعيين عدد من المديرين في مجلس ادارتها ، كما كان يمكن للحكومة الكونغولية أن تعبر عن وجهات نظرها في اجتماعات اتحاد المناجم العامة عن طريق شركة C.S.K التي كانت تمتلك اغلب أسهم اتحاد المناجم - وذلك باستخدام حق الشفعة •

ولم تقتصر نتيجة حل شركة C.S.K. على أن خسارة جمهورية الكونغو احتمال الاستفادة من امتيازات هذه المؤسسة ، بل ان مرسوم ٢٧ يونيو ١٩٦٠ خلع على شركة كاتنجا فوائد ومزايا اضافية ضخمة ، فاستولت على ثلث الاراضى التي استعملتها شركة C.N.Ki واستولت على عقاراتها واموالها فى المصارف كما استولت على حق حصولها على ثلث الايجارات التي كان ينتظر أن تحصل عليها شركة C.S.K. من امتيازات التعدين فى المستقبل •

واذا حدث ان عادت حقوق الارض وحقوق التعدين الى الكونغو فان استعادة الكونغو للاراضى الكونغولية والامتيازات التعدينية بها لن يتم دون تعويض ، حيث أن المرسوم نص على أن تقوم جمهورية الكونغو بدفع تعويض الى شركة كاتنجا قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك •

وكانت شركة C.N.Ki (اللجنة الوطنية لكيفو) قد تكونت لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر عام ٢٠١١ ، وهنا كان يمكن أن تكفى الحكومة الكونغولية باستخدام حقوقها التي حولها لها المرسوم لتمارس نفوذها فى هذه المؤسسة شبه الحكومية ولكن السلطات البلجيكية قامت بعقد اتفاق مع المسؤولين فى شركة C.N.Ki يتم بمقتضاه انسحاب الكونغو البلجيكية كشريك فى الامتياز ويتنازل عن حقه فى المؤسسة فى نفس الوقت •

وصلد فى ٣٠ مايو ١٩٦٠ مرسوم وافق على هذا الاتفاق وبجرة قلم فقدت شركة C.N.Ki وضعها كمؤسسة شبه حكومية ، وفى ٢١ يونيو ١٩٦٠

قرر حملة اسهمها تحويلها الى شركة مساهمة عامة اسمها شركة كيفر البلجيكية الافريقية - سوباكي - وقد احتفظت هذه الشركة لنفسها بحق استغلال مناجم C.N.Ki كما احتفظت بكل عقارات هذا البورتفوليو ، واذا حدث ان قامت السلطات العامة بالاستيلاء على ادارة اراضي التاج فقد نص هذا المرسوم على اعطاء حملة اسهم شركة Sobaki تعويضا مجزيا .

وحتى يعطوا هذه الاتفاقيات الصبغة القانونية قام ممثلو الحكومة البلجيكية باعلان انهم انما يتصرفون وفق الرغبات التي سبق ان عبر عنها المؤتمر المالي الاقتصادي الاجتماعى الذى عقد فى بروكسل فى شهرى ابريل ومايو ١٩٦٠ والحقيقة ان قيام السلطات البلجيكية باعلان حل شركتى C.N.Ki و C.S.K. كان تعبيرا عن رغبة السلطات البلجيكية بوضع عمل تم فعلا امام الدولة الكونفولية .

وحتى تستطيع الشركات البلجيكية ان تثبت انه لا يمكن للكونفو ان تستغنى عن عون بلجيكا المالى عمدت الى سحب مبالغ ضخمة من رموس الاموال مع دفع تصدير المنتجات الكونفولية الى الحد الاقصى وتحديد الواردات الى الحد الادنى ، وكانت النتيجة ان اختل ميزان التجارة الكونفولى بفائض قدره ١٣ و ٤١٧ مليون فرنك . والحقيقة ان نسبة كبيرة من المبالغ التى كان ينتظر ان تحصلها البلاد من بيع المنتجات الكونفولية لم ترجع الى المستعمرة ، وفى اثناء ذلك خرج من الكونفو اكثر من ٧ بليون فرنك من رأس المال الخاص .

لقد كلفت هذه المناورات الدولة الافريقية الفتية غالبا وقربتها من حافة الهاوية ، بل ولم يفعلوا شيئا لحل هذه المشكلة الاساسية التى كان مستقبل الكونفو يواجهها - كيف يمكن ان تشفى البلاد من مرض التخلف .

الفصل السادس عشر

المناطق المالية والمصارف الأجنبية

لقد وضعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا تقريرا يفيد أن القارة الأفريقية تجد نفسها في مآزق نتيجة نظم تجارية مختلفة ونظم مدفوعات مختلفة أيضا تساندها في أغلب الحالات قيود وارتباطات اقتصادية بدول أو بجماعات من دول خارج نطاق القارة الأفريقية، ومن أقوى الطرق التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا للاحتفاظ بصلاتها الاقتصادية مع مستعمراتها السابقة العمل لضمان بقاء الدول الجديدة داخل النطاق المالي المركز في لندن وباريس .

وهناك سبع جماعات كبرى للنقد في أفريقيا : منطقة الفرنك الفرنسي ، ومنطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك البلجيكي ومنطقة البزيتا الإسبانية ومنطقة الاسكودو البرتغالية ومنطقة راند بجنوب أفريقيا ودول لها وحدات نقد مستقلة مثل الجمهورية العربية المتحدة والكونغو (ليوبولدفيل) والسوداء الأعظم من تجارة أفريقيا يدخل في نطاق الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي .

وكانت منطقة الجنيه الاسترليني أقل إحكاما من كتلة الفرنك الفرنسي ، فمثلا أنشأت كل من نيجيريا وغانا نقدا خاصا بها وأنشأت بنوكها المركزية ، وإن كانت ما تزال تحتفظ باحتياطياتها اللولى على شكل جنيهات استرلينية ، وعندما قمت بافتتاح بنك غانا في أواخر شهر يوليو من عام ١٩٥٩ تكلمت عن الدور الحاسم الذي يلعبه البنك المركزي في حياة البلاد الاقتصادية فقلت « سوف

لا يكون لاستقلالنا السياسى اى معنى ما لم نستخدمه للحصول على استقلالنا الاقتصادى والمالى . وحتى نستطيع الحصول على هذا الاستقلال الاخير كان اهم ما يجب على الحكومة ان تقوم به هو انشاء بنك مركزى « . وعندما قمنا بانشاء بنك غانا حصلنا على مساعدة بنك إنجلترا ، ولكن كان بنكنا يتبع دائما سياسة من شأنها الاحتفاظ باستقلالنا الاقتصادى وتغذية تنمية البلاد تنمية عامة .

ان بنك غانا لا يعتمد على احتياطى التبادل الاجنبى فى إنجلترا ولكنه يسيطر سيطرة كاملة على تجارته الخارجية .

ان مجلس ادارة النقد فى افريقيا الشرقية هو المؤسسة المالية التى تضم عدة دول فى منطقة الجنيه الاسترلى ، وهو يشمل كينيا وتنزانيا واوغنده فى افريقيا وعدن خارجها ، ولهذه الدول عملة يمكن تحويلها بحرية بسعر ثابت الى جنيهات استرلينية ، وليس للدول الاعضاء فى ادارة النقد سيطرة على اموالها المحلية ، بل تحكم فيها مستويات من الصادرات والواردات واستثمارات اجنبية وسياسة للاقراض من بنوك لندن ، وطبقا لهذا التنظيم يودى النمو الوجهه فى الغالب الى نقص فى العملة ، الشئ الذى يعوق اى توسع .

ونجد ان « البنوك الخمس العظمى » هى تسمية تستخدم كثيرا فى بريطانيا، وهذه البنوك بمواردها الضخمة متصلة اتصالا وثيقا برجال الصناعة مكونة مجموعة صغيرة ولكنها فى غاية القوة ولها مصالح منتشرة فى جميع انحاء العالم . ففى عام ١٩٥١ كان هناك ١٤٧ مديرا من مديرى البنوك الخمسة العظمى يشغلون فيما بينهم ١٠٠٨ منصبا من مناصب الادارة منها ٢٩٩ فى مؤسسات مالية اخرى مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار ، وهناك كثير من كبريات الشركات لها مديرين فى مجالس ادارة اكثر من بنك من البنوك الكبرى ، وكلما ازداد التشابك كلما صعب علينا ان نقول ان هذا رجل اعمال او رجل مال ، وكل ما يمكن قوله ان هناك جماعة من الراسمالين يسيطرون على عالمى المال والصناعة .

واخطار هذه الروابط الوثيقة بالبنوك الاجنبية واضحة ، ولكن يمكننا ان ندرك مدى اسهام البنوك الاجنبية فى البنوك الافريقية من الجناول الآتى :

جمهورية الكونغو : يعتبر بنك الكريدى كونجولىه فرعا من فروع بنك باركليز لما وراء البحار عن طريق فرعه فى أنتورب : البنك التجارى •

ويعتبر البنك الدولى للتجارة والصناعة فرعا من فروع بنك B.N.C.I. بباريس عن طريق فرعه B.N.C.I. الافريقى •

ويعتبر البنك التجارى الكونغولى فرعا لبنك الكريدى ليونيه •

وتتكون الجمعية العامة لبنوك الكونغو من بنك بايريش فيرنز ٥٪ •

جمعية باريس العامة ٥١٪ ، بنك العمل الوطنى ، بنك الاتحاد الباريسى والشركة الدولية للبنوك •

الكونغو (ليوبولدفيل) : البنك الدولى للتجارة هو فرع لـ B.N.C.I.

الجمعية الكونغولية للبنك : فرع آخر من فروع B.N.C.I.

بنك افريقيا البلجيكي : (بنك بروكسل وبروفينا) •

البنك المركزى للكونغو البلجيكية ورواندا اوراندى •

• بنك الكونغو البلجيكية

• البنك البلجيكي الكونغولى

الكامرون : الشركة الكامرونية للبنوك (البنك الالمانى ٥٪) ، بنك الكريدى ليونيه •

الكريدى ليونيه •

البنك الدولي للتجارة والصناعة B.I.C.I. • والاخير هو فرع من فروع

بنك B.N.C.I.

الجمعية العامة لبنوك الكمرون وتتكون من بنك بايريش فيرنس ٥٪ جمعية
باريس العامة ٥١٪ بنك الاتحاد الباريسي ، بنك العمل الوطنى وجمعية البنوك
الدولية (مورجان) •

جابون : الاتحاد الجابونى للبنوك : (البنك الالمانى ١٠٪ ، الكريدى
ليونيه) •

ليبيريا : بنك مونروفيا : ويملكه ١٠٠٪ البنك الاهل الاول بنيويورك
(مورجان) •

بنك ليبيريا للتجارة والتنمية (ميديوبانكا ٦٠٪ ، جمعية البنوك الدولية
(مورجان) •

ليبيا : بنك الصحراء الكبرى (طرابلس) •

بنك امريكا الدولى ، كانيفورنيا ، بنك صقلية ، بالرنو •

افريقيا الوسطى : اتحاد بنوك افريقيا الوسطى : وتملكه جمعية باريس
العامة والكريدى ليونيه •

نيجيريا : بنك باركليز •

بنك افريقيا الغربية •

فيليب هيل (نيجيريا) ليمنته : يتكون من فيليب هيل ٤٠٪ البنك التجارى
الاطالى ٣٠٪ ، الكريدى ليونيه ٣٠٪ •

البنك المتحد بافريقيا : B.N.C.I. : بنك روتردام ، بنك العمل الوطنى
وجمعية البنوك (مورجان) •

بنك نيجيريا للصناعة والتنمية : (شركة تسييس الدولية ، بنك امريكا ، البنك الشمالى الغربى الدولى ، شركة ارفنج المالية الدولية ، بنك طوكيو ، يمتلك معهد مويليلارى الايطالى بالاشتراك مع البنك التجارى اسمها قيمتها ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه ، الجمعية المالية لدول ما وراء البحار وتتكون من الشركة المالية الدولية (٤٩٠٠٠٠٠ جنيه) بنك نيجيريا (٤٩٠٠٠٠٠ جنيه) ، استثمار نيجيرى خاص (٢٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة نيجيريا للاستثمار (٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) •

• وهناك قرض حكومى يرفع جملة البالغ الى ٤٪ مليون جنيه •

رواندا بوراندى : بنك رواندا اوراندى وهو احد فروع B.N.C.I

السودان : بنك النيلين وهو احد فروع الكريدى ليونيه •

ساحل العاج : الجمعية العامة لبنوك ساحل العاج وتتكون من بنك بايريش فرنس ، جمعية باريس العامة ، بنك الاتحاد الباريسى بنك العمل الوطنى ، شركة البنوك الدولية (مورجان) •

• بنك الكريدى العاجى وهو احد فروع الكريدى ليونيه •

• بنك B.N.C.I لساحل العاج وهو احد فروع بنك B.N.C.I •

• جمعية ساحل العاج للبنوك وتتكون من البنك الالمانى ١٦٪ ، الكريدى ليونيه ٤٢٪ ، شركة البنوك الدولية ١٦٪ ، البنك التجارى الايطالى ١٦٪ ، حكومة ساحل العاج ١٠٪ •

داهومى : جمعية داهومى للبنوك : احد فروع الكريدى ليونيه •

مالى : بنك كريديه المالى : احد فروع الكريديه ليونيه •

المغرب : بنك المغرب الفرنسى السويسرى ويتكون من شركة البنك السويسرى ٥٠٪ بنك الكريدى التجارى الفرنسى ٥٠٪ •

البنك الاهل للتنمية الاقتصادية ويتكون من البنك الالمانى ، بنك العمل الوطنى والبنك التجارى •

بنك كيس ماروكين دى مارش وتمتلك الكريديه فونسييه جزءا منه •

بنك الفونسييه بالمغرب وتمتلك كريدى دى نور جزءا منه •

بنك المغرب التجارى ويتكون من الشركة الصناعية التجارية C.I.C والكريدى ليونيه بالمغرب والاتحاد الافريقى المالى بالمغرب والاتحاد الاوروبى الصناعى والمالى •

تشاد : البنك التشادى للكريدى والديبو (حكومة تشاد والكريدى ليونيه) •

تونس : اتحاد البنوك للتجارة والصناعة (B.N.C.I. وبنك روما) •

بنك تونس C.I.C.

الاتحاد الدولى للبنوك •

بنك الاسكومبت والكريدى للصناعة بتونس B.E.I.T. ويتكون من بنك شمال افريقيا الصناعى، جمعية البنوك الدولية (مورجان) وبنك الكومتوار الوطنى ويسكومبت بباريس •

مدغشقر : بنك ملاجاش للاسكومبت والكريدى •

جنوب افريقيا : بالاضافة الى بنك باركليز وبنك الكريدى ليونيه وغيرها من بنوك المملكة المتحدة وفرنسا الكبرى هناك بنك جنوب افريقيا الفرنسى (بنك الهند الصينية) ، البنك الاهل الاول لمدينة نيويورك ، البنك التجارى الافريقى C.I.C. (١٢٦٣١ سهم) وبنك ستانمورد •

• • •

بالإضافة الى ما تقدم هناك عدد من البنوك الاخرى تعمل في انحاء أفريقيا
مثل البنك البريطاني للشرق الاوسط الذى يعمل في تونس والمغرب وليبيا ،
ومثل بنك ناشيونال وجريندل وله فروع ووكالات في جمهورية الصومال ،
وهناك بنك انشىء حديثا هو البنك التجارى بأفريقيا الوسطى ومنشئه جماعة
روتشيلد للبنوك ، وهناك بنك لامبرت وبنك مديوبالكا .

وتدل تقارير البنوك الفرنسية الهامة فى السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ على
انها تقوم بتكييف نفسها طبقا لاحوال الدول المستقلة الجديدة دون ان تفقد جزءا
من نفوذها السابق .

وفيما يلى تقرير بنك الكوميتوار الوطنى ديسكومت بباريس كما ظهر فى
صحيفة ليموند بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٦٤ .

« لقد شكلنا سياستنا فى أفريقيا فى قالب جديد . ففتحننا فى شهر
ابريل - كما أشرنا فى العام الماضى - بنك الاسكومت والكريدى للصناعة فى
تونس B.E.I.T. والبنك الصناعى لشمال أفريقيا B.I.A.N. والشركة
الدولية للاتمان (مورجان) . وهذه المؤسسة الجديدة قد ضمت فروعنا المحلية
وفروع B.I.A.N. ولقد اعترمنا أن ننشئ بالاشتراك مع حكومة ملاجاشى
بنك ملاجاشى للاسكومت والكريدى B.A.M.E.S. الذى الحقنا به وكالاتنا
فى مدغشقر والذى ترأسه شخصية ملاجاشية ويديره مجلس مشترك . كما نأمل
أن نعطي قطاعا التقليدى هذا - هذا القطاع الخاص بنفوذنا - دفعا جديدا ونؤكد
بذلك مركزنا الذى احتفظنا به فى مدغشقر منذ عام ١٨٨٥ ، أما فى الجزائر فقد
احتفظنا بوكالة واحدة فى مدينة الجزائر حيث احتفظنا فيها ببعض النشاط بالرغم
من الظروف » .

وقبل ذلك بثلاثة ايام - أى فى ١٣ يونيو ١٩٦٤ نشرت صحيفة لوموند
تقريراً عن نشاط الكريدى ليونيه جاء فيه :

» لقد بدأنا في خلال شهر فبراير من عام ١٩٦٣ بمعاونة البنك المغربي للتجارة تحويل وكالاتنا الى شركة تخضع للقانون المغربي . ان شركة B.M.C.E.E. تساهم مساهمة فعالة في راس مال الشركة الجديدة (٦٠٠٠٠٠٠٠ درهم) التي تعمل تحت اسم الكريدى ليونيه بالمغرب .

اما في تونس حيث حصلت وكالاتنا على نتائج مرضية فقد اسفرت المحادثات مع الجمعية التونسية للبنوك والبنك التجارى الايطالى والبنك التجارى الالمانى وبنك امريكا عن انشاء الاتحاد الدولى للبنوك براس مال قدره ٧٠٠٠٠٠٠ دينار الذى قام بعمل وكالاتنا ابتداء من ٢ يناير ١٩٦٤ .

وبمعاونة جمهورية تشاد تم انشاء البنك التشادى للكريدى والديبو في فبراير ١٩٦٣ براس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . وهذان الاسهامان الاخيران يساعدان على اكمال تمثيلنا في القارة السوداء حيث تقوم احدى عشرة شركة مصرفية برعاية مصالحنا » .

وقد احتفظ الفرنسيون بعلاقات نقدية وثيقة مع البلاد الواقعة في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، وسيطر البنك المركزى لولايات افريقيا الغربية Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest على النقد فى كل من موريتانيا والسنغال وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى والنيجر ، وما زالت العملة التى يصدرها البنك تسمى بالفرنك C.F.A (وكانت هذه اختصار الكلمات Colonies Francaises d'Afrique) أى مستعمرات افريقيا الفرنسية ، أما الآن فنفس الحروف C.F.A. هى اختصار للكلمات Communauté Financière Africaine . وقد انشئت لجان مالية فى الدول المختلفة ويمثل فيها الافريقيون تمثيلا طفيفا .

ولا ينطبق هذا على البنك المركزى لولايات افريقيا الاستوائية والكمرون B.C.E.A.C. الذى يختص بالكونغو (برازفيل) وجابون وجمهورية افريقيا

الوسطى وتشاد ، والكامرون ، وتمتلك اللجان المالية الوطنية نفس السلطات التي كانت لها في افريقيا الغربية الفرنسية السابقة ويتكون المجلس الادارى من فرنسيين .

وكما سبق ان اشارت جماعة للبحوث في قسم الاقتصاد بجامعة غانا الى ان اهم ما يميز كتلات النقد ان الاحتياطي من النقد الاجنبى لدول منطقة الفرنك السويسرى موجود كله في فرنسا نفسها ، وتقوم هذه بتقرير نصيب كل عضو على انفراد ، ولكن لا يمكن للعضو ان يسحبه الا بحدود تنظمها اتفاقية ثنائية مع الحكومة الفرنسية، اما سياسة النقد المحلية والاشراف على النقد الاجنبى والسياسة الضرائبية ، فيجب ان تعمل داخل نطاق الاطار الذي يحدده الفرنسيون » .

وهناك بعض المستعمرات الفرنسية السابقة مثل تونس والمغرب والجزائر ومالى وغينيا قامت منذ حصولها على الاستقلال بانشاء بنوك وعمليات خاصة بها ، ولكنها ما زالت تربط نقدها بالفرنك الفرنسى .

ولقد اصاب وجود نقد مستقل نمو التجارة في افريقيا بالضرر ، لقد ادى هذا الى خلق تجارة غير شرعية والى خسارة في اليرود في بلاد كثيرة مما يجعل مهمة انشاء سوق افريقية مشتركة امرا عسيرا ، ومثلها مثل الحدود السياسية المصطنعة القديمة التى هى اثر من آثار المهذ الاستعمارى فان هذه المناطق المالية المختلفة تساعد على تأكيد الاختلافات في الوقت الذى يجب ان تعمل فيه الدول الافريقية المستقلة على توحيد تنميتها الاقتصادية .

انها تطيل الصلة بالدول المستعمرة السابقة كما تقوى قوى الاستعمار الجديد .

ولقد خطونا خطوة الى الامام في سبيل تحقيق التعاون الاقتصادى في القارة في شهر سبتمبر ١٩٦٤ عندما انشأنا بنك التنمية الافريقى ، ومقره في ابيدجان بساحل العاج وتقتصر عضويته على الحكومات الافريقية المستقلة . ويتولى السلطة

فى البنك مجلس المديرين ، كل مدير يمثل احدى الدول الاعضاء ، وهدف البنك هو الاسراع فى عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى بين الدول الاعضاء ، ولتحقيق هذا الهدف يشجع البنك استثمار رأس المال العام والخاص فى افريقيا .

وبينما نشجع الاستثمار الاجنبى الخاص الا أننا ننظمه بحيث يوجه الى قطاعات التنمية الهامة دون أن نتيج فرصة كى يتحكم الاجانب فى هذه القطاعات ، وهنا نرى الحاجة ماسة أيضا الى وجود تخطيط موحد ، وبمعاونة حكومة موحدة وقانون للقارة يتحكم فى الاستثمار الاجنبى يستطيع بنك التنمية الافريقى أن يسير قديما نحو الاسراع فى عمله الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية للقارة .

الفصل السابع عشر

الصناعات الجديدة وأثرها على الدول المنتجة للمواد الأولية

ان الحرب العالمية الثانية التي كانت تجرى على نطاق يشمل كل الكرة الأرضية تقريبا كانت تتطلب العبقرية العلمية الابتكارية بشكل لم يسبق له مثيل، ولكنها كانت كلها تسير نحو هدف واحد هو الدمار . كانت الحاجة تدعو الى كميات ضخمة من العتاد والى كميات ضخمة من التموين وخدماته ، وكلها تخدم غرضا واحدا هو القضاء على الشعوب ومحو المدن ، وكان هذا يتطلب معاونة الحكومات لأعمال البحث الخاصة بابتكار الطرق الجديدة للإنتاج على نطاق واسع ، وكانت الولايات المتحدة التي أصبحت الترسانة الأولى لحلفائها الغربيين من أولى الدول التي عمدت الى تعديل جهازها الصناعي حتى يتكيف مع الطرق الحديثة في نهاية الحرب، ومنذ ذلك الوقت زادت الحاجة الى إعادة تعمير المدن المخرّبة والى اصلاح الاقتصاد المتصدع من سرعة هذا الاتجاه ، وزاد من هذه السرعة أيضا سياسة التطويق والمغامرات العسكرية - مثل فيتنام وقبرص وكوريا - والحرب الباردة وتخزين الأسلحة وسباق الصواريخ وسباق بناء سفن الفضاء ، وينتشر بسرعة أيضا الاتجاه نحو الاوتوماتيكية ونحو استخدام الالكترونيات كما هو حادث الآن في أمريكا حيث يحاولون في كل انتاج على نطاق واسع أن يحل زر من الأزرار محل العمل اليدوي .

وقد أدى التقدم في القدرة الانتاجية الى زيادة الطلب على مواد الصناعة الاولى ، كما نشأت تشكيلة كبيرة من المواد الخام التركيبية التي يساعد بعضها المنتجات الطبيعية كما يجعل بعضها الآخر محل هذه المنتجات . وكان لهذا اثره على أسعار المواد الاولى الطبيعية في السوق وهي حقيقة اوضحها رئيس مجلس ادارة اتحاد مناجم كاتنجا العليا في اجتماع حملة الاسهم المتعقد في عام ١٩٦٤ . وتقع بورصة المعادن في لندن - وهي الهيئة المتحكمة في الاسعار العالمية للمعادن- تحت نفوذ كبار المنتجين والمنقبين مثل اتحاد المناجم نفسه والشركات المتصلة به مثل شركة الاختيار الروديسية وشركة كوزنك ريو تنتو وشركة المعادن المتحدة وشركة لندن للقصدير .

ويهدد ناشغلون بتجارة الكاكاو البلاد المنتجة بانهم سوف يستخدمون المواد التركيبية البديلة ، كذلك نجد ان البلاد التي تقوم بزراعة المطاط تعارض استخدام المنتجات الصناعية ، وكما ان ارتفاع أسعار المنتجات الاولى وذبدبتها يتحكم فيه المنتجون المحتركون كذلك نجد ان التهديد باستخدام المواد التركيبية ليس بالتهديد الذي يحتقر شأنه وذلك لان المتحكمين في المواد الطبيعية هم المنتجون للمواد الصناعية ، ولهذا يحرص منتجو المواد التركيبية على الا يمنعوا في منافسة المنتجات الطبيعية ، مثال ذلك : نجد ان شركة دنلوب لا تنشط كثيرا في صناعة المطاط الصناعي بسبب مزارعها الواسعة في الملايو .

ويستغل عمالقة المطاط في امريكا - فايرستون ، جودرتش ، جودير مطاط الولايات المتحدة - في انتاج المطاط الصناعي، فتعمل شركة مطاط الولايات المتحدة في مزرعة للمطاط في الملايو واندونيسيا ومساحتها ٩٠.٠٠٠ فدان بالإضافة الى امتيازات لها في البرازيل وفنزويلا وكولمبيا وغيرها من دول امريكا اللاتينية . ويوجد مطاطها الصناعي ومصانعه في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة حيث اليد العاملة ارخص من الشمال ، وفي عام ١٩٦٢ زاد نطاق انتاجها من البلاستيك كما زاد انتاج مادتها « الكرالية » والاخرة هي خليط من المطاط والبلاستيك يستخدم في السيارات وفي الاجهزة الاخرى التي كانت تستخدم المطاط قبل ذلك .

وتمتلك شركة جودير - وهي إحدى الشركات العشرين الكبرى في الولايات المتحدة - مزارعها من المطاط في اندونيسيا وكوستاريكا والبرازيل وجواتيمالا ، وهي تدير مصانع للمطاط الصناعي في هوستون بتكساس واكرون باوهيو ، وفي عام ١٩٦١ زادت امكانيات الشركة في مجال البحوث الخاصة بالمطاط والبلستيك وغيرهما بمقدار ٣٠٪ ، واصبحت الشركة مهتمة بالكيماويات والملاحة الجوية .

وقد أصبحت شركة فايرستون مضفة في الافواه في أفريقيا الغربية ، والى أن قدمت شركات التنقيب عن خام الحديد كانت هي المسيطرة على اقتصاد ليبيريا ، وما زالوا يطلقون عليها هناك « ملك المطاط » وكثيرها من عمالقة شركات المطاط فانها تحصل على مطاطها من مزارعها في دول أمريكا اللاتينية وفي سيلان ، ولها ثمانية وخمسون مصنعا في الولايات المتحدة منها أربعة لصناعة المطاط الصناعي وواحد بغرض الدفاع الوطني ، ولها كذلك ثلاثة وخمسون مصنعا منتشرة في أنحاء العالم وخاصة في نصف الكرة الغربي .

وتأخذ شركة جودريتش نفس الوضع . وهي منتجة للراتنج ذات الماركة التجارية - جيون - وهي تتحكم في شركة جيون البريطانية متعاونة مع شركة التقطير وهي التي تتحكم في تجارة الوسكي والجن في بريطانيا العظمى ، ومعهما أكثر من مائة شركة فرعية تشتغل في المركبات الكيماوية وفي الكحول الصناعي وفي البلاستيك وفي سبائك المغنسيوم التي تستخدم في آلات النفاثات وفي غيرها من العمليات الأخرى ، ومن بين الشركات التابعة لجودريتش شركة صناعات B. T. R. التي تضم فيما تضم شركة الاطارات والمطاط البريطانية والشركة الولية للمطاط الصناعي ، ومزارع المطاط التي تمتلكها شركة جودريتش موجودة في ليبيريا وفي أمريكا اللاتينية وفي الملايو ، وتتصل هذه الشركة بشركة A.K.U. Algemene Kunstzijde Unie بهولندا مكونة شركة لصناعة المطاط الصناعي الذي يستخدم في أغراض خاصة وهي التي تتحكم في كبار منتجي المطاط من الفرنسيين مثل كليجر كوينس ، ومثل شركتي فايرستون ومطاط الولايات المتحدة لها شركات تتبعها في اليابان .

فهذه الشركات وغيرها من شركات المطاط الدولية الرئيسية مثل شركة بيرل الإيطالية ومثل شركتي كونتيننتال وفينكس الألمانيتين ومثل شركتي ميشلان وكليجر كولومبوس الفرنسيتين ومثل شركة دنلوب البريطانية تكمل الدائرة الصغيرة من الشركات التي تسيطر على انتاج العالم من المطاط ، وكلها تقوم بانتاج المطاط الصناعي وغيره من المواد التركيبية • وتدل وسائل الاعلان العنيفة التي تستخدمها هذه الشركات في كل بلاد العالم على المنافسة الحادة بينها من اجل الحصول على الاسواق • ونجد ان لكل منها مصانع وعددا من الوكلاء والممثلين منتشرين في انحاء الكرة الارضية •

ويوضح هذا العرض الموجز للشركات المعتمدة لانتاج المطاط علاقتها بعضها ببعض وسيطرتها الكاملة على كل من المطاط الطبيعي والصناعي في جميع انحاء العالم • ويتضح اكثر اذا ما توغلنا بعمق في عمليات الشركات الصناعية كيف ان هذه الشركات تسيء استغلال الدول النامية اساءة بالغة •

ولما كانت الدول الصناعية هي التي تقوم بصناعة المنتجات الاساسية الجديدة اللازمة للصناعات الجديدة كانت هي المستثمرة الكبرى وصاحبة الامتياز في الحصول على المواد الأولية المأخوذة من البلاد غير الصناعية ، ومن بين هذه البلاد استراليا وكندا وهما تعتبران لاغراض عملية مستعرات مالية لرأس المال الغربي الذي يسيطر عليه الامريكيون •

ونظرا لما يتطلبه اكتشاف المنتجات الجديدة والوصول بها الى حد الكمال ، ونظرا لما يتطلبه انشاء المصانع التي تقوم بانتاجها ، ونظرا لضخامة رؤوس الاموال المطلوبة لهذا الغرض اصبح انتاج هذه المواد الصناعية حكرا على قلة من أضخم المؤسسات العالمية مثل شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية I. C. I. وشركة ديونوت دينيمور وشركة اتحاد كاربيد وشركة كودتول وشركة سينما وفيسكوزا وشركة مونتي كاتيني وشركة A.K.U. وشركة يونيليفر والشركة الثلاثية المكونة من فارين باير وهوشست و B.A.F.S. وشركة داو الكيماوية ،

وشركة كبريت خليج تكساس وشركة لونزا وشركة سيشيم ، وتصل الشركة اليابانية المتفرعة من شركات ميتسوى - وهي شركة تويو دايون - بكبريات الشركات الأمريكية والأوروبية مثل شركات ديونوت، I. C. I. وموتني كاتيني ، وقد اهتمت بها شركة ديونوت في أثناء احتلال أمريكا لليابان عقب الحرب العالمية الثانية ، وتقوم هذه الشركات العملاقة بتجميع قواها من أجل السيطرة ، ونجد بينها منافسة وحشية طوال الوقت بغرض احتكار الاسواق واحتكار منابع المواد الأولية اللازمة لا لانتاج المواد الصناعية (التركيبية) فحسب ولكن من أجل انتاج الصناعات المعدنية والالكترونية والنوية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من توسع ما بعد الحرب ، ولذلك لم يعد عجيبا حتى اثر نظرة عابرة على مصالحها أن نرى تفلطحها في استغلال المواد الخام في القارة الافريقية حتى وان كانت تحركاتها المالية تبدو وكأنها بعيدة كل البعد عن هذه العمليات .

وعندما كانت فكرة انضمام او انلماج شركة كودتول مع شركة I. C. I. محل نظر في عام ١٩٦١ كان لها رد فعل في العالم كله ، ولكن لا نستغرب ذلك اذا ما استعرضنا تشعباتها واستعرضنا مركز شركة I. C. I. في اسواق العالم الصناعية والتجارية ، وتمثل شركة ، I. C. I. أكثر من ٣٠٪ من الصناعات الكيماوية البريطانية و ٨٨٪ من رأسمالها موزع في خمسين دولة ، ويبلغ رأس المال المخصص لها به عدة أضعاف ميزانية معظم الدول الافريقية ، وكان في نهاية عام ١٩٦٢ - ٣٠٣٣٩٣٩١٠ جنيه استرليني ، وهذا الرقم أكبر من ميزانية جنوب افريقيا التي تعتبر أكبر بلاد القارة الافريقية من جهة التصنيع، وقد تمكنت هذه الشركة من انتاج المواد الكيماوية ومواد الصباغة والبويات والالياف والبلاستيك والمواد الكيماوية العضوية الثقيلة والمفرغعات والاسمدة وان تنشئ في عام ١٩٦٢ شركة جديدة هي شركة صناعات المعادن الامبراطورية بغرض ان تركز جهودها على جانب من أعمال الشركة يختلف اختلافا يينا عن نشاطها الكيماوي الاساسي - مصالحها المتصلة بالمعادن غير الحديدية - فيما عدا الالومنيوم وفي البلدان الاخير تتصل شركة I. C. I. مناصفة مع شركة الكوا (شركة أمريكا للالومنيوم) التي هي عبارة عن امبراطورية مصالح مليون .

ويوجد اشركة صناعات المعادن الامبراطورية مصالح فى شركة اكستنديد ميرفس تيوب • ولشركة ستيوارت ولويندز نفس المصالح • والاخره عبارة عن شركة راس مالها ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتعمل فى تشغيل مسبك للحديد المطاوع المستعمل فى صنع المواسير المتنوعة الاشكال ، وعن طريق الفروع والشركات المتصلة بها وعن طريق وكلائها فى انحاء العالم تمتلك شركة ستيوارت ولويندز مكانا مرموقا فى جميع الاسواق الدولية ، ومن بين هذه ٧٠٪ من شركة ستيوارت ولويندز بجنوب افريقيا ، وتسيطر الاخيرة على ست شركات تعمل فى جنوب غربى افريقيا وروديسيا وجنوب افريقيا ، ولها ١٣٪ فى مشروع الصلب بزامبيا وفى شركة الحديد والصلب الروديسية ، والشركة الاخيرة هى فرع من فروع الشركة الانجليزية الامريكية الروديسية التى تتحكم فيها وتسيطر عليها الشركة الانجليزية الامريكية بجنوب افريقيا ، وقد صادف شركة ستيوارت ولويندز منافسة من الشركات الاحتكارية الامريكية فى جنوب افريقيا حيث كان فرع الشركة يجرى مفاوضات مع الولايات المتحدة ومع الجماعات البرازيلية بغرض انشاء مصنع الى جانب المصنع القائم بالقرب من جوهانسبرج ، وكان الامريكيون ومن خلفهم اتباعهم البرازيليون يحاولون فرض مادة على الاتفاقية لتخفيض مساهمة شركة ستيوارت ولويندز من ٥١٪ الى ٢٥٪ فى حالة ما اذا حدث ان اُمتت صناعة الصلب فى المملكة المتحدة .

وتقوم شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية I.C.I. بمعانة حكومة جنوب افريقيا لبناء صناعاتها الكيماوية وصناعاتها الخاصة بالاسلحة وذلك عن طريق شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية بجنوب افريقيا وشركة المفرقات الافريقية والصناعات الكيماوية التى تشترك فيها مع شركة دى بيرز ، وتقوم شركة المفرقات الافريقية بتزويدها بكثير من المواد اللازمة لمصنع غزل النيلون الذى يقوم ببثائه غزالو النيلون البريطانيون والذى يتكلف ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى بلفييل بالقرب من كيب تاون ، ويقف الفرع الروديسي لشركة المفرقات الافريقية من وراء بناء مصنع السماد الذى سيبنى فى ليفنجستون بزامبيا والذى

يتكلف ٢٠٠٠.٠٠٠ جنيه بمعاونة الحكومة التي تقوم في نفس الوقت بمساعدة الشركة لإنشاء مصنع آخر في دوروا بروديسيا لاستغلال الفوسفات .

ولقد زاد استهلاك الوقود والمعادن العامة زيادة خيالية منذ الحرب لدرجة أن الدول الرأسمالية الغربية واليابان لجأت الى الدول المتخلفة صناعيا طلبا للكميات الزائدة ، وقبل الحرب كانت الدول الصناعية تعتمد أساسا على رصيدها من خام الحديد ، أما اليوم فشركات الحديد والصلب العملاقة سواء في أوروبا أو أمريكا أو اليابان - بالإضافة الى استثماراتها في كندا وأستراليا - فقد تحولت أكثر من ذي قبل الى أفريقيا للحصول على المواد الإفريقية ، فهناك الأيدي العاملة رخيصة ، وهناك امتيازات ضرائبية ، وهناك حكومات ذات سياسة تفتح آفاقا بعيدة لمكاسب طائلة من موارد لا تنفذ ولقد صرح مستر م . د . بنجارت نائب رئيس شركة نيومونت للتعدين - وهي شركة أمريكية كبرى لها استثمارات شبه ثابتة في التعدين والبتترول الخام - أن الشركات الأمريكية يمكنها أن تحصل في أفريقيا على أرباح طائلة أكثر بكثير مما تحصل عليه في استثماراتها بالولايات المتحدة ، ومستر بنجارت يعرف جيدا ما يقول لأن شركة نيومونت تشترك مع مجموعة من الشركات في أكبر المشروعات الاستغلالية في شمال وجنوب أفريقيا مثل شركة أوكيب للنحاس وشركة تسوميب وشركة بالابورا للتعدين وتساهم بنسبة ١٢.١٪ في مناجم قبرص . ويمكننا أن نتخيل الأرباح الخيالية التي يحصلون عليها اذا تذكرنا أن متوسط أجر العامل الأمريكي في الساعة هو دولاران وسبعين سنتا في مقابل عشرة سنتات فقط هي متوسط أجر العامل الإفريقي ، ولا عجب إذن أن نرى أن رأس المال الخاص بشركة نيومونت والمستثمر في شركة تسوميب قد تضاعف عشرين مرة في مدى ثلاث سنوات .

وتواجه البلاد الإفريقية مشكلة حاجتها الى تحويل اقتصادها الذي يكاد لا يفي بضروريات حياتهم الى شكل آخر كفيصل بأن يحسن من أحوال معيشة سكانها ، ولكن بدلا من أن تقوم الحكومات الإفريقية بعمل موحد من شأنه تجميع دعوس الأموال لبناء اقتصاد أفريقي صلب نجد أنها تمنح امتيازات لاستغلال

مواردها من المعادن والزراعة والغابات وتكون النتيجة نمو صناعات الدول الاستعمارية وتقدم اقتصادها ، ولا توجد لدى أى شركة النية الصادقة لإنشاء صناعات كاملة فى أى دولة من هذه الدول الأفريقية بغرض تنمية هذه الدول اقتصاديا ، كما لا نتوقع أن يوفر العائد الناتج عن تصدير المنتجات الأولية من التعدين أو الزراعة أو الغابات رأس المال المرتقب الذى يساعد فى نشأة الصناعة فى البلاد الأفريقية •

إن العائد الذى تحصل عليه الدول المصدرة للمنتجات الأولية لا يكاد يذكر إذا قورن بالأرباح الطائلة التى تحققها شركات الاحتكار صاحبة الامتياز والتى تلعب دورين : دور المستخرج ودور البائع • وأحسن مثل لذلك هو احتصاد المناجم • فهو يعمل فى كاتنجا فى مساحة من الأرض تبلغ ٣٤٠٠٠ كيلو متر حيث يمتلك ثلاثة مناجم للنحاس ، منجما للنحاس والزنك ، خمسة مناجم للنحاس والكوبالت ، منجما للعديد ، ومجرا لحجر الجير ، ويوصل بينها جميعا طرق وسكك حديدية تملكها الشركة ، وتصنع خامات النحاس والكوبالت والزنك - مرحلة أولى - فى ستة مصانع ، وتمتلك الشركة ستة محطات لتوليد الكهرباء تشغل مسبك كوبومباشى ومصانع جادوتفيل شيتورو ومصانع كولويزى لويلو لتكرير النحاس والكوبالت ، وقد انتجت المصانع الأولى منه فى عام ١٩٦٢ ٢٩٥٢٣٦ طن بينما انتجت المصانع الثانية ٩٦٨٣ طن • ويرسل المعدن المركز الى مصانع التكرير التى تملكها شريكته الشركة العامة للمعادن ببروكسل والتى تقوم الى جانب ذلك باستخراج الراديوم واليورانيوم من كاتنجا ، كما تقوم بتكرير الجرمانيوم المستخرج بواسطة اتحاد المناجم ، أما الزنك فيرسل فى شكله المركز من كاتنجا •

ويرسل الإنتاج عبر الكنفو بواسطة شركة مسبك حديد كاتنجا ديپولو - ليوبولدفيل ثم يرسل عبر البحار بواسطة الشركة البحرية الكونفولية ، وتتكفل بالتأمين عليه شركة التأمين الكونفولية والشركة البلجيكية للتأمينات البحرية والشركة الفرعية للاتحاد الملكى البلجيكى ، وتتم أعمال المصارف بواسطة الشركة البلجيكية

للبنوك وبنك الكونغو البلجيكية وشركة البنوك البلجيكية الامريكية ، وينتقل الموظفون بواسطة خط طيران سابينا • ولاتحاد المناجم ممتلكات فيها جميعها وفي غيرها كذلك •

وان من عادة هذه الشركات الاحتكارية الضخمة - وهنا يجب ان نذكر ان شركة اتحاد المناجم هي ثالث شركة منتجة للنحاس في العالم واول شركة منتجة للكوبالت - ان تحدد الاسعار التي تتفق مع نسبة الربح التي تريد ان تحققها ، طبقا لاحوال الاسواق العالمية ، ومن بين اساليبها التي كثيرا ما تلجأ اليها ان تنتج اقل من قدراتها وان تحجز بعض الانتاج وهكذا ، وكان انتاج معظم منتجي النحاس في الثلاث سنوات الماضية عبارة عن ٨٥ ٪ فقط من طاقاتها ولكنها تعود الآن تدريجيا الى كامل طاقاتها ، وقد قامت شركة اختيار روديسيا بتشغيل مصنعها باقصى طاقته عقب الاضراب الذي حدث في موفوليرا عام ١٩٦٣ وحللت مبيعاتها بنسبة ٨٥ ٪ ، وكانت النتيجة ان بلغت نسبة الانتاج الحام في نهاية عام ١٩٦٣ حوالي ٣٠٠.٠٠٠ طن سنوي نتيجة هذا التحديد الاختياري للانتاج ، وبلغت كمية المخزون خارج الولايات المتحدة - بقصد معاونة الاسعار - من ١٣٠.٠٠٠ طن الى ١٥٠.٠٠٠ طن • كما ثبت السعر في عام ١٩٦٣/١٩٦٢ بحوالي ٢٣٤ جنيه للطن الواحد ، ثم ارتفع طلب النحاس فنفد المخزون منه في منتصف يناير ١٩٦٤ وارتفع السعر في بورصة المعادن بلندن ، ورفع المنتجون الروديسيون السعر الى ٢٣٦ جنيها ، وابتدؤوا من ملاحظات رئيس مجلس ادارة شركة اتحاد المناجم ان البورصة دفعت الى هذا دفعا بالرغم من ان المنتجين كانوا قد خفضوا انتاجهم بمقدار ١٠ ٪ ، وبالرغم من الاضراب وبالرغم من خفض الانتاج كانت الارباح الصافية التي حققتها الشركة الروديسية اعل في عام ١٩٦٣ منها في عام ١٩٣٢ واغل بكثير من عام ٨٩٦٠ عندما كانت الاسعار مرتفعة ، وقد بلغ العائد في عام ١٩٦٠ - ٣١٠.١٩.٠٠٠ جنيه ، وفي عام ١٩٦٢ - ٤٦٢.٢٩٨.٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٦٣ - ٥٠٩.٩٣١.٠٠٠ جنيه • وبلغت الارباح بعد استنزاف الضرائب ٧٦٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٠ و ٧٣٣.٥٠٠ جنيه في عام ١٩٦٢ و ٨٢٧.٣٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣ وكان هذا نتيجة تكديس الكميات المخزونة .

وكثيرا ما نقرأ عن الاسعار المرتفعة للنحاس والقصدير والزنك وغيرها ، وما لا يمكن فهمه هو أن هذه الاسعار هي اسعار السلع في الاسواق الصناعية في شكلها الاول . وتترك هذه المعادن موطنها الاصل وهي في حالتها الاولى كخام أو بعد أن تمر في مرحلة أولى من مراحل التحويل تكون نتيجتها عائدا رمزيا للبلاد المصدرة . وهذا العائد لا يكاد يذكر إذا قورن بما يضاف على قيمة المعادن في اللحظة التي تشحن فيها ، ونحن نعرف أن السفن متصلة - اما مباشرة أو غير مباشرة - بالمنتج الاصل كما هو الحال مع اتحاد المناجم ، وتحصل الشركات صاحبة الامتياز على الفرق بين القيمتين - قيمتها في البلاد المنتجة وقيمتها في البلاد الاجنبية كما تستفيد مؤسسات الشحن والنقل والمصارف والتأمين والتصنيع والبيع المتصلة بها ، وقد عبر عن ذلك فكتور برلوف كتابه « الامبريالية الامريكية » ص ٦٢ بقوله : « ان البلاد الضعيفة التي لا تمكنها مواردها من بناء السفن وخطوط الطيران يجب ان تدفع الفريية الى شركات النقل الامبريالية على البضائع التي تستوردها وتصنعه ، وان البلاد التي تفتقر الى الموارد المالية المناسبة يجب ان تدفع اجرا الى مراكز رأس المال نظير التسهيلات المصرفية والتأمين » .

اما البالغ التي تترك في البلاد المنتجة لدفع اجور العمال فهي تافهة ، فاكتر من ٥٠ ٪ من الدخل القومي للكنغو كان يدخل بانتظام في جيوب المستوطنين الاوروبيين والشركات الاجنبية ، وكان الباقي يوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة . وعلى هذا لا يبدو غريبا أن يعيش الاربعة عشر مليوناً من الكونغوليين في فقر مدقع ، وفي جابون يذهب ثلث الدخل القومي الى جيوب غير الافريقيين ، ويذهب خمسا الدخل القومي في ليبيريا الى الشركات الاجنبية (وذلك طبقا لتقرير الامم المتحدة في ٧ يناير ١٩٦٤) . واذا حاولت الدول الافريقية المستقلة أن تفرض بعض الضرائب على ارباح هذه الشركات قامت الصحف الامبريالية وعبرت عن استيائها واصدرت تحذيراتها بان الدول الافريقية سوف تخفق الاستثمار الاجنبي اذا ما استمر تعديها على حقوق المستوطنين الاجانب .

وقد طلعت صحيفة لندنية في ٢٨ يناير ١٩٦٤ بمقال عنوانه « ضرائب غانا تصيب شركة اشانتى فى الصميم » ونشرت ارقاما تبين بها ان الضرائب التى فرضتها حكومة غانا قد خفضت ارباح شركة مناجم الذهب باشانتى من ١٩١١/١٦٢ جنيه الى ٦٠٩/١٤٢ جنيه فى عام ١٩٦٣/١٩٦٢ . وبالرغم من ذلك فقد بلغت نسبة ربح السهم ٣٧٪ بعد ان كانت ٥٠٪ وبعد ان كانت اعل من ذلك فى السنوات السابقة . مع ان رأس مال الشركة الاصل كان ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ثم ارتفع نتيجة الاحتياطي والارباح الماضية والحاضرة حتى وصل الى ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وان مقدرة الشركة على دفع فوائد الاسهم دليل على وفرة ما لديها من الاحتياطي الذى جمعته مدة قيامها بعملياتها بالإضافة الى ما قد سحب من رأس المال .

ويدر الماس ايرادا اضافيا فى بلاد غرب افريقيا نتيجة حصولها على بعض الارباح التى كانت تدخل قبل ذلك جيب شركة Consolidated African Selection Trust - CAST وشركة دى بيرز Beers وقد أصبح لغانا سوق للماس وادارة حكومية للتسويق تأخذ العمولة التى كان يأخذها وسطاء شركة دى بيرز . وكانت CAST تبيع أكثر فى سيراليون ثم فرض اجر للخدمة تقاضاه الادارة الحكومية مما أثار الاحتجاج . ومع ذلك فقد استطاعت شركة كاست ان تعلن ثبات ارباح اسهمها فى عام ١٩٦٢/١٩٦٣ بمقدار ٣ شلن و ٦ بنس عن كل سهم كانت قيمته ٥ شلنات (٧٠٪) . وكان عند الاسهم الصادرة هو ١٨/١٩٨ و ٦٥٤ الى ١٨ والمرخص به هو ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهم ، وفى اقل من ٢٠ عاما وصل رأس مالها الى ٥٤٩/٦٦٣ جنيه بينما كان رأس المال الاصل ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . وبالإضافة الى ذلك بلغت قيمة الماس المخزون فى آخر العام ٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وتدفع افريقيا ارباحا اخرى على شكل ائمان للبضائع والخدمات التى تجبر على شرائها من الشركات الاحتكارية التى تقوم باستخراج المواد الاولية . وهذا هو الضغط الهندسي الذى تقاسى منه افريقيا والذي زاد أكثر من ذى قبل منذ الحرب العالمية الاولى ، وقد قدر خبراء الامم المتحدة ان البلاد غير المستقلة قد دفعت من

٢٪ الى ٣ بليون دولار في عام ١٩٤٧ أكثر مما كانت تدفعه لوارداتها من السلع المصنوعة في عام ١٩١٣ ، ويدل فهرست هيئة التغذية والزراعة انه في السنة من ١٩٥٠ الى ١٩٦١ قد هبط عائد المواد الأولية من ٩٧ الى ٩١ (٧٠ للكاكو والبن والشاي) بينما ارتفع عائد البضائع المصنوعة من ٨٨ الى ١١٠ ، وبالنسبة للصلب الذي يعتبر سلعة لا غنى عنها للنول النامية وصل العائد الى ١٣٤ ، وطبقا لميزان التبادل بين البلاد المنتجة للمواد الأولية والبلاد المصدرة للبضائع هبط الميزان من ١١٣ الى ٨٢ لغير مصلحة البلاد المنتجة للمواد الأولية ، وبلغت قيمة صادرات غانا في عام ١٩٦٢ نفس قيمة صادراتها في عام ١٩٦١ ولكن زاد حجمها بمقدار ٦ ٪ وانخفضت قيمة الواردات في عام ١٩٦٢ بمقدار ١٦ ٪ بينما انخفض الحجم بمقدار ١٤ ٪ فقط ، اما في جمهورية الكونغو (براذايل) فبينما ارتفعت الصادرات في عام ١٩٦٢ عن صادرات عام ١٩٦١ بمقدار ٧٧ ٪ فقد انخفضت الواردات بمقدار ١٥ ٪ ولم تكف قيمة الصادرات لتغطية نصف قيمة الواردات .

(تقرير الأمم المتحدة - ديسمبر ١٩٦٣)

الفصل الثامن عشر

تركيب الاستعمار الجديد وتشكيله

وحتى نستطيع أن نضع حداً للتدخل الاجنبى فى شئون الدول النامية كان لزاما علينا أن ندرس ونتفهم ونكشف ونحارب بنشاط الاستعمار الجديد فى أية صورة يتشكر فيها ، فطرق الاستعمار الجديد بارعة ومتنوعة ، وهى لا تقتصر على المجال الاقتصادى ولكننا نراها فى الميادين السياسية والدينية والايديولوجية والثقافية .

وعندما وجدت الامبريالية نفسها تواجه شعوبا مكافحة ، هى شعوب المستعمرات السابقة فى آسيا وفى افريقيا وفى الخليج الكاريبى وفى امريكا اللاتينية غيرت من اساليبها ، ودون شعور بتأييد الضمير استغنت عن اعلامها بل واستغنت عن بعض موظفيها المكروهين ، وادعت ان هذا معناه منح الاستقلال لرعاياها السابقين ثم اعقبت ذلك بمعونة لتحقيق التنمية فى هذه المستعمرات السابقة ، وتحت ستار مثل هذه العبارات اخلت تبسك الطرق التى لا عدد لها لتحقيق اهدافها التى اعتادت ان تحققها باسم الاستعمار السافر .

ان جملة هذه المحاولات الحديثة لتخليد الاستعمار بينما يدور الكلام حول « الحرية » هو ما نطلق عليه اسم « الاستعمار الجديد » .

وعلى رأس دول الاستعمار الجديد الولايات المتحدة التي ظلت تمارس سلطانها في أمريكا اللاتينية أمدا طويلا ، ثم اتجهت مترددة أولا نحو أوروبا ثم اتجهت إليها بعد الحرب العالمية الثانية بـقـم ثابتة عندما كانت معظم دول هذه القارة مدينة لها ، ومنذ ذلك الوقت بدأ البنتاجون يعمل باتقان مخطط وعناية كاملة بالتفاصيل لتثبيت صعوده ، والدليل على ذلك واضح في جميع أنحاء العالم .

من هو الحاكم الحقيقي في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا الغربية وفي اليابان ، وفي أسبانيا وفي البرتغال وفي إيطاليا ؟ وإذا كان جنرال ديغول يحاول أن يفلت من سيطرة الولايات المتحدة الاحتكارية فكيف نفسر تجاربه في الصحراء الكبرى ، جنود مظلاته في جابون ، رحلاته إلى كمبوديا وإلى أمريكا اللاتينية !

وتختفي وراء هذه الاسئلة أذرع أخطبوط وول ستريت الممتدة ، وإن الكئوس التي يفرغ فيها النداء التي يمتصها والقوة البدنية التي يملكها مستمده مما يطلقون عليه اسم « الحكومة المستترة » التي هي ثمرة لعلاقة وول ستريت مع البنتاجون ومع أجهزة المخابرات المتنوعة .

وانى اقتبس من كتاب « الحكومة المستترة » تأليف دافيد وايز وتوماس روس العبارة الآتية :

« الحكومة المستترة ... هي تجمع فضفاض غير محدد لأفراد وهيئات ينتمون إلى أجزاء كثيرة من الحكومة الظاهرة ، ولا تقتصر هذه الحكومة المستترة على إدارة المخابرات المركزية ، وإن كانت هذه الإدارة هي قلبها النابض ، بل ولا تقتصر على تلك الإدارات التسع التي تكون ما يطلق عليه مجتمع المخابرات وأعني به مجلس الأمن الوطنى ، إدارة مخابرات الدفاع ، إدارة الأمن القومى ، مخابرات الجيش ، مخابرات البحرية والبحوث ، لجنة الطاقة الذرية ، إدارة المباحث الفيدرالية .

وتضم الحكومة المستترة بالإضافة الى هذه جميعها عدة هيئات ووكالات اخرى ، بالإضافة الى افراد آخرين ، يملون في الظاهر كأنهم جزء عادي من الحكومة التقليدية - بل وأكثر من ذلك فإن هذه الحكومة المستترة تضم مؤسسات تجارية تبدو وكأنها مؤسسات خاصة .

ولقد بدانا نحس أن هذه الحكومة الشبحية هي التي تشكل حياة ٠٠٠ر١٩٠٠٠ من الامريكيين ٠٠ وقد يحدث أن يرتاب الشخص المطلع على بواطن الامور في أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتبع في سياستها الخارجية العلنية اتجاهها معينا ثم تعمل سرا عن طريق الحكومة المستترة في اتجاه مضاد .

ان الحكومة المستترة حديثة العهد نسبيا ، فقد نشأت نتيجة عاملين متصلين ، أحدهما أن الولايات المتحدة احتلت بعد الحرب العالمية الثانية مكان الصدارة بين مختلف القوى الدولية ، وثانيهما أن مكانتها هذه تهددها الشيوعية السوفيتية ٠٠

وأصبحت شبكة المخابرات في سنة ١٩٦٤ جهازا خفيا ضخما يستغلم سرا ما يقرب من ٢٠٠ر٠٠٠ شخص وينفق عدة بلايين من الدولارات في السنة «

وهناك من قلعة الاستعمار الجديد وحصنه يوجد الجهاز الذي يتولى الآن توجيه كل أجهزة المخابرات في البلاد الغربية سواء أكان هذا التوجيه بواسطة الاقناع أو بواسطة استخدام العنف ، وكانت النتائج مواتية في الجزائر أثناء مؤامرة ابريل ١٩٦١ التي قامت ضد قواد ديجول ، كذلك كانت النتائج في جواتيمالا والعراق وايران والسويس وفي حادث قيام الطائرة U 2 باختراق الفضاء السوفيتي ، هذا الحادث الذي قضى على مؤتمر القمة الذي كان انعقاده مرتقبا ، وكذلك في المانيا الغربية والمانيا الشرقية - في اضطرابات ١٩٥٣ - وفي أزمة المجر الفاشلة عام ١٩٥٩ وفي أزمة بولسفة عام ١٩٥٦ وفي كوردا وبورما وفورموزا ولاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية ، وكذلك يلعب دوره في اضطراب الكونغو (ليوبولدفيل) الذي بدأ باغتيال لوموبا وما زال مستمرا

حتى الآن • كذلك نراه في حوادث كوبا وتركيا وقبرص واليونان وفي غيرها من الاماكن التي هي اكثر من ان تحصى احصاء كاملا •

فما هو الهدف الذي تحققه هذه الاحداث التي لا عداد لها ؟ ان الهدف العام قد سبق ذكره ، ألا وهو ممارسة الاستعمار بينما يتشددون بالكلام عن الاستقلال •

ونجد في الجبهة الاقتصادية ان العامل القوى المناصر لشركات الاحتكار الغربية والمعادى او الضار للدول النامية هو سيطرة راس المال الدولى على الاسواق العالمية وعلى اسعار السلع التي تباع وتشتري فيها • ففي المدة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ - باستثناء البترول - انخفض مستوى اسعار المواد الاولية العام بنسبة ٣٣١٪ بينما ارتفعت اسعار البضائع المصنوعة بنسبة ٣٥٠٪ (وارتفعت اسعار الآلات والمعدات بنسبة ٣١٣٪) • وفي نفس هذه المدة - العشر سنوات - بلغت خسارة الدول الآسيوية والافريقية وامريكا اللاتينية - اذا اخذنا اسعار ١٩٥١ كاساس - حوالى ٤١٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار • بينما في نفس المدة أيضا ارتفع حجم صادرات هذه البلاد الا ان ما حققته من نقد اجنبى نظير هذه الصادرات قد انخفض •

والاسلوب الثانى الذى يلجأ اليه الاستعمار الجديد هو فائدة الديون المرتفعة ، وتبين الارقام المأخوذة من البنك الدولى عام ١٩٦٢ ان احدى وسبعين دولة من دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية كانت ديونها الاجنبية تبلغ حوالى ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولارا تدفع عنها فوائد ومصاريف خدمات تبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولارا ومنذ ذلك الوقت قدرت هذه الديون الاجنبية فى هذه المناطق بانها كانت تزيد على ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه • وبلغت نسبة فوائد الديون فى عام ١٩٦١ اكثر من ٥٪ بالنسبة لثلاثة ارباع الديون ، وتصل الفوائد فى بعض الحالات الى ٧٪ او ٨٪ وفى نفس الوقت كان يحدث ان يكون اجل هذه الديون قصيرا ومرهقا للدول المدينة •

وبينما بلغت رموس الاموال الاجنبية المصدرة الى ست وخمسين دولة نامية ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢ مبلغ ٣٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بلغت الارباح والفوائد المأخوذة عليها من الدول المدينة أكثر من ١٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وقد برزت طريقة التغفل عن طريق المعونة الاقتصادية اخيرا عندما بدأت بعض الدول في رفضها ، ومن بين الدول التي رفضت المعونة سيلان-واندونيسيا وكمبوديا ، وقد قدر المتوسط السنوي لمثل هذه المعونة في المدة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ بمقدار ٢٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وفي المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ بمقدار ٤.٠٠٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وفي المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ بمقدار ٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وإذا أخذنا احدى السنوات « كمينه » - ١٩٦١ مثلا - نجد ان متوسط المبالغ المسحوبة من البلاد المعانة بواسطة البلاد المعينة هو : ٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار على هيئة ارباح و ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار على هيئة فوائد و ٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار نظير فرق النقد . أي ان جملة ما سحب هو ١٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بينما جملة ما اعطى هو ٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وهكذا تتحول المعونة لتصبح وسيلة أخرى من وسائل الاستغلال ، أو طريقة حديثة لتصدير رأس المال بعد طلائها بما يجعل من منظرها .

ويستخدم الاستعمار فغا آخر في الجبهة الاقتصادية ، وهو المعروف باسم المعونة المتعددة المصادر ، وتتم هذه عن طريق المنظمات الدولية : المنظمة المالية الدولية ، البنك الدولي للتعمير والتنمية (وهو المعروف باسم البنك الدولي) ، منظمة التنمية الدولية .

هذه بعض الامثلة وكلها يسندها رأس مال الولايات المتحدة ، وعند اعتادت كل هذه المنظمات أن تفرض على الدول المقترضة عدة شروط تجعلها مثل تقديم بيان عن اقتصادياتها واخضاع سياستها وخططها لتفتيش البنك الدولي وقبول رقابة المنظمة واشرافها على طرق استغلال هذه القروض ، أما بالنسبة

لقروض التنمية فقد تعهدت منظمة التنمية الدولية ان تقدم في السنة من ١٩٦٠ حتى منتصف ١٩٦٣ معونات جملتها ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ولكنها لم تقدم فعلا سوى ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وقد اشارت صحيفة « التايمز » في عددها الصادر في اول يوليو عام ١٩٦٥ الى أن نشاط المعونة الفنية والاقتصادية في البلاد النامية من جانب الدول الشيوعية قد زاد في السنوات الاخيرة . فبلغت جملة المساعدات في عام ١٩٦٤ ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها . وهذا المبلغ يعادل ثلث المعونة الشيوعية التي اعطيت في العشر سنوات السابقة . وقد تلقى الشرق الاوسط حوالى ٤٠٪ من جملة المبلغ ، وتلقت آسيا ٣٦٪ وتلقت افريقيا ٢٢٪ وتلقت أمريكا اللاتينية الباقي .

وترجع اسباب ضخامة المعونة التي منحت عام ١٩٦٤ الى زيادة نشاط الصين في هذا المجال . فساهمت الصين وحدها بمقدار ربع المعونة وساهم الاتحاد السوفييتي بمقدار النصف وساهمت دول شرق أوروبا بمقدار الربع .

وبالرغم من أن المعونة المقدمة من الدول الاشتراكية ما زالت أقل من معونة الغرب الا انها أكثر تأثيرا ، لانها سريعة ومرنة كما أن الفائدة التي تدفع مقابل القروض لا تزيد على ٢٪ بينما فوائد القروض الممنوحة من الغرب تصل الى ٥٪ او ٦٪ .

ولا تحكى الارقام كل قصة « المعونة » فهناك شروط تحيط بها : عقد معاهدات تجارية وبحرية ، اتفاقيات بفرض التعاون الاقتصادى ، حق التدخل في الشؤون المالية الداخلية بما فى ذلك شؤون العملة والنقد الاجنبى وخفض الحواجز التجارية فى وجه سلع الدولة المانحة ورأس مالها ، حماية مصالح الاستثمارات الخاصة ، تقرير كيفية استخدام المعونة ، اجبار الدولة المانعة على رصد مبالغ معينة ، تزويد الدولة المعينة بالمواد الخام ، وأخيرا اجبار الدولة

المعانة على استخدام الجزء الاعظم من المعونة لشراء سلع من الدولة الميمنة •
وتطبق هذه الشروط بالنسبة الى الصناعة والتجارة والزراعة والملاحة والتأمين
وهناك شروط أخرى سياسية وعسكرية •

وتتيح هذه « التجارة غير المرئية » لشركات الغرب الاحتكاوية فرصة أخرى
للتغفل الاقتصادي ، فالدول الامبريالية تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من شركات
الملاحة العالمية عبر المحيطات ، فهي التي تتحكم في أسعار النقل بالسفن وقد
ارتفعت هذه الاسعار فيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦١ خمس مرات وبلغت
نسبة الارتفاع حوالي ٦٠٪ وما زال هذا الاتجاه مستمرا ، وهكذا نجد ان اجور
الشحن السنوية التي تتحملها آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تقل عن
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وهذا بخلاف الارباح والفوائد الاخرى • اما من جهة
مدفوعات التأمين فقد بلغت الزيادة فيها في عام ١٩٦١ فقط ، بالنسبة لآسيا
وافريقيا وامريكا اللاتينية مبلغ ٣٧٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار •

وبعد ما ذكرناه نكون قد بدأنا نفهم الطرق الاساسية التي يستخدمها
الاستعمار الجديد ، اما العرض التام لابتكاراته وحلقه فلم نأت عليها بعد •

وفي مجال العمل مثلا نجد ان الامبريالية تقوم بعملياتها بواسطة اسلحة
العمل الخاصة بها مثل احزاب أوروبا الديمقراطية التي يتزعمها حزب العمال
البريطاني ، وبواسطة الاتحادات الدولية لنقابات العمال الحرة International
Confederation of Free Trade Unions - ICTU التي حل محلها مركز
العمل الافريقي الامريكي بنيويورك New York Africa - America Labour
Centre او AALC الذي يعمل برئاسة جورج ميني ورجل المغامرات
الامريكية المعروف في مجالات العمل ادفينج براون •

وفي عام ١٩٤٥ - نتيجة لانتصار الحلفاء على الفاشستية تكون الاتحاد
العالمي لنقابات العمال World Federation of Trade Unions — WFTU

وكان يضم كل نقابات العمال فيما عدا اتحاد العمال الأمريكي
— A F L — American Federation of Labour — وقبل عام ١٩٤٩
قام عدد من أجهزة العمل الموالية لأميرالية الغرب بقيادة مؤتمر نقابة العمال
البريطانيين T U C بالانسلاخ عن الاتحاد العالمي لنقابات العمال وكونوا
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة I C F T U

واستمرت هذه تعمل بزعامة نقابة العمال البريطانيين ، وبدل تاريخها في
أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على أنها عادت بالفوائد الجمة على شركات الاحتكار
الدولية التي كانت تحقق أرباحا طائلة من هذه المناطق .

وقد استطاع اتحاد العمال الأمريكي AFL أن يعزز في بروكسل عام
١٩٥١ السيطرة على المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ،
ومنذ ذلك الوقت تدفق سيل من آلات الكتابة وآلات الاختزال والسيارات
والمؤن والمباني والمرتبات والرشاوى لقادة العمال وزعمائهم في أجزاء مختلفة من
عالم الدول النامية لدرجة أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أصبح مرتبطا
باسم إدارة المخابرات المركزية (الأمريكية) . وهكذا ساءت سمعته لدرجة أن
عقول زعماء اتحاد العمال الأمريكي AFL رأت أن الحاجة أصبحت تدعو إلى
إنشاء جهاز جديد . فأنشؤوا مركز العمل الأفريقي الأمريكي AALC في مواجهة
الامم المتحدة على الجانب الآخر من النهر .

ولقد جاء في النشرة التي صدرت عن المركز في إبريل سنة ١٩٦٥ دون
خجل ما يأتي :

« سوف يقوم اتحاد العمال الأمريكي كنصير حازم للاستقلال الوطني
والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بزيادة مجهوداته من أجل المساعدة لتقديم الاحوال
الاقتصادية للشعوب الأفريقية . وحتى يحقق هذه الغاية قام بتوسيع مساعداته

لاتحادات العمال الافريقية الحرة بان انشأ مركز العمل الافريقي الامريكى ، وسوف تعين هذه المساعدات العمال الافريقين ليلعبوا دورهم الحيوى فى البناء الاقتصادى الديمقراطى فى بلادهم » .

ثم ظهر عدد شهر مارس من نفس النشرة وكشف عن اللعبة : « ولتعبئة موارد رموس الاموال المستثمرة فى تعليم العمال والتدريب المهنى والجمعيات التعاونية والعيادات الصحية والاسكان سوف يتعاون المركز مع المؤسسات الخاصة والعامة » ولسوف يقوم كذلك بتشجيع تعاون ادارة العمل لتوسيع استثمار رأس المال الامريكى فى الدول الافريقية .

فهل هناك ما هو اوضح من هذا ؟ ..

ومحاكاة منه لما كان يقوم به الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ببناء المركز يثنى ، فصولا تعليمية ، فأنشأ فصلا للسائقين والعمال الميكانيكيين فى نيجيريا ، وأنشأ فصلا لتعليم صناعة تفصيل الملابس فى كينيا ، وقدمت منح دراسية للعمال الافريقين الذين يربون دراسة نقابات العمال فى النمسا . وقد بدأت اجهزة العمل فى الاماكن الاخرى ممثلة فى الاحزاب السياسية - ومن ابرز امثالها حزب العمال البريطانى - استعدادا مماثلا لتشجيع « تعاون ادارة العمل لتوسيع استثمار رموس الاموال فى الدول الافريقية » .

ولكن عندما اشتدت حدة الصراع ثبت أن طرق الاستعمار الجديد السابق ذكرها معتدلة وهادئة ، وبدأت فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية سلسلة من الانقلابات مع سلسلة من الاغتيالات السياسية كان من نتيجتها فقد افضل الزعماء فى البلاد المستقلة حديثا وهم بعد فى مستهل حياتهم السياسية ، وحتى يضمن الامبرياليون نجاحا وتوفيقا فى مجهوداتهم استخدموا بغث ومكر اسلحة ايدولوجية وثقافية على شكل مؤامرات ومناورات وحملات للتشهير .

والآن نعرض لدراسة بعض هذه الطرق التي استغلها الاستعمار الجديد والتي لم نأبه أو نلتفت إليها ، وأول هذه الطرق هو احتفاظ المستعمرين ببعض الامتيازات التي فيها عنوان على سيادتنا : مثال ذلك إقامة قواعد عسكرية أو السماح بوجود قوات اجنبية في المستعمرات السابقة أو تزويدنا بالمستمارين بمختلف طوائفهم ، وأحيانا يطالبون ببعض الحقوق مثل حيازة اراضى أو حقوق التنقيب عن المعادن أو البترول أو كلاهما ، ومثل فرض الضرائب الجمركية أو اصدار عملة ورقية (بنكنوت) أو الاعفاء من الضرائب الجمركية أو الاعفاء من الضرائب الاخرى بالنسبة لمشروعات الاجانب أو الحق في تقديم « المعونة » . ويطالبون احيانا - ويمنحون - امتيازات في حقل الثقافة مثل قصر خدمات الاستعلامات على اجهزة الغرب واستبعاد اجهزة الدول الاشتراكية .

وحتى في مجال السينما نجد ان قصص هوليوود الخيالية مشحونة ، ويكفى أن نستمع الى تهليل المتفرجين الافريقيين وهم يشاهدون ابطال هوليوود وهم يدبكون الهندو الحمر والاسيويين لكي ندرك مدى تأثير هذا السلاح ، وفي القارات النامية حيث خلف التراث الاستعماري امية تصم السواد الاعظم من السكان ، نجد أن في مقدور اصغر الاطفال أن يتفهم الرسالة التي تحملها قصص الدم والعنف الصادرة من كاليفورنيا ، وإلى جانب قصص القتل وقصص الضرب والقفز ، نجد حلقة لا تنتهى من الدعاية المعادية للاشتراكية فنجد باستمرار أن الرجل الذى يمثل نقابة العمال والرجل الثائر والرجل ذا البشرة السمراء هو فى الغالب شرير القصة ، بينما نجد الشرطى أو العميل الفيدرالى ، أو باختصار الرجل الذى هو من طراز جاسوس ادارة المخابرات المركزية هو بطل القصة ، وهنا نجد حقا التفسير الحقيقى لهذه الاغتيالات السياسية التي يكون الافراد المحليون هم الاداة المنقلة لها .

وبينما توجه هوليوود عنايتها الى القصص الخيالية تقوم الصحافة الاحتكارية الضخمة - ومعها سيل من المجلات البارة الحيلة المرتفعة التكاليف - بتوجيه عنايتها الى ما تطلق عليه « الاخبار » ، ففي كل بلد نجد وكالة أو

وكالتين للانباء تسيطران على كل شيء بحيث تكون عملية توحيد الجهود ميسورة
بغض النظر عن عدد الصحف او المجلات المستقلة الموجودة بها ، ومن الناحية
الدولية نشعر بخطورة الولايات المتحدة عن طريق مراسليها الاجانب ومكاتبها
في الخارج ، وعن طريق نفوذها على الصحافة الرأسمالية الدولية ، وتحت هذا
الستار يخرج سيل من الدعاية المناهضة لفكرة التحرير من عواصم دول الغرب
موجهة نحو الصين وفيتنام واندونيسيا والجزائر وغانا وغيرها من الدول التي
تقوم بشق طريق استقلالها للوصول الى الحرية ، ويتفشى التحيز في هذه
العملية ، فحيثما يكون هناك نضال مسلح ضد قوى الرجعية نجد انهم يشيرون
الى الوطنيين على انهم متمردون او ارهابيون او على انهم ارهابيون شيوعيون .

ومن اكثر الطرق الماكرة التي يلجأ اليها أنصار الاستعمار الجديد ، الحركة
الانجيلية ، ففي اعقاب حركة التحرير جاءت موجة حقيقية من الطوائف الدينية
اغلبيتها امريكية ، ويمثل ذلك « شهود يهوذا » الذين قاموا بتدبير اضطرابات
في البلاد النامية بواسطة تلقين المواطنين الا يقوموا بتحية اعلامهم الوطنية
الجديدة ، ولكن لم يستطع الدين ان يغمد الحركة التي قامت لتناهض هذا
النشاط واعقب ذلك حركة ركود ، ومع ذلك فما زال عدد الانجيليين آخذاً في
النمو .

ولكن الانجيلية والسينما ما هما الا فرعان صغيران من فروع شجرة ضخمة
فمنذ عام ١٩٦١ قامت الولايات المتحدة ببذل نشاط لرسم خطة ايدولوجية
ضخمة تفزوها ما اسموه « العالم الثالث » مستغلة في ذلك كل امكانياتها
من صحافة الى اذاعة الى منظمات السلام .

ففي عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ عقد لهذا الغرض عدد من المؤتمرات الدولية في
اماكن متعددة مثل نيقوسيا بقبرص وسان جوزيه بكوستاريكا ولاجوس بنجيريا
وكان من بين المشتركين في هذه المؤتمرات رجال ادارة المخابرات المركزية
الامريكية ووكالة انباء الولايات المتحدة USIA ورجال البنتاجون ورجال
وكالة التنمية الدولية ومنظمة السلام ، وقد خططت البرامج بحيث يقوم مواطنو

الولايات المتحدة في الخارج بالعمل في نشاط المخابرات واعمال الدعاية ، واستخدمت الطرق المختلفة لتجنيد العملاء السياسيين ولغرض التحالف مع الولايات المتحدة ، ويقف في مركز هذه البرامج المرسومه ان تقوم الولايات المتحدة باحتكار ميدان الدعاية كما تحتكر الوقوف في وجه اى محاولات مستقلة من جانب الدول النامية في مجال الاستعلامات •

وقد سعت الولايات المتحدة - وما زالت تسعى - بنجاح كبير في ان تنسق طبقا لاستراتيجيتها نشاط الدعاية بين جميع دول الغرب ، فعقدت في شهر اكتوبر من عام ١٩٦١ مؤتمرا في روما لدول حلف شمال الاطلنطي لمناقشة مشاكل الحرب النفسية ، وقد اهابت بالمشاركين ان ينظموا العمليات الايديولوجية المشتركة في البلاد الافرو اسيوية •

وفي شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٦٢ عقدت الولايات المتحدة ندوة في فينا لمناقشة الحرب الايديولوجية ، وقد اتخلت في هذه الندوة قرارا سريا يقضى بالقيام بدعاية هجومية ضد الدول النامية طبقا لخطة وضعتها الولايات المتحدة ، وقد اتفق على ان تقوم وكالات الدعاية التابعة لدول حلف شمال الاطلنطي - فعليا وان لم يكن ظاهريا - بالاتصال بسفارات الولايات المتحدة في هذه البلاد •

ومن بين الاجهزة المستخدمة في حرب الغرب النفسية اجهزة مخابرات الدول الغربية وعلى راسها جهاز « الحكومة المستتره » في الولايات المتحدة • ومن اهم هذه الاجهزة ايضا حركة اعادة التسليح الحلقى MRA ومنظمة السلام ووكالة استعلامات الولايات المتحدة USIA •

ويقوم بحركة اعادة التسليح الحلقى منظمة تأسست عام ١٩٣٨ ، بواسطة رجل امريكي يدعى فرانك بوكمان ، وفي الايام الاخيرة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كانت تدعو الى مهادنة هتلر بل وتمجيد هتلر زعيم الجستابو ، وقد بدأ

غزو هذه الحركة لقارة أفريقيا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت هذه الحركة في مواجهة حركة الانطلاق التي ظهرت عند انتصار الحلفاء عام ١٩٤٥ ضد الاستعمار وقامت منظمة اعادة التسليح الخلقى بانفاق الملايين لنشر فكرة التعاون بين قوى احتلال الشعوب الافريقية وبين هذه الشعوب .

ومن الاهمية بمكان أن نذكر أن موسى تشومبي وجوزيف كازافوبو في الكونغو (ليوبولدفيل) هما من أنصار حركة اعادة التسليح الخلقى M.R.A. ، وقد وصف جورج سلدس هذه الحركة في كتابه « الف أمريكي » One Thousand Americans « بأنها منظمة فاشستية يمولها الفاشستيون وانها متعاونة مع الفاشستيين في جميع أنحاء العالم . . . » ويؤكد صديق هذا الوصف اشتراك بعض الرجال في منظمة « اعادة التسليح الخلقى » اشتراكا ايجابيا مثل جنرال كاربتيه القائد السابق لقوات حلف شمال الاطلسي البرية وجنرال هونج تشين احد كبار قواد تشيانج كاي شيك . واخيرا قامت بعض الصحف - وبعضها صحف غربية - تقول بأن ادارة المخابرات المركزية C I A هي التي تمول حركة اعادة التسليح الخلقى .

وعندما بدأ يغبو نفوذ منظمة اعادة التسليح الخلقى ظهرت الرغبة في ايجاد جهاز جديد يغطي الخلبة الايديولوجية وسيطر عليها . فكان الجهاز الجديد هو منظمة السلام الامريكية في عام ١٩٦١ التي انشأها الرئيس جون كيندى بمعاونة صهره سارجنت شريفر ، والاخير هو مليونير جمع ثروته من المضاربة في الاراضي في شيكاغو ، وم معروف عنه أنه صديق ومحل ثقة وزميل الرئيس السابق لادارة المخابرات المركزية ألين دالاس وقد عملا معا في مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) - وهي عبارة عن ادارة المخابرات العسكرية كما عملا في ادارة المخابرات المركزية C I A .

وسجل حياة شريفر يجعلنا نسخر من تعليمات كيندى الى شريفر ألا يقحم ادارة المخابرات المركزية في منظمة السلام ، كذلك نسخر من الاعلان الذي ظهر

عن منظمة السلام بانها منظمة اختيارية في حين يقوم مكتب البحوث الفيدرالي
F B I بالنسبر على كل اعضائها •

ومنذ أن قامت هذه المنظمة في عام ١٩٦١ انكشفت حقيقة اعضاء منظمة
السلام وطردوا من كثير من بلاد افريقيا والشرق الاوسط وآسيا بسبب اعمالهم
الثورية السرية ، وقد شكت من نشاطهم أندونيسيا وتنزانيا والفلبين وحتى
الدول الموالية للغرب مثل تركيا وايران •

وربما كان أكبر منفذ للحرب السيكلوجية هو وكالة الاستعلامات الامريكية
U S I A • وتنفق الولايات المتحدة المبالغ الطائلة وتستخدم الأعداد الضخمة
من الرجال والكميات الهائلة من المواد على هذا الجهاز بفرض تحقيق اهداف
استعمارها الجديد •

ويعمل في وكالة الاستعلامات حوالي ١٢ر٠٠٠ شخص ينفقون سنويا أكثر
من ١٣ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار • ويعمل فيها أكثر من سبعين هيئة من هيئات
التحرير الخاصة بالمطبوعات التي تنشر في الخارج ، وتتضمن شبكتها ١١٠ محطة
إذاعة ، ستون منها خارج الولايات المتحدة ، وهي تذيع برامج للقارة الافريقية
من محطات في المغرب وأرتريا وليبيريا وكريت وبرشلونة واسبانيا كما تذيع من
محطات على ظهر السفن الامريكية • ولأفريقيا وحدها تذيع وكالة الاستعلامات
ثلاثين برنامجا تمجد الولايات المتحدة وتحط من شأن الدول ذات السياسة
الخارجية المستقلة •

وتفخر وكالة الاستعلامات بأن لها ١٢٠ فرعا في ١٠٠ دولة منها خمسون
في افريقيا وحدها ، كما أن لها ٣٥٠ مركزا في البلاد الاجنبية وملحق بكل مركز
مكتبة ، وهي تستخدم ٣٠٠ سيما و ٨ر٠٠٠ جهاز عرض وبكل مكتبة حوالي
٣٠٠ فيلم •

وتدير هذه الوكالة هيئة مركزية تعمل باسم رئيس الولايات المتحدة الذى يقوم بتخطيط وتنسيق نشاطها بالاتصال الوثيق بالبتاجون وادارة المخابرات المركزية وغيرها من أجهزة الحرب الباردة التى تضم مراكز مخابرات القوات المسلحة .

وتحاول وكالة الاستعلامات بنشاط ان تمنع اى توسع من جانب أجهزة الاعلام الوطنية حتى تحتكر الميدان لافكارها ، وهى تنفق مبالغ ضخمة لنشر وتوزيع حوالى ستين صحيفة ومجلة فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وتساند الحكومة الامريكية وكالة الاستعلامات الامريكية عن طريق ضغوطها المباشرة على الامم النامية ، وحتى تضمن للوكالة الاحتكار الكامل لعمليات الدعاية تقوم الحكومة بعقد كثير من الاتفاقيات التى تستهدف التعاون الاقتصادى يعطى الامريكيون بمقتضاها الاولوية فى نشر البيانات ، ومحاولة منها فى نفس الوقت لاغلاق باب الدول الجديدة فى وجه المصادر الاخرى للمعلومات تستخدم الحكومة ضغوطا اخرى .

حدث مثلا بعد ان وافقت كل من توجو والكونغو (ليوبولدفيل) على انشاء مراكز استعلامات امريكية بهما أن فكرتا فى اتباع طريق عدم الانحياز بأن تسمعا بانشاء مراكز استعلامات روسية ولكن تدخلت واشنطن وهددت بوقف كل معونة ، واجبرت بذلك الدولتين على نبذ خطتهما .

وقد دلت الدراسات التى قام بها محاييدون عن وكالة الاستعلامات الامريكية- مثل دكتور ر . هولت الاستاذ بجامعة برتستون والكونويل المتقاعد ر . فان - دى فلد وعماله المخابرات السابقون مثل موريل داير وويلسون دايزارد وغيرهما - على وجود صلات وثيقة بين هذه الوكالة وبين مخابرات الولايات المتحدة ، فمثلا كان دونالد ويلسون نائب الوكالة عميلا سياسيا من جهاز المخابرات الامريكى ، كما كان جوزيف فيلبس مساعد مدير الوكالة فى أوروبا جاسوسا ناجحا فى عدة دول فى شرق أوروبا .

وتكشف بعض واجبات وكالة الاستعلامات الامريكية الاخرى عن حقيقة طبيعتها
كجهاز هام للمخابرات في يد الامبريالية الامريكية .

فاولا : ان المنتظر ان تقوم الوكالة بتحليل الموقف في كل بلد من البلاد
وتقدم التوصيات الى السفارة الامريكية - ومن ثم الى الحكومة - بشأن التغييرات
التي يمكن ان تحدث حتى يكون الميزان المثل في جانبها .

ثانيا : تنظم شبكات من المرشدين لاذاعات الراديو والمحادثات التليفونية
بينما تجند « مخبرين » من بين موظفي الحكومة ، وكذلك تستأجر اشخاصا
لتوزيع الدعاية الامريكية .

ثالثا : تجمع معلومات سرية مع العناية الخاصة بالمعلومات بالدفاع والاقتصاد
كوسيلة للتخلص من منافسيها الدوليين في مجال الاقتصاد والجيش .

رابعا : انها تعرف طريقها الى المطبوعات المحلية للتاثير على سياساتها ،
والامثلة على ذلك من امريكا اللاتينية عديدة ، ولقد ابدت نشاطا ملحوظا في رشوة
الشخصيات العامة البارزة في كينيا وتونس مثلا . واخيرا : فانها تمول وتوجه
بل وتمد بالاسلحة كل القوى المناهضة للحياد في الدول النامية مثل تشومبي
في الكونغو (سيوبولديل) ومثل باك هنج جي في كوريا الجنوبية . وبالاختصار
فانها بمواردها المالية غير المحدودة لا تقف عند حد في تدبير الانقلابات .

ومن أحدث التطورات التي جرت على استراتيجية الاستعمار الجديد اخيرا
انشاء « منظمة رجال الاعمال Businessmen Corps التي ستزاول عملها
كشقيقتها منظمة السلام في البلاد النامية ، وفي مقال كتبه ف . تشيرنفسكي في
صحيفة « الشئون الدولية » بموسكو في يناير ١٩٦٥ تحت عنوان « المخابرات
الامريكية وشركات الاحتكار » : قال « ليس هناك أدنى ريب في ان هذه المنظمة
هي جهاز مخابرات أمريكي جديد أنشئ على غرار الشركات الاحتكارية الامريكية
لاستخدام رجال الاعمال في عملية التجسس » .

وليس غريبا على المخابرات الامريكية أن تنشئ شركاتها التجارية لتكون ستارا تخفى خلفه مراكز الجاسوسية ، ويقول تشيرنفسكى مثلا أن ادارة المخابرات المركزية قد أنشأت شركة في تايوان باسم شركة المقاولات الغربية ، وتحت ستار هذه الشركة ترسل الجواسيس والمخبرين الى جنوب الصين ، كذلك هناك شركة آسيا التجارية الجديدة - وهي شركة أنشأتها ادارة المخابرات المركزية في الهند وهي تمويه يخفى خلفه عملاء المخابرات الذين يعملون في جنوب شرقي آسيا .

هذه قائمة بأوجه نشاط انصار الاستعمار الجديد وطرقهم في الوقت الحاضر ، وعندما يقرأها ضعاف النفوس يشعرون بضرورة الاستسلام أمام هذه القوة الظاهرة وهذه الموارد التي لا تنفذ .

وفضلا عن ذلك فإن التاريخ لحسن الحظ مليء بالأمثلة التي لا عدد لها والتي تثبت أحد قوانينه الكبرى :

إن المستقبل المتفتح أقوى دائما من الماضي الدابل ، لقد وضع هذا بجلاء في كل ثورة كبرى قامت خلال التاريخ .

لقد ناضلت ثورة ١٧٧٦ الامريكية حتى حققت النصر على علم الكفاية وسوء الادارة والفساد والانقلابات والمناهضين للثورة . ولقد تكررت نفس التسيء في كل ثورة قامت بعد ذلك .

وكانت الثورة الروسية في فترة التدخل الاجنبى - ١٩١٧ - ١٩٢٢ - تبدو وكأنها توشك أن تموت ، كما أن الثورة الصينية اضطرت في وقت من الاوقات الى أن تنسحب من قواعدها وأن تجمع عتادها وأن تبدأ المسيرة الكبرى التي لم يسبق لها مثيل ، ومع ذلك فقد انتصرت ، أما جنود الامبريالية المرتزقة من البيض الذين هبطوا بكل ثقة من سماء ستانلى فيل بعد رحلة جديء من جزيرة

اسنسيون فقد ظنوا أن مهمتهم جد يسيرة ، ومع ذلك فحتى الآن تقوم قوات الكنفوليين الوطنيين (ليوبولد فيل) بشق طريقها الى الامام ، انهم لا يتحدثون عما اذا كانوا سينتصرون ولكنهم يتحدثون عن متى ينتصرون .

وتمدنا آسيا بمثل آخر عن قوة ارادة الشعب لتقرير مصيره ، ففي فيتنام الجنوبية تجرى « حرب خاصة » لوقف تيار التغير الثورى ، و « الحرب الخاصة » هي احدى افكار جنرال ماكسويل تيلور وامتداد عسكري لمبدأ جون فوستر دالاس : فليقاتل الآسيويون الآسيويين . وبالاختصار تقوم الدولة الأجنبية بتقديم المال والطائرات والمعدات الحربية بكافة انواعها والقيادة الاستراتيجية والتكتيكية من القائد العام الى المستشارين والضباط ، بينما تقوم قوات الحكومة بعملية القتال نفسها . ولكن بالرغم من انقارات الجوية وبالرغم من زيادة القوة الأجنبية في المنطقة فان شعب كل من فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية يقدم الدليل على انه شعب لا يقهر .

ونرى في جهات أخرى من آسيا ، في كمبوديا ولاوس وأنونيسيا والفلبين الآن وتايلاند وبورما تقف شعوب هذه البلاد التي كانت مستعمرة وتقف بثبات وتكسب المعارك ضد العدو الامبريالى الذى يفوقها قوة . وفي امريكا اللاتينية بالرغم من الحملات التآديبية الاخيرة فان الثورات المسلحة في كولمبيا وفنزويلا وغيرهما ماضية في تأكيد مكاسبها .

وهنا في افريقيا قاومنا نحن فى غانا كل المجهودات التي بذلتها الامبريالية واعوانها . ولقد قضت تنزانيا على مؤامرات الانقلاب قبل أن تقوم ، وفعلت برازيفيل واوغنده وكينيا نفس الشيء ، وقد تقف تركة الاستعمار الثقيلة فى طريق قوى الشعب المنطلقة ولكنها مع ذلك سوف تمضى فى طريقها بقوة لا تلين .

وتثبت كل هذه الامثلة بما لا يترك مجالا للشك بأن الاستعمار الجديد ليس علامة لقوة الامبريالية وانما هو آخر لهثاتها .

ان الامبريالية تنظر الى الاستقلال على أنه ضرب من الكماليات التي لا تسمح
به لشعوبها المستعبدة ولذلك فانها تحاول او تسعى ان تستعبد ما تعتقد انه
منحة •

ومعنى هذا أن الاستعمار الجديد يمكن أن يقهر ولسوف يقهر ، ولكن كيف
يمكن تحقيق ذلك ؟ •

تشير طرائق الاستعمار الجديد حتى الآن الى اتجاه واحد ، وهو الاتجاه
القديم الذى طالما استخدمته الطبقات الحاكمة من الاقلية •
فرق تسد •

ولهذا يكون من الواضح جدا أن الوحدة هي وسيلتنا الاولى للقضاء على
الاستعمار الجديد •

اننا نحتاج اول ما نحتاج وبصفة أساسية الى حكومة موحدة في هذه القارة
الشديدة الانقسام ، وإلى جانب ذلك نحتاج الى تقوية منظمة التضامن الافرو
آسيوى • وان روح باندونج لتسير في طريقها ، ويجب ان نسعى في أن نضم
اليها على أساس أكثر صلابة اخواننا في أمريكا اللاتينية •

وفضلا عن ذلك فإن كل هذه القوى التحررية تحظى في كل مناسبة بتأييد
القطاع الاشتراكي •

وأخيرا يجب أن نشجع ونستفيد الى أقصى حد من مظاهر معاونة التحرر
ومناهضة الاستعمار الموجودة داخل العالم الامبريالي نفسه وهي وان كانت قليلة
الآن الا أنها آخذة في النمو •

وحتى نستطيع تنفيذ مثل هذا البرنامج السياسى يجب أن نعتمد جميعا على
الخطط الوطنية التي تستهدف تقوية أنفسنا كأمم مستقلة • والشرط الخارجى

اللازم لمثل هذه التنمية المستقلة هو الحياد وعدم الانحياز السياسي ، وقد عبرنا عن هذه الرغبة في مؤتمرين للدول غير المنحازة عقدا في السنوات الاخيرة ، وقد اوضح ثانيهما الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ بجلاء أنه يتفق وقوى التحرر الناهضة كما يتفق مع الكرامة الانسانية .

والشرط الذي يجب أن يسبق ذلك - وهو شرط نتكلم عنه كثيرا ولكن نادرا ما نقوم بتنفيذه - هو توفير وضوح الايديولوجية بين جماهير قارتنا الناهضين للاستعمار والمؤيدين للتحرر ، ان هذه الجماهير هي وحدها التي تضع الثورات وتحافظ عليها او تفسدها .

يجب أن نقوم باقصى ما يمكننا من سرعة بتحليل الاستعمار الجديد بعبارات واضحة بسيطة حتى تتفهمه الجماهير ، وتقوم بهذه المهمة منظمات الشعوب الافريقية المنطلقة ، وقد بدأ اتحاد نقابات العمال الافريقية AATUF هذه المهمة ولم يتأخر عن حركة الشباب الافريقي ، وحركات النساء والصحفين والفلاحين وغيرهم ، وسوف تقيم هذه المنظمات مستندة الى الوضوح الايديولوجي الدليل على أن الاستعمار الجديد هو علامة من علامات ضعف الامبريالية وانه يمكن هزيمته ، وبعد كل ذلك سيكون الرجل الصغير المحنى الظهر المستغل الذي يشكو من سوء التغذية ، هذا المقاتل في سبيل الاستقلال الذي تغطي السماء جسمه - سيكون هو الذي يقرر ، ومما لا شك فيه أنه سوف يقرر الحرية .

كلمة ختامية

لقد حاولت في المقدمة أن أبسط المشكلة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر ، فقد انتهى الصراع الذي كان قائما بين الاغنياء وبين الفقراء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، هذا الصراع انتهى بحل أو تسوية • فاخفتت الرأسمالية كنظام من مناطق واسعة في العالم ، وقامت الاشتراكية في الأجزاء الأقل تقدما أكثر منها في الجهات الأكثر تقدما وفي الحقيقة أن الثورة ضد الرأسمالية نجحت أكثر ما نجحت في هذه المناطق التي كان الاستعمار الجديد يمارس فيها نشاطه • أما في الدول المتقدمة صناعيا فبدلا من أن تختفي فيها الرأسمالية فانها زادت قوة ، ولكنها لم تستطع أن تحقق هذه القوة الا عن طريق تضحية مبدئين كانا من مبادئ الرأسمالية الاولى ، الا وهما اخضاع طبقات العمال داخل الدولة الرأسمالية وإبعاد الدولة من أن يكون لها أي دخل في المشروعات الرأسمالية •

وينبذ هذين المبدئين وإحلال مبدئين آخرين محلها ، وهما رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة وتنظيم الدولة للرأسمالية في الداخل ، نجحت الدول المتقدمة في أن تصدر مشكلتها الداخلية وتحول الصراع بين الاغنياء والفقراء من المجال القومي الى المجال الدولي •

ويجادل ماركس فيقول أن تطور الرأسمالية سوف يسفر عن أزمة داخل الدولة الرأسمالية ، لأن الهوة التي بين من يملكون ومن لا يملكون ستزداد اتساعا لدرجة لا يمكن معها تجنب الصدام وسوف تكون الهزيمة من نصيب الرأسمالية •

ولم تبطل اساس دعواه الحقيقية بأن الصدام الذى تجنبنا به لم يتم فى كل مكان على مستوى قومى بل انتقل بدلا من ذلك الى المستوى العالمى . لقد اجلت الراسمالية العالمية ازمته ولكن كان ثمن ذلك تحويلها الى أزمة دولية ولم يعد الخطر المحدود الآن هو خطر قيام حرب أهلية داخل الدولة الواحدة بل أصبح الخطر خطر قيام حرب دولية يشريها بؤس السواد الاعظم من البشر الذين يزدون فقرا فى كل يوم .

فاذا ما تحررت افريقيا اقتصاديا واتحدت سياسيا فسوف يجد الاحتكاريون انفسهم وجها لوجه مع طبقة العمال فى بلادهم وعند ذلك ينشأ صراع جديد تكون نتيجته تصفية كاملة وانهايار تام للامبريالية .

وبنفس الطريقة التى نشأت بها أزمة الراسمالية الداخلية داخل العالم المتقدم نتيجة لعمل راس المال القومى الذى لم يمكن السيطرة عليه ، سوف تقوم أزمة اكبر يشريها فى الوقت الحاضر عمل الراسمالية الدولية الذى لم يمكن التحكم فيه فى البلاد النامية من هذا العالم ، ولكن قبل ان نتكمن من حل المشكلة يجب على الاقل أن نتفهمها ، ولا يمكن ان نحل المشكلة بادعائنا ان الاستعمار الجديد غير موجود ، كما يجب ان ندرك ان الطرق المستغنىة فى الوقت الحاضر لا ينتظر ان تسفر عن أية نتيجة أكثر من أنها ستجعل الازمة تتفاقم .

وفى عام ١٩٥١ تكلم مستر ترومان - رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت فقال : « ان الحرب الوحيدة التى يجب ان نخوضها هى حرب الانسان القديمة ضد أعدائه القدامى . الفقر والمرض والجوع والامية » . وقد ردد قادة السياسة فى العالم المتقدم نفس هذه المشاعر . ولكن ما زالت الحقيقة الصلدة تقول : ليس بين كل الحروب التى نشبت منذ عام ١٩٥١ حرب ضد الفقر والمرض والجوع والامية . ومهما بلغت ضالة الحروب الاخرى التى نشبت فهى النوع الوحيد الذى نشب . ونحن لا نستفيد كثيرا اذا ما وصفنا هؤلاء الذين عبروا عن هذه الآراء بعلم الامانة أو الاخلاق .

ان موقف قادة الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة لشركات الاستعمار الجديد يشبه كثيرا موقف مديري شركة الهند الشرقية من عميلهم - وارين هستنجز - الذى تولى عملية نهب الهند نهبا كاملا . وقد كتب ماكولى يصف هذا فقال :

« حقيقة لم يامر المبريون بارتكاب أى جريمة كما انهم لم يقرأوا ارتكابها ، وعلى العكس فان من يدرس الكتابات التى دبحوها فى ذلك الوقت يجدها تفيض بالمشاعر الرقيقة العادلة وبالتعاليم الممتازة ، انها كانت دستورا للاخلاق السياسية تستحق كل اعجاب ، ولكن كان يقلل من شأن كل فضيلة فيها او يمحوها طلب المال . ونحن لا يمكننا ان نتهم من ارسل هذه الكتابات او حتى نشك فى انهم كانوا منافقين ، وربما لانهم كتبوها وهم على بعد ١٥٠٠٠ ميل من المكان الذى يجب ان تنفذ فيه ، فلم يدركوا مقدار التناقض الذى قد يتهمون به . ولكن كان يمكن لضابطهم فى كلكتا ان يدرك بوضوح هذا التناقض . . كان هستنجز يرى انه كان لزاما عليه ان يتجاهل احد شيئين : اما مقالاتهم الاخلاقية او مطالبهم المالية ، وبما ان المفروض عليه ان يعصى مغلوبه فى احد الامور فانه كان يجب عليه ان يختار المعصية التى تنال عفوهم اكثر من غيرها .

ووصل الى حكم سليم عندما ادرك ان طريق الامان يقتضيه ان يتجاهل المواعظ ويرسل المال » .

وتجد الدول الرأسمالية المتقدمة انها محتاجة لان تعمل نفسها وان تتحمل عبئا ثقيلا متزايدا تفرضه عليها تكاليف التسليح ومن ثم تشعر بالضرورة الملحة فى ان تحقق الحد الاقصى من الارباح من شركاتها المالية الدولية التى تسيطر عليها ، وبالرغم من كثرة المواعظ التى تلقىها الرأسمالية الخاصة بشأن الاسراع فى تحقيق تنمية الاجزاء المتخلفة من هذا العالم ورفع مستوى معيشتها فان من يتولون الاشراف على تنفيذ هذا الاجراء يدركون التناقض بين تحقيق هذا الهدفين جمع المال اللازم للانفاق على الحروب وتحقيق رفاهيتهم فى الداخل . انهم يعرفون

انهم معلورون اذا فشلوا فى رفع مستوى المعيشة على النطاق العالمى ، ويعرفون انهم لن يحتلوا بالصفح او المغفرة اذا ما خانوا النظام وتسببوا فى ازمة داخل بلادهم قد تؤدى الى هلاك الدولة المتخمة او عرقلة الاعداد للحرب .

ولن يحتل ندأونا الى الراسمالية بأن تقضى على هذا النظام الذى يقسم العالم الى اغنياء وفقراء باكثر مما حظى به نداء مديرى شركة الهند الشرقية الى وارين هستنجر بأن يعمل على اقامة عدالة اجتماعية فى الهند ، فاذا ما وجدت الراسمالية نفسها - كما سبق ان وجد هستنجر نفسه - مضطرة الى اختيار احد طريقين ، فانها ولا شك ستختار طريق الاستغلال .

الا توجد وسيلة لتجنب هذا الصراع العالمى الحتمى الذى يسفر عن حرب دولية طبقية ؟ اننا اذا قبلنا حتمية هذا الصراع فاننا نتنكر لايماننا بالتعايش السلمى او بسياسة عدم الانحياز التى تمارسها فى الوقت الحاضر دول كثيرة تجاهد للهرب من الاستعمار الجديد .

هناك مغرج من هذا ، فاولا ولاول مرة فى التاريخ الانسانى ندرك أن موارد العالم المادية من الضخامة بحيث لايجب أن يكون هناك اغنياء وفقراء ، ولكن ما نفتقر اليه هو التنظيم الذى يقوم بتوزيع هذه الموارد الضخمة ، وقد يفرض الضغط العالمى اعادة التوزيع ، ولكن لايمكن أن يتحقق الضغط العالمى نتيجة نداء مهما كان النداء بليغا ولا يمكن أن يتحقق نتيجة جدال مهما كان الجدال مقنعا ، انه لايتحقق الا بالعمل ، ان الضرورة تحتم اعادة تشكيل العالم بحيث يصبح اولئك الذين كانوا ضحايا النظام القائم بلا حول ولا قوة قادرين فى المستقبل على القيام بضغط مضاد ، ان هذا الضغط المضاد لا يؤدى الى حرب بل على العكس فان غياب هذا الضغط المضاد هو الذى يهدد السلام .

ويمكننا ان نجد نظيرا لهذا فى الطرق التى انتهت الاستعمار المباشر ، فلم يحدث قط أن منحت دولة امبريالية الاستقلال لاحتى مستعمراتها الا بعد أن

تأكدت بأنه لا سبيل أمامها الا ذلك ، وهناك أمثلة كثيرة لدول نالت استقلالها نتيجة حرب تحرير ولكن هناك أمثلة أخرى كثيرة لاستقلال منح دون حرب : ان تنظيم قوى الاستقلال داخل المستعمرة نفسها كاف لأن يقنع الدولة المستعمرة بأن مقاومة الاستقلال ضرب من المحال او بأن النتائج السياسية والاقتصادية للحرب الاستعمارية سوف ترجح كفة الفوائد التي يمكن أن تجنيها إذا ما احتفظت بالمستعمرة .

وقد أوضحت في الفصول الأولى من هذا الكتاب ضرورة الوحدة الأفريقية وشرحت كيف يمكن لهذه الوحدة أن تعظم الاستثمار الجديد في أفريقيا . وبينت في الفصول التالية قوة الموقف العالمي الذي يتمتع به أولئك الذين يستفيدون من الاستثمار الجديد .

ومع ذلك فإن الوحدة الأفريقية هي في متناول شعوب أفريقيا .

ان الشركات الأجنبية التي تستغل مواردنا رأت منذ مدة طويلة القوة التي تحصل عليها لو أنها نسقت عملها على مستوى القارة الأفريقية كلها . فمن طريق تتداخل مناصب الإدارة وعن طريق تشابك ملكية الأسهم وبطرق مختلفة أخرى أمكن لهذه الجماعات التي تضم شركات مختلفة في الظاهر أن تكون هيئة احتكارية رأسمالية ضخمة .

والطريقة المؤثرة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها أن نتحدى هذه الامبراطورية الاقتصادية ونستعيد ملكية تراثنا أن نعمل على مستوى القارة الأفريقية بأن تكون الحكومة الاتحادية .

ليس هناك من يقول بأن قوى الاستثمار الجديد تستطيع أن تلغي قرارا اتخذته الشعوب الأفريقية لتحقيق وحدتها بل على العكس من ذلك فإن انصار الاستثمار الجديد عندما يواجهون الموقف الجديد سوف يكيفون أنفسهم طبقا للميزان العالمي الجديد للقوى بنفس الطريقة التي كيف العالم الرأسمالي بها نفسه في الماضي للتغير الذي طرأ على ميزان القوى .

ان الخطر الذى يهدد السلام العالمى ليس مبعثه عمل من يسعون لانهاء
الاستعمار الجديد بل مبعثه عدم عمل أولئك الذين يسمحون باستمراره ، ان
الدفع بأن فى الامكان تجنب الحرب العالمية الثالثة شئ ، وفرض امكان تجنبها
عن طريق اغماض عيوننا عن تطور الموقف الذى قد يشعلها هو شئ آخر •

واذا كان ولا بد من منع الحرب فيجب أن تمنع بالعمل الايجابى • وان هذا
العمل الايجابى فى يد الشعوب التى تقاسى فى الوقت الحاضر من الاستعمار
الجديد ، ولكنه لا يكون فى يدها الا اذا هبت للعمل فى الحال معتصمة بالارادة
وبالوحدة •



الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول :	
موارد القارة الأفريقية	١٥
الفصل الثاني :	
العقبات التي تعترض طريق التقدم الاقتصادي	٣١
الفصل الثالث :	
مالية الاستعمار	٥٥
الفصل الرابع :	
الراسمالية الاحتكارية والدولار الأمريكي	٧١
الفصل الخامس :	
الحقيقة المخفية خلف العناوين	٨٩
الفصل السادس :	
الموارد الأولية والمصالح الأجنبية	١٠٧



الفصل السابع :

١٣٧ امبراطورية اوبنهيم

الفصل الثامن :

١٤٧ الاستثمارات الأجنبية في التمدين لجنوب أفريقيا

الفصل التاسع :

١٥٥ الشركة الانجليزية الأمريكية

الفصل العاشر :

١٦٧ مجموعة المساس

الفصل الحادى عشر :

١٨٥ المصالح الخاصة بالتمدين في افريقيا الوسطى

الفصل الثانى عشر :

١٩٥ الشركات والاتحادات

الفصل الثالث عشر :

٢١٥ عمالقة القصدير والالومنيوم والنيكل

الفصل الرابع عشر :

٢٣٥ اتحاد المناجم بكاتنجا العليا

الفصل الخامس عشر :

٢٥٣ الضغوط الاقتصادية على جمهورية الكونغو

الموضوع

الفصل السادس عشر :

المناطق المالية والمصارف الأجنبية

الفصل السابع عشر :

الصناعات الجديدة وانثرها على الدول المنتجة للمواد الأولية

الفصل الثامن عشر :

تركيب الاستثمار الجديد وتشكيله ٣٠٣

كلمة ختامية ٣٠٣



الموضوع

الفصل السابع :

امبراطورية اوبنهم

الفصل الثامن

الاستثمارات الأ

الفصل ١١

ال



الشمع ٣٥ قرشا .